السلطة الوطنية الفلسطينية

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

الوضع الراهن في الأراضي الفلسطينية
في ظل الإجراءات الإسرائيلية أحادية الجانب
واقع ومؤشرات

أيار/ مايو، 2006

ثمن النسخة (...) دولار أمريكي

الصفحة الإلكترونية الجديدة:

- بإمكانكم الحصول على نسخة الإلكترونية من جميع المطبوعات التي ينشرها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني من خلال الصفحة الإلكترونية للجهاز على العنوان http://www.pcbs.gov.ps
- لمزيد من البيانات، يرجى استيفاء النموذج الإلكتروني المتوفر على الموقع الإلكتروني للجهاز والذي من خلاله يمكنكم متابعة حالة طلبكم وعمل تحميل للبيانات حال توفرها

© ربيع الثاني 1427 هـ – أيار، 2006
جميع الحقوق محفوظة.

في حالة الاقتباس، يرجى الإشارة إلى هذه المطبوعة كالتالي:

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2006. *تقرير الوضع الراهن في الأراضي الفلسطينية في ظل الإجراءات الإسرائيلية أحادية الجانب: واقع ومؤشرات.* رام الله– فلسطين.

جميع المراسلات توجه إلى دائرة النشر والتوثيق/ قسم خدمات الجمهور على العنوان التالي:
الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني
ص.ب. 1647، رام الله– فلسطين.

هاتف: 6340 240 2 (970/972)　　فاكس: 6343 240 2 (970/972)
بريد إلكتروني: diwan@pcbs.gov.ps　　صفحة إلكترونية: http://www.pcbs.gov.ps

لنساهم معاً في إنجاح التعداد العام للسكان

والمساكن والمنشآت – 2007

فريق العمل

- **أعضاء فريق إدارة المشروع**

صالح الكفري	رئيس الفريق
إبراهيم الطرشة	
محمد الدريدي	
مروان بركات	

- **إعداد التقرير**

هناء البخاري	سعدي المصري
محمد عاصم	محمد الدريدي
فداء توام	احمد عمر
حسام خليفة	عبد العفو جمعة
فائد ريان	رشاد يوسف
معن سلحب	شادية أبو الزين
احمد مرداوي	فتحي فراسين
ربى القبج	عصام الخطيب
محمد المصري	سابق البرغوثي
حنان جناجره	

- **المراجعة الأولية**

صالح الكفري
إبراهيم الطرشة
محمد الدريدي
مروان بركات

- **تدقيق معايير النشر**

حنان جناجره

- **المراجعة النهائية**

عناية داوود	محمود عبد الرحمن
سفيان دغرة	محمود جرادات

- **الإشراف العام**

لؤي شبانه	رئيس الجهاز

تقديم

أخــذ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني على عاتقه ووفقا لقانون الإحصاءات العامة رقم 4 لعام 2004 مهمة توفير الــرقم الإحــصائي الفلسطيني لراسمي خطط التنمية وواضعي السياسات ومتخذي القرارات ومختلف الباحثين والطلبة وعامة المستخدمين في كافة مجالات الحياة الاجتماعية والاقتصادية والجغرافية والبيئية في المجتمع الفلسطيني.

مما تقدم، فان اعداد التقرير حول الوضع الراهن في الأراضي الفلسطينية – واقع ومؤشرات – يأتي في باكورة برنامج مــتكامل وشــامل لحصر البيانات والمؤشرات المتوفرة تمهيدا لسد النقص الحاصل فيها، وتحديثها في ضوء المعطيات الجديــدة التي وجدت على الأرض في ظل الإجراءات الإسرائيلية أحادية الجانب التي تم تنفيذها في بداية الربع الأخير من العام الماضي 2005.

وقــد تــناول هذا التقرير كافة المؤشرات المتوفرة في كافة الموضوعات ذات العلاقة بالأوضاع الاجتماعية والسكانية والأوضــاع الاقتصادية المختلفة، كذلك تناول الوضع الجغرافي من حيث البيئة والزراعة والمياه والطاقة واستعمالات الأراضي والسياحة بالإضافة إلى تناول اثر الإجراءات الإسرائيلية خاصة أثر جدار الضم والتوسع والاستيطان وخلص التقرير إلى وضع الاستنتاجات والتوصيات المقترحة لما بعد هذا التقرير.

كلــنا أمــل فــي أن يجد هذا التقرير طريقه في دعم مسيره التخطيط ووضع السياسات واتخاذ القرارات الاستراتيجية المناســبة لتأســيس الوضــع الناشئ الجديد على الأرض في هذه المرحلة، ومما لا شك فيه ان استمرار تدفق البيانات والمؤشــرات حــول هذا الجزء العزيز من وطننا المحتل يعتبر من أحد أهم المداخل للتخطيط السليم ووضع السياسات الــصحيحة فــي تنمــية الإنسان الفلسطيني وتعزيز صموده في الأراضي الفلسطينية وصولا إلى تحقيق التنمية الوطنية الشاملة في هذا الوطن.

ونسأل الله أن يتكلل عملنا بالنجاح،،،

أيار، 2006

لؤي شبانه
رئيس الجهاز

قائمة المحتويات

الموضوع		الصفحة
	قائمة الجداول	
	قائمة الأشكال البيانية	
الفصل الأول:	**المقدمة**	**17**
	1.1: أهداف التقرير	17
	2.1: هيكلية التقرير	18
الفصل الثاني:	**الأوضاع الاجتماعية والسكانية**	**19**
	1.2: السكان والديمغرافيا	19
	2.2: سوق العمل	31
	3.2: التعليم	47
	4.2: الإحصاءات الصحية	66
	5.2: مستويات المعيشة والفقر	78
الفصل الثالث:	**الأوضاع الاقتصادية**	**91**
	1.3: الحسابات القومية الأساسية	91
	2.3: الحسابات القومية المؤسسية	93
	3.3: الحسابات القومية الربعية	95
	4.3: الرقم القياسي للإنتاج الصناعي	98
	5.3: التجارة الخارجية	101
	6.3: الأسعار والأرقام القياسية	107
	7.3: الوساطة المالية	113
	8.3: ميزان المدفوعات	116
	9.3: إحصاءات الحكومة المحلية	118
	10.3: الأنشطة الاقتصادية	120
	11.3: أنشطة النقل – القطاع غير المنظم	123
	12.3: النقل والاتصالات	124
	13.3: مسح الأبنية القائمة	126
الفصل الرابع:	**الأوضاع الجغرافية**	**129**
	1.4: البيئة	129
	2.4: الإحصاءات الزراعية	133
	3.4: معاصر الزيتون	144
	4.4: المياه	148
	5.4: الطاقة	153

الموضوع		الصفحة
	6.4: استعمالات الأراضي	161
	7.4: السياحة	167
	8.4: المساكن وظروف السكن	173
الفصل الخامس:	**اثر الإجراءات الإسرائيلية**	**177**
	1.5: اثر الإجراءات وجدار الضم والتوسع على الأسر الفلسطينية	177
	2.5: انتفاضة الأقصى	190
	3.5: الاستيطان الإسرائيلي	194
الفصل السادس:	**الاستنتاجات والتوصيات**	**201**
	المراجع	**203**

قائمة الجداول

الجدول		الصفحة
جدول 1:	عدد السكان المقدر في الأراضي الفلسطينية حسب المنطقة لسنوات مختارة	**20**
جدول 2:	عدد السكان المقدر في الأراضي الفلسطينية حسب المحافظة والمنطقة، (2000-2006)	**20**
جدول 3:	الكثافة السكانية في الأراضي الفلسطينية، 2006	**21**
جدول 4:	عدد السكان المقدر في الأراضي الفلسطينية حسب نوع التجمع السكاني، (2000- 2006)	**22**
جدول 5:	عدد السكان المقدر في الأراضي الفلسطينية حسب العمر والجنس لسنوات مختارة	**23**
جدول 6:	معدل الخصوبة الكلية في الأراضي الفلسطينية حسب المنطقة ونوع التجمع لسنوات مختارة	**24**
جدول 7:	متوسط عدد الأطفال الذين سبق إنجابهم للنساء اللواتي سبق لهن الزواج حسب عمر الأم والمنطقة لسنوات مختارة	**24**
جدول 8:	معدل المواليد الخام المقدر في الأراضي الفلسطينية حسب المنطقة (2000-2006)	**25**
جدول 9:	معدلات وفيات الرضع والأطفال المقدرة بالطرق المباشرة لكل 1000 من المواليد للسنوات الخمس السابقة للمسح حسب بعض الخصائص الخلفية	**25**
جدول 10:	معدل الوفيات الخام المقدر في الأراضي الفلسطينية حسب المنطقة (2000-2006)	**26**
جدول 11:	متوسط حجم الأسرة الفلسطينية في الأراضي الفلسطينية حسب المنطقة لسنوات مختارة	**28**
جدول 12:	عقود الزواج المسجلة في المحاكم الشرعية والكنائس في الأراضي الفلسطينية حسب المنطقة، (1998- 2004)	**29**
جدول 13:	وقوعات الطلاق المسجلة في الأراضي الفلسطينية حسب المنطقة، (1998-2004)	**30**
جدول 14:	معدل البطالة بين القوى العاملة 15 سنة فأكثر في الأراضي الفلسطينية حسب الفئات العمرية والمنطقة- الربع الثالث والربع الرابع 2005	**37**
جدول 15:	معدل البطالة بين القوى العاملة 15 سنة فأكثر في الأراضي الفلسطينية حسب عدد السنوات الدراسية والمنطقة- الربع الثالث والربع الرابع 2005	**38**
جدول 16:	توزيع العاملين 15 سنة فأكثر في الأراضي الفلسطينية حسب الجنس والمنطقة- الربع الثالث والربع الرابع 2005	**40**
جدول 17:	التغيرات التي طرأت على سوق العمل الفلسطيني ما بين الربع الثالث والربع الرابع من عام 2005 في الضفة الغربية وقطاع غزة لأهم مؤشرات سوق العمل	**45**
جدول 18:	توزيع الطلبة حسب المنطقة والجهة المشرفة لسنوات مختارة	**51**

الجدول		الصفحة
جدول 19:	نسبة الطلبة حسب المرحلة والمنطقة لسنوات مختارة	**52**
جدول 20:	توزيع الطلبة حسب المنطقة والمرحلة والجنس لسنوات مختارة	**53**
جدول 21:	توزيع معلمي المدارس في الأراضي الفلسطينية حسب المؤهل العلمي والجهة المشرفة والجنس لسنوات مختارة	**55**
جدول 22:	توزيع المدارس حسب المنطقة والجهة المشرفة لسنوات مختارة	**56**
جدول 23:	توزيع المدارس حسب الجهة المشرفة والمرحلة والجنس والمنطقة لسنوات مختارة	**57**
جدول 24:	معدل عدد الطلبة لكل معلم حسب المنطقة والجهة المشرفة لسنوات مختارة	**62**
جدول 25:	عدد المستشفيات وعدد الأسرة وعدد الأسرة لكل 1,000 من السكان في الأراضي الفلسطينية في منتصف العام حسب المنطقة، 2000-2004	**68**
جدول 26:	توزيع مؤسسات الرعاية الصحية في الأراضي الفلسطينية حسب القطاع الصحي المشرف	**69**
جدول 27:	نسبة الأفراد المؤمنين صحياً في الأراضي الفلسطينية حسب نوع التأمين الصحي والمنطقة لسنوات مختارة	**72**
جدول 28:	التوزيع النسبي للأفراد (12 سنة فأكثر) حسب ممارسة عادة التدخين والمنطقة لسنوات مختارة	**72**
جدول 29:	نسبة الأفراد الذين أفادوا بأنهم مصابون بأمراض معينة ويتلقون علاجا لها حسب المرض والمنطقة لسنوات مختارة	**73**
جدول 30:	التوزيع النسبي للأفراد ذوي الإعاقة حسب نوع الإعاقة والمنطقة لسنوات مختارة	**74**
جدول 31:	التوزيع النسبي للمواليد (آخر مولودين) الذين ولدوا في السنوات الثلاث السابقة للمسح وتلقت أمهاتهم رعاية أثناء الحمل حسب مكان إجراء الفحص والمنطقة لسنوات مختارة	**75**
جدول 32:	التوزيع النسبي للمواليد (آخر مولودين) الذين ولدوا في السنوات الثلاث السابقة للمسح حسب مكان الولادة والمنطقة لسنوات مختارة	**75**
جدول 33:	نسبة الأطفال دون سن الخامسة والذين يعانون بصورة متوسطة أو حادة من سوء التغذية حسب بعض الخصائص الخلفية، 2004	**77**
جدول 34:	متوسط إنفاق الأسرة الشهري في الأراضي الفلسطينية على مجموعات السلع والخدمات لسنوات مختارة	**80**
جدول 35:	أهم مؤشرات الإنفاق بالدينار الأردني حسب المنطقة لسنوات مختارة	**81**
جدول 36:	نسبة الأسر في الأراضي الفلسطينية حسب حيازة الأسرة للسلع المعمرة والمنطقة، 2004	**84**

الجدول		الصفحة
جدول 37:	التوزيع النسبي للأسر في الأراضي الفلسطينية حسب حيازة الأسرة للأرض أو الحيوانات وبعض المتغيرات المختارة، 2004	**85**
جدول 38:	نسبة الأسر التي تعاني من سوء جودة المسكن وعدم ملاءمته للسكن من ناحية صحية حسب المنطقة للعام 2004	**85**
جدول 39:	التوزيع النسبي للأفراد 18 سنة فأكثر حسب مستوى الرضى في الأراضي الفلسطينية والمنطقة، 2004	**86**
جدول 40:	التوزيع النسبي للأفراد 18 سنة فأكثر حسب مستوى الرضى في الضفة الغربية والمنطقة، 2004	**87**
جدول 41:	التوزيع النسبي للأفراد 18 سنة فأكثر حسب مستوى الرضى في قطاع غزة والمنطقة، 2004	**87**
جدول 42:	نسب الفقر والفقر الشديد ما بين الأسر حسب المنطقة لسنوات مختارة	**89**
جدول 43:	نسبة المتفائلين من أصحاب المنشآت الصناعية بتحسين أوضاع منشاتهم حسب المنطقة والشهر على المدى المتوسط	**100**
جدول 44:	نسبة المتفائلين من أصحاب المنشآت الصناعية بارتفاع مستوى التشغيل حسب المنطقة والشهر على المدى المتوسط	**100**
جدول 45:	نسبة المتفائلين من أصحاب المنشآت الصناعية بارتفاع حجم المبيعات حسب المنطقة والشهر على المدى المتوسط	**101**
جدول 46:	إجمالي الواردات الفلسطينية حسب التوزيع الجغرافي ونسب التغير والسنة	**103**
جدول 47:	إجمالي الصادرات الفلسطينية حسب التوزيع الجغرافي ونسب التغير والسنة	**103**
جدول 48:	الأرقام القياسية لاسعار المستهلك ونسب التغير للفترة أيلول 2005– شباط 2006 مقارنة مع الفترة المشابهة من العام السابق	**110**
جدول 49:	عدد أيام إغلاق معبر المنطار التجاري ونسب التغير في جدول غلاء المعيشة التي رافقت هذا الإغلاق في قطاع غزة	**110**
جدول 50:	أهم المؤشرات الاقتصادية الرئيسية حسب النشاط الاقتصادي في الأراضي الفلسطينية، 2002	**169**
جدول 51:	التغير في المؤشرات الرئيسية للنشاط الفندقي في الأراضي الفلسطينية للأعوام (2000–2005) مقارنة مع عام 1999	**171**
جدول 52:	التجمعات التي تأثرت بالجدار حسب الموقع من الجدار والمحافظة، حزيران 2005	**179**
جدول 53:	عدد الأسر والأفراد الذين تم تهجيرهم من التجمعات السكانية التي يمر جدار الضم والتوسع من أراضيها حسب المنطقة، حزيران 2005	**179**

الجدول		الصفحة
جدول 54:	الـــتوزيع النسبي للأسر الفلسطينية حسب انفصال الأسرة / أو أحد أفرادها عن الأقارب والموقع من جدار الضم والتوسع، تموز 2004	**179**
جدول 55:	التوزيع النسبي للأفراد 10 سنوات فاكثر في التجمعات التي تأثرت بالجدار حسب العلاقة بقوة العمل والموقع من جدار الضم والتوسع ، آب–2005	**181**
جدول 56:	الخسائر البشرية في قطاع التعليم في الأراضي الفلسطينية للفترة ما بين 2000/9/28–2006/1/20	**182**
جدول 57:	نسبة الأسر التي تواجه عوائق في الحركة والتنقل لأفرادها/بعض أفرادها حسب العوائق والموقع **من** جدار الضم والتوسع، دورة تموز 2004 ودورة آب 2005	**182**
جدول 58:	نـــسبة الأســـر الفلـــسطينية حسب طريقة التغلب/التأقلم مع الصعوبات في مجال التعليم المدرســـي (الأساســـي، الثانوي) والتعليم العالي والموقع في التجمعات المتأثرة بالجدار، دورة تموز 2004 ودورة آب 2005	**183**
جدول 59:	نـــسبة الأســـر الفلسطينية حسب طريقة تغطية تكاليف أبنائها الملتحقون في مجال التعليم المدرسي (الأساسي، الثانوي) والتعليم العالي في التجمعات المتأثرة بالجدار، دورة تموز 2004 ودورة آب 2005	**183**
جدول 60:	نـــسبة الأســـر في الأراضي الفلسطينية حسب العوائق التي واجهتها في الحصول على الخدمات الصحية، تموز–أيلول 2005 وتشرين أول–كانون أول–2005	**184**
جدول 61:	دخل الأسرة الوسيط الشهري، الدورة الخامسة عشرة، تشرين أول–كانون أول، 2005	**185**
جدول 62:	توزيع الأسر وعدد أفرادها دون خط الفقر المكافئ حسب المنطقة، الربعين الثاني والثالث 2003 والربعين الثاني والثالث 2004	**185**
جدول 63:	نـــسبة الأسر حسب الإجراءات التي اتخذتها للصمود اقتصاديا خلال 12 شهر الماضية والمنطقة، الربع الرابع 2005	**187**

قائمة الأشكال البيانية

الشكل		الصفحة
شكل 1:	نسبة المشاركة في القوى العاملة حسب الجنس والمنطقة–الربع الثالث والربع الرابع 2005	**34**
شكل 2:	معدل البطالة في محافظات الضفة الغربية حسب المحافظة–الربع الثالث والربع الرابع 2005	**36**
شكل 3:	معدل البطالة في محافظات قطاع غزة حسب المحافظة–الربع الثالث والربع الرابع 2005	**36**
شكل 4:	معدل البطالة ونسبة الإعالة 1995–2005	**38**
شكل 5:	معدل البطالة ونسبة العاملين في إسرائيل 1995–2005	**39**
شكل 6:	توزيع العاملين في الأراضي الفلسطينية حسب الجنس والنشاط الاقتصادي 2005	**41**
شكل 7:	نسبة مساهمة النساء في الضفة الغربية في بعض الأنشطة الاقتصادية، الربع الرابع 2005	**41**
شكل 8:	نسبة مساهمة النساء في قطاع غزة في بعض الأنشطة الاقتصادية، الربع الرابع 2005	**42**
شكل 9:	التوزيع النسبي للعاملين من الضفة الغربية في اسرائيل والمستوطنات حسب المحافظة، الربع الرابع 2005	**43**
شكل 10:	التوزيع النسبي للعاملين المستخدمين بأجر في القطاع الحكومي في محافظات الضفة الغربية حسب ا لمحافظة، الربع الرابع 2005	**44**
شكل 11:	التوزيع النسبي للعاملين المستخدمين بأجر في القطاع الحكومي في محافظات قطاع غزة حسب المحافظة، الربع الرابع 2005	**44**
شكل 12:	عدد رياض الأطفال حسب المنطقة لأعوام دراسية مختارة	**50**
شكل 13:	معدل الالتحاق في المرحلة الأساسية حسب المنطقة لأعوام دراسية مختارة	**58**
شكل 14:	نسبة الرسوب حسب المرحلة والمنطقة لأعوام دراسية مختارة	**59**
شكل 15:	نسبة التسرب حسب المرحلة والمنطقة لأعوام دراسية مختارة	**60**
شكل 16:	معدل عدد الطلبة لكل شعبة حسب المرحلة لأعوام دراسية مختارة	**61**
شكل 17:	نسبة الأسر في الأراضي الفلسطينية التي يتوفر لها خدمات صحية في نفس التجمع حسب نوع الخدمة، 2003	**69**
شكل 18:	التوزيع النسبي للأفراد في الأراضي الفلسطينية الذين تلقوا خدمات صحية حسب مكان تلقي الخدمة، 2003	**70**
شكل 19:	التوزيع النسبي للأفراد في الأراضي الفلسطينية الذين تلقوا استشارة طبية حسب مقدم الاستشارة، 2003	**71**
شكل 20:	متوسط إنفاق الأسرة الشهري بالدينار الأردني في الأراضي الفلسطينية لسنوات مختارة	**81**

الشكل		الصفحة
شكل 21:	متوسط إنفاق الأسرة الشهري بالدينار الأردني حسب المحافظة 2004	**82**
شكل 22:	التوزيع النسبي للاسر في الأراضي الفلسطينية حسب المصدر الرئيسي للدخل والمنطقة للعام 2004	**82**
شكل 23:	نسب الفقر بين الأسر في الأراضي الفلسطينية حسب نوع التجمع وجنس رب الأسرة للعام 2004	**88**
شكل 24:	الاتجاه العام للناتج المحلي الإجمالي الربعي في باقي الضفة الغربية وقطاع غزة 2005-2004	**97**
شكل 25:	الاتجاه العام لحركة أسعار المستهلك في قطاع غزة خلال شهر كانون ثاني للفترة 2006-1997	**109**
شكل 26:	عدد التجمعات التي تأثرت بالجدار خلال الأعوام 2003-2005	**178**
شكل 27:	عدد السكان (بالآلف) الذين تأثروا بالجدار خلال الفترة 2003-2005	**178**
شكل 28:	مساحة الأراضي المصادرة (بالدونم) التي أقيم عليها الجدار ومساحة الأراضي المعزولة داخل الجدار في التجمعات المتأثرة بجدار الضم والتوسع، حزيران 2005	**180**
شكل 29:	توزيع الأيام الدراسية التي ضاعت بسبب منع التجول وعدد المدارس المتضررة نتيجة الإجراءات الإسرائيلية حسب المنطقة خلال الفترة 2003-2005	**181**
شكل 30:	التوزيع النسبي للأسر في الأراضي الفلسطينية حسب مصدر الدخل، الربع الثالث 2004	**186**
شكل 31:	التوزيع النسبي للأسر حسب تلقي مساعدات والمنطقة، الربع الرابع 2005	**187**

الفصل الأول

مقدمة

فـــي ظـــل التطورات الأخيرة والإجراءات الإسرائيلية أحادية الجانب وتراجع عملية السلام واستمرار تصعيد العدوان الإسرائيلي على الإنسان والأرض الفلسطينية، فان العديد من مكتسبات التنمية الاجتماعية الاقتصادية تلقت ضربة قاسية، فمنذ بداية الانتفاضة المباركة فان الشعب الفلسطيني عانى ويعاني من حصار شامل وقاهر على الحركة والتنقل ما بين الـــتجمعات السكانية الفلسطينية للمواطنين الفلسطينيين والبضائع والتجارة على حد سواء، مما ادى الى تدهور مستويات المعيشة وارتفاع البطالة ونسبة الأسر الفلسطينية التي تعيش تحت خط الفقر وارتفاع خسائر الاقتصاد الفلسطيني.

إن الإجـــراءات الإســـرائيلية وتـــصعيد العـــدوان علـــى شعبنا اثر على الأطفال والنساء والأسر الفلسطينية فيما يتعلق باحتـــياجاتهم الأساســـية. فقد خسر الاقتصاد وخدمات البنى التحتية مكتسباتها السابقة على مدار هذه السنوات الخمس. وعليه فان التعامل مع هذه المستجدات يتطلب تدخلات واستراتيجية دعم شفافة لفئة المحتاجين والفقراء. إن قلة الموارد المتاحة زاد من أعباء السلطة الوطنية الفلسطينية في تحديد أولويات برامج الدعم والمساعدة والتدخلات العاجلة لتخفيف معاناة هذه الشرائح المجتمعية.

من هذا المنطلق، فان الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ضمن سعيه للمساعدة في وضع خطة تنمية شاملة في ظل هذه الإجراءات سيقوم بتنفيذ مشروع يوفر مؤشرات الظروف الاجتماعية والاقتصادية والجغرافية وغيرها للتجاوب مع التطورات على الساحة السياسية، حيث يعتبر هذا المشروع خطوة هامة على صعيد مساعدة السلطة الوطنية الفلسطينية والمجتمع الدولي للاستجابة العاجلة والمبكرة للحاجات الأساسية للمجتمع الفلسطيني بشرائحه المختلفة.

يـــشمل المـــشروع ثلاثـــة مراحل أساسية، المرحلة الاولى تبدأ باعداد تقرير وضع راهن حول المؤشرات الاجتماعية والاقتـــصادية والجغـــرافية المتوفرة وتقييم مصادرها واعطاء نبذة حول قيم تلك المؤشرات لتكون قاعدة للتخطيط لسد الفجـــوة المعلوماتـــية بمـــا يتعلق بالمؤشرات الأساسية المطلوبة من قبل متخذي القرار في السلطة الوطنية الفلسطينية للتخطـــيط في ظل الإجراءات الإسرائيلية احادية الجانب. اما المرحلة الثانية فهي عقد ورشة عمل موسعة تضم ممثلين عـــن كافـــة الـــوزارات وبعض المؤسسات الوطنية والمؤسسات غير الحكومية وبعض الأكاديميين وذلك للاتفاق على محتوى قاعدة البيانات التي يجب ان تتوفر بين ايدي متخذي القرار الفلسطينيين لتسهل عملية التخطيط والتطوير وتفادي المخاطـــر الـــناجمة عن الإجراءات الإسرائيلية احادية الجانب. والمرحلة الأخيرة من المشروع هي تنفيذ مشاريع لجمع البـــيانات يعتمد تصميمها على نتائج المرحلتين سابقتي الذكر. ومن المتوقع ان ينفذ مسح متعدد الاغراض لتوفير قاعدة معلـــومات اساســـية عـــن الوضع الراهن في الاراضي الفلسطينية تغطي المؤشرات السكانية والاجتماعية والاقتصادية والجغرافية بما فيها المياه والبيئة والطاقة والاستيطان. حيث يلبي هذا التقرير المرحلة الاولى من المشروع.

1.1: أهداف التقرير

يأتـــي هذا التقرير كجزء من مشروع يهدف الى توفير قاعدة معلومات إحصائية حديثة تغطي جميع مجالات الحياة في الأراضـــي الفلـــسطينية مـــن مؤشرات اجتماعية واقتصادية وجغرافية وبيئية، لتسهل من مهمة متخذي القرار ومتخذي الـــسياسات في التخطيط للتعاطي مع الخطط الإسرائيلية أحادية الجانب، حيث يأتي هذا التقرير كمقدمة للمشروع لتحديد ما هو متوفر من مؤشرات وتقييم لتلك المؤشرات وتقديم تحليل ملخص لاحدث المعلومات المتوفرة، ويهدف التحليل الى

وضـــع نظام مراقبة لأوضاع المجتمع الفلسطيني وخاصة بعد السيطرة ولأول مره على مواقع المستوطنات الإسرائيلية التـــي اخليت من قبل الجانب الاسرائيلي، بالاضافة إلى الأراضي الأخرى المصادرة والواقعة ضمن خطة فك الارتباط والتي كانت تحت الحصار ومنع الدخول إليها. وبالتالي يساعدنا هذا التحليل الى استخلاص النتائج المتعلقة بالمؤشرات التي لم يتح الوصول اليها في السابق بسبب الاحتلال والمصادرة والاستيطان والحصار، وان يتم تحديد هذه المؤشرات الجديدة في مختلف المجالات بالتعاون مع كافة الشركاء والمعنيين وخاصة المؤشرات المتعلقة بالطفولة والمرأة والاسره والاقتـــصاد والبنـــية التحتـــية، والبيـــئة، لمساعدة أصحاب القرار والسياسات لتقديم خطط مناسبة لتنمية هذه القطاعات والتغلب على الدمار الذي خلفة الاحتلال الإسرائيلي.

كمـــا يهـــدف هـــذا العمـــل أيضا إلى تناول اثر الحصار المفروض على تنقل المواطنين والبضائع بين المدن والقرى الفلـــسطينية والـــتجارة الخارجـــية علاوة على تحديد اثر ذلك على التواصل والترابط في التنقل على الطرق للبضائع والركاب على حد سواء واثر ذلك على الأوضاع الاقتصادية بصوره عامة.

وقـــد يساعد المشروع بشكل متكامل على تحديد صيغ التدخل وتقديم المساعدة للمناطق والفئات الأكثر تضررا، وهيكلية وشكل هذه المساعدات واعادة تشكيلها، وتصويب أسلوب التدخل القائم الحالي لمعالجة هذه الأوضاع، والمعاناة المتولدة عنها في الوقت والمكان والشكل والحجم المناسب، وتقديم مشاريع تنموية مدره للدخل، وتحسن البنية التحتية علاوة على ذلـــك، فان هذان النشاطان التقرير والمسح الأساسي – سيوفران بيانات عن مجموعة مؤشرات لقياس أداء خطة التنمية متوسطة المدى 2006–2008 والوضع الخاص بأهداف التنمية الألفية (MDGS) في الأراضي الفلسطينية.

2.1: هيكلية التقرير

يـــتكون هـــذا التقريـــر مـــن ستة فصول، فبالإضافة إلى التقديم يتناول الفصل الأول مقدمة عامة حول التقرير وأهدافه وهيكليـــته، بينما يتناول الفصل الثاني الأوضاع الاجتماعية والسكانية بمؤشراتها المختلفة من الواقع الديمغرافي وسوق العمـــل والتعليم والواقع الصحي ومستويات المعيشة والفقر، كما يتحدث الفصل الثالث عن الأوضاع الاقتصادية وتشمل مؤشـــرات الحسابات القومية والتجارة الخارجية والأسعار والنقل والاتصالات والأنشطة الاقتصادية المختلفة الأخرى، وتـــم تخـــصيص الفـــصل الرابع للحديث عن مؤشرات البيئة والزراعة والمياه والطاقة والسياحة والمساكن والأراضي واستعمالاتها، وجاء موضوع اثر الإجراءات الإسرائيلية وجدار الضم والتوسع والاستيطان على الأسر الفلسطينية ضمن الفـــصل الخامس والذي تناول أيضا اثر انتفاضة الأقصى المباركة. وفي الختام خلص التقرير إلى عدد من الاستنتاجات والأنشطة والإجراءات اللاحقة لهذا التقرير.

الفصل الثاني

الأوضاع الاجتماعية والسكانية

1.2: السكان والديمغرافيا

يحتل موضوع الديمغرافيا موقعا مهما في الرؤى الفلسطينية على الصعد السياسية والاجتماعية والاقتصادية، ويشكل البعد السكاني أحد المحددات الأساسية في خيارات الشعب الفلسطيني في التنمية الشاملة والتطوير الاقتصادي، لاسيما في ضوء محدودية المصادر الطبيعية والخيارات السياسية. لذلك فان مسألة توفير المؤشرات والبيانات الديمغرافية تحتل أهمية خاصة في الحالة الفلسطينية، في ظل تعدد التحديات التي تواجه التنمية المستدامة في الأراضي الفلسطينية، فمنها ما هو متعلق بشح المصادر الطبيعية كالمياه والطاقة، ومنها المترتب على شح الموارد المالية والاستثمارات اللازمة لتطوير البنى التحتية وخلق فرص العمل وتنمية الموارد البشرية، ومنها المتعلق بإدارة موارد المجتمع الذي أصبحت جوانب حياته اكثر تعقيدا وتداخلا في ظل الاحتلال الإسرائيلي. من هنا جاء الاهتمام بإعداد التقديرات السكانية والمؤشرات الديمغرافية لتوفير الأرضية المعلوماتية التي يتوجب أن تكون المنطلق الأساسي نحو بناء سياسة سكانية فلسطينية، وقد استندت المؤشرات والبيانات الديمغرافية إلى عدد من مصادر البيانات المختلفة منها المسوح الميدانية والتعدادات والسجلات الإدارية لبعض الوزارات والمؤسسات ذات العلاقة.

وكما هو الحال في جميع دول العالم فان توفير تقديرات أعداد السكان وباقي المؤشرات الديمغرافية الأخرى يعتبر على رأس الأولويات لما لها من أهمية بالغة في التخطيط ورسم السياسات في مختلف المجالات الاجتماعية والاقتصادية، وحتى عهد قريب فقد عانت الأراضي الفلسطينية من عدم توفر تلك المؤشرات أو عدم دقتها إلى أن قام الجهاز المركزي بتنفيذ المسح الديمغرافي الأول للأراضي الفلسطينية وذلك عام 1995، الذي مهد للتعداد الفلسطيني الأول عام 1997، ومن ثم تم تنفيذ العديد من المسوح الدورية بهدف توفير المؤشرات السكانية والديمغرافية.

1.1.2: الواقع السكاني في الأراضي الفلسطينية

حجم السكان:

يعتبر تقدير عدد السكان في الأراضي الفلسطينية من اكثر الأمور تداولا واهتماما لمختلف شرائح المجتمع، وقد أظهرت التقديرات السكانية التي أعدها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني والتي بنيت بالاعتماد على نتائج التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت–1997 وعلى فرضيات حول اتجاهات مستويات الخصوبة والوفيات والهجرة، أن عدد السكان المقدر في الأراضي الفلسطينية منتصف عام 1997 بلغ 2.783 مليون، منهم 1.404 مليون ذكر و1.379 مليون أنثى. في حين قدر عدد سكان الضفة الغربية منتصف عام 1997 بحوالي 1.787 مليون، منهم 903 آلاف ذكر و884 ألفاً أنثى. بينما قدر عدد سكان قطاع غزة لنفس العام بحوالي 995 ألفاً، منهم 501 ألفاً ذكر و494 ألفاً أنثى. من جانب آخر بلغ عدد السكان المقدر منتصف عام 2006 في الأراضي الفلسطينية 3.888 مليون بزيادة مقدارها 39.7% عن حجم السكان في العام 1997، منهم 1.970 مليون ذكر و1.918 مليون أنثى. بينما قدر عدد سكان الضفة الغربية منتصف عام 2006 بحوالي 2.444 مليون وبزيادة مقدارها 36.7% عن حجم السكان في العام 1997، (1.239 مليون ذكر و1.205 مليون أنثى). بينما قدر عدد سكان قطاع غزة لنفس العام بحوالي 1.444 مليون بزيادة مقدارها 45.0% عن حجم السكان في العام 1997، (731 ألفاً ذكر و712 ألفاً أنثى).

جدول 1: عدد السكان المقدر في الأراضي الفلسطينية حسب المنطقة لسنوات مختارة

السنة	المنطقة		
	الأراضي الفلسطينية	الضفة الغربية	قطاع غزة
1997	2,783,084	1,787,562	995,522
2000	3,149,447	2,011,457	1,137,990
2001	3,275,389	2,087,259	1,188,130
2002	3,394,046	2,157,674	1,236,372
2003	3,514,868	2,228,759	1,286,109
2004	3,637,529	2,300,293	1,337,236
2005	3,762,005	2,372,216	1,389,789
2006	3,888,292	2,444,478	1,443,814

وتعتبر محافظة الخليل أكبر محافظات الضفة الغربية من حيث عدد السكان، حيث قدر عدد سكانها منتصف عام 2006 بحوالي 543 ألفاً نسمة، في حين تعتبر محافظة أريحا والأغوار أقل محافظات الضفة الغربية سكاناً، حيث قدر عدد سكانها لنفس العام بحوالي 44 ألفاً نسمة. وتعتبر محافظة غزة أكبر محافظات قطاع غزة من حيث عدد السكان، إذ قدر عددهم حوالي 506 آلاف نسمة، وتعتبر محافظة رفح أقل محافظات قطاع غزة من حيث عدد السكان، فقد قدر عدد سكانها بحوالي 171 ألفاً نسمة وذلك في منتصف عام 2006.

جدول 2: عدد السكان المقدر في الأراضي الفلسطينية حسب المحافظة والمنطقة، (2000-2006)

المحافظة /المنطقة	السنة						
	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
الأراضي الفلسطينية	**3,149,447**	**3,275,389**	**3,394,046**	**3,514,868**	**3,637,529**	**3,762,005**	**3,888,292**
الضفة الغربية	**2,011,457**	**2,087,259**	**2,157,674**	**2,228,759**	**2,300,293**	**2,372,216**	**2,444,478**
جنين	216,075	224,090	231,601	239,143	246,685	254,218	261,756
منطقة طوباس	39,230	40,772	42,230	43,696	45,168	46,644	48,128
طولكرم	142,831	148,116	153,052	158,004	162,936	167,873	172,793
قلقيلية	78,011	81,353	84,528	87,735	90,960	94,210	97,472
سلفيت	52,125	54,203	56,168	58,146	60,132	62,125	64,129
نابلس	278,252	288,534	298,134	307,737	317,331	326,873	336,380
رام الله والبيرة	231,636	241,683	251,247	260,922	270,678	280,508	290,401
القدس J1	228,098	233,353	237,139	241,043	245,066	249,183	253,394
القدس J2	126,235	131,014	135,517	140,055	144,597	149,150	153,696
بيت لحم	147,086	152,848	158,280	163,729	169,190	174,654	180,116
أريحا والأغوار	35,344	36,800	38,172	39,544	40,909	42,268	43,620
الخليل	436,534	454,493	471,606	489,005	506,641	524,510	542,593
قطاع غزة	**1,137,990**	**1,188,130**	**1,236,372**	**1,286,109**	**1,337,236**	**1,389,789**	**1,443,814**
شمال غزة	209,743	220,772	231,516	242,625	254,093	265,932	278,180
غزة	404,925	421,507	437,382	453,753	470,605	487,904	505,702
دير البلح	164,899	172,190	179,181	186,343	193,648	201,112	208,716
خانيونس	222,130	231,553	240,618	249,991	259,640	269,601	279,853
رفح	136,293	142,108	147,675	153,397	159,250	165,240	171,363

الكثافة السكانية:

الكثافة السكانية للأراضي الفلسطينية مرتفعة بشكل عام وفي قطاع غزة بشكل خاص، ويعود ذلك لتركز حوالي 1.4 مليون شخص في مساحة لا تتجاوز (365 كم^2) معظمهم من اللاجئين الفلسطينيين الذين هجروا من قراهم وبلداتهم التي احتلت عام 1948، هذا بالإضافة إلى الزيادة الطبيعية المرتفعة التي يتسم بها المجتمع الفلسطيني المقيم في الأراضي الفلسطينية، إذ بلغت الكثافة السكانية المقدرة لعام 2006 نحو 646 فرد/كم^2 في الأراضي الفلسطينية، بواقع 432 فرد/كم^2 في الضفة الغربية مقابل 3,956 فرد/كم^2 في قطاع غزة. من جانب آخر ترتفع الكثافة السكانية في محافظة القدس مقارنة بباقي محافظات الضفة الغربية التي تبلغ مساحتها (345 كم^2)، حيث بلغت 1,180 فرد/كم^2 أما في قطاع غزة فترتفع الكثافة السكانية في محافظة غزة لتبلغ 6,834 فرد/كم^2 في مساحة لا تتجاوز (74 كم^2).

جدول 3: الكثافة السكانية في الأراضي الفلسطينية، 2006

المحافظة/المنطقة	الكثافة السكانية
الأراضي الفلسطينية	**646**
الضفة الغربية	**432**
جنين	449
منطقة طوباس	120
طولكرم	702
قلقيلية	587
سلفيت	314
نابلس	556
رام الله والبيرة	340
القدس	1,180
بيت لحم	273
أريحا والأغوار	74
الخليل	544
قطاع غزة	3,956
شمال غزة	**4,560**
غزة	6,834
دير البلح	3,599
خانيونس	2,591
رفح	2,678

توزيع السكان حسب نوع التجمع السكاني:

بعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية فقد برزت هجرة واضحة من الأرياف نحو مراكز المحافظات بسبب وفرة العمل في مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية، إضافة إلى ذلك فقد عاد الكثير من أفراد الشعب الفلسطيني بعد عام 1993 وسكن معظمهم في التجمعات الحضرية. حيث أظهرت البيانات أن اكثر من نصف سكان الأراضي الفلسطينية 56.5 % يسكنون في التجمعات الحضرية وذلك من مجمل السكان المقيمين في الأراضي الفلسطينية في منتصف العام 2006 من جانب آخر ارتفعت نسبة السكان المقيمين في الحضر في قطاع غزة عنها في الضفة الغربية فقد بلغت 63.7% في قطاع غزة مقابل 52.3% في الضفة الغربية.

كما بلغت نسبة سكان التجمعات الريفية في الأراضي الفلسطينية 28.3% وذلك من مجمل السكان المقيمين في الأراضي الفلسطينية في منتصف العام 2006، كما بلغت نسبة سكان الريف في الضفة الغربية 42.0%، في حين شكل سكان الريف في قطاع غزة حوالي 5.1%، وهذه النسبة ضئيلة جدا خاصة أنها تقلل من نسبة مشاركة سكان الريف في الإنتاج الغذائي رغم أن قطاع غزة يعتمد كثيرا على استخدام التقنية في الزراعة.

كما أظهرت البيانات أن نسبة سكان المخيمات الفلسطينية في الأراضي الفلسطينية بلغت 15.2% وذلك من مجمل السكان المقيمين في الأراضي الفلسطينية في منتصف العام 2006، وهذه النسبة لا تمثل نسبة اللاجئين في الأراضي الفلسطينية حيث يقيم عدد كبير منهم في التجمعات الحضرية والأرياف الفلسطينية، وقد شكلت نسبة سكان المخيمات في الضفة الغربية 5.7% مقابل 31.2% في قطاع غزة.

جدول 4: عدد السكان المقدر في الأراضي الفلسطينية حسب نوع التجمع السكاني، (2000-2006)

السنة	نوع التجمع السكاني			المجموع
	حضر	ريف	مخيمات	
2000	1,787,136	892,978	469,334	**3,149,448**
2001	1,857,265	928,463	489,661	**3,275,389**
2002	1,922,917	962,002	509,127	**3,394,046**
2003	1,989,950	995,850	529,068	**3,514,868**
2004	2,058,206	1,029,896	549,427	**3,637,529**
2005	2,127,658	1,064,126	570,221	**3,762,005**
2006	2,198,323	1,098,519	591,450	**3,888,292**

التركيب العمري:

المجتمع الفلسطيني المقيم في الأراضي الفلسطينية مجتمع فتي، حيث ترتفع نسبة الأفراد دون الخامسة عشرة من العمر مقارنة بالفئات العمرية الأخرى. أظهرت البيانات أن المجتمع الفلسطيني المقيم في قطاع غزة فتياً بشكل أكبر مما هو عليه في الضفة الغربية، إذ قدرت نسبة الأطفال دون الخامسة من العمر في منتصف عام 1997 في الأراضي الفلسطينية 18.7% من مجمل السكان، في حين قدرت نسبتهم 17.8% و20.4% في الضفة الغربية وقطاع غزة على التوالي. كما قدرت نسبة الأفراد في الفئة العمرية (0-14) سنة للعام نفسه بحوالي 46.8% من مجمل السكان في الأراضي الفلسطينية، بواقع 44.8% في الضفة الغربية و50.4% في قطاع غزة. ويلاحظ انخفاض نسبة الأفراد الذين تبلغ أعمارهم (65 سنة فأكثر) حيث قدرت هذه النسبة عام 1997 بحوالي 3.1% في الأراضي الفلسطينية و3.3% في الضفة الغربية و2.9% في قطاع غزة.

من جانب آخر أشارت البيانات إلى انخفاض نسبة الأطفال دون الخامسة من العمر بمقدار 1.4% في منتصف عام 2006 في الأراضي الفلسطينية عنه في العام 1997، في حين بلغ الانخفاض 1.6% و1.4% في الضفة الغربية وقطاع غزة على التوالي. وبلغ الانخفاض للأفراد في الفئة العمرية (0-14) سنة للعام 2006 بحوالي 1.1% في الأراضي الفلسطينية، بواقع 0.9% في الضفة الغربية و1.6% في قطاع غزة. ويلاحظ انخفاض بسيط في نسبة الأفراد الذين تبلغ أعمارهم (65 سنة فأكثر) إذ انخفضت بمقدار 0.1%.

جدول 5: عدد السكان المقدر في الأراضي الفلسطينية حسب العمر والجنس لسنوات مختارة

العمر والسنة	كلا الجنسين	الجنس	
		ذكور	إناث
2000			
14-0	1,474,708	750,941	723,767
64-15	1,570,153	795,042	775,111
+65	104,587	46,046	58,541
2002			
14-0	1,583,158	806,061	777,097
64-15	1,701,631	863,607	838,024
+65	109,257	47,571	61,686
2004			
14-0	1,683,385	857,379	826,006
64-15	1,841,108	935,788	905,320
+65	113,036	48,727	64,309
2006			
14-0	1,777,491	905,829	871,662
64-15	1,994,173	1,014,599	979,574
+65	116,628	49,899	66,729

التركيب النوعي:

بناء على التقديرات السكانية فقد بلغت نسبة الجنس منتصف عام 1997 في الأراضي الفلسطينية 101.9 (ذكر لكل مائة أنثى). في حين قدرت في الضفة الغربية 102.1 مقابل 101.5 في قطاع غزة لنفس العام. وارتفعت هذه النسبة في الأراضي الفلسطينية في العام 2006 لتبلغ 102.7 ذكر لكل مائة أنثى. مقابل 102.8 في الضفة الغربية و102.6 في قطاع غزة.

- **محددات النمو السكاني:**

- معدلات الخصوبة:

تعتبر الخصوبة في الأراضي الفلسطينية مرتفعة إذا ما قورنت بالمستويات السائدة حالياً في الدول الأخرى، ويعود ارتفاع مستويات الخصوبة إلى الزواج المبكر خاصة للإناث، والرغبة في الإنجاب، بالإضافة إلى العادات والتقاليد السائدة في المجتمع الفلسطيني، ولكن هنالك دلائل تؤكد على أن الخصوبة بدأت في الانخفاض خلال العقد الأخير من القرن الماضي، فاستناداً إلى بيانات التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت –1997 بلغ معدل الخصوبة الكلية في الأراضي الفلسطينية 6.1 مولودا بواقع 5.6 مولودا في الضفة الغربية و6.9 مولودا في قطاع غزة. في المقابل طرأ انخفاض على معدل الخصوبة الكلية لعام 2003 في الأراضي الفلسطينية حيث بلغ 4.6 مولودا، و4.1 مولودا في الضفة الغربية و5.8 مولودا في قطاع غزة ، وذلك بناءً على نتائج المسح الصحي الديمغرافي 2004.

جدول 6: معدل الخصوبة الكلية في الأراضي الفلسطينية حسب المنطقة ونوع التجمع لسنوات مختارة

المنطقة ونوع التجمع	السنة			
	1994	1997	1999	2003
المنطقة				
الأراضي الفلسطينية	6.1	6.1	5.9	4.6
الضفة الغربية	5.4	5.6	5.5	4.1
قطاع غزة	7.4	6.9	6.8	5.8

- **متوسط عدد المواليد الذين سبق إنجابهم أحياء:**

بالاستناد إلى بيانات المسح الصحي الديمغرافي 2004 فقد أظهرت النتائج أن متوسط عدد المواليد الذين سبق إنجابهم أحياء في الأراضي الفلسطينية بلغ 4.5 مولود، مقابل 4.3 مولودا في الضفة الغربية و4.9 مولودا في قطاع غزة. وقد بلغ أعلى متوسط لعدد المواليد الذين سبق إنجابهم أحياء 7.5 مولودا، وذلك للنساء اللواتي سبق لهن الزواج في الفئة العمرية (50-54) سنة.

من جانب آخر أظهرت بيانات المسح الديمغرافي 1995 تساوي متوسط عدد المواليد الذين سبق إنجابهم أحياء في الأراضي الفلسطينية والضفة الغربية وقطاع غزة حيث بلغ 4.8 مولودا. وقد بلغ أعلى متوسط لعدد المواليد الذين سبق إنجابهم أحياء 8.2 مولودا، وذلك للنساء اللواتي سبق لهن الزواج في الفئة العمرية (50-54) سنة.

جدول 7: متوسط عدد الأطفال الذين سبق إنجابهم للنساء اللواتي سبق لهن الزواج حسب عمر الأم والمنطقة لسنوات مختارة

عمر الام	متوسط عدد الأطفال الذين سبق إنجابهم								
	1995			2000			2004		
	الأراضي الفلسطينية	الضفة الغربية	قطاع غزة	الأراضي الفلسطينية	الضفة الغربية	قطاع غزة	الأراضي الفلسطينية	الضفة الغربية	قطاع غزة
19-15	0.8	0.8	0.8	0.7	0.7	0.6	0.8	0.8	0.9
24-20	2.0	2.0	2.1	1.9	1.9	2.0	1.9	1.8	2.0
29-25	3.5	3.5	3.7	3.4	3.2	3.6	3.2	3.0	3.6
34-30	5.1	5.0	5.5	4.8	4.6	5.3	4.5	4.2	5.2
39-35	6.8	6.6	7.2	5.9	5.6	6.6	5.8	5.3	6.6
44-40	7.5	7.3	7.9	6.8	6.4	7.6	6.7	6.3	7.5
49-45	7.6	7.5	7.8	7.5	7.3	7.9	7.0	6.8	7.4
54-50	8.2	8.0	8.5	7.3	7.3	8.0	7.5	7.1	8.1
المجموع	**4.8**	**4.8**	**4.8**	**4.5**	**4.2**	**4.7**	**4.5**	**4.3**	**4.9**

- **معدل المواليد الخام:**

تشير الإسقاطات السكانية الى أن معدل المواليد الخام في الأراضي الفلسطينية قد انخفض من 42.7 مولودا لكل ألف من السكان عام 1997 إلى 36.7 مولوداً لكل ألف من السكان عام 2006، وهذا الانخفاض نتيجة طبيعية لانخفاض معدلات الخصوبة، أما على مستوى المنطقة فنلاحظ أن هناك تبايناً في معدل المواليد الخام لكل من الضفة الغربية وقطاع غزة حيث بلغ معدل المواليد الخام عام 2006 في الضفة الغربية 33.7 مولودا في حين بلغ في قطاع غزة لنفس العام 41.7 مولودا.

جدول 8: معدل المواليد الخام المقدر في الأراضي الفلسطينية حسب المنطقة (2000-2006)

السنة	المنطقة		
	الأراضي الفلسطينية	الضفة الغربية	قطاع غزة
2000	40.9	38.8	44.5
2001	40.2	38.0	44.1
2002	39.6	37.2	43.8
2003	38.8	36.3	43.2
2004	38.1	35.4	42.7
2005	37.3	34.5	42.2
2006	36.7	33.7	41.7

- **معدلات وفيات الرضع والأطفال:**

بالاستناد إلى بيانات المسح الصحي الديمغرافي 2004، أظهرت النتائج أن معدل وفيات الرضع في الأراضي الفلسطينية بلغ 24.2 وفاة لكل ألف مولود حي. من جانب آخر انخفض معدل وفيات الرضع في الضفة الغربية حيث بلغ 20.0 وفاة لكل ألف مولود حي في حين ارتفع في قطاع غزة 30.2 وفاة. وعند مقارنة النتائج مع بيانات المسح الديمغرافي 1995 نجد أن المعدل في الأراضي الفلسطينية ما زال في نفس المستوى حيث بلغ27.3 وفاة مقابل ارتفاعه في الضفة الغربية 25.2 وفاة وانخفاضه في قطاع غزة 30.2 وفاة.

تبلغ نسبة وفيات الأطفال الذين تقل أعمارهم عن 5 سنوات في الأراضي الفلسطينية حوالي 28.3 وفاة لكل ألف مولود حي مقابل (23.7 وفاة و34.8 وفاة في الضفة الغربية وقطاع غزة على التوالي). وعند مقارنة النتائج مع بيانات المسح الديمغرافي 1995 تظهر النتائج انخفاض المعدل في الأراضي الفلسطينية والضفة الغربية وقطاع غزة حيث بلغت (33.2 و31.0 و37.0) وفاة لكل ألف مولود حي على التوالي، الأمر الذي يعكس تحسن الأوضاع الصحية في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة.

جدول 9: معدلات وفيات الرضع والأطفال المقدرة بالطرق المباشرة لكل 1000 من المواليد للسنوات الخمس السابقة للمسح حسب بعض الخصائص الخلفية

الخصائص الخلفية	1995		2000		2004	
	وفيات الرضع	وفيات الذين أعمارهم أقل من 5 سنوات	وفيات الرضع	وفيات الذين أعمارهم أقل من 5 سنوات	وفيات الرضع	وفيات الذين أعمارهم أقل من 5 سنوات
المنطقة						
الأراضي الفلسطينية	27.3	33.2	25.5	28.7	24.2	28.3
الضفة الغربية	25.2	31.0	24.4	27.2	20.0	23.7
قطاع غزة	30.2	37.0	27.3	31.2	30.2	34.8
نوع التجمع						
حضر	23.8	29.9	25.4	28.8	23.6	27.7
ريف	29.5	35.2	20.6	23.5	20.3	24.5
مخيمات	28.9	35.1	34.2	37.5	32.5	36.2
الجنس						
ذكور	30.3	36.7	25.3	29.1	26.6	31.8
إناث	24.0	29.3	25.6	28.3	21.6	24.6

- **معدل الوفيات الخام:**

تشير البيانات المتوفرة أن مستويات الوفيات منخفضة نسبياً إذا ما قورنت بالمعدلات السائدة في الدول العربية. حيث انخفضت معدلات الوفيات الخام في الأراضي الفلسطينية من 4.9 لكل ألف من السكان في العام 1997 إلى 3.9 لكل ألف من السكان في العام 2006. أما في الضفة الغربية فقد انخفض من 5.1 إلى 4.0 لكل ألف من السكان وذلك ما بين عامي (1997-2006). كما أظهرت البيانات انخفاضا في قطاع غزة من 4.7 إلى 3.8 لكل ألف من السكان لنفس الفترة. وهو ما يشير إلى تحسن نوعية الحياة وفرص الحصول على الخدمات الطبية وتحسن الوعي الصحي لدى السكان وتطور الخدمات الصحية.

جدول 10: معدل الوفيات الخام المقدر في الأراضي الفلسطينية حسب المنطقة (2000-2006)

السنة	المنطقة		
	الأراضي الفلسطينية	الضفة الغربية	قطاع غزة
2000	4.5	4.6	4.3
2001	4.4	4.5	4.2
2002	4.3	4.4	4.1
2003	4.2	4.3	4.0
2004	4.1	4.2	3.9
2005	4.0	4.1	3.9
2006	3.9	4.0	3.8

- **الهجرة:**

للمجتمع الفلسطيني خصوصية في مجال الهجرة والتهجير فهو كباقي المجتمعات يتعرض لهجرة دولية خارج حدود الأراضي الفلسطينية لأسباب مختلفة اجتماعية واقتصادية، وكذلك لهجرات داخلية بين التجمعات الفلسطينية داخل المحافظة الواحدة أو بين المحافظات. كما تعرض ويتعرض المجتمع الفلسطيني لهجرات قسرية إجبارية منها هجرة اللاجئين الفلسطينيين من الأراضي المحتلة عام 1948 إلى الأراضي التي احتلت عام 1967 أو إلى خارج الأراضي الفلسطينية، وكذلك هجرة الفلسطينيين النازحين ما بعد حرب 1967، والإبعاد القسري إلى خارج الأراضي الفلسطينية الذي تعرض له الفلسطينيين من قبل السلطات الإسرائيلية عبر سنوات الاحتلال، وحرب الخليج عام 1991، والتهجير القسري التي تمارسه إسرائيل نتيجة للجدار، وتهجير عدد من سكان البلدة القديمة في القدس والخليل، والتحكم في حرية الحركة للفلسطينيين ما بين الضفة الغربية وقطاع غزة، والتحكم اليومي في حركة العمال إلى إسرائيل من الضفة الغربية وقطاع غزة. وتعاني بيانات الهجرة في الأراضي الفلسطينية القصور نظرا لعدم توفر بيانات القادمين والمغادرين وخصائصهم، وعدم تحديث بيانات مكان الإقامة المعتاد، ومع ذلك فان جهود حثيثة تبذل من قبل الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني من اجل توفير الحد الأدنى من هذه البيانات، لذا فقد قام الجهاز بعدد من الدراسات والمسوح الديمغرافية شملت عدد من الأسئلة لقياس مستويات واتجاهات الهجرة، ومن أهمها التعداد الفلسطيني الأول عام 1997، والمسح الديمغرافي 1995، والمسح الصحي الديمغرافي 2004، وفيما يلي أهم نتائج تلك المسوح والتعدادات.

من الواضح أن هناك تأثيراً لقيام السلطة الوطنية الفلسطينية على رفع معدلات الهجرة الداخلية، حيث تشير بيانات التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت-1997 إلى أن 29.1% مـــن إجمالي المهاجرين هجرة داخلية هاجـــروا بعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية أي خلال الفترة (1994-1997)، مقابـــل 17.2% خـــلال الفترة (1990-1993)، وتستحوذ الإناث على نسبة 58.6% من إجمالي المهاجرين هجرة داخلية في الأراضي الفلسطينية مقابل 41.4% للذكور، وغالباً ما يعود ارتفاع نسبة الإناث مقارنة مع نسبة الذكور المهاجرين إلى الزواج وانتقال الزوجة من مكان سكنها المعتاد إلى مكان الإقامة المعتاد لزوجها. وتتسم خصائص المهاجرين الفلسطينيين هجرة داخلية بأنها تتأثر بالتركيب العمري، فقد بلغت نسبة المهاجرين داخلياً ممن تقل أعمارهم عن 15 سنة 18.0%، وبين الأفراد (15-40) سنة 54.8% في حين اقتصرت نسبة من تزيد أعمارهم عن 65 سنة من إجمالي المهاجرين هجرة داخلية حوالي 5.7% فقط. وغالباً ما يتم انتقال الأفراد كبار السن إلى مكان إقامة جديد بسبب مرافقة الأهل في حين ينتقل الأفراد (15-40) سنة بسبب العمل أو الزواج.

الهجرة العائدة إلى الأراضي الفلسطينية والهجرة الداخلية:

بلغت نسبة الأفراد في الأراضي الفلسطينية عام 1997 الذين لهم مكان إقامة معتاد سابق خارج الأراضي الفلسطينية 10.5% من مجمل السكان، وشكلت نسبة العائدين إلى الضفة الغربية 65.3% من مجمل العائدين مقابل 34.7% لقطاع غزة. وتظهر النتائج أن معظم العائدين من الخارج عادوا بعد قيام السلطة الوطنية حيث بلغت 48.5% من مجمل الذين لديهم مكان إقامة سابق خارج الأراضي الفلسطينية، مقابل 24.1% عادوا خلال الفترة (1990-1993). وترتفع نسبة الذكور عن الإناث ممن لديهم مكان إقامة سابق خارج الأراضي الفلسطينية فقد بلغت نسبة الذكور 53.6% مقابل 46.4 % للإناث وقد يعود هذا الفرق بين الجنسيين إلى عودة الكثير من الأفراد الذكور مع قيام السلطة الوطنية الفلسطينية دون عائلاتهم، أو لعودة الفلسطينيين الذكور الذين تركوا الأراضي الفلسطينية خلال الفترة الماضية بسبب الدراسة أو العمل خارج الأراضي الفلسطينية.

وتشير بيانات المسح الصحي الديمغرافي 2004 أن نسبة الأفراد الذين غيروا مكان إقامتهم منذ أيلول /2000 (بداية انتفاضة الاقصى) وحتى تنفيذ المسح - سواء كانوا يقيمون داخل الأراضي الفلسطينية أو قدموا من الخارج- ما نسبته 3.3% من مجمل السكان، في حين ترتفع النسبة قليلا لدى الأفراد في الفئة العمرية (20-29) سنة، إذ تبلغ 5.3% في الفئة العمرية (20-24) و5.6% في الفئة العمرية (25-29) سنة. وحول أسباب تغيير مكان الإقامة فكانت المرافقة بالمرتبة الأولى وبنسبة 40.1% والزواج بالمرتبة الثانية بنسبة 22.7%، وعند النظر إلى تلك النسب حسب الجنس تحتل أيضا المرافقة في المرتبة الأولى لكل من الذكور والإناث (39.7% للذكور و40.4% للإناث) في حين يأتي في المرتبة الثانية بالنسبة للذكور العودة لأرض الوطن وبنسبة 16.7%، في حين كان الزواج بالنسبة للإناث في المرتبة الثانية وبنسبة 38.4%. مما يفسر لنا أن معظم الهجرات لدينا هي هجرات اسر خاصة تلك التي قدمت مع تأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية.

- **الزيادة السنوية والاسقاطات السكانية:**

إن انخفاض مستوى الوفيات وبقاء معدلات الخصوبة مرتفعة سيؤدي إلى ارتفاع معدل الزيادة الطبيعية للسكان، وهو ما سيتطلب سياسات اقتصادية واجتماعية ملائمة لمواجهة هذه الزيادة في أعداد السكان. وقد قدر الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني معدل الزيادة الطبيعية لسكان الأراضي الفلسطينية بحوالي 3.4% سنوياً خلال السنوات (2000-

2006). ويعتبر هذا المعدل من المعدلات المرتفعة في العالم، إذا ما علمنا أن العالم ينمو سنوياً بمعـــدل لا يتجاوز 1.3%.

وبناء على الإسقاطات السكانية فان عدد السكان في الأراضي الفلسطينية سيتضاعف خلال 23 عاما، إذ يتوقع ان يبلغ عدد السكان الفلسطينيين المليون الرابع منتصف عام 2007، في حين سيتجاوز هذا العدد المليون الخامس في منتصف عام 2015 أي بعد نحو 8 سنوات من تخطيه المليون الرابع، كما يتوقع ان يصل إلى نحو ستة ملايين نسمة مع منتصف عام 2021 أي بعد نحو 6 سنوات من بلوغه المليون الخامس. وللزيادة السكانية السريعة هذه أثر كبير في إعاقة التحسن المطلوب في مستويات المعيشة، فضلاً عن أنها تعيق عملية التنمية وتزيد من الضغط على الخدمات والبنية التحتية كالمدارس والمستشفيات.

- **الأسرة والعائلة:**

حجم الأسرة:

تتميز الأسرة الفلسطينية بكبر حجمها، ولذلك لعدة أسباب منها الثقافية والاجتماعية والسياسية والدينية. وتشير نتائج المسح الصحي الديمغرافي-2004 إلى أن هناك تراجعاً محدوداً في متوسط حجم الأسرة في الأراضي الفلسطينية حيث بلغ متوسط حجم الأسرة 5.7 فرد عام 2004 مقارنة مع 6.4 فرد عام 1997، وقد انخفض متوسط حجم الأسرة في الضفة الغربية إلى 5.5 فرداً عام 2004 مقابل 6.1 فرد عام 1997، من جانب أخر انخفض متوسط حجم الأسرة في قطاع غزة إلى 6.2 فرد في عام 2004 مقابل 6.9 فرداً في عام 1997.

جدول 11: متوسط حجم الأسرة الفلسطينية في الأراضي الفلسطينية حسب المنطقة لسنوات مختارة

السنة	المنطقة		
	الأراضي الفلسطينية	الضفة الغربية	قطاع غزة
1995	7.0	6.6	7.8
1997	6.4	6.1	6.9
2000	6.1	5.7	6.9
2004	5.7	5.5	6.2

نوع الأسرة:

تشير نتائج المسح الصحي الديمغرافي-2004 إلى أن معظم الأسر الخاصة في الأراضي الفلسطينية هي أسر نووية حيث تشكل 83.0% من مجمل الأسر الخاصة في حين بلغت نسبتها 73.3% عام 1997. وعلى مستوى الضفة الغربية فتشكل الأسر النووية 82.7% مقابل 83.5% في قطاع غزة. أما الأسر الممتدة في الأراضي الفلسطينية فتشكل حوالي 12.6% وذلك لعام 2004. كما بلغت نسبة الأسر المكونة من شخص واحد 4.3%، والأسر المركبة 0.1% في الأراضي الفلسطينية لنفس العام.

الزواج والطلاق:

تشير السلسلة الزمنية لأعداد عقود الزواج خلال السنوات (1998-2004) إلى ارتفاع مضطرد في أعداد عقود الزواج حتى عام 2001، وارتفاع عدد عقود الزواج لعام 2004 مقارنة بالسنة السابقة، حيث بلغ عدد العقود المسجلة في العام 2003 في الأراضي الفلسطينية 26,267 عقدا، مقابل 27,634 عقداً في العام 2004 أي بزيادة مقدارها 5.2% عقداً

عن عام 2003، في حين بلغ عدد عقود الزواج المسجلة في العام 2004 في الضفة الغربية 15,551 عقداً أي ما نسبته 56.3% من العقود في الأراضي الفلسطينية، من جانب آخر بلغ عدد عقود الزواج المسجلة في العام 2004 في قطاع غزة 12,083عقدا أي ما نسبته 43.7% من عدد عقود الزواج المسجلة في الأراضي الفلسطينية.

بلغ معدل الزواج الخام لعام 2004 في الأراضي الفلسطينية 7.6 حالة زواج لكل 1000 من السكان. ويلاحظ ان هناك تباين في المعدل بين الضفة الغربية وقطاع غزة في العام 2004، حيث بلغ معدل الزواج الخام في الضفة الغربية 6.8 مقابل 9.0 في قطاع غزة.

ما زالت ظاهرة الزواج المبكر منتشرة في الأراضي الفلسطينية رغم الارتفاع الملحوظ للعمر الوسيط عند الزواج الأول، حيث بلغ العمر الوسيط عند الزواج الأول للعام 2004 فـــي الأراضي الفلسطينية 24.6 سنة للذكـــــور و19.3 سنة للإناث. أما في الضفة الغربية فقد بلغ العمر الوسيط عند الزواج الأول للذكور 25.1 سنة وللإناث 19.5 سنة، في حين بلغ العمر الوسيط عند الزواج الأول للذكور في قطاع غزة 24.0 سنة وللإناث 19.1 سنة. ويلاحظ أن العمر الوسيط عند الزواج الأول في الأراضي الفلسطينية يرتفع مع الزمن، فقد ارتفع من 23.0 سنة للذكور عام 1997 إلى حوالي 24.2 سنة عام 2001 و24.6 سنة في العام 2004، كما ارتفع هذا العمر عند الإناث من 18.0 سنة عام 1997 إلى حوالي 19.0 سنة عام 2001 و19.3 سنة في العام 2004.

جدول 12: عقود الزواج المسجلة في المحاكم الشرعية والكنائس في الأراضي الفلسطينية حسب المنطقة، (1998– 2004)

المنطقة	السنة						
	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004
الأراضي الفلسطينية	24,400	24,874	23,890	24,635	22,611	26,267	27,634
الضفة الغربية	16,285	16,099	14,867	14,483	12,319	14,782	15,551
قطاع غزة	8,115	8,775	9,023	10,152	10,292	11,485	12,083

تشير السلسلة الزمنية لأعداد وقوعات الطلاق خلال السنوات (1998–2004) إلى تذبذب في وقوعات الطلاق المسجلة خلال هذه الفترة. فقد ارتفعت عدد وقوعات الطلاق المسجلة عام 2004 مقارنة مع السنة السابقة، حيث بلغ عدد الوقوعات المسجلة لعام 2003 في الاراضي الفلسطينية 3,909 واقعة، في حين بلغ عدد وقوعات المسجلة في العام 2004 في الأراضي الفلسطينية 3,961 واقعة أي بزيادة مقدارها 1.3% واقعة عن عام 2003، في حين بلغ عدد وقوعات الطلاق المسجلة في العام 2004 في الضفة الغربية 2,304 واقعة أي ما نسبته 58.2% من وقوعات الطلاق في الاراضي الفلسطينية، من جانب آخر بلغ عدد الوقوعات المسجلة في العام 2004 في قطاع غزة 1,657 واقعة، أي ما نسبته 41.8% من عدد الوقوعات المسجلة في الأراضي الفلسطينية.

بلغ معدل الطلاق الخام لعام 2004 في الأراضي الفلسطينية 1.1 حالة طلاق لكل 1000 من السكان. ويلاحظ اختلاف هذا المعدل في الضفة الغربية عنه في قطاع غزة للعام 2004، حيث ينخفض في الضفة الغربية عنه في قطاع غزة، فقد بلغ معدل الطلاق الخام في الضفة الغربية 1.1 مقابل 1.2 في قطاع غزة.

جدول 13: وقوعات الطلاق المسجلة في الأراضي الفلسطينية حسب المنطقة، (1998-2004)

المنطقة	السنة						
	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004
الأراضي الفلسطينية	3,465	3,761	3,546	3,687	3,046	3,909	3,961
الضفة الغربية	2,213	2,388	2,120	2,207	1,776	2,360	2,304
قطاع غزة	1,252	1,373	1,426	1,480	1,270	1,549	1,657

2.1.2: مصادر البيانات

يعتمد الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني على مصادر عدة في توفير المؤشرات الديمغرافية والسكانية:

1. **المسوح الأسرية بشكل عام والمسوح الصحية الديمغرافية بشكل خاص:** إذ نفذ الجهاز العديد من المسوح الأسرية التي أمكن من خلالها استخراج العديد من المؤشرات الديمغرافية من أهمها: التركيب العمري والنوعي للسكان، التركيب الأسري، المؤشرات الخاصة بالحالة الزواجية....الخ. فضلا عن ذلك فقد قام الجهاز بتنفيذ ثلاث مسوح ديمغرافية وصحية كان أولها المسح الديمغرافي الشامل في العام 1995 وعلى عينة مقدارها 15 ألف أسرة فلسطينية، تمكن خلالها من استخراج العديد من المؤشرات الديمغرافية كان من أهمها مؤشرات معدلات وفيات الرضع والأطفال ومعدلات وفيات الأمهات، معدلات الخصوبة والإنجاب، متوسط عدد الأبناء المنجبين والباقين على قيد الحياة، متوسط العمر عند الزواج، زواج الأقارب.....الخ. وقام الجهاز بتنفيذ مسح صحي في عام 1996 وآخر في عام 2000 تم من خلالهما أيضا توفير العديد من المؤشرات الديمغرافية حول الخصوبة والوفيات والزواج والأسرة. وأخيرا قام الجهاز بتنفيذ المسح الصحي الديمغرافي 2004.
2. **التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت:** كان للتعداد الفلسطيني الأول عام 1997، الفضل الكبير في توفير العديد من المؤشرات الديمغرافية السكانية وعلى مستوى التجمع، كما تمكن الجهاز ومن خلال هذا التعداد من الاستغناء وبشكل كامل عن استخدام البيانات الإسرائيلية ومن ثم تم إعداد الاسقاطات السكانية التي بنيت وبشكل رئيسي على بيانات هذا التعداد. حيث أمكن توفير الاسقاطات السكانية على مستوى المحافظة ومستوى التجمع الواحد. فضلا عن إعداد تلك الاسقاطات على مستوى المنطقة (الضفة الغربية وقطاع غزة) وحتى عام 2025.
3. **السجلات الإدارية:** يتوفر لدى الجهاز عدة مصادر من السجلات الإدارية وذلك لتوفير المؤشرات السكانية والديمغرافية من أهمها:

- بيانات المحاكم الشرعية والكنسية بدأ الجهاز ومنذ عام 1996 بجمع البيانات المتعلقة بعقود الزواج والطلاق المسجلة بالتعاون مع المحاكم الشرعية والكنسية من خلال نماذج أعدها الجهاز لهذه الغاية، حيث تستوفى شهريا من المحاكم الشرعية والكنائس وتحول للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني للتدقيق والترميز ثم يتم إدخالها وتبويبها لتكون جاهزة للاستخدام الإحصائي.
- بيانات المواليد والوفيات من واقع سجل السكان: حيث يوفر السجل السكاني هذه البيانات لسنوات مختلفة وبطريقة يسهل ربطها مع عدة متغيرات خلفية.
- بيانات المواليد والوفيات من خلال سجلات وزارة الصحة الفلسطينية: حيث يمكن الحصول على بيانات المواليد والوفيات من خلال وزارة الصحة الفلسطينية، حيث تقوم وزارة الصحة بنشر تقرير سنوي يتضمن هذه البيانات والمؤشرات ذات العلاقة.

- بيانات القادمين والمغادرين عبر المعابر والحدود: يمكن الحصول على البيانات الخاصة بالهجرة الدولية من خلال بيانات القادمين والمغادرين، وقد قام الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بإعداد نماذج خاصة بالقادمين والمغادرين عبر المعابر والحدود الفلسطينية، كما قام بعقد عدة لقاءات ومراسلات مع الجهات المعنية بوزارة الداخلية من اجل الحصول على هذه البيانات، ولكن النتائج ما زالت غير مرضية ولا تلبي طموح الجهاز.

3.1.2: تقييم مصادر البيانات:

يعتمد الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في توفيره للمؤشرات الديمغرافية والسكانية على المسوح الديمغرافية الصحية بالإضافة إلى التعدادات وتمتاز هذه المسوح والتعدادات بالدقة العالية، وجودة بياناتها، لكن يعاب عليها التكلفة العالية فضلا عن عدم توفرها سنويا لصعوبة تنفيذ هذه الأنشطة سنوياً.

ويسعى الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني منذ بداية تأسيسه للاعتماد على بيانات السجلات الإدارية للوزارات والمؤسسات لتوفير البيانات الخاصة بالمواليد والوفيات من السجل السكاني أو توفيرها من خلال بيانات وزارة الصحة، وتوفير بيانات الهجرة وأعداد القادمين والمغادرين وخصائصهم من خلال الإدارة العامة للمعابر والحدود في وزارة الداخلية. لكن نتيجة لأسباب عديدة، فان مسألة نشر تلك المؤشرات من خلال تلك المصادر تبدو غير واردة خلال السنوات القليلة القادمة فبيانات المواليد والوفيات تعاني من النقص الشديد في التسجيل في كلا المصدرين السجل السكاني وبيانات وزارة الصحة، إذ أشارت التقديرات أن نسبة اكتمال بيانات المواليد في سجل السكان لا تتعدى 85% في حين لا تزيد نسبة اكتمال التسجيل لبيانات الوفيات عن 75% في أحسن الأحوال. فضلا عن عدم توفر بيانات المواليد والوفيات لسكان القدس وكذلك للفلسطينيين الذين لا يحملون الهوية الفلسطينية ويقيمون في الضفة الغربية وقطاع غزة.

أما بخصوص بيانات الهجرة وخصائص القادمين والمغادرين من والى الأراضي الفلسطينية ونظراً للسيطرة الإسرائيلية على المعابر والحدود فإن إمكانية توفير تلك البيانات بالصورة المطلوبة يبدو مستحيلاً، وما يستطيع الجهاز الحصول عليه من هذه البيانات لا يتعدى عدد القادمين والمغادرين لمعبر رفح لعدة شهور في السنة ومع ذلك يسعى الجهاز ومن خلال الاتصال بالجهات المعنية بوازرة الداخلية من أجل توفير الحد الأدنى من تلك البيانات والمتمثلة في أعداد القادمين والمغادرين عبر الحدود والمعابر الفلسطينية حسب الشهر، وبالانتظار استئناف عملية السلام ومناقشة إمكانية توفير البيانات المطلوبة أو الحصول عليها من خلال دول الجوار كالأردن ومصر.

وحول بيانات الهجرة الداخلية فلا تبدو أن الأمور تقل تعقيداً عن بيانات الحدود والمعابر، فالسجل السكاني تحت السيطرة الإسرائيلية ولا يتم تحديثه إلا بموافقة الجهات ذات العلاقة في إسرائيل ولا يوجد قرار ملزم لأي شخص يغير مكان إقامته بتغيره أيضا على بيانات سجل السكان.

2.2: سوق العمل

تعتبر الإحصاءات الخاصة بواقع سوق العمل الفلسطيني من الإحصاءات الإجتماعية والاقتصادية الهامة المرتبطة بالوضع التشغيلي والمعيشي للأسر الفلسطينية.

يقوم الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بجمع بيانات عن القوى العاملة الفلسطينية بهدف دراسة سوق العمل الفلسطيني في محافظات الضفة الغربية وقطاع غزة من جهة ودراسة آثار الحصار الإسرائيلي على السوق الفلسطيني

في ظل الاحتلال والإغلاقات، حيث تخضع المناطق الفلسطينية منذ اندلاع انتفاضة الأقصى في 2000/9/28 لحصار مشدد، وهو ما تسبب بآثار كبيرة ومباشرة على الاقتصاد الفلسطيني والسكان الفلسطينيين، واثر تأثيراً مباشراً على سوق العمل نتيجة لمنع السكان من التحرك بحرية من مكان لآخر، مما أدى إلى سوء الوضع التشغيلي والمعيشي، خاصة مع حرمان نسبة كبيرة من الأيدي العاملة الفلسطينية من التوجه إلى إسرائيل للعمل أو حتى التنقل بين المدن الفلسطينية، وسيتم إجراء بعض المقارنات الأساسية لأهم المؤشرات في سوق العمل،

بدأ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني إصدار مؤشرات القوى العاملة منذ عام 1995 وذلك استشعاراً منه لأهمية توفير بيانات ميدانية من خلال تعاون الأسر الفلسطيني حول وصف واقع الأسرة من مؤشرات ديمغرافية واجتماعية واقتصادية.

سيتم التعرض الى واقع سوق العمل ووصف عام لأهم المؤشرات الرئيسية التي تتأثر في سوق العمل الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية بشكل عام وفي الضفة الغربية، مع التركيز على دراسة هذه المؤشرات ومدلولاتها في قطاع غزة وخاصة بعد الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة والذي نفذته إسرائيل من جانب واحد في أيلول من العام 2005.

ومن اجل رصد هذه الآثار في قطاع غزة، فانه سيتم مقارنة بيانات مسح القوى العاملة للربع الثالث من عام 2000، أي قبل اندلاع الانتفاضة المباركة، مع بيانات الربع الثالث من العام 2003 مع بيانات الربع الثاني 2004، أي بعد اندلاع انتفاضة الأقصى، حيث سيتم التطرق إلى الخصائص الاقتصادية والاجتماعية للسكان داخل سن العمل، مع التعرض إلى توزيع العاملين حسب النشاط الاقتصادي والمهنة ومكان العمل، وذلك لتحديد المحافظات الأكثر تأثراً بالإجراءات الإسرائيلية، وخاصة في قطاع غزة عشية الانسحاب الإسرائيلي من القطاع.

1.2.2: واقع سوق العمل الفلسطيني

أثر الإغلاقات على الأراضي الفلسطينية:

في أواخر أيلول 2000 بدء الاحتلال سياسة جديدة ضد الشعب الفلسطيني حيث بدء بفرض طوق الحصار والإغلاق الشامل على الأراضي الفلسطيني، حيث بلغ عدد أيام الإغلاق في الضفة الغربية في نهاية العام 2001 إلى 169 يوم في حين بلغ في قطاع غزة 196 يوم، حيث أصاب هذا الحصار والإغلاق مختلف قطاعات العمل بالشلل التام، مما أدى إلى توقف أوجه النشاطات الاقتصادية المفعلة لعمليات التشغيل في كافة المحافظات الفلسطينية، الأمر الذي يؤكد أن أول من يدفع فاتورة الإغلاق والحصار هم أفراد القوى العاملة، سواء كانوا العمال الذين يعملون داخل اسرائيل أو الذين يعملون محليا داخل الأراضي الخاضعة للسلطة الوطنية الفلسطينية نتيجة لما تعرضت له هذه الأراضي من فصل للمدن والقرى والمخيمات عن بعضها البعض، مما أدى إلى الحد من قدرة هؤلاء العمال من التنقل من وإلى أماكن عملهم ، بسبب كثرة الحواجز، كما أن غالبية أماكن العمل قد توقفت عن العمل بسبب عدم توفر المواد الخام للاستمرار في عمليات الإنتاج، كما أن هذه الأوضاع قد أدت إلى سد منافذ التسويق والتصدير أو توقف معظمها.

مركبات القوى العاملة:

تبرز مركبات القوى العاملة المشاركة الفعلية للأفراد المؤهلين للمساهمة في العملية الإنتاجية وبناء الاقتصاد الوطني الفلسطيني، وقد تم إجراء عدة مسوح نفذت في ظروف اقتصادية متباينة من حيث الاغلاقات في الضفة الغربية وقطاع

غزة والشروط المفروضة على العمالة الفلسطينية في إسرائيل، وعلى حركة البضائع في الضفة الغربية وقطاع غزة من جهة أو بين الأراضي الفلسطينية وإسرائيل والخارج من جهة أخرى.

لذا كان لا بد من دراسة واقع سوق العمل عشية الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة، وعرض النتائج والتغيرات التي أثرت على الأراضي الفلسطينية لقد تم رصد أهم التغيرات التي طرأت خلال الفترة الواقعة قبل انتفاضة الأقصى وبين الربعين الثالث 2005 (عشية الانسحاب من القطاع) والربع الرابع 2005 (ما بعد الانسحاب).

النمو السكاني:

قدر عدد السكان[1] في الأراضي الفلسطينية في الربع الرابع من عام 2005 بـــ3.81 مليون شخص أي بزيادة سكانية مقداره 31 ألف شخص مقارنة مع الربع الثالث 2005، أما في الضفة الغربية فقد بلغ عدد سكانها 2.40 مليون بزيادة سكانية مقداره 18 ألف شخص لنفس الفترة، في حين بلغ عدد السكان في قطاع غزة الى 1.41 وبزيادة سكانية مقداره 13 ألف شخص لنفس الفترة.

القوة البشرية:

بالنسبة لحجم القوة البشرية (الأفراد 15 سنة فأكثر) فقد بلغت 2.041 مليون شخص في الربع الثالث 2005 في حين بلغت 2.061 مليون في الربع الرابع 2005، أي بزيادة مقدارها 20 ألف شخص، في حين وصل عددهم في الضفة الغربية الى 1.342 مليون شخص في الربع الرابع 2005 بمقدار زيادة 12 ألف شخص عن الربع الثالث 2005 ، أما في قطاع غزة فقد وصل عددهم الى 719 ألف شخص في الربع الرابع 2005 بزيادة مقدارها 8 آلاف شخص عن الربع الثالث 2005).

المشاركة في سوق العمل:

تلعب القوى العاملة دورا مزدوجا في العملية الاقتصادية، فهي تعتبر مؤشرا أساسيا لقياس مدى نشاط سوق العمل وفاعليته في توفير فرص العمل فكلما ارتفعت نسب المشاركة في القوى العاملة يعطي ذلك مؤشرا على تحسن نشاط سوق العمل، وقد ينعكس إيجابيا أو سلبيا، فبزيادة المشاركة قد تزيد من عدد العاطلين عن العمل.

انخفضت نسبة المشاركة في القوى العاملة في الأراضي الفلسطينية بين الربعين الثالث والرابع 2005 حيث انخفضت من 41.7% الى 40.3%، حيث كان الأكثر انخفاضا للمشاركة في الضفة الغربية من 44.1% في الربع الثالث 2005 الى 42.4% في الربع الرابع 2005، وانخفاض آخر في قطاع غزة والتي بلغت 36.4% في الربع الرابع 2005 في حين كانت 37.1% في الربع الثالث 2005 .

لقد أشارت نتائج مسح القوى العاملة بأن عدد المشاركين في القوى العاملة في الأراضي الفلسطينية قد انخفض بمقدار 20 ألف شخص بين الربعين الثالث والرابع 2005. حيث بلغ عدد المشاركين في الضفة الغربية 586 ألف شخص في الربع الثالث 2005 مقابل 568 ألف في الربع الرابع 2005، أما في قطاع غزة فقد كان عدد 286 ألف شخص في الربع الثالث 2005 مقابل 262 ألف في الربع الرابع 2005.

[1] **المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2006**. *قاعدة بيانات الإسقاطات السكانية، التقديرات المنقحة*. رام الله–فلسطين.

أما أكثر المحافظات في قطاع غزة تأثرا بالانسحاب فكانت محافظتي خانيونس ورفح، حيث ارتفعت نسبة المشاركة لمحافظة خانيونس من 32.1% في الربع الثالث 2005 الى 35.3% في الربع الرابع 2005.

أما حول نسبة المشاركة في محافظات الضفة الغربية فقد كانت محافظة جنين من أكثر المحافظات تأثرا بالرغم من الانسحاب الوهمي[2] التي أعلن عنه الإحتلال الاسرائيلي والتي أظهرت به النتائج الى انخفاض نسبة المشاركة في المحافظة بمعدل 9.8% مقابل ارتفاع في نسبة البطالة بمعدل 10.8%.

النساء في سوق العمل:

انخفضت نسبة مشاركة النساء في القوى العاملة في قطاع غزة من 9.9% في الربع الثالث 2005 الى 8.3% في الربع الرابع 2005. وتعتبر هذه النسبة ضئيلة جداً اذا قورنت مع نسب مشاركة الرجال، حيث تبلغ نسبة مشاركة الرجال في القوى العاملة 64.0% في الربعين. ويلاحظ من خلال الشكل (1) تباين في نسبة مشاركة النساء في القوى العاملة في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث تبلغ نسبة مشاركة النساء في القوى العاملة في الضفة الغربية 16.6% في الربع الثالث 2005 و15.7% في الربع الرابع 2005. وقد قابل الانخفاض في مشاركة النساء ارتفاع نسبة البطالة في الأراضي الفلسطينية من 34.9% الى 38.6% بين الربعين الثالث والرابع 2005.

شكل 1: نسبة المشاركة في القوى العاملة حسب الجنس والمنطقة–الربع الثالث والربع الرابع 2005

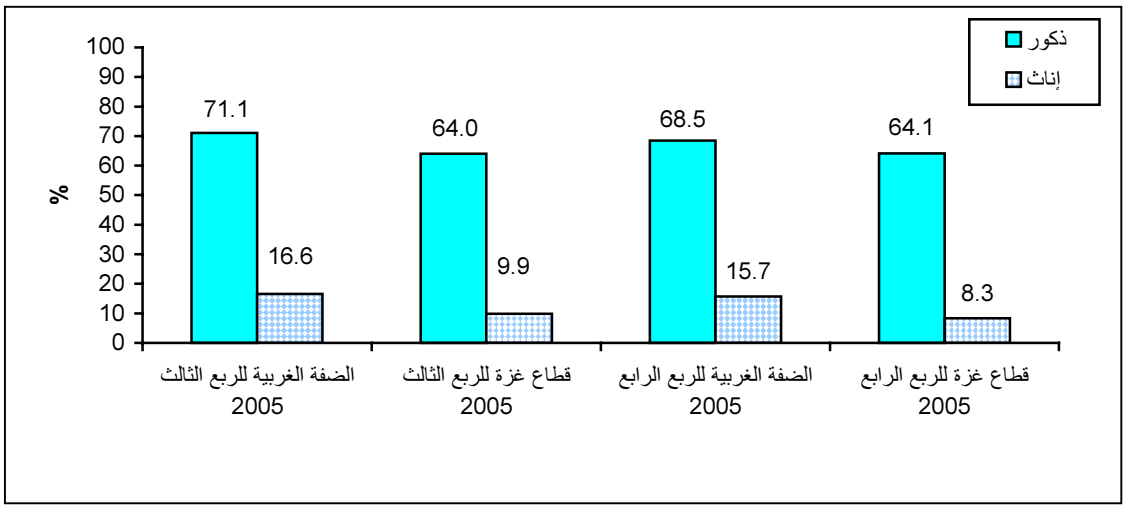

بلغ عدد النساء المشاركات في القوى العاملة في الضفة الغربية واللواتي اعمارهن 15 سنة فأكثر حوالي 103 آلاف امرأة في الربع الرابع 2005 أي بانخفاض مقداره 3 آلاف امرأة عن الربع السابق(منهم 79.8% عاملات و20.2% عاطلات عن العمل[3])، في حين بلغ عدد النساء المشاركات في القوى العاملة في قطاع غزة 31 ألف امرأة أي بنقصان مقداره 4 آلاف امرأة عن الربع السابق(منهم 61.4% عاملات و38.6% عاطلات عن العمل).

[2] الاحتلال الإسرائيلي أعلن عبر وسائل الإعلام أنه تم سحب بعض المستوطنات من محافظة جنين، ولكن سرعان ما حولتها الى ثكنات ونقاط عسكرية.

[3] النساء العاطلات عن العمل هن نساء مستعدات ولديهن القدرة ويبحثن بجدية عن العمل

البطالة:

المرحلة الأولى: (الفترة الواقعة بين بداية الانتفاضة الأولى عام 1987 ولغاية العام 2000)

شهد الاقتصاد الفلسطيني منذ بداية التسعينات عدداً من التحولات والتغيرات، حيث مرّت الأراضي الفلسطينية بعدة أزمات اقتصادية تراجعت فيها مستويات المعيشة وانتشرت البطالة واتسعت دائرة الفقر لا سيما بين الفئات الضعيفة والمهمشة، فقد شهدت بداية التسعينات أزمة اقتصادية حادة نتجت عن أزمة الخليج والإجراءات الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني خلال الانتفاضة الأولى، واستمر ذلك حتى بداية الربع الثاني من فترة التسعينات، أي بعد توقيع إعلان المبادئ في أوسلو، أيلول 1993، حيث وافق المجتمع الدولي على منح السلطة الوطنية الفلسطينية الدعم المادي لاستثمارها في تحديث البنية التحتية العامة والبناء المؤسساتي لتسهيل الجهود التنموية ودفع عربة الاقتصاد الفلسطيني تجاه رفع مستويات المعيشة والحد من البطالة.

تلك الجهود والمساعدات الدولية ما لبثت أن انعكست على الاقتصاد الفلسطيني حتى وقع مرة أخرى بأزمة مع بداية الربع الثاني من عام 1996 جراء الاغلاقات المشددة على الاراضي الفلسطينية من قبل سلطات الاحتلال الاسرائيلي، وارتفعت معدلات البطالة بشكل حاد لتصل إلى 23.8% في الأراضي الفلسطينية بواقع 19.6% في الضفة الغربية و 32.5% في قطاع غزة (أي ثلث المشاركين في القوى العاملة). وانعكس ذلك بشكل تلقائي على مستويات المعيشة، حيث بدأت الجهود المحلية والدولية تجاه التهدئة وتفعيل عجلة النشاط الاقتصادي بهدف إنعاش الاقتصاد الفلسطيني مرة أخرى، وبشكل تدريجي بدأ الوضع الاقتصادي يسترد عافيته، وبدأت المؤشرات الاقتصادية تظهر استقراراً تدريجياً، وبدأت معدلات البطالة بالانخفاض التدريجي إلى أن وصلت إلى أدنى مستوياتها مقارنة مع فترة التسعينات، وذلك في الربع الثالث من عام 2000، أي عشية انتفاضة الاقصى الثانية، وبلغ معدل البطالة في ذلك الحين 10.0% بواقع 7.5% في الضفة الغربية و15.5% في قطاع غزة. ولكن انقلبت الأوضاع السياسية رأس على عقب في الاراضي الفلسطينية مرة أخرى، وتعطل كل ما سبق من معاهدات ما بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وبالتالي انعكس ذلك على جميع جوانب الحياة بشكل سلبي. وحسب المؤشرات الإحصائية المتوفرة لدى الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ارتفع معدل البطالة في الربع الرابع من عام 2000 إلى مستوى لم يسبق له وأن وصل إليه من قبل، حيث وصل إلى 28.3% في الاراضي الفلسطينية بواقع 26.3% في الضفة الغربية و33.5% في قطاع غزة. واستمرت الأزمة الاقتصادية حتى يومنا هذا بالرغم من المحاولات الحثيثة لتفادي آثار الأزمة السياسية العالقة مع الجانب الاسرائيلي وبالرغم من محاولات التهدئة.

المرحلة الثانية: (عشية الانسحاب وما بعد الانسحاب من قطاع غزة)

تشير النتائج الى ارتفاع معدل البطالة في الأراضي الفلسطينية من 22.7% الى 23.8% بين الربعين الثالث والرابع 2005، حيث سجل الارتفاع الأكبر في الضفة الغربية من 19.9% الى 21.8% لنفس الفترة، بينما سجلت البطالة انخفاضا في قطاع غزة حيث انخفض معدل البطالة من 29.0% الى 28.2% ما بين الربعين الثالث والرابع 2005 .

ومن الملفت للنظر ارتفاع معدل البطالة في الضفة الغربية بين الذكور وانخفاضها بين الاناث بين الربعين الثالث والرابع (من 19.5% الى 22.2% للذكور، ومن 21.4% الى 20.2% للإناث) على عكس قطاع غزة والتي كان فيها انخفاض لمعدل البطالة بين الذكور وارتفاع المعدل للإناث (من 28.1% الى 26.9% للذكور، ومن 34.9% الى 38.6% للإناث)

أما أكثر المحافظات ارتفاعا للبطالة في الضفة الغربية فكانت محافظة الخليل والتي بلغت 23.3% في الربع الثالث 2005 وارتفعت الى 29.6% في الربع الرابع 2005.

شكل 2: معدل البطالة في محافظات الضفة الغربية حسب المحافظة –الربع الثالث والربع الرابع 2005

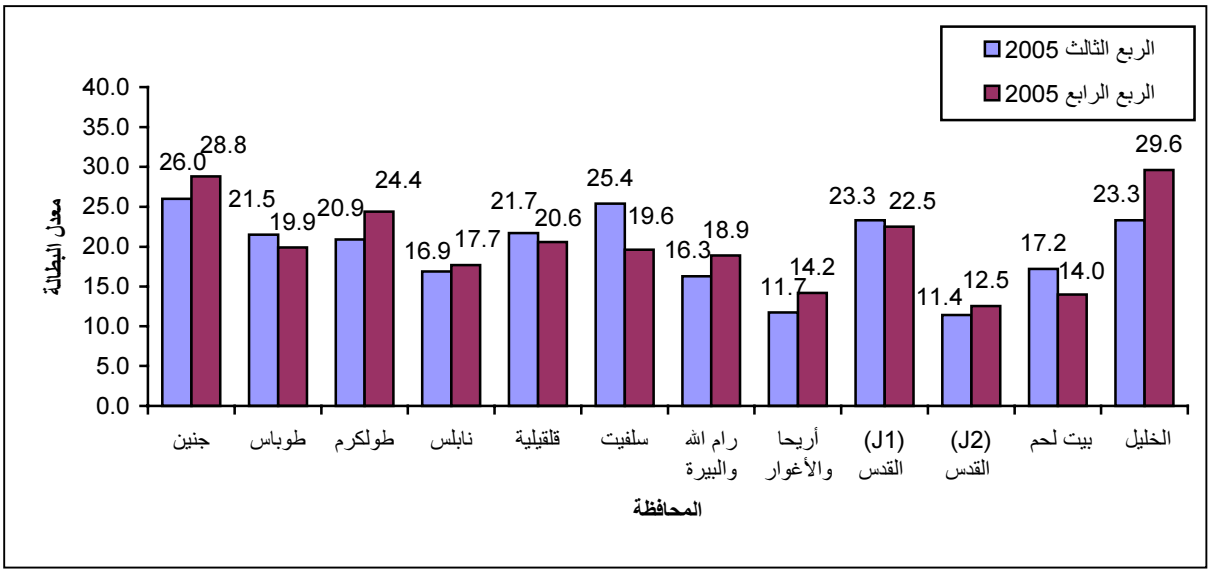

أما أكثر محافظة كانت متأثرة في الانسحاب من قطاع غزة هي محافظة رفح والتي انخفضت فيها نسبة البطالة من 33.9% في الربع الثالث 2005 الى 20.5% في الربع الرابع 2005، يليها محافظة خانيونس حيث انخفض نسبة البطالة فيها من 32.1% الى 21.8% خلال نفس الفترة.

شكل 3: معدل البطالة في محافظات قطاع غزة حسب المحافظة–الربع الثالث والربع الرابع 2005

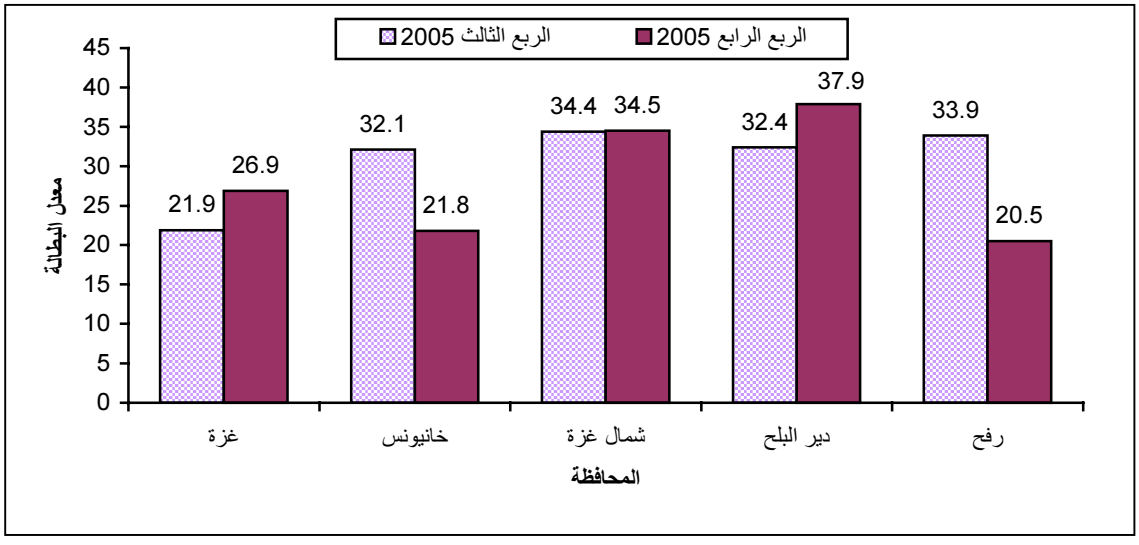

من الواضح أن هناك فرقاً كبيراً في معدلات البطالة بين الضفة الغربية وقطاع غزة، ويعود ذلك الى ضعف مقدرة الإقتصاد في قطاع غزة على توفير فرص عمل، بالإضافة الى تأثره بالإجراءات الإسرائيلية والاغلاقات بصورة أكبر من الضفة الغربية.

كما نشير هنا الى أن عدد العاطلين عن العمل في الأراضي الفلسطينية بلغ 198 ألف عاطل عن العمل بواقع 124 ألف شخص في الضفة الغربية و74 ألف شخص في قطاع غزة، واذا ما اضفنا الى عدد العاطلين عن العمل الافراد اليائسين من البحث عن عمل بسبب الظروف الاقتصاية الراهنة والافراد العاملين تحت اطار ما يصنف بالبطالة المقنعة، سيصل العدد الاجمالي للافراد الذين بحاجة الى فرص عمل الى 263 ألف شخص (منهم 170 ألف في الضفة الغربية و93 ألف في قطاع غزة)، أي ما يعادل 29.4% من اجمالي القوى العاملة في الأراضي الفلسطينية وذلك خلال الربع الرابع 2005.

العاطلون عن العمل حسب فئات العمر والسنوات الدراسية:

تشير النتائج إلى أن البطالة في الاراضي الفلسطينية حسب الفئات العمرية ارتفعت بشكل كبير بين فئات الشباب المختلفة، حيث كانت أعلى نسبة للبطالة بين الفئة العمرية (15-19) سنة والتي وصلت الى 37.2% في الربع الرابع 2005، حيث توزعت بواقع 34.0% في الضفة الغربية و45.1% في قطاع غزة، ويليها الفئة العمرية (20-24) بمعدل 36.3%، والتي توزعت بواقع 32.1% في الضفة الغربية مقابل 44.3% في قطاع غزة، في حين تبين النتائج أن أدنى معدل للبطالة سجل للفئة العمرية 50 سنة فأكثر حيث بلغت 14.8% بواقع 12.5% في الضفة الغربية مقابل 19.9% في قطاع غزة. وذلك خلال الربع الرابع 2005.

جدول 14: معدل البطالة بين القوى العاملة 15 سنة فأكثر في الأراضي الفلسطينية حسب الفئات العمرية والمنطقة- الربع الثالث والرابع 2005

الفئة العمرية	الأراضي الفلسطينية		الضفة الغربية		قطاع غزة	
	الربع الثالث 2005	الربع الرابع 2005	الربع الثالث 2005	الربع الرابع 2005	الربع الثالث 2005	الربع الرابع 2005
19-15	31.8	37.2	29.8	34.0	37.8	45.1
24-20	35.4	36.3	31.1	32.1	44.0	44.3
29-25	25.2	26.9	23.6	26.5	28.4	27.8
34-30	17.3	17.5	15.9	17.5	20.6	17.5
39-35	19.4	19.8	16.2	18.7	26.9	22.2
44-40	16.2	17.3	12.3	14.3	24.7	24.1
49-45	18.6	21.0	13.8	17.7	29.2	28.5
+50	14.6	14.8	12.6	12.5	19.1	19.9
المعدل العام	**22.7**	**23.8**	**19.9**	**21.8**	**29.0**	**28.2**

أما توزيع معدلات البطالة حسب سنوات الدراسة فقد احتلت نسبة العاطلين عن العمل للذين أتموا 1-6 سنة دراسية من بين جميع العاطلين عن العمل النسبة الأعلى في الأراضي الفلسطينية بنسبة 26.7% بواقع 32.6% قطاع غزة 26.7% في الضفة الغربية في الربع الرابع من العام 2005، كما بينت النتائج ان ادنى نسبة للبطالة كانت بين الذين لم يتموا أي سنة دراسية حيث بلغت نسبة البطالة بينهم 7.7% في الاراضي الفلسطينية بواقع 5.2% في الضفة الغربية و17.2% في قطاع غزة.

جدول 15: معدل البطالة بين القوى العاملة 15 سنة فأكثر في الأراضي الفلسطينية حسب عدد السنوات الدراسية والمنطقة- الربع الثالث والربع الرابع 2005

عدد السنوات الدراسية	الأراضي الفلسطينية		الضفة الغربية		قطاع غزة	
	الربع الثالث 2005	الربع الرابع 2005	الربع الثالث 2005	الربع الرابع 2005	الربع الثالث 2005	الربع الرابع 2005
0	6.9	7.7	6.3	5.2	9.4	17.2
6-1	23.6	26.7	20.5	23.7	30.4	32.6
9-7	23.6	25.0	21.2	24.0	29.6	27.5
12-10	22.1	23.9	19.1	22.4	29.7	27.4
+13	23.5	22.2	20.6	18.8	28.1	27.7
المعدل العام	**22.7**	**23.8**	**19.9**	**21.8**	**29.0**	**28.2**

العلاقة بين البطالة والإعالة الاقتصادية:

تؤثر الأزمات والركود الاقتصادي بشكل مباشر على القدرة التشغيلية لسوق العمل والتي تظهر بارتفاع معدلات البطالة. وبارتفاع معدلات البطالة ترتفع نسبة الإعالة الاقتصادية بحيث يزيد من عبء العاملين في إعالة المتعطلين عن العمل إضافة إلى باقي المجتمع الذي يتشكل من أطفال وعجزة وطلبة وربات بيوت. ففي الأراضي الفلسطينية، تظهر المؤشرات مدى تأثر نسبة الإعالة بمعدلات البطالة. فقد وصلت نسبة الإعالة إلى 4.8 فرد يقوم بإعالتهم كل عامل عشية الانتفاضة، أي الربع الثالث من عام 2000، ورافقه معدل بطالة بقيمة 10.0%. وارتفعت تلك النسبة إلى ذروتها عام 2002 لتصل إلى 7.1 فرد ورافقه معدل بطالة بقيمة 31.3% أي أعلى نسبة وصلت إليها في التسعينات وحتى العام 2005. وبدأ الوضع العام بالتحسن التدريجي إلى أن وصلت نسبة الإعالة إلى 6.2 مقابل 23.8% نسبة البطالة في الربع الرابع من عام 2005.

شكل 4: معدل البطالة ونسبة الإعالة 1995-2005

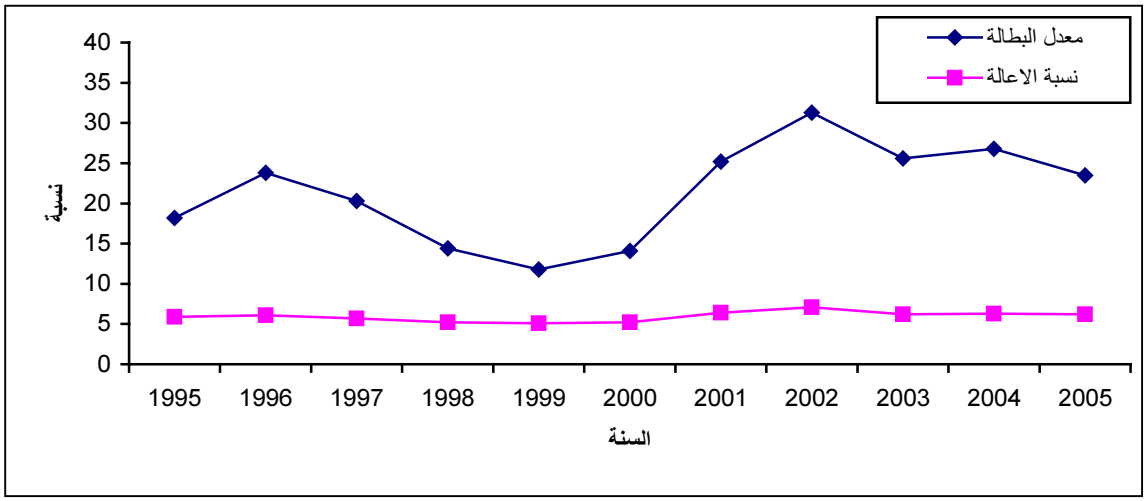

أثر سوق العمل الاسرائيلي على ارتفاع معدلات البطالة:

عند البدء بتحليل واقع سوق العمل الفلسطيني، سيتضح هناك علاقة وثيقة بين مستوى البطالة وسياسة إسرائيل في الحد من عمل الفلسطينيين في سوق العمل الاسرائيلي والمستوطنات وفجوة الأجور بين السوق المحلية وسوق العمل الإسرائيلي، فهناك ارتباط واضح بين معدل البطالة ونسبة العاملين الفلسطينيين في اسرائيل والمستوطنات. فكلما انخفضت نسبة العاملين الفلسطينيين في اسرائيل والمستوطنات كلما ارتفع معدل البطالة، وبالتالي يؤثر ذلك سلباً على الدخل الإجمالي القومي وبالتالي ينعكس على نشاط سوق العمل المحلي.

وبسبب الإغلاق الشامل والمحكم لقطاع غزة، وتحكم السلطات الإسرائيلية بعدد العاملين الفلسطينيين في إسرائيل من خلال إصدار التصاريح وعدم تمكن الفلسطينيين من الدخول إلى إسرائيل للعمل إلا بتصريح، تظهر صورة العلاقة ما بين نسبة العاملين في اسرائيل ومعدل البطالة بشكل جلي خلال الأعوام الماضية. فارتفاع نسبة البطالة في قطاع غزة في العام 1996 قابله انخفاض نسبة العاملين في إسرائيل إلى 8.1%، وانخفاض معدل البطالة التدريجي خلال الفترة الواقعة ما بين 1997–2000، قابله ارتفاع تدريجي في نسبة العاملين في إسرائيل. وخلال انتفاضة الأقصى الحالية، انخفضت نسبة العاملين في إسرائيل إلى 2.7% في الربع الرابع 2000 بعد أن كانت النسبة تصل إلى 15.4% عشية انتفاضة الأقصى. وخلال سنوات الانتفاضة الحالية وصل معدل البطالة إلى ذروته في العام 2004 بنسبة 35.4%، مقابل وصول نسبة العاملين في إسرائيل إلى أدنى مستوى لها في نفس العام بنسبة 1.1% وانخفاض آخر له في العام 2005 ليصل الى 0.4%.

شكل 5: معدل البطالة ونسبة العاملين في إسرائيل 1995–2005

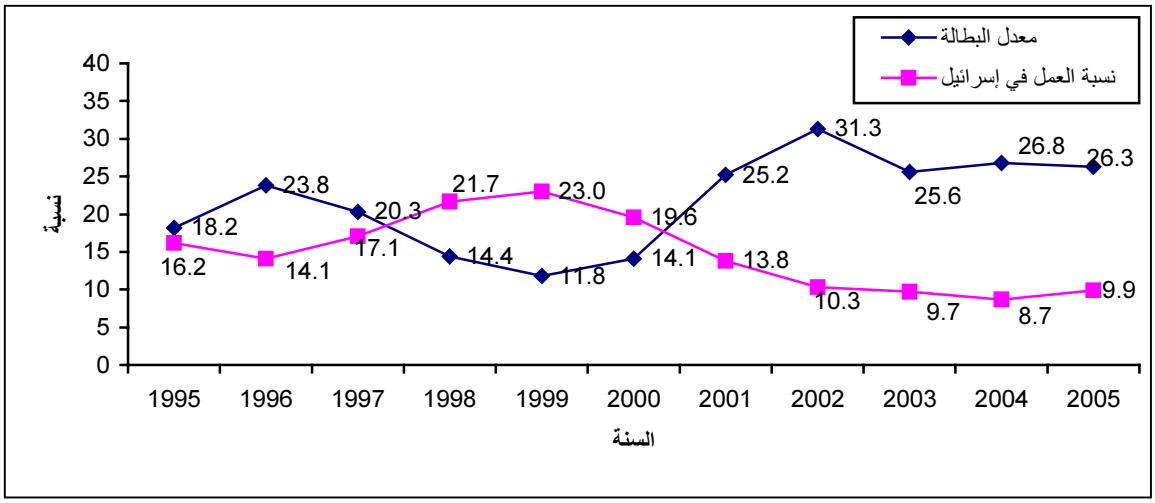

خصائص العاملين:

أظهرت النتائج أن عدد الفلسطينيين العاملين في قطاع غزة (العمالة التامة والمحدودة) ارتفعت بمقدار ألف عامل ما بين الربعين الثالث والرابع 2005 ليصل عددهم الى 188 ألف عامل في الربع الرابع 2005، أي ما نسبته 71.8% من القوى العاملة، في حين انخفض عدد العاملين بشكل كبير في الضفة الغربية بمقدار 26 ألف عامل وذلك بسبب زيادة اجراءات الاغلاق والحصارعلى الضفة الغربية ليصل الى 444 ألف عامل في الربع الرابع 2005 أي ما نسبته 78.2% من القوى العاملة.

جدول 16: توزيع العاملين 15 سنة فأكثر في الأراضي الفلسطينية حسب الجنس والمنطقة–الربع الثالث والربع الرابع 2005

عدد السنوات الدراسية	الأراضي الفلسطينية		الضفة الغربية		قطاع غزة	
	الربع الثالث 2005	الربع الرابع 2005	الربع الثالث 2005	الربع الرابع 2005	الربع الثالث 2005	الربع الرابع 2005
كلا الجنسين:						
نسبة العاملين	77.3	76.2	80.1	78.2	71.0	71.8
أعداد العاملين	657,000	632,000	470,000	444,000	187,000	188,000
ذكور:						
نسبة العاملين	77.7	76.3	80.5	77.8	71.9	73.1
أعداد العاملين	549,000	531,000	384,000	362,000	165,000	169,000
اناث:						
نسبة العاملين	75.3	75.7	78.6	79.8	65.1	61.4
أعداد العاملين	108,000	101,000	86,000	82,000	22,000	19,000

التوزيع حسب المهنة:

أما توزيع العاملين في الضفة الغربية على المهن المختلفة، فقد كان نصيب الفنيون والمتخصصون (20.3%)، حيث كان هناك (18.2%) يعملون في الحرف وما إليها من مهن، و(16.8%) يعملون في الخدمات والباعة في الاسواق، و16.4% يعملون في المهن الأولية، في حين يعمل بقية العاملين عمال مهرة في الزراعة (13.7%) وتشغيل الآلات وتجميعها (11.0%) أما المشرعون وموظفو الادارة العليا فقد بلغت نسبتهم (3.6%)، وذلك خلال الربع الرابع 2005.

أما في قطاع غزة فكانت مهنة الفنيين والمتخصصين أيضاً في المرتبة الاولى بين العاملين بمعدل يصل الى 29.9%، تلاها العاملين في الخدمات والباعة في الاسواق بنسبة 25.1%، في حين عمل 16.9% في المهن الاولية، بينما عمل 13.4% في الحرف وما اليها من مهن، وتوزع الباقي على العمال المهرة في الزراعة (6.7%) ومشغلوا الآلات ومجمعوها (6.2%) والمشرعون وموظفو الادارة العليا (1.6%).

التوزيع حسب النشاط الاقتصادي:

يعتبر قطاع الخدمات بفروعه المختلفة المشغل الاساسي للعاملين في كل من الضفة الغربية (28.9%) وقطاع غزة (49.2%)، أما القطاع الرئيسي الثاني المشغل للعاملين فكان في قطاع التجارة وأنشطة المطاعم والفنادق بنسبة 21.2% في الضفة الغربية و15.4% في قطاع غزة. أما قطاع الزراعة فقد شغل ما يقارب 15.7% في الضفة الغربية مقابل 11.4% في قطاع غزة.

أما اذا ما تم توزيع حصص الأنشطة الإقتصادية الأكثر تشغيلا فنجد أن قطاع الخدمات يمثل ثلث العاملين في محافظات شمال ووسط الضفة الغربية (30.0%، 31.0% على التوالي) في حين يشكل ذلك القطاع ربع العاملين بين العاملين في محافظات جنوب الضفة (24.5%) وتقريبا نصف العاملين في قطاع غزة (49.2%).

تعتمد محافظات شمال الضفة الغربية على قطاع الزراعة (22.4%) بعد القطاع الرئيسي الخدمات، في حين يعتبر قطاع التجارة والفنادق المشغل الرئيسي بين محافظات وسط وجنوب الضفة الغربية كذلك قطاع غزة (25.4%، 19.6%، 15.4% على التوالي).

شكل 6: توزيع العاملين في الأراضي الفلسطينية حسب الجنس والنشاط الاقتصادي 2005

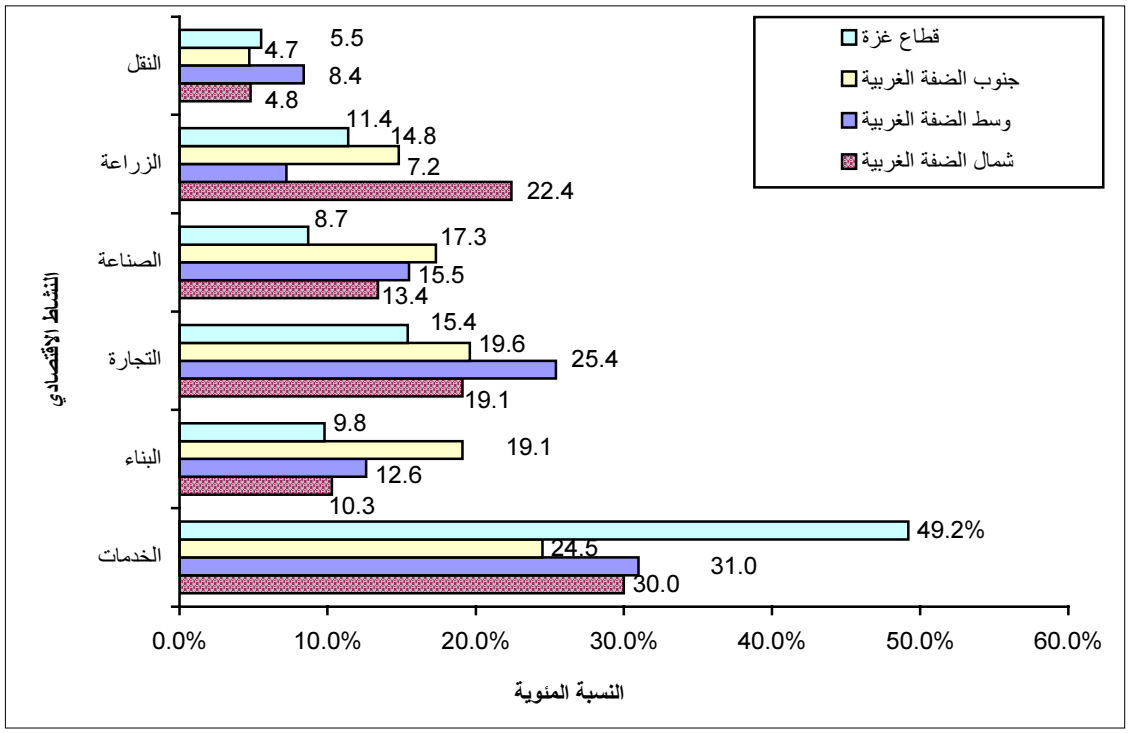

مساهمة النساء في الأنشطة الإقتصادية:

واذا ما درسنا مدى مساهمة كل من الرجال والنساء في الأنشطة الاقتصادية والأنشطة التي يتخصصون بها، فنجد أن النساء يتمركز عملهن في الخدمات والصحة والتعليم والادارة العامة (مثل الوزارات) حيث أن ما يقارب نصف النساء في الضفة الغربية[4] (45.0%) يعملن في تلك الانشطة، وفي قطاع غزة كانت الحصة الأكبر بأكثر من ثلثين النساء العاملات لنفس المجال بنسبة (74.5%) وذلك لعدم حاجة تلك الانشطة إلى قوة او جهود بدنية، كذلك ثلث النساء العاملات في الضفة الغربية يعملن في قطاع الزراعة (36.2%) في حين (16.6%) من النساء في قطاع غزة يعملن في قطاع الزراعة.

شكل 7: نسبة مساهمة النساء في الضفة الغربية في بعض الأنشطة الاقتصادية، الربع الرابع 2005

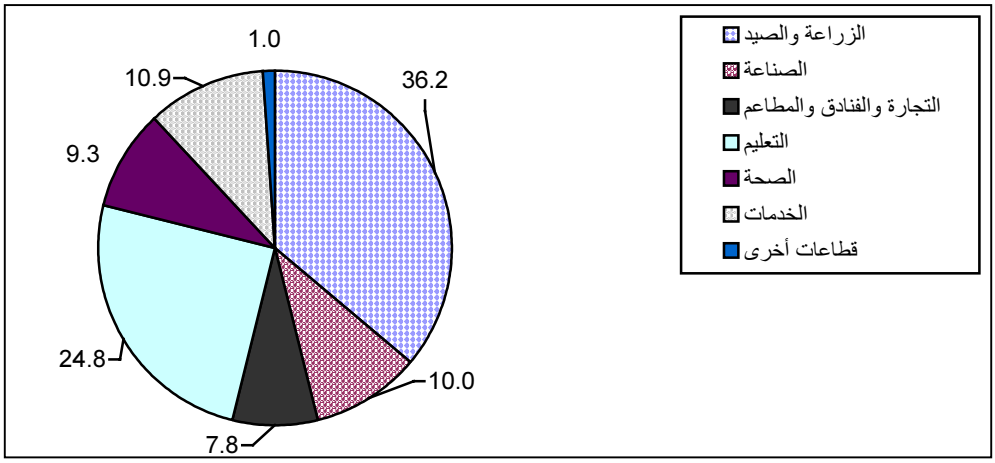

[4] النسبة تمثل بيانات الربع الرابع 2005

شكل 8: نسبة مساهمة النساء في قطاع غزة في بعض الأنشطة الاقتصادية، الربع الرابع 2005

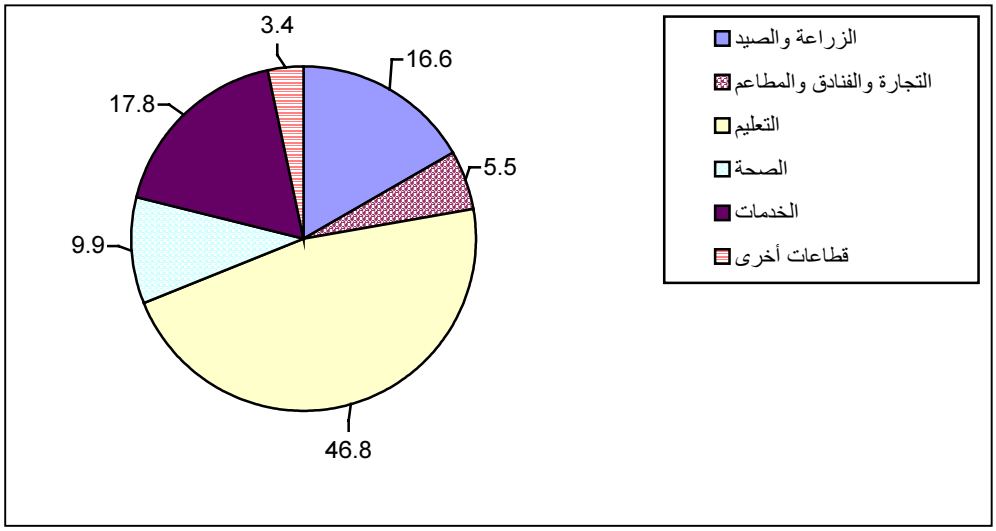

التوزيع حسب الحالة العملية:

أما الحالة العملية للعاملين في الأراضي الفلسطينية فقد أشارت النتائج الى توجه أكثر من نصف العاملين في الضفة الغربية وقطاع غزة الى العمل كمستخدمين بأجر 60.6%، بواقع 56.9% في الضفة الغربية مقابل 69.4% في قطاع غزة، من جهة أخرى هناك ما يقارب ثلث العاملين في الأراضي الفلسطينية يعملون لحسابهم الخاص (26.0%)، بواقع 27.9% في الضفة الغربية مقابل 21.7% في قطاع غزة.

التوزيع حسب مكان العمل:

أما حول العاملين حسب مكان العمل فقد أشارت النتائج الى أن العمل في اسرائيل والمستوطنات استوعب ما يقارب 60 ألف عامل في الضفة الغربية خلال الربع الرابع منهم 30 ألف عامل ممن يحملون بطاقات اسرائيلية أو جوازات سفر اسرائيلية، كما تشير النتائج الى أن 26.2% من الفلسطينية الذين يعيشون خارج حواجز القدس (J2) يعملون في اسرائيل والمستوطنات في حين أن 52.0% من الفلسطينيين ممن يعيشون داخل الحواجز (J1) يعملون في اسرائيل والمستوطنات وذلك خلال الربع الرابع 2005.

ولعل من أكثر المحافظات اعتمادا على العمل في اسرائيل والمستوطنات بعد محافظة القدس كانت محافظة سلفيت بنسبة 16.8% ويليها محافظة بيت لحم بنسبة 14.5%، في حين كانت أدنى نسبة في محافظة جنين بواقع 4.0% وذلك خلال الربع الرابع 2005.

أما في قطاع غزة وحول استيعاب العاملين منهم داخل اسرائيل والمستوطنات، فقد ازداد سوءا بسبب حرمانهم من العمل في الداخل، حتى بعد الانسحاب اتبع الاحتلال سياسة الانسحاب من جانب واحد والذي اعطاهم فرصة فصل الحدود عن الفلسطينيين، وبرغم وجود ألف عامل كانوا يعملون في اسرائيل والمستوطنات خلال الربع الثالث 2005 الا أن السياسة الجديدة منعتهم جميعا من العمل خلال الربع الرابع 2005.

شكل 9: التوزيع النسبي للعاملين من الضفة الغربية في اسرائيل والمستوطنات حسب المحافظة، الربع الرابع 2005

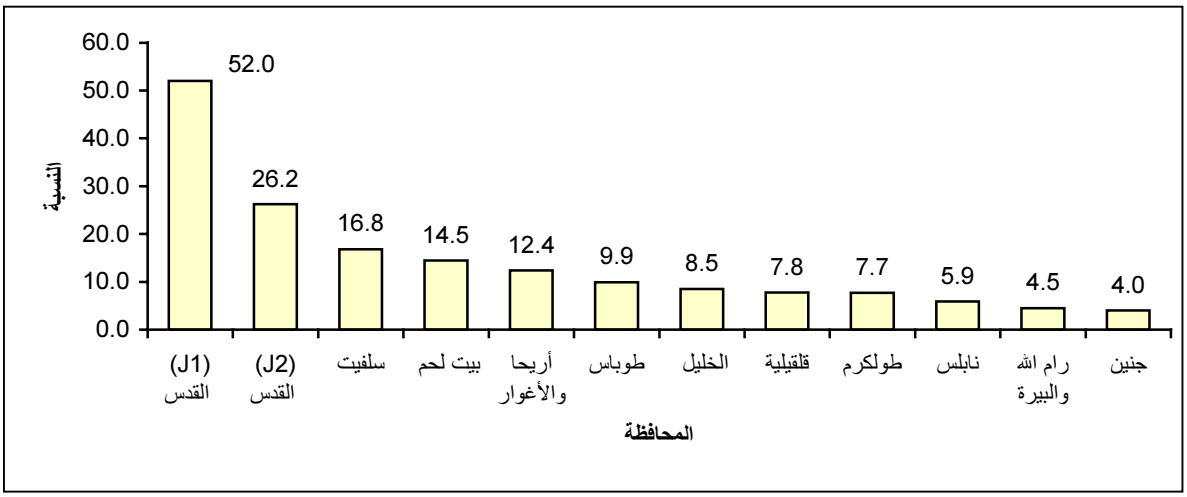

فرص العمل المستحدثة في السوق المحلي:

لقد استحدث في السوق المحلي الفلسطيني خلال الفترة الواقعة ما بين الربع الثالث 2005 والربع الرابع 2005 حوالي 5,000 فرصة عمل. وتوزعت تلك الوظائف ما بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص[5]، حيث لوحظ من خلال دراسة النتائج الى وجود توجهين مختلفين بين التشغيل في الضفة وفي قطاع غزة، فعلى مستوى الضفة الغربية فقد اظهرت النتائج الى توجه العاملين كأصحاب عمل (الاشخاص الذين يشغلون شخص على الاقل بأجر) والعاملين كأعضاء أسرة غير مدفوعي الأجر الى القطاع العام (حيث وفر القطاع العام ما بين الربعين حوالي 4 آلاف فرصة عمل) في حين كان توجه العاملين كأصحاب عمل والعاملين كأعضاء أسرة غير مدفوعي الأجر والعاملين لحسابهم الخاص في قطاع غزة الى القطاع الخاص حيث وفر ذلك القطاع 8 آلاف فرصة عمل.

يعتبر القطاع الحكومي من أهم القطاعات تشغيلا حيث يوظف ذلك القطاع ما يقارب 145 ألف عامل، أي ما نسبته 44.1% من اجمالي القطاعات الأخرى، حيث يوفر 74 ألف فرصة عمل في الضفة الغربية وما يقارب 71 ألف فرصة عمل في قطاع غزة.

واذا ما تم توزيع نسبي للعاملين في القطاع الحكومي حسب المحافظة، فنجد أن أكثر المحافظات في الضفة الغربية نصيبا في عملية التوظيف الحكومي فهي من نصيب محافظة الخليل بنسبة 18.9% يليها محافظة جنين بنسبة 17.2% ومن ثم محافظة نابلس بنسبة 15.4%.

[5] القطاع الخاص يشمل العاملين في القطاع الخاص المنتظم وغير منتظم

شكل 10: التوزيع النسبي للعاملين المستخدمين بأجر في القطاع الحكومي في محافظات الضفة الغربية حسب المحافظة، الربع الرابع 2005

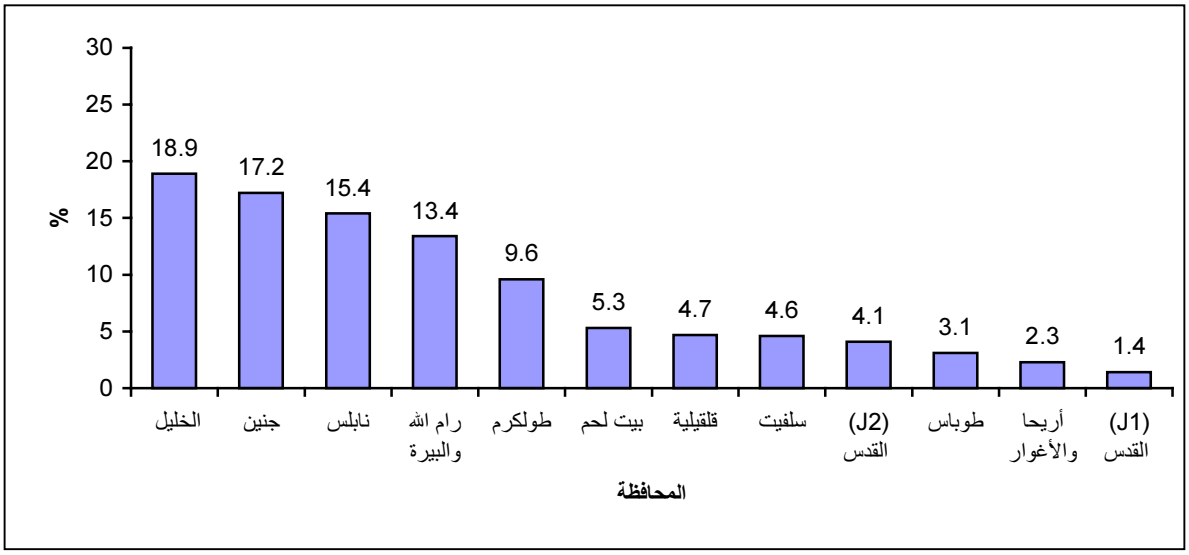

أما في قطاع غزة فكانت أعلى نسبة توظيف في القطاع الحكومي في محافظة غزة بنسبة 38.1%، يليها محافظة خايونس بنسبة 21.1% في حين كانت أدنى نسبة في محافظة رفح بنسبة 9.3%.

شكل 11: التوزيع النسبي للعاملين المستخدمين بأجر في القطاع الحكومي في محافظات قطاع غزة حسب المحافظة، الربع الرابع 2005

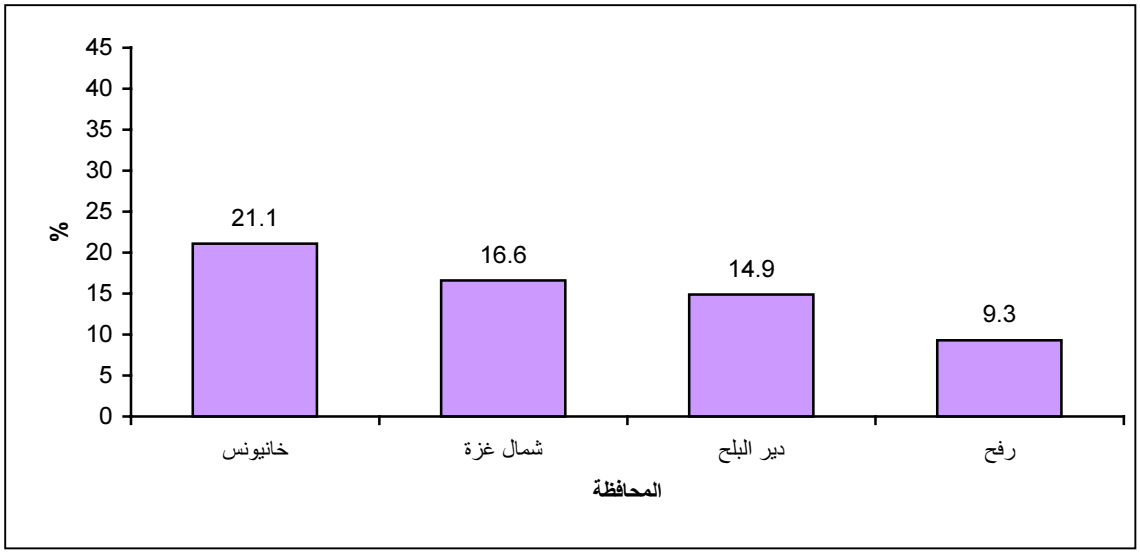

جدول 17: التغيرات التي طرأت على سوق العمل الفلسطيني ما بين الربع الثالث والربع الرابع من عام 2005 في الضفة الغربية وقطاع غزة لأهم مؤشرات سوق العمل

المؤشر	الربع الثالث من عام 2005	الربع الرابع من عام 2005	التغير النسبي
الضفة الغربية			
مجموع السكان	2,381,000	2,399,000	+0.8%
مجموع القوة البشرية	1,330,000	1,342,000	+0.9%
مجموع القوى العاملة	586,000	568,000	-3.1%
مجموع العمالة التامة	413,000	392,000	-5.1%
مجموع العمالة المحدودة	54,000	52,000	-3.7%
مجموع العاطلين عن العمل (حسب تعريف ILO)	116,000	124,000	+6.9%
مجموع العاطلين عن العمل (حسب التعريف الموسع)	161,000	170,000	+5.6%
نسبة القوى العاملة	%44.1	%42.4	-3.9%
نسبة العاملين (العمالة التامة و العمالة المحدودة)	%80.1	%78.2	-2.4%
معدل البطالة	%19.9	%21.8	+9.5%
العاملين كمستخدمين بأجر	%55.0	%56.9	+3.5%
قطاع غزة			
مجموع السكان	1,397,000	1,410,000	+0.9%
مجموع القوة البشرية	711,000	719,000	+1.1%
مجموع القوى العاملة	264,000	262,000	-0.8%
مجموع العمالة التامة	184,000	185,000	+0.5%
مجموع العمالة المحدودة	3,000	3,000	-
مجموع العاطلين عن العمل (حسب تعريف ILO)	77,000	74,000	-3.9%
مجموع العاطلين عن العمل (حسب التعريف الموسع)	99,000	93,000	-6.1%
نسبة القوى العاملة	%37.1	%36.4	-1.9%
نسبة العاملين (العمالة التامة و العمالة المحدودة)	%71.0	%71.8	+1.1%
معدل البطالة	%29.0	%28.2	-2.8%
العاملين كمستخدمين بأجر	%66.6	%69.4	+4.2%

+: ارتفاع، -: انخفاض

2.2.2: مصادر البيانات

تم الاعتماد على مسح القوى العاملة الذي يجريه الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، والذي يتضمن سلسلة من المسوح الإحصائية بالعينة. وقد تم إجراء المسح على أساس نصف سنوي حتى العام 1996، ثم تم تنفيذ المسح بصورة ربعية (فصلية) اعتباراً من العام 1997.

يعتمد إطار عينة المسح على نتائج التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت لعام 1997. تبلغ عينة المسح لكل دورة من الدورات 7,563 أسرة لتمثيل المجتمع الفلسطيني والخروج بالتقديرات الإحصائية حول مؤشرات سوق العمل، وتمثل استمارة المسح الأداة الرئيسية لجمع المعلومات وهي تحقق المواصفات الفنية لمرحلة العمل الميداني، كما أنها تحقق متطلبات معالجة البيانات وتحليلها، وقد تم تصميم الاستمارة بحيث توازن بين الالتزام بالمعايير الدولية من جهة والمحافظة على خصوصيات المجتمع الفلسطيني من جهة أخرى. وتعتبر العينة في المسح عينة عشوائية طبقية

عنقودية منتظمة ثنائية المراحل، تمثلت المرحلة الأولى باختيار عينة طبقية عشوائية منتظمة تكونت من 481 منطقة عد، وتمثلت المرحلة الثانية باختيار عينة عشوائية منتظمة من الأسر ضمن كل منطقة عد مختارة، وقد تم اختيار ما معدله 16 أسرة في كل منطقة عد من ضمن العينة. يتألف مجتمع الهدف من جميع الأفراد الذين تبلغ أعمارهم 10 سنوات فأكثر ويقيمون بصورة اعتيادية في الأراضي الفلسطينية.

3.2.2: تقييم مصادر البيانات

1. البيانات التي يوفرها مسح القوى العاملة حول خصائص المجتمع الفلسطيني في سوق العمل هي بيانات شاملة وذات جودة عالية ومفصلة لجميع المتغيرات والمؤشرات الإجتماعية، فهناك تفصيل شامل لعلاقة الأفراد بالقوى العاملة من حيث نسبة العاملين وقطاعات العمل وأمكان عملهم، ومعدلات البطالة حسب سنوات الدراسة وفئاتهم العمرية.
2. المؤشرات يتم توفيرها بشكل ربعي منذ عام 1997 وحتى عام 2005، بالتالي وفر المسح سلسلة زمنية غنية بالبيانات عبر هذه الفترة، بالإضافة الى بيانات سنوية.
3. مستوى النشر للبيانات يتم على مستوى المنطقة الجغرافية (الضفة الغربية وقطاع غزة)، أما على مستوى المحافظات فان البيانات المتوفرة فهي محصورة لبعض المؤشرات الرئيسية ولا يمكننا نشر بعض المؤشرات على ذلك المستوى، والسبب يعود في ذلك الى عدم وجود تمثيل كافي للمحافظات عند تصميم وسحب عينة المسح، ولتمثيل كافي لجميع المحافظات يجب مضاعفة حجم العينة، ويترتب على ذلك عبء مالي كبير لا تسمح موازنة الجهاز به.

3.2: التعليم

يمثل قطاع التعليم واحداً من اهم القطاعات في المجتمع، حيث تولي الحكومات لهذا القطاع اهتماماً خاصاً اذ انه يمثل الاستثمار الحقيقي في مستقبل الشعوب. وتستخدم إحصاءات التعليم كأداة مناسبة لقياس الأداء الحكومي والمجتمعي في توفير البيئة الإيجابية للأطفال والشباب في ممارسة حقهم في التعليم. كما أن المستوى التعليمي للسكان يعكس ولو بشكل تقريبي التقدم الحاصل في المجتمع على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي ويعطي صورة واضحة حول نوعية القوى العاملة. ولذلك تسعى الدول والحكومات المختلفة الى تطوير قطاع التعليم والارتقاء بالجوانب التعليمية، لما لذلك من اثر إيجابي على مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية لذى فانها تسعى جاهدة الى تشخيص هذا القطاع والتعرف على المشاكل والمعوقات التي تواجهه لتتمكن من رصد التحديات وبالتالي من رسم الخطط المختلفة وتبني السياسات التي تعتقد انها تساهم في تعزيز الإيجابيات ومعالجة السلبيات ومواطن الضعف فيه، كما تحرص الحكومات بين فترة وأخرى على اجراء المراجعة الشاملة والتقييم لهذا القطاع من اجل تعديل السياسات وتعزيز الجوانب الناجحة منها والحد من السلبيات.

لمحة تاريخية عن قطاع التعليم:

بعد الاحتلال الاسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة عام 1967 بقيت الانظمة والقوانين والمناهج الاردنية مطبقة في الضفة الغربية، وبقيت الانظمة والقوانين والمناهج المصرية مطبقة في قطاع غزة، حيث تم الغاء بعض المقررات وحذف اجزاء من مقررات اخرى، وكانت التعديلات تتم من خلال اوامر عسكرية تصدر عن القيادة العسكرية في المنطقتين.

تشكلت وزارة التربية والتعليم في آب عام 1994، كنتاج لعملية السلام التي انطلقت من مؤتمر مدريد عام 1991. ومن ثم اتفاقية اعلان المبادئ بين منظمة التحرير الفلسطينية وسلطات الاحتلال الاسرائيلية والتي عرفت باتفاقية اسلو في 1993/9/13، حيث تم نقل الصلاحيات المدنية الى المؤسسات الفلسطينية في مجالات مختلفة منها التعليم. وخلال فترة الاحتلال، عملت سلطات الاحتلال الاسرائيلي وبكل الجهود على تدمير النظام التعليمي الفلسطيني وافراغ العملية التعليمية من محتواها، وقد واجهت وزارة التربية تحديات جمة خلفتها اساليب الاحتلال منها البنية التحتية المدمرة بمدارس الحكومة، والنقص في الابنية المدرسية وانعدام الصيانة للقائم منها وزيادة الاكتظاظ في الصفوف وارتفاع معدلات التسرب، والاجراءات القمعية بحق الهيئتين الادارية والتعليمية، والفصل التعسفي، وعدم توفير البرامج التدريبية، وتشوية الحقائق التاريخية لتكريس شرعية احتلال الارض الفلسطينية.

هيكلية التعليم الرسمي الفلسطيني:

ينقسم التعليم الرسمي الفلسطيني الى ثلاثة أنواع هي:

مرحلة الطفولة المبكرة (رياض الأطفال): وهوالتعليم ما قبل المدرسة وتشرف على هذه الرياض المؤسسات الاهلية والمدنية ويتم استيعاب الطلبة في الفئة العمرية (4 – 5) سنوات.

التعليم العام (التعليم المدرسي): ومدتها 12 سنة دراسية تبدأ بالصف الأول وتنتهي في الصف الثاني عشر وتقسم هذه المرحلة الى قسمين.

- **مرحلة التعليم الأساسي:** وتشمل الصفوف (1 – 10) وتلبي احتياجات السكان في الفئة العمرية (6 – 15) سنة
- **مرحلة التعليم الثانوي:** وتشمل الصفوف (11 – 12) وتتكون من التعليم الاكاديمي والتعليم المهني، والفئة العمرية المقابلة هي (16 – 17) سنة. ويتقدم الطلبة في نهاية هذه المرحلة الى امتحان شهادة الدراسة الثانوية

العامة (التوجيهي)، حيث يحصل الناجحون فيه على شهادة الدراسة الثانوية العامة والتي تؤهل حامليها لمتابعة تحصيلهم العلمي العالي.

التعليم العالي: ينقسم الى نوعين وهما التعليم المتوسط (كليات المجتمع المتوسطة) ومدته سنتان الى ثلاث سنوات، والتعليم الجامعي (الجامعات) ومدتها تتراوح بين (4 – 7) سنوات تعتمد حسب نوع التخصص

جهات الأشراف على التعليم الفلسطيني:

يخضع التعليم الفلسطيني بجميع مراحله لاربع جهات أشراف وهي:

- حكومية
- وكالة الغوث الدولية
- خاصة
- عامة (تشرف عليها مجالس امناء من شخصيات عامة او اعتبارية).

فجميع رياض الأطفال في الضفة الغربية وقطاع غزة هي مؤسسات خاصة باستثناء عدد ضئيل جداً تشرف عليها الحكومة.

اما المدارس فإنها في كلا المنطقتين تخضع لثلاث جهات اشراف وهي:

حكومية، وهذه الجهة تشرف على معظم المدارس في الضفة الغربية وقطاع غزة، إلا ان نسبة الاشراف في الضفة الغربية أعلى منها في قطاع غزة.

وكالة الغوث الدولية، وهذه الجهة تشرف على مدارس اللاجئين الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، وتأتى أعداد مدارس وكالة الغوث الدولية في المرتبة الثانية بعد المدارس الحكومية، وتظهر هذه الجهة في قطاع غزة بشكل واضح اكثر منها في الضفة الغربية، حيث انها تشرف على اكثر من نصف عدد المدارس في قطاع غزة.

خاصة، وعدد هذه المدارس ضئيل نسبياً مقارنة مع جهات الاشراف الاخرى.

اما التعليم العالي فانه ينقسم الى نوعين، هما:

كليات المجتمع المتوسطة، وتخضع لاربع جهات اشراف وهي الخاصة والحكومية ووكالة الغوث الدولية وكليات مجتمع عامة وهي كليات تشرف عليها مجالس امناء

الجامعات، العدد الاكبر منها تعتبر مؤسسات عامة تشرف عليها مجالس أمناء.

التقسيم الإداري لمديريات التربية والتعليم

تنقسم مديريات التربية والتعليم الى نوعين هما

- مديريات تربية وتعليم حكومية
- مديريات تربية وتعليم تابعة لوكالة الغوث الدولية

اما مديريات التربية والتعليم الحكومية فمهمتها الاشراف المباشر على المدارس الحكومية في الضفة الغربية وقطاع غزة، وكذلك متابعة التعليم الخاص، ويتم من خلالها تقديم الطلبات للحصول على رخص لافتتاح مدارس ورياض اطفال خاصة، ومراقبة مناهجها ومدى تلبيتها للشروط والظروف المطلوبة للعملية التربوية. واجرت وزارة التربية والتعليم

تغييرات جذرية على مديريات التربية وزادت من عددها، حيث كان عددها عام 2000/1999 احدى عشرة مديرية، تسع مديريات في محافظات الضفة الغربية، ومديريتان في قطاع غزة ليصبح عددها حالياً 17 مديرية منها 13 مديرية في الضفة الغربية و4 مديريات في قطاع غزة.

بينما تتلخص المهام الرئيسية لمديريات التربية والتعليم التابعة لوكالة الغوث الدولية بالاشراف المباشر على مدارس وكالة الغوث الدولية وتسمى مكاتب التعليم في الوكالة وعددها اربع مكاتب، ثلاثة مكاتب في الضفة الغربية واحد في منطقة الشمال ومقره مدينة نابلس والثاني في منطقة الوسط ومقره مدينة رام الله، والثالث في منطقة الجنوب ومقره مدينة الخليل وتخضع هذه المكاتب الثلاث لاشراف وادارة دائرة التعليم في رئاسة وكالة الغوث ومقرها القدس. ويوجد مكتب رابع في قطاع غزة ومقره مدينة غزة. وتشرف مكاتب التربية هذه على المدارس التابعة لها من الناحية التربوية والادارية.

انواع التعليم الاخرى:

بالاضافة الى التعليم الرسمي هناك انواع اخرى من التعليم المنتشر في الاراضي الفلسطينية وهي:

1. **محو الامية وتعليم الكبار:** ويقدم هذا النوع من التعليم عادة للاشخاص الذين تزيد اعمارهم عن 15 سنة والذين لم يلتحقوا بالتعليم مطلقاً او انهم التحقوا لفترات قصيرة (اقل من اربع سنوات) ولكنهم لم يتقنوا القراءة او الكتابة او انهم فقدوا ما اكتسبوه من مهارات القراءة والكتابة مع الزمن. وتمتد مدة الدراسة في هذه البرامج من سنة الى سنتين.
2. **التعليم الخاص:** ويقدم هذا النوع من التعليم لذوي الاحتياجات الخاصة والذين يحتاجون الى رعاية خاصة. وتمتد الدراسة في هذا النوع من التعليم لعدة سنوات تختلف حسب الحالة.
3. **التعليم غير النظامي:** ويقدم هذا النوع من التعليم في الاراضي الفلسطينية على شكل دورات قصيرة الامد (عدة اشهر او عدة اسابيع) في مراكز خاصة مثل دورات الحاسوب او اللغات او السكرتاريا.
4. **مراكز التدريب المهني:** وتقدم هذه المراكز دورات لتعليم بعض المهن او الحرف التي تهدف الى تخريج عمال فنيين. وتمتد فترة الدراسة في هذه المراكز من ستة اشهر الى سنتين حيث تختلف الفترة باختلاف نوع الدورة او المركز والتي تخضع لثلاث جهات اشراف حكومية، ووكالة الغوث الدولية، وخاصة.

1.3.2: واقع التعليم في الاراضي الفلسطينية:

اتجه نظام التعليم الفلسطيني نحو التماثل مع الاتجاهات الدولية، إذ تم تحقيق التحاق البنون والبنات الشامل تقريبا بالتعليم الأساسي (من الصف الأول وحتى الصف العاشر)، كما تم التخلص من فجوة الجنس فيما يتعلق بالالتحاق بالمرحلة الأساسية والثانوية. وقامت وزارة التربية والتعليم ضمن برنامج إعادة الهيكلة الذي تطبقه، بتوسيع التعليم الإلزامي من تسع سنوات إلى عشر. كما وضعت خطة لاصلاح المناهج ليجري تطبيقها ما بين عام 2000 و2004. وتستمر في الوقت نفسه برامج تطوير الهيئات التدريسية. إلا انه لا يمكن التقليل من صعوبة إحداث التغيير في الواقع التعليمي في ظل عدم الاستقرار السياسي والقيود المختلفة.

سنتعرض لواقع التعليم في فلسطين، من خلال إجراء مقارنة لمؤشرات تعليمية هامة والتي تشمل المكونات الأساسية للعملية التعليمية وهي: الطلبة، والمدارس، والمعلمون، والشعب الصفية.

الالتحاق بمرحلة رياض الأطفال:

مؤسسات التعليم في مرحلة رياض الأطفال يديرها القطاع الخاص باستثناء اثنتان من رياض الاطفال في العام 2005/ 2006، تشرف عليهما وزارة التربية والتعليم، إلا أنه وبموجب الأنظمة المعمول بها فإنه يتوجب أن تجاز جميع رياض الأطفال من وزارة التربية والتعليم.

يرتبط ارتفاع وانخفاض عدد رياض الاطفال في فلسطين بالاوضاع الاقتصادية والسياسية السائدة، ويلاحظ ان عدد رياض الاطفال قد ارتفع من 436 روضة في العام 1995/1994 الى 843 روضة في العام 1999-2000 أي بنسبة زيادة 93.3%، ثم بدأ العدد يتذبذب خلال الانتفاضة بين الارتفاع والانخفاض البطيء بنسبة 11.8% خلال الاعوام من عام 2002/2001 الى 2005/2004، وذلك قد يعود اما لاسباب اقتصادية تتلخص في هبوط معدلات الاستثمار في هذا القطاع، وتفشي البطالة وازدياد معدلات الفقر وهبوط مستويات المعيشة للسكان، وبشكل عام ارتفع عدد رياض الاطفال بنسبة 106.7% خلال الفترة ما بين 1995/1994-2005/2004.

شكل 12: عدد رياض الأطفال حسب المنطقة لأعوام دراسية مختارة

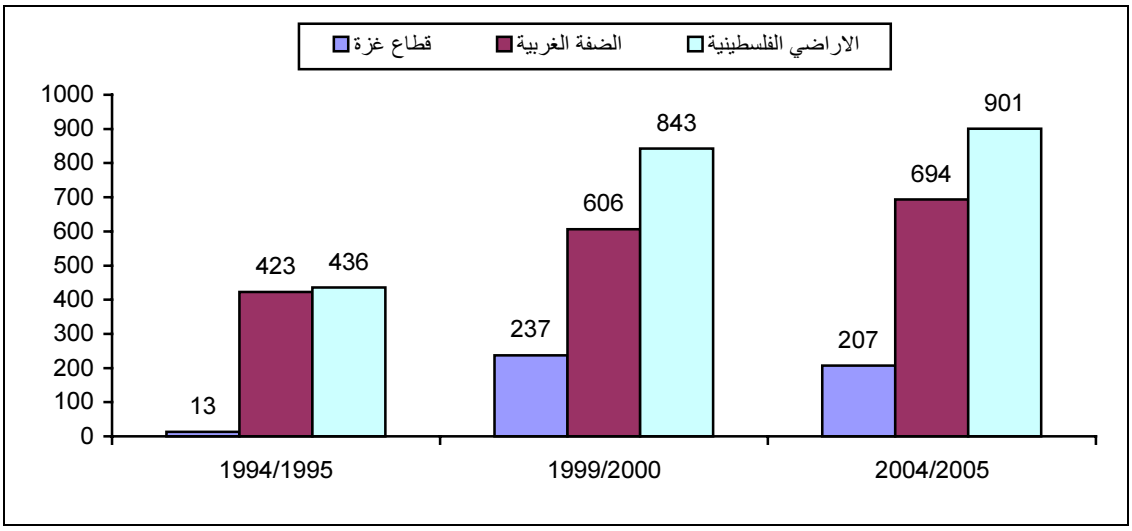

ارتفع عدد الطلبة في رياض الأطفال من 69,134 طالبا وطالبة في العام الدراسي 1997/1996 إلى 73,119 طالبا وطالبة في العام الدراسي 2005/2004، بمعدل زيادة مقدارها 5.8%، وتشكل الإناث ما نسبته 47.9% والذكور 52.1% من مجموع طلبة رياض الأطفال في هذا العام. وتتوزع نسبة الإناث في رياض الأطفال بواقع 71.2% في الضفة الغربية، و28.8% في قطاع غزة. بينما يتوزع الذكور في رياض الأطفال بواقع 71.2% في الضفة الغربية، و28.8% في قطاع غزة.

بلغت معدلات الالتحاق الصافية في مرحلة رياض الأطفال في العام الدراسي 2005/2004 حوالي 19.1% من الأطفال (4-5 سنوات) كانوا ملتحقين برياض الأطفال، بواقع 20.1% للذكور و18.1% للإناث. وتتفاوت معدلات الالتحاق الصافية حسب المنطقة، إذ أن 23.0% من أطفال الضفة الغربية (4-5 سنوات) ملتحقون برياض الأطفال مقارنة بـ 12.9% في قطاع غزة، حيث سجلت نسبة الالتحاق تراجعا واضحا مقارنة بالعام الدراسي 1997/1996 ولنفس الفئة العمرية.

اما بالنسبة لمعدلات الازدحام في الشعب فقد بلغت 29 طفلا/شعبة في العام 1995/1994، ثم بدأ المعدل بالانخفاض ووصل الى 27 طفلا/شعبة في العام 2000/1999، واستمر بالانخفاض المطرد ليصل الى 25 طفلا/شعبة في العام 2005/2004.

اما معدل طفل /مربية فقد انخفض من 30 طفلا/مربية في العام 1995/1994 ووصل الى 27 طفلا/مربية في العام 2000/1999 واستمر بالانخفاض حتى عام 2002/2001، ومن ثم ثبت المعدل 26 طفلا/مربية خلال الفترة 2001/ 2002 و2005/2004 على الرغم من ارتفاع المعدل الى 27 طفلا/مربية في العام 2003/2002.

ان نسبة المربيات اللواتي يصل مستوى تأهيلهن للثانوية العامة وما دون قد ارتفع من 44.0% في العام 1995/1994 الى 47.3% في العام 2000/1999 واستمر بالارتفاع ليصل الى 52.2% من مجموع المربيات عام 2003/2002، وانخفض ليصل الى 29.1% عام 2005/2004.

في حين ارتفعت نسبة المربيات من حملة درجة البكالويوس واعلى من 7.3% عام 1995/1994 الى 15.9% عام 2000/1999 وواصل الارتفاع الى 16.4% عام 2005/2004، مما يعني انه قد جرى تحسن على مستوى تأهيل المربيات، وازداد عدد المربيات زيادة مطردة بصورة اسرع من ازدياد عدد الاطفال مما ادى الى انخفاض معدل عدد الاطفال لكل مربية من 30 طفلا/مربية عام 1995/1994 الى 26 طفلا/مربية في العام 2005/2004.

الطلبة:

بلغ عدد الطلبة في الأراضي الفلسطينية 617,868 طالب وطالبة في العام الدراسي 1995/1994 وارتفع هذا العدد الى ما مجموعه 1,078,488 طالباً وطالبة كما تشير البيانات الأولية لعام 2006/2005. كما يظهر من الجدول (18).

جدول 18: توزيع الطلبة حسب المنطقة والجهة المشرفة لسنوات مختارة

السنة	المنطقة	الجهة المشرفة			المجموع
		حكومة	وكالة	خاصة	
1995/1994	الاراضي الفلسطينية	**418,807**	**161,332**	**37,729**	**617,868**
	الضفة الغربية	304,346	43,969	34,632	**382,947**
	قطاع غزة	114,461	117,363	3,097	**234,921**
2000/1999	الاراضي الفلسطينية	**586,777**	**223,085**	**55,678**	**865,540**
	الضفة الغربية	412,190	53,738	50,787	**516,715**
	قطاع غزة	174,587	169,347	4,891	**348,825**
2005/2004	الاراضي الفلسطينية	**729,340**	**252,584**	**62,011**	**1,043,935**
	الضفة الغربية	504,880	59,849	53,781	**618,510**
	قطاع غزة	224,460	192,735	8,230	**425,425**
2006/2005	الاراضي الفلسطينية	**757,615**	**254,552**	**66,321**	**1,078,488**
	الضفة الغربية	522,464	59,121	56,028	**637,613**
	قطاع غزة	235,151	195,431	10,293	**440,875**

اما من حيث توزيع الطلبة حسب المنطقة نجد ان عدد الطلبة في الضفة الغربية بلغ 382,947 طالب وطالبة في العام 1995/1994 وارتفع هذا العدد الى 637,613 في العام 2006/2005 وتبلغ نسبة الطلبة في الضفة الغربية حوالي 59.1% من مجموع الطلبة الكلي و40.9% من الطلبة في قطاع غزة.

وتشير معطيات الجدول (18) الى ان 67.8% من مجموع الطلبة في الاراضي الفلسطينية يدرسون في المدارس الحكومية في العام 1995/1994 وارتفعت هذه النسبة الى 70.2% في العام 2006/2005، وفي الوقت نفسة فان نسبة الطلاب في مدارس وكالة الغوث الدولية والخاصة في العام 1995/1994 كانت على التولي 26.1% و6.1% قد انخفضت في مدارس وكالة الغوث الدولية الى 23.7% بينما بقيت كما هي في المدارس الخاصة 6.1% في العام 2006/2005.

ويتضح أيضا ان 72.7% من مجموع الطلبة في المدارس الحكومية يدرسون في الضفة الغربية في العام 1995/1994 مقابل 27.3% في المدارس الحكومية في قطاع غزة، وفي العام 2006/2005 انخفضت نسبة الطلبة في المدارس الحكومية في الضفة الغربية الى 69.0%، وارتفعت النسبة المقابلة في قطاع غزة لتصبح في العام نفسة 31.0%.

اما فيما يتعلق بمدارس الوكالة فان 27.3% من مجموع طلبة الوكالة في العام 1995/1994 يدرسون في مدارس الضفة الغربية وان ما يزيد عن الثلثين 72.7% من طلبة الوكالة يدرسون في قطاع غزة، وفي العام 2006/2005 انخفضت نسبة طلبة الوكالة في الضفة الغربية وزادت في قطاع غزة لتصبح على التوالي 23.2% و76.8%.

كما انخفضت نسبة الطلبة في المدارس الخاصة في الضفة الغربية من 91.8% في العام 1995/1994 الى 84.5% في العام 2006/2005 لتزيد نسبتهم في قطاع غزة من 8.2% عام 1995/1994 الى حوالي 15.5% عام 2006/2005.

اما فيما يتعلق بالمرحلة فقد بلغت نسبة الطلبة في المرحلة الأساسية 92.7% في العام 1995/1994، وانخفضت هذه النسبة الى 88.4% في العام 2006/2005، وفي المقابل فقد بلغت نسبة الطلبة في المرحلة الثانوية في العام 1994/ 1995 حوالي 7.3% وارتفعت هذه النسبة الى 11.6% في العام 2006/2005 كما يظهر من الجدول (19).

جدول 19: نسبة الطلبة حسب المرحلة والمنطقة لسنوات مختارة

السنة الدراسية	الاراضي الفلسطينية		الضفة الغربية		قطاع غزة	
	المرحلة الاساسية	المرحلة الثانوية	المرحلة الاساسية	المرحلة الثانوية	المرحلة الاساسية	المرحلة الثانوية
1995/1994	**92.7**	**7.3**	92.8	7.2	92.5	7.5
2000/1999	**91.6**	**8.4**	91.9	8.1	91.3	8.7
2005/2004	**89.2**	**10.8**	89.3	10.7	89.1	10.9
2006/2005	**88.4**	**11.6**	88.5	11.5	88.3	11.7

وتجد الإشارة الى ان نسبة الإناث في كل من المرحلة الأساسية والثانوية قد ارتفعت في العام 2006/2005 عما كانت عليه في العام 1995/1994 كما تشير بيانات الجدول (20)، وان الارتفاع الملحوظ كان في المرحلة الثانوية وارتفعت نسبة الإناث من 45.5% في العام 1995/1994 الى 52.1% في العام 2006/2005 وعلية نجد ان عدد الإناث في المرحلة الثانوية فاق عدد الذكور.

جدول 20: توزيع الطلبة حسب المنطقة والمرحلة والجنس لسنوات مختارة

السنة	المنطقة	المرحلة الاساسية			المرحلة الثانوية		
		ذكور	اناث	المجموع	ذكور	اناث	المجموع
1995/1994	الاراضي الفلسطينية	**294,038**	**278,491**	**572,529**	**24,705**	**20,634**	**45,339**
	الضفة الغربية	182,539	172,730	**355,269**	14,979	12,699	**27,678**
	قطاع غزة	111,499	105,761	**217,260**	9,726	7,935	**17,661**
2000/1999	الاراضي الفلسطينية	**400,864**	**392,126**	**792,990**	**35,578**	**36,972**	**72,550**
	الضفة الغربية	239,668	235,006	**474,674**	20,147	21,894	**42,041**
	قطاع غزة	161,196	157,120	**318,316**	15,431	15,078	**30,509**
2005/2004	الاراضي الفلسطينية	**471,720**	**459,540**	**931,260**	**54,318**	**58,357**	**112,675**
	الضفة الغربية	278,461	273,563	**552,024**	31,619	34,867	**66,486**
	قطاع غزة	193,259	185,977	**379,236**	22,699	23,490	**46,189**
2006/2005	الاراضي الفلسطينية	**481,865**	**471,756**	**953,621**	**59,871**	**64,996**	**124,867**
	الضفة الغربية	284,199	280,159	**564,358**	34,549	38,706	**73,255**
	قطاع غزة	197,666	191,597	**389,263**	25,322	26,290	**51,612**

ويتضح ايضاً انه في العام 1994\1995 كان 62.0% من طلبة المرحلة الأساسية ملتحقون في مدارس الضفة الغربية و38.0% في مدارس قطاع غزة . أما في المرحلة الثانوية فإن 61.0% من الطلبة في هذه المرحلة ملتحقون في مدارس الضفة الغربية و39.0% في مدارس قطاع غزة.

بينما في العام 2005\2006 نجد ان 59.2% من طلبة المرحلة الأساسية ملتحقون في مدارس الضفة الغربية و40.8% في مدارس قطاع غزة . أما في المرحلة الثانوية فإن 58.7% من الطلبة في هذه المرحلة ملتحقون في مدارس الضفة الغربية و41.3% في مدارس قطاع غزة.

يتضح من هذه المعطيات بأن العبء الأكبر في تقديم الخدمات التعليمية للطلبة في سن التعليم، يقع على عاتق وزارة التربية والتعليم، مع وجود دور اكبر لوكالة الغوث الدولية في قطاع غزة مقارنة مع دورها في الضفة الغربية خاصة في الاشراف على طلبة المرحلة الاساسية تجدر الإشارة إلى أن 76.8% من الطلاب في المرحلة الأساسية في قطاع غزة ملتحقون بمدارس وكالة الغوث الدولية، مقارنة بـــ 23.2% في الضفة الغربية في العام الدراسي 2006/2005.

وبشكل عام، فقد كانت هناك زيادة مضطردة في أعداد الطلبة في المدارس بشكل ملحوظ خلال الفترة 1995/1994-2006/2005. حيث بلغت نسبة الزيادة في أعداد الطلبة في المرحلتين الأساسية والثانوية 64.7% خلال الفترة 1995/1994 وحتى 2006/2005. والجدير بالذكر، أن الزيادة الكبيرة خلال الفترة 1995/1994 وحتى 2005/2006 كانت من نصيب قطاع غزة حيث بلغت 86.8%، أما في الضفة الغربية فقد بلغت نسبة الزيادة خلال الفترة نفسها 52.3%.

المعلمون والمعلمات:

ارتفع عدد المعلمين خلال الفترة 1995/1994 و2006/2005، من 19,845 معلم ومعلمة منهم 10,986 معلماً و 8,859 معلمة بنسبة 55.4% للمعلمين و44.6% للمعلمات في العام 1995/1994 الى 42,385 معلماً ومعلمة في العام

الدراسي 2006/2005 منهم 19,520 معلماً و22,865 معلمة بنسبة 46.1% للمعلمين و53.9% للمعلمات، ويلاحظ ان أعداد المعلمين قد ازدادت بشكل ملحوظ في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، الا ان معدل الزيادة في عدد المعلمين في قطاع غزة اعلى منه في الضفة الغربية.

يتوزع المعلمون والمعلمات في المدارس حسب جهات الإشراف بواقع 71.2% في المدارس الحكومية، 18.7% في مدارس وكالة الغوث، و10.1% في المدارس الخاصة.

تشير المعطيات إلى أن 1.1% من معلمي المدارس في مرحلتي التعليم الأساسي والثانوي لعام 2005/2004 يحملون شهادة الدراسة الثانوية العامة أو أقل، 32.1% منهم يحملون درجة الدبلوم المتوسط، 56.8% يحملون درجة البكالوريوس، 7.1% يحملون درجة البكالوريوس ودبلوم تربية، 0.5% يحملون درجة الدبلوم العالي، و 2.4% يحملون درجة الماجستير فما فوق.

وإذا ما نظرنا إلى مؤهلات المعلمين والمعلمات في مرحلتي التعليم الأساسي والثانوي للعام الدراسي 2005/2004 نجد أن نسبة المعلمات الإناث من حملة الثانوية العامة أو اقل من مجمل المعلمين والمعلمات من حملة نفس المؤهل هي 53.9%، وحملة الدبلوم المتوسط 59.0% من مجمل حملة نفس المؤهل، ونسبة المعلمات الإناث حملة مؤهل جامعي 52.5% من مجمل حملة نفس المؤهل، ونسبة المعلمات حملة الدبلوم العالي 36.7% من مجمل حملة نفس المؤهل، وحملة درجة الماجستير فما فوق 29.5% من مجمل حملة نفس المؤهل.

جدول 21: توزيع معلمي المدارس في الأراضي الفلسطينية حسب المؤهل العلمي والجهة المشرفة والجنس لسنوات مختارة

السنة والمؤهل العلمي	المجموع			حكومة			وكالة			خاصة		
	ذكور	إناث	مجموع	ذكور	إناث	مجموع	ذكور	إناث	مجموع	ذكور	إناث	مجموع
1995/1994												
المجموع	**10,986**	**8,859**	**19,845**	**7,866**	**5,668**	**13,534**	**2,394**	**1,978**	**4,372**	**726**	**1,213**	**1,939**
ثانوية وما دون	352	463	**815**	167	157	**324**	126	137	**263**	59	169	**228**
دبلوم متوسط	5,717	5,838	**11,555**	4,144	3,709	**7,853**	1,428	1,628	**3,056**	145	501	**646**
بكالوريوس	4,508	2,422	**6,930**	3,242	1,727	**4,969**	803	209	**1,012**	463	486	**949**
دبلوم عالي	284	101	**385**	247	63	**310**	20	2	**22**	17	36	**53**
ماجستير واعلى	125	35	**160**	66	12	**78**	17	2	**19**	42	21	**63**
2000/1999												
المجموع	**14,535**	**14,651**	**29,186**	**10,693**	**9,745**	**20,438**	**2,859**	**2,794**	**5,653**	**983**	**2,112**	**3,095**
ثانوية وما دون	**231**	**333**	**564**	58	78	**136**	122	99	**221**	51	156	**207**
دبلوم متوسط	**5,562**	**7,273**	**12,835**	4,054	4,509	**8,563**	1,317	1,940	**3,257**	191	824	**1,015**
بكالوريوس	**7,402**	**6,158**	**13,560**	5,872	4,699	**10,571**	918	461	**1,379**	612	998	**1,610**
بكالوريوس ودبلوم تربية	**922**	**760**	**1,682**	424	373	**797**	442	286	**728**	56	101	**157**
دبلوم عالي	**78**	**37**	**115**	53	31	**84**	11	1	**12**	14	5	**19**
ماجستير وأعلى	**340**	**90**	**430**	232	55	**287**	49	7	**56**	59	28	**87**
2005/2004												
المجموع	**17,818**	**20,996**	**38,814**	**13,081**	**14,451**	**27,532**	**3,570**	**4,004**	**7,574**	**1,167**	**2,541**	**3,708**
ثانوية وما دون	**194**	**227**	**421**	80	67	**147**	75	34	**109**	39	126	**165**
دبلوم متوسط	**5,111**	**7,349**	**12,460**	3,771	4,747	**8,518**	1,144	1,884	**3,028**	196	718	**914**
بكالوريوس	**10,415**	**11,618**	**22,033**	8,022	8,783	**16,805**	1,652	1,355	**3,007**	741	1,480	**2,221**
بكالوريوس ودبلوم تربية	**1,318**	**1,455**	**2,773**	643	616	**1,259**	592	687	**1,279**	83	152	**235**
دبلوم عالي	**124**	**72**	**196**	104	51	**155**	15	12	**27**	5	9	**14**
ماجستير وأعلى	**656**	**275**	**931**	461	187	**648**	92	32	**124**	103	56	**159**

وزارة التربية والتعليم العالي لها سيطرة فقط على المدارس الحكومية وتظهر البيانات أن 68.5% من معلمي المدارس الحكومية يحملون مؤهلات جامعية (بكالوريوس فأعلى)، في حين بلغت هذه النسبة 58.6% في مدارس الوكـــالة و 70.9% من معلمي المدارس الخاصة.

المدارس:

بلغ عدد المدارس في الاراضي الفلسطينية 2,276 مدرسة في العام 2006/2005 بزيادة مقدارها 802 مدرسة عما كانت علية العام 1995/1994 كما تظهر بيانات الجدول (22)، وقد كان هذا استجابة مباشرة وطبيعية للزيادة في عدد الطلبة.

وارتفع عدد المدارس في الضفة الغربية من 1,136 مدرسة في العام 1995/1994 الى 1,715 مدرسة في العام 2005 /2006، وفي قطاع غزة ارتفع عددها من 338 مدرسة الى 561 مدرسة بين العامين 1995/1994 و2006/2005.

وتشير بيانات الجدول (22) الى ان نسبة المدارس الحكومية والوكالة والخاصة في الضفة الغربية قد انخفضت في العام 2006/2005 عما كانت عليه في العام 1995/1994 لصالح قطاع غزة، وعلية ارتفعت نسبة المدارس الحكومية في قطاع غزة بين العامين 1995/1994 و2006/2005 من 15.8% الى 20.0%، كما ارتفعت نسبة مدارس الوكالة للفترة نفسها من 61.4% الى 67.0%، ومدارس القطاع الخاص من 6.1% الى10.3%.

جدول 22: توزيع المدارس حسب المنطقة والجهة المشرفة لسنوات مختارة

السنة	المنطقة	الجهة المشرفة			
		المجموع	حكومة	وكالة	خاصة
1995/1994	الاراضي الفلسطينية	**1,474**	1,084	259	131
	الضفة الغربية	**1,136**	913	100	123
	قطاع غزة	**338**	171	159	8
2000/1999	الاراضي الفلسطينية	**1,767**	1,289	264	214
	الضفة الغربية	**1,362**	1,069	96	197
	قطاع غزة	**405**	220	168	17
2005/2004	الاراضي الفلسطينية	**2,192**	1,661	273	258
	الضفة الغربية	**1,665**	1,339	93	233
	قطاع غزة	**527**	322	180	25
2006/2005	الاراضي الفلسطينية	**2,276**	1,725	279	272
	الضفة الغربية	**1,715**	1,379	92	244
	قطاع غزة	**561**	346	187	28

أما من حيث توزيع المدارس حسب الجنس والمنطقة في العام الدراسي 1995/1994، فتشير بيانات الجدول (23) إلى ان 34.5% من المدارس في الضفة الغربية هي مدارس مختلطة، وان 32.5% مدارس ذكور و33.0% مدارس إناث. بينما في العام الدراسي 2006/2005، فتشير البيانات إلى أن 32.7% من المدارس في الضفة الغربية هي مدارس مختلطة، وان 33.1% مدارس ذكور و34.2% مدارس إناث. اما في العام الدراسي 1995/1994 في قطاع غزة نجد ان 29.3% من المدارس هي مدارس مختلطة، وان 39.6% مدارس ذكور و31.1% مدارس إناث، بينما في العام الدراسي 2006/2005، فتشير البيانات إلى أن 22.6% من المدارس في قطاع غزة هي مدارس مختلطة، وان 41.7% مدارس ذكور و35.7% مدارس إناث. بينما في العام الدراسي 2006/2005، نجد ان عدد المدارس بلغ 2,276 مدرسة، منها 1,536 مدرسة أساسية و740 مدرسة ثانوية، وتشكل مدارس الذكور 35.3% (802 مدرسة) من مجموع المدارس، وكذلك مدارس الإناث 34.5% (786 مدرسة)، والمدارس المختلطة 30.2% (688 مدرسة).

خلال العام الدراسي 2006/2005، شكلت المدارس الحكومية 75.8% من مجموع عدد المدارس، ومدارس وكالة الغوث الدولية 12.3% من مجموع عدد المدارس، والمدارس الخاصة شكلت 11.9%.

ازداد عدد المدارس منذ أن تولت السلطة الوطنية الفلسطينية مسؤولية التعليم في عام 1994، حيث عكس ذلك أولوية توسيع الطاقة الاستيعابية للنظام المدرسي، وفي العام الدراسي 2006/2005، كان هناك 1,536 مدرسة أساسية مقارنة بـــ 1,141 مدرسة في العام الدراسي 1995/1994، كما كان هناك أيضا 740 مدرسة ثانوية مقارنة بـــ 333 مدرسة في العام الدراسي 1995/1994.

جدول 23: توزيع المدارس حسب الجهة المشرفة والمرحلة والجنس والمنطقة لسنوات مختارة

الجهة المشرفة والمرحلة	الأراضي الفلسطينية				الضفة الغربية				قطاع غزة			
	ذكور	إناث	مختلطة	مجموع	ذكور	إناث	مختلطة	مجموع	ذكور	إناث	مختلطة	مجموع
1995/1994												
مجموع	**503**	**480**	**491**	**1,474**	369	375	392	1,136	134	105	99	338
اساسية	**368**	**363**	**410**	**1,141**	254	275	313	842	114	88	97	299
ثانوية*	**135**	**117**	**81**	**333**	115	100	79	294	20	17	2	39
2000/1999												
مجموع	**594**	**585**	**588**	**1,767**	441	456	465	1,362	153	129	123	405
اساسية	**406**	**381**	**472**	**1,259**	282	284	356	922	124	97	116	337
ثانوية*	**188**	**204**	**116**	**508**	159	172	109	440	29	32	7	68
2005/2004												
مجموع	**753**	**749**	**690**	**2,192**	538	562	565	1,665	215	187	125	527
اساسية	**512**	**450**	**535**	**1,497**	338	313	420	1,071	174	137	115	426
ثانوية*	**241**	**299**	**155**	**695**	200	249	145	594	41	50	10	101
2006/2005												
مجموع	**802**	**786**	**688**	**2,276**	**568**	**586**	**561**	**1,715**	**234**	**200**	**127**	**561**
اساسية	**536**	**468**	**532**	**1,536**	351	323	414	**1,088**	185	145	118	**448**
ثانوية*	**266**	**318**	**156**	**740**	217	263	147	**627**	49	55	9	**113**

*: تشمل المدارس التي فيها مرحلة اساسية وثانوية معاً او مرحلة ثانوية فقط

يلاحظ أن المدارس المقتصرة على الجنس الواحد تصبح اكثر أهمية في الصفوف العليا من المرحلة الأساسية وكذلك في المرحلة الثانوية. وكما تبين معطيات العام الدراسي 2006/2005، فإن 65.4% من المدارس الأساسية مقتصرة على جنس واحد، مقابل78.9% من المدارس الثانوية.

الالتحاق بالتعليم الأساسي:

ارتفع عدد الطلبة في المرحلة الأساسية من 572,529 طالبا وطالبة في العام الدراسي 1995/1994 إلى 953,621 طالبا" وطالبة في العام الدراسي 2006/2005، بمعدل زيادة مقدارها 66.6% خلال الفترة المذكورة، وتشكل الإناث ما نسبته 49.7% والذكور 50.3% من مجموع طلبة المرحلة الأساسية في هذا العام. في حين كانت الاناث تشكل ما نسبته 48.6% والذكور 51.4% في العام الدراسي 1995/1994. وتتوزع نسبة الاناث في المرحلة الاساسية للعام الدراسي 2006/2005، بواقع 59.4% في الضفة الغربية و40.6% في قطاع غزة.

أما فيما يتعلق بنسبة التحاق الإناث إلى الذكور حسب المرحلة والمنطقة، ففي العام الدراسي 2006/2005، نلاحظ أنه مقابل كل 97.9 طالبة هناك 100 طالب في مرحلة التعليم الأساسي. ولا توجد فروق تذكر بين هذه النسب حسب المنطقة إذ بلغت 98.6 طالبة مقابل كل 100 طالب في الضفة الغربية و96.9 طالبة مقابل كل 100 طالب في قطاع غزة.

يعتبر معدل الالتحاق الإجمالي ومعدل الالتحاق الصافي من مؤشرات الكفاية الداخلية للنظام التربوي، لأنها تعكس ظواهر مثل العمر الزائد، والرسوب، والتسرب. وعند النظر إلى هذه المعدلات واختلافها من سنة لأخرى، فإننا نلاحظ التذبذب الحاصل في معدلات الالتحاق، حيث أن معدلات الالتحاق الإجمالية والصافية في المرحلة الأساسية تزايدت

خلال الفترة التي سبقت انتفاضة الأقصى، حيث ارتفع معدل الالتحاق الإجمالي من 91.4% في العام الدراسي 1996/1995 إلى 96.8% في العام الدراسي 2000/1999، في حين بدأت في الانخفاض في فترة الانتفاضة حيث بلغت 92.1% في العام الدراسي 2006/2005 بواقع 89.1% في الضفة الغربية و96.9% في قطاع غزة.

شكل 13: معدل الالتحاق في المرحلة الأساسية حسب المنطقة لأعوام دراسية مختارة

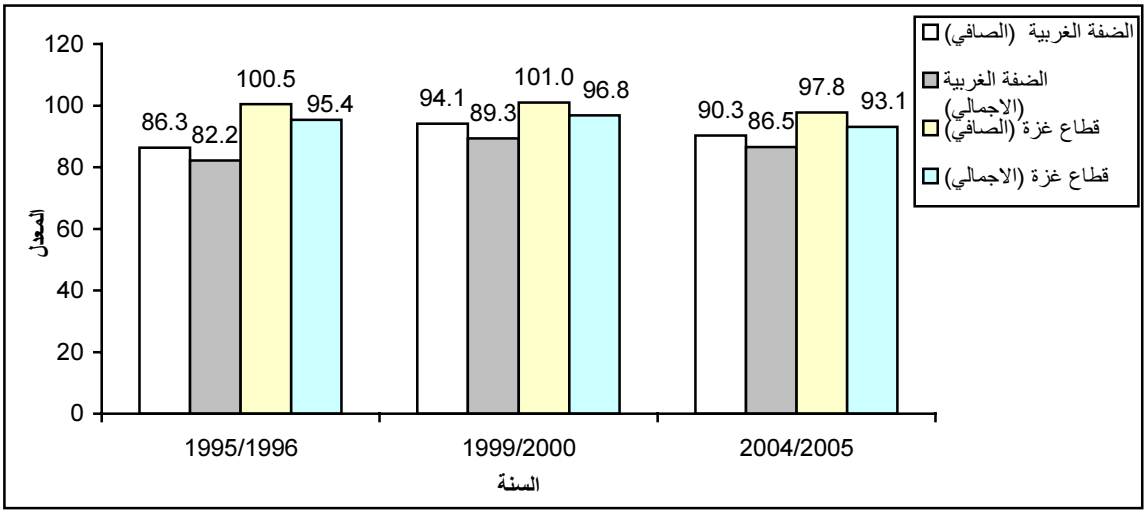

الالتحاق بالمرحلة الثانوية:

ارتفع عدد الطلبة في المرحلة الثانوية من 45,339 طالبا وطالبة في العام الدراسي 1995/1994 إلى 124,867 طالبا وطالبة في العام الدراسي 2006/2005، بمعدل زيادة مقدارها 175.4%، وتشكل الإناث ما نسبته 52.1% والذكور 47.9% من مجموع طلبة المرحلة الثانوية في العام الدراسي 2006/2005، في حين كانت الإناث تشكل ما نسبته 45.5% والذكور 54.5% في العام الدراسي 1996/1995 . وتتوزع نسبة الإناث في المرحلة الثانوية للعام الدراسي 2006/2005 بواقع 59.6% في الضفة الغربية، و40.4% في قطاع غزة.

تعكس معدلات الالتحاق وتطورها من سنة إلى أخرى تحسناً في المساواة بين الجنسين في فرص الالتحاق بالتعليم. فقد بلغت معدلات الالتحاق الإجمالي للإناث في مرحلة التعليم الثانوي 80.4% للاناث و 71.4% للذكور للعام الدراسي 2006/2005، في حين بلغت 46.0% للعام الدراسي 1995/1994 بواقع 43.0% للإناث و 48.8% للذكور. ونجد أن معدل الالتحاق الإجمالي في قطاع غزة أعلى منه في الضفة الغربية، فقد بلغ معدل الالتحاق الإجمالي في المرحلة الثانوية 81.2% في قطاع غزة مقابل 72.4% في الضفة الغربية في العام الدراسي 2006/2005.

لا زال التعليم الأكاديمي اكثر استقطاباً للطلبة للالتحاق به من التعليم الثانوي المهني، فقد بلغ عدد الطلبة الملتحقين بالتعليم الثانوي المهني 5,999 طالبا وطالبة في العام الدراسي 2006/2005، أي ما نسبته 4.8% من مجموع الطلبة الملتحقين بالمرحلة الثانوية. ونجد أن الإناث في العام الدراسي 2006/2005 يشكلن فقط 31.2% من مجموع الملتحقين بالتعليم الثانوي المهني. أما في التعليم الأكاديمي فنلاحظ أن الإناث يشكلن نصف الطلبة الملتحقين بهذا النوع من التعليم، إذ يشكلن 53.1% من مجموع الطلبة. وعند تتبع نسبة الملتحقين بالتعليم الثانوي المهني إلى مجموع الملتحقين بالمرحلة الثانوية للأعوام 1996/1995–2000/1999 لكل من الذكور والإناث كل على حدا، نلاحظ عدم حدوث تغيير يذكر على هذه النسب خلال هذه الفترة.

الرسوب:

بلغت نسبة الرسوب في مرحلة التعليم الأساسي في العام الدراسي 2004/2003 في الأراضي الفلسطينية 1.5% للذكور و1.3% للإناث. أما في مرحلة التعليم الثانوي فبلغت نسبة الرسوب 1.4% للذكور و0.6% للإناث في نفس العام الدراسي.

وعند مقارنة نسب الرسوب في كل من المرحلة الأساسية والمرحلة الثانوية حسب المنطقة في العام الدراسي 2003/ 2004، لا نجد فروق واضحة بين نسب الرسوب للذكور وللإناث في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، فقد بلغت نسب الرسوب للمرحلة الأساسية 1.2% في الضفة الغربية مقابل 1.7% في قطاع غزة، في حين بلغت نسب الرسوب في المرحلة الثانوية 1.1% في الضفة الغربية و0.9% في قطاع غزة.

انخفضت نسب الرسوب في الأراضي الفلسطينية في العام الدراسي 2004/2003 مقارنة بالعام الدراسي 1995/1994 وللمرحلتين الأساسية والثانوية، فانخفضت نسب الرسوب للإناث في المرحلة الأساسية من 4.4% في العام الدراسي 1995/1994 إلى 1.3% في العام الدراسي 2004/2003. أما في المرحلة الثانوية فقد انخفضت نسب الرسوب للإناث من 1.3% في العام الدراسي 1995/1994 إلى 0.6% في العام الدراسي 2004/2003، اما بالنسبة للذكور فقد انخفضت نسب الرسوب للذكور في المرحلة الاساسية في العام الدراسي 1995/1994 من 5.0% الى 1.5% في العام الدراسي 2004/2003، وفي المرحلة الثانوية انخفضت من 5.4% في العام الدراسي 1995/1994 الى 1.4% في العام الدراسي 2004/2003.

إن تفسير هذا الانخفاض في نسب الرسوب يجب أن يفسر بحذر، فالنظام التربوي الفلسطيني له محددات لظاهرة الرسوب، فيسمح للطالب بالرسوب في الصف مرتين، والرسوب يبدأ من الصف الرابع الأساسي، كما تم تحديد نسبة الرسوب المسموح بها في المدارس 5.0% في الصف الواحد كحد اقصى.

شكل 14: نسبة الرسوب حسب المرحلة والمنطقة لأعوام دراسية مختارة

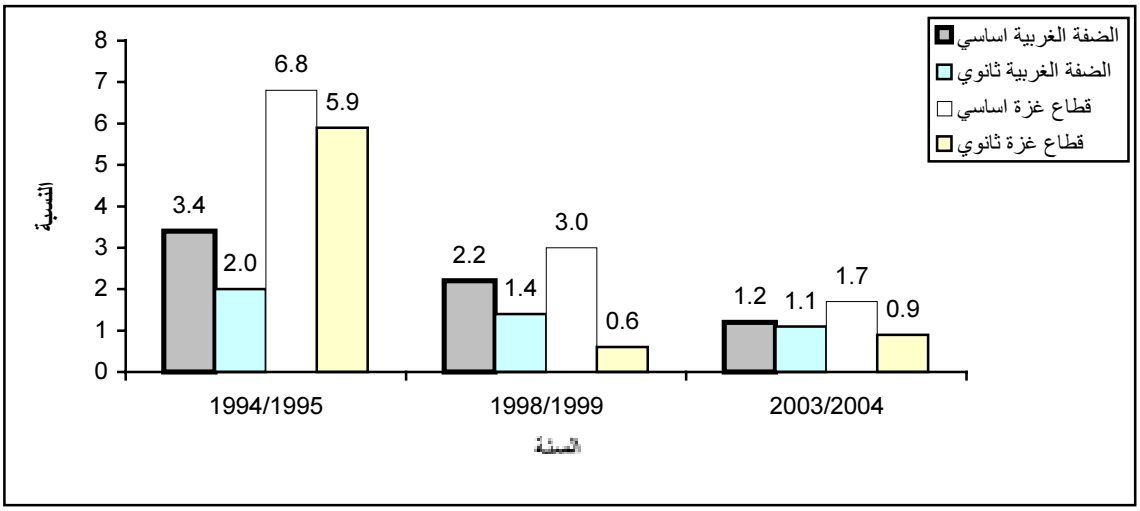

التسرب:

بلغت نسبة التسرب في مرحلة التعليم الأساسي في العام الدراسي 2004/2003 في الأراضي الفلسطينية 0.9% للذكور و0.6% للإناث. أما في المرحلة الثانوية فكانت 2.3% للذكور و3.6% للإناث.

عند مقارنة نسب التسرب للإناث في المرحلة الأساسية والمرحلة الثانوية حسب المنطقة في العام الدراسي 2004/2003، نجد أن نسب التسرب للإناث في الضفة الغربية في المرحلتين الأساسية والثانوية تفوق نسب التسرب للإناث في قطاع غزة، فبلغت نسب التسرب للإناث في المرحلة الأساسية 0.6% في الضفة الغربية و0.5% في قطاع غزة. أما في المرحلة الثانوية، فبلغت نسب التسرب للإناث 3.9% في الضفة الغربية و3.2% في قطاع غزة.

لقد شهدت نسب التسرب للإناث في الأراضي الفلسطينية في المرحلة الأساسية والمرحلة الثانوية تحسنا ملحوظا خلال الأعوام الدراسية 1995/1994-2004/2003، فقد انخفضت نسب التسرب للإناث في المرحلة الأساسية من 2.4% في العام الدراسي 1995/1994 إلى 0.6% في العام الدراسي 2004/2003، أما في المرحلة الثانوية فقد انخفضت نسب التسرب للإناث من 9.7% في العام الدراسي 1995/1994 إلى 3.6% في العام الدراسي 2004/2003.

شكل 15: نسبة التسرب حسب المرحلة والمنطقة لأعوام دراسية مختارة

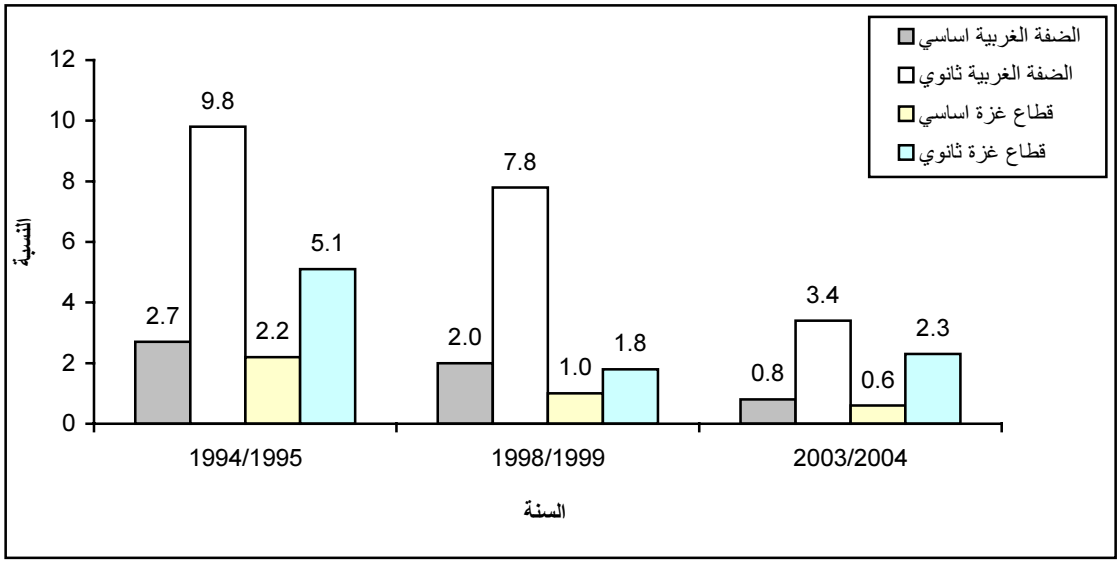

المرافق المدرسية والتقنيات التعليمية:

ارتفعت نسبة المدارس التي يوجد فيها غرفة مخصصة للمختبرات العلمية من 39.6% في العام 1995/1994 الى 51.6% في العام 2005/2004، وقد ارتفعت النسبة في المدارس الحكومية من 40.0% في العـــام 1995/1994 الى 52.3% في العام 2005/2004، وفي مدارس وكالة الغوث ارتفعت من 31.3% الى 40.1% للفترة نفسها، وفي المدارس الخاصة ارتفعت من 47.6% الى 49.4% للفترة نفسها ايضا.

اما بالنسبة للمكتبات فقد ارتفعت نسبة المدارس التي يوجد فيها غرفة مخصصة للمكتبة من 24.4% في العام 95/94 الى 57.5% في العام 2005/2004، وقد ارتفعت النسبة في المدارس الحكومية من 28.0% في العام 96/95 الى 52.8% في العام 2004/2003، وفي مدارس الوكالة ارتفعت من 26.6% الى 51.1% للفترة نفسها، وفي المدارس الخاصة ارتفعت من 38.4% الى 54.9% للفترة نفسها ايضا.

وبالنسبة لمختبرات الحاسوب فقد ارتفعت نسبة المدارس التي يوجد فيها غرفة مخصصة للحاسوب من 3.5% في العام 1995/1994 الى 47.4% في العام 2005/2004، وقد ارتفعت النسبة في المدارس الحكومية من 3.0% في العام 1995/1994 الى 44.4% في العام 2004/2003 وفي مدارس الوكالة فلم يكن هناك مختبرات للحاسوب في العام

1995/1994 وفي العام 2004/2003 فإن 22.8% من مدارسها اصبح يوجد فيها مختبرات حاسوب، اما المدارس الخاصة فقد ارتفعت النسبة من 13.6% الى 65.4% في العام 2004/2003.

البيئة التعليمية:

تعتبر البيئة التعليمية أحد العوامل المؤثرة في العملية التعليمية وتوفير البيئة المناسبة لعملية التعلم، أمر يتعدى كونه مجرد توفير المباني المدرسية والمكاتب والمقاعد والكتب المدرسية، حيث ينبغي أيضا أن تتوفر في المدرسة شروط البيئة الصحية الآمنة، وكذلك خدمات البنية التحتية لأهميتها في توفير جو مناسب للدراسة، فتوفر المياه والكهرباء والتدفئة والمرافق الصحية تلعب دوراً مهما في توفير المناخ المناسب للعملية التعليمية، وبالتالي تؤثر على مخرجات هذه العملية إيجابا. كما أن وجود أسوار حول المدرسة من الأمور الهامة التي يجب توفرها، حيث أن ذلك من شأنه أن يقلل من تعرض الطلبة للأخطار الناجمة عن حوادث السير، وخاصة طلبة مدارس المناطق الحضرية التي تنشط فيها حركة السير.

إن معظم طلبة المدارس تتوفر لديهم خدمات الكهرباء والمياه الجارية، في حين لا تتوفر خدمة التدفئة إلا لنسبة قليلة من طلبة المدارس، فهناك 12.3% من طلبة المدارس الحكومية تتوفر لديهم هذه الخدمة مقابل 9.5% من طلبة مدارس وكالة الغوث الدولية، وتتوفر هذه الخدمة لـــ 56.0% من طلبة المدارس الخاصة و53.4% من أطفال رياض الأطفال حسب معطيات العام الدراسي 2005/2004. وفيما يتعلق بتوفر أسوار تحيط بالمدرسة سواء كان ذلك بشكل جزئي أو كلي فان 98.5% من مجموع الطلبة يتعلمون في مدارس تحيط بها أسوار.

يعتبر مؤشر الكثافة الصفية من أهم المؤشرات التي تقيس توفر البيئة التعليمية المناسبة للتعلم، وتشير الكثافة الصفية إلى متوسط عدد الطلبة في الشعبة الصفية الواحدة.

فقد بلغ متوسط عدد الطلبة في الشعبة الصفية 35.3 طالبا في المرحلة الأساسية و31.4 طالباً في المرحلة الثانوية في العام الدراسي 2006/2005. ويلاحظ أن معدل الكثافة الصفية في مرحلتي التعليم الأساسية والثانوية لم يطرأ عليه تحسن ملحوظ عند مقارنة العام الدراسي 2006/2005 بالعام الدراسي 1996/1995.

شكل 16: معدل عدد الطلبة لكل شعبة حسب المرحلة لأعوام دراسية مختارة

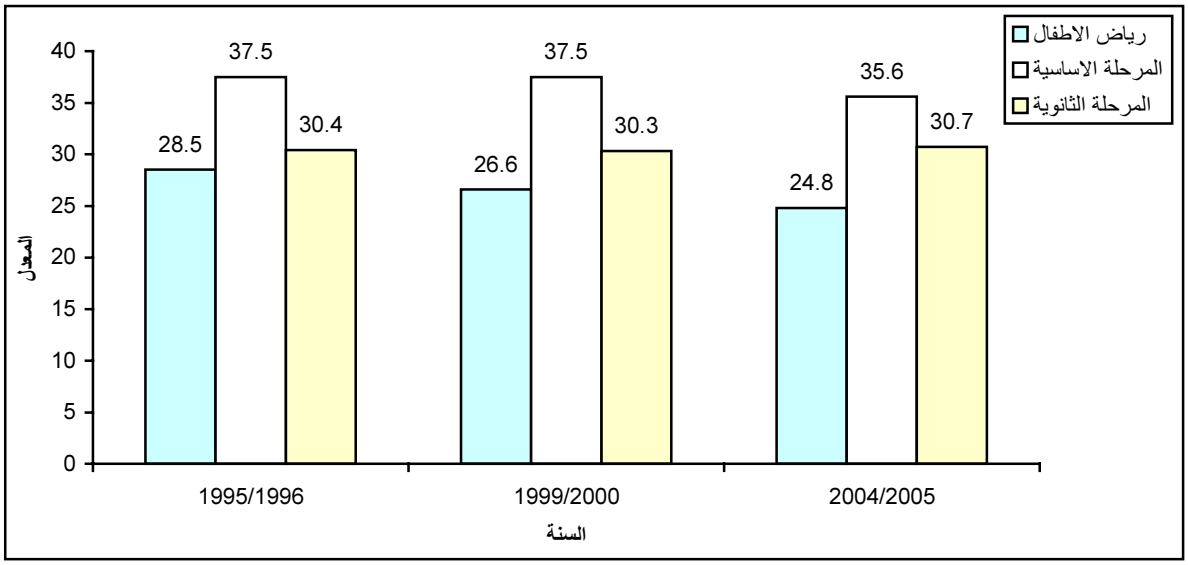

وعند مقارنة الكثافة الصفية حسب المنطقة والمرحلة، يلاحظ أن الشعب الصفية في المرحلة الأساسية اكثر اكتظاظاً في مدارس قطاع غزة منها في مدارس الضفة الغربية، فقد بلغت الكثافة الصفية في قطاع غزة 41.6 طالبا لكل شعبة، وفي الضفة الغربية 31.9 طالباً لكل شعبة في العام الدراسي 2006/2005. وتنطبق هذه الظاهرة على المرحلة الثانوية، حيث بلغت الكثافة الصفية في قطاع غزة 40.9 طالباً لكل شعبة، وفي الضفة الغربية 27.0 طالباً لكل شعبة. مما يشير الى ان البيئة التعليمية بالنسبة لمؤشر الكثافة الصفية في قطاع غزة أكثر سوءا من الضفة الغربية.

وتظهر مشكلة الكثافة الصفية جليا إذا ما نظرنا إلى معدل الكثافة الصفية حسب الجهة المشرفة، فمدارس وكالة الغوث الدولية هي الأكثر اكتظاظا، حيث بلغت الكثافة الصفية في المرحلة الأساسية في مدارس الوكالة 41.6 طالبا لكل شعبة، مقابل 34.7 طالبا لكل شعبة في المدارس الحكومية، وبلغت في المدارس الخاصة وفي المرحلة نفسها 24.3 طالبا لكل شعبة في العام الدراسي 2006/2005. وتجدر الإشارة الى أن وكالة الغوث الدولية لا توفر التعليم الثانوي في مدارسها.

ومن الملفت للنظر أنه رغم الانخفاض البسيط الذي طرأ على معدل عدد الطلبة لكل شعبة في مدارس وكالة الغوث خلال الأعوام الدراسية الخمس الأخيرة، حيث انخفض المعدل من 44.5 طالباً لكل شعبة عام 1996/1995 إلى 41.6 طالباً لكل شعبة عام 2006/2005، إلا أنه يلاحظ أن هذا المعدل ما زال مرتفعاً.

طالب لكل معلم:

وهو عبارة عن متوسط عدد الطلبة لكل معلم في عام دراسي معين، ويستخدم هذا المؤشر لقياس مستوى مدخلات الموارد البشرية من حيث عدد المعلمين بالمقارنة بعدد الطلبة.

ارتفع معدل عدد الطلبة لكل معلم في المدارس الحكومية من 30.9 طالباً لكل معلم في العام الدراسي 1995/1994 الى 34.3 طالباً لكل معلم في العام 2006/2005، وكذلك ارتفع من 36.9 طالباً لكل معلم الى 41.6 في مدارس وكالة الغوث الدولية وكذلك في المدارس الخاصة من 19.5 الى 23.7 طالباً لكل معلم في نفس الفترة .

جدول 24: معدل عدد الطلبة لكل معلم حسب المنطقة والجهة المشرفة لسنوات مختارة

العام الدراسي	الأراضي الفلسطينية			الضفة الغربية			قطاع غزة		
	حكومة	وكالة	خاصة	حكومة	وكالة	خاصة	حكومة	وكالة	خاصة
1995/1994	30.9	36.9	19.5	29.9	32.9	19.1	34.0	38.7	25.4
2000/1999	28.7	39.5	18.0	27.7	34.8	18.1	31.4	41.3	17.5
2005/2004	26.5	33.4	16.7	25.7	30.7	16.8	28.6	34.3	16.0
2006/2005	34.3	41.6	23.7	31.9	35.9	23.6	41.2	43.6	24.6

2.3.2: مصادر البيانات

منذ نشاته في عام 1993 يضع الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في صلب اهتمامه مسألة توفير الرقم الرسمي الخاص بمسيرة المجتمع الفلسطيني بأبعادها الاجتماعية والاقتصادية والجغرافية، ونتوخى من خلال إنجاز هذه المهام إتاحة الفرصة الكاملة للمخطط وصانع القرار الفلسطيني من اتخاذ القرار التنموي بناء على أسس علمية مدروسة. ومن بين الانشطة الهامة التي نفذها الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني:

1. قاعدة بيانات الإحصاءات التربوية الفلسطينية

يقوم الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ووزارة التربية والتعليم منذ العام الدراسي 1995/1994 بتنفيذ مسح سنوي لمؤسسات التعليم الفلسطينية. ويتم في نهاية كل مسح إصدار عدد جديد من سلسلة الإحصاءات التربوية الفلسطينية، وقد تم حتى نهاية العام الدراسي 1999/1998 إصدار خمسة أعداد من هذه السلسلة بشكل مشترك ومن ثم تولت وزارة التربية والتعليم العالي اعداد قواعد البيانات، ويشمل هذا المسح كافة أنواع التعليم (النظامي وغير النظامي) ومختلف المراحل التعليمية ابتداء من رياض الأطفال وانتهاء بالجامعات، وجميع جهات الإشراف على التعليم (حكومة، وكالة الغوث الدولية وخاصة). ويتم في نهاية كل مسح إصدار عدد جديد من سلسلة الإحصاءات التربوية الفلسطينية

تعتبر الإحصاءات التي يوفرها هذا المسح رافداً اساسياً لعملية التخطيط والتطوير التربوي. وتشمل هذه الاحصاءات كافة العناصر الرئيسية في العملية التربوية كالطلاب والمعلمين والشعب والغرف الصفية والخدمات والمرافق، وجميعها مفصلة على مستوى المديرية والسلطة المشرفة والمرحلة. حيث يستطيع الباحث والمخطط ومتخذ القرار من خلال ما يتيحه هذا المسح من احصاءات استنباط ما يحتاج إليه لبحثه أو خطته أو معلومات تساعده على اتخاذ قراره السليم. ومما يزيد من أهمية هذه الإحصاءات انها جاءت نتيجة مسح شامل لمؤسسات التعليم الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة.

ان قاعدة البيانات الضخمة التي تم بناؤها من خلال هذا المشروع تعتبر ولا شك انجازاً مهماً على طريق اعادة البناء. فهي تعتبر اول قاعدة بيانات يتم تجهيزها حول التعليم الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة، فلم يكن يتسنى لنا قبل هذا المشروع إعداد قواعد بيانات بهذا التفصيل الدقيق. فقد اشتملت القاعدة على معلومات كبيرة جداً حول قطاع التعليم بكافة عناصره وأنواعه، وقد روعي في بناء القاعدة امكانية الاضافة والتحديث المستمرة لاستيعاب السنوات القادمة. ومن المتوقع ان يتم برمجة القاعدة خلال الفترة القادمة من اجل تطويعها للاستخدامات العامة.

يهدف مشروع قاعدة المعلومات التربوية المشار إليه، إلى توحيد الرقم التربوي الفلسطيني بتوحيد طرائق جمع البيانات وتدقيقها وحوسبتها وتصنيفها وتبويبها وفق أسس علمية وثابتة، ليسهل تناولها من قبل متخذي القرار التربوي، بالإضافة إلى الأخصائيين التربويين والباحثين والمهتمين بالتعليم والتطوير والتأهيل التربوي. ويهدف المشروع أيضاً إلى ترجمة الواقع التربوي في مؤسسات التعليم بمختلف فروعه رقمياً، وتمكين المخططين وواضعي السياسات التربوية والتعليمية من استشراف المستقبل عبر المؤشرات الإحصائية الشاملة لهذا القطاع.

2. تقرير احصاءات التعليم في الضفة الغربية وقطاع غزة، سلسلة تقارير الوضع الراهن (رقم 5)

قرر الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني ولأسباب عديدة، أن يبدأ أعماله بإعداد تقارير الوضع الراهن في كافة المجالات الإحصائية. حيث اصدر تقرير احصاءات التعليم في الضفة الغربية وقطاع غزة، سلسلة تقارير الوضع الراهن (رقم 5). ويعتبر هذا التقرير أحد الأنشطة الرئيسية التي قام بها الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني في جمع ونشر البيانات المتوفرة حول كافة الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والزراعية حتى عام 1994. فالتعليم هو أحد القطاعات الاجتماعية الرئيسية والذي قرر الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني إعداد تقرير للوضع الراهن حول ما هو متوفر من إحصاءات فيه. وبسبب ان هذا القطاع (كما في القطاعات الأخرى) كان يعاني من نقص حاد في المعلومات الإحصائية المتوفرة عنه عدا التعليم العالي والذي دأب مجلس التعليم العالي منذ تأسيسه عام 1977 على إصدار نشرات إحصائية رسمية عنه.

في الأحوال العادية، تعتبر إحصاءات التعليم من أدق الإحصاءات، حيث انه في حالة وجود سلطة وطنية تشرف عليه، يتم جمع البيانات الإحصائية من خلال الوحدات الإدارية المشرفة على التعليم، والتي ينبغي أن يكون لديها سجل كامل لكافة البيانات التي يمكن من خلالها اشتقاق المؤشرات الاحصائية المطلوبة. فعلى الرغم من أن سلطات الاحتلال كانت تجمع الكثير من البيانات من خلال استمارات كانت توزع على المدارس، إلا أن هذه السلطات لم تكن تنشر احصاءات كاملة حول المؤشرات التي كانت تجمع بياناتها.

فان أهمية هذا التقرير تأتى من كونه أول محاولة لجمع كل ما يتوفر من الإحصاءات المبعثرة هنا وهناك حول التعليم الفلسطيني في تقرير واحد، مما قد يساعد المسؤولين على تحسين السياسات التربوية ووضع الخطط المستقبلية، ويساعد الباحثين التربويين في الحصول على معلومات إحصائية شاملة عن كافة أنواع التعليم من مرجع واحد.

3. المسوح الاسرية في الاراضي الفلسطينية

من المعلوم أن هناك قطاعين رئيسيين لاحصاءات التعليم، وهما: الاحصاءات المتصلة بنظام التعليم بحد ذاته، ويتناول جميع أنواع الاحصاءات الخاصة بالمدارس، والتلاميذ، والمدرسين، وتمويل التعليم ...الخ، والاحصاءات المتصلة بالخصائص التعليمية لأفراد المجتمع. في العادة يتم جمع البيانات الخاصة بالنوع الأول من خلال استبانات خاصة أو من سجلات ادارية جارية. أما بيانات النوع الثاني فيتم الحصول عليها في الغالب من خلال مسوح أسرية أو تعدادات سكانية شاملة والتي تنفذها البلدان عادة كل 10 سنوات.

من أجل سد الفراغ الحاصل في الاحصاءات المتصلة بالخصائص التعليمية لأفراد المجتمع، فقد ارتأى الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني أن ينفذ مسحا ديمغرافيا على عينة كبيرة من الأسر (15,000 أسرة)، بحيث تمكننا البيانات التي يتم جمعها من اشتقاق مؤشرات ديمغرافية وتعليمية، على عدة مستويات من التفصيل لسد الفجوة الهائلة في المواضيع التي غطاها المسح الى حين تنفيذ التعداد العام للسكان والمساكن في الاراضي الفلسطينية.

التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت الذي تم تنفيذه في نهاية عام 1997 من قبل الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. حيث تكمن اهمية هذه البيانات في توفير اكبر قدر ممكن من البيانات الدقيقة عن السكان الفلسطينين، وتوفير مؤشرات اساسية حول الخصائص التعليمية لسكان الاراضي الفلسطينية، سواء على مستوى الاراضي الفلسطينية بشكل عام، او على مستوى نوع التجمع (حضر، ريف، مخيمات) وحالة اللجوء (لاجئ، غير لاجئ)، وذلك للاستفادة منها في فهم حركة المجتمع الفلسطيني.

مسح القوى العاملة والذي ينفذ بشكل ربعي حيث يوفر مجموعة كبيرة من المؤشرات الديموغرافية وتوفير مؤشرات اساسية حول الخصائص التعليمية لسكان الأراضي الفلسطينية.

4. اسقاطات التعليم العام في الأراضي الفلسطينية 2000/1999 – 2010/2009

تتطلب عملية رسم السياسات ووضع الخطط المستقبلية في الأراضي الفلسطينية في مجال التعليم، توفر تقديرات حول الاتجاهات المستقبلية للعملية التربوية، وخصوصا العناصر الرئيسية في العملية التربوية كالطلبة والمعلمين والشُعَب، وذلك لتمكين واضعي السياسات من رسم الخطط المستقبلية بناء على تقديرات حديثة وموثوقة حول هذه العناصر.

تعتمد التقديرات المستقبلية التي يتضمنها هذا التقرير على قواعد البيانات التربوية، والتي تم بناؤها بالتعاون المشترك بين الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ووزارة التربية والتعليم، منذ تسلم السلطة الوطنية الفلسطينية قطاع التعليم بكامله في شهر آب عام 1994، بالإضافة الى تصورات العملية التربوية في المستقبل. كما يعتمد على الاسقاطات السكانية التي قام بها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.
لقد شهد قطاع التعليم العام تطورا كبيرا في حجمه، فقد ازداد عدد الطلبة والشُعَب والمعلمين من سنة لأخرى وكان ذلك نتيجة الزيادة الطبيعية للسكان، بالإضافة الى عودة الآلاف من الاسر الفلسطينية ابان وبعد حرب الخليج ودخول السلطة الوطنية الفلسطينية.

من هنا برزت الحاجة لإعداد التوقعات المستقبلية حول أعداد الطلبة الملتحقين بالمدارس، والتي تمكن من التخطيط للبرامج التربوية المستقبلية، وخصوصا في تقدير الحاجة لعدد الشُعَب الصفية والمعلمين باعتبارها رافدا أساسيا لعملية التخطيط والتطوير التربوي.

5. مستويات التعليم واتجاهاته في الاراضي الفلسطينية

حرصاً من الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني على الاستفادة القصوى من بيانات التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت– 1997 قام باصدار سلسة من التقارير الاحصائية من بيانات التعداد منها ملخصات النتائج النهائية، وتقارير تفصيلية للنتائج النهائية لكل من السكان والمساكن والمباني والمنشآت. واستكمالاً لعمليات نشر وتعميم بيانات التعداد ولتحقيق الاستخدام الامثل لهذه البيانات قام الجهاز بتنفيذ مشروع النشر والتحليل والتدريب لاستخدام بيانات التعداد، بالتعاون مع مؤسسات القطاعين العام والخاص، ومن ضمن فعاليات هذا المشروع اعداد سلسة من التقارير التنفيذية والدراسات الوصفية والدراسات التحليلية المعمقة، لاتاحة المجال لافراد المجتمع لفهم وادراك افضل لبيانات التعداد.

ومن الاهداف الرئيسية لهذه الدراسة التعرف على مستويات التعليم الحالية في الاراضي الفلسطينية، تشخيص الواقع التربوي الحالي لكل من مرحلة الطفولة المبكرة وكل من المرحلتين الاساسية والثانوية واجراء التوقعات الطلابية، تحديد الاحتياجات التربوية من شعب صفية وغرف دراسية ومعلمين وفق مجموعة من السياسات والافتراضات، بالاضافة الى عرض اهم المؤشرات التربوية التي يمكن ان تعكس واقع التعليم من طلبة وعالمين، وذلك بالقيام بتحاليل احصائية كمية متقدمة والتي تناولت اعداد الطلبة والعاملين، اضافة الى التعرف على اتجاهات التعليم العالي ومدى تلائم هذه الاتجاهات في تغطية الاهداف العامة والخاصة لرسالتها، اشتقاق النماذج والمعادلات الرياضية الممثلة لنمو اعداد الطلبة والعاملين في مؤسسات التعليم العالي وحساب التقديرات المستقبلية

3.3.2: تقييم مصادر البيانات

يغطي المسح التربوي جميع المؤسسات التربوية الحاصلة على ترخيص سنوي أو دائم لمزاولة مهنة التعليم. وقد شمل المسح جميع المؤسسات بمختلف جهات الإشراف من مدارس حكومية سواءً كانت تتبع وزارة التربية والتعليم وكذلك مدارس وكالة الغوث الدولية والمدارس الأهلية (الخاصة). وقد استثني من هذا المسح مدارس وزارة المعارف والبلدية الإسرائيلية في القدس العربية. وقد شمل المسح جميع رياض الأطفال المرخصة من قبل وزارة التربية والتعليم العالي في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة بما فيها القدس العربية. وقامت كل روضة بتعبئة الاستمارة الخاصة بها بما فيها رياض الأطفال المشتركة مع المدارس.

تعتبر قاعدة بيانات الإحصاءات التربوية الضخمة والشاملة التي تم بناؤها من أهم المنجزات لتطوير قطاع التعليم في الضفة الغربية وقطاع غزة. وتأتي الأهمية الاستثنائية لهذه القاعدة كونها أنشئت في السنة الأولى من تسلم السلطة الوطنية الفلسطينية قطاع التعليم بكامله في الضفة الغربية وقطاع غزة.

وتتميز هذه القاعدة بأنها بنيت على أسس علمية وحسب التوصيات الدولية في مجال إعداد الإحصاءات التربوية وبما يخدم المصلحة الوطنية. فمن خلالها يستطيع الباحث والمخطط ومتخذ القرار التربوي أن يجد كل ما يلزمه لبحثه أو وضع خطته أو اتخاذ قراره، وأيضاً نستطيع من خلال الإحصاءات التي يمكن استخراجها من خلالها أن نلبي كافة الاحتياجات الإحصائية التي تطلب دولياً لتمثيل فلسطين في كافة المحافل التي تطلب معلومات إحصاءات تربوية، وهو ما كنا نفتقر اليه قبل عام 1994، حيث لم تكن الإحصاءات المتوفرة حول التعليم الفلسطيني في الماضي تلبي حاجاتنا الوطنية أو الدولية.

تشكل أساساً متيناً لبناء قاعدة بيانات عصرية ومتطورة لمواصلة العمل على إعداد الإحصاءات التربوية مستقبلاً، بحيث يستفاد من خبرة الماضي وتستخلص العبر من تجربة الحاضر لتطوير نظام إحصاءات تربوية فلسطينية تضاهي إحصاءات الدول المتطورة في مجال التعليم.

وتعتبر قاعدة بيانات التعليم ذات مصداقية عالية جداً. حيث ان عملية جمع البيانات تمر عبر عدة مراحل منها التدقيق والتي آخذت عدة مراحل منذ بداية العمل على المشروع. فعقدت عدة ورش عمل للمشرفين على تعبئة الاستمارات تم فيها توضيح الطريقة المثلى لهم لتعبئة الاستمارات. وكذلك تمت عملية التدقيق الثنائية مكتبياً، بحيث أن الاستمارة كانت تمر عبر تدقيقين من قبل شخصين مختلفين قبل اعتمادها لإدخالها في الحاسوب، وكل استمارة كان يكتشف فيها أخطاء غير قابلة للتصحيح مكتبياً كانت تعاد للمصدر ليتم تصحيحها من قبل المؤسسة نفسها. وأيضاً كانت تتم عملية إدخال ثنائية للبيانات في الحاسوب وذلك لضمان دقة الإدخال إلى أقصى درجة ممكنة. وبعد الانتهاء من إدخال الاستمارات في الحاسوب تمت عملية تدقيق البيانات المدخلة من خلال برامج حاسوب خاصة بذلك، وكان يتم تصحيح جميع الأخطاء التي تكتشف بسبب الإدخال، وقد أخذت هذه العملية فترة طويلة وجهداً مضنياً تم خلالها فحص دقة البيانات لكافة المتغيرات الواردة في قاعدة البيانات. وبعد الانتهاء من تصحيح كافة الأخطاء في قاعدة البيانات والبدء في استخراج الجداول الإحصائية، حيث كانت هذه الجداول تدقق تدقيقاً شاملاً للتأكد من صحة البيانات الواردة فيها، وكانت تتم مقارنة البيانات المتشابهة في الجداول المختلفة للتحقق من صحة تلك البيانات، وبالفعل كانت جميع البيانات دقيقة جدا، ولم يتم اكتشاف أي خطأ أو تناقض في المخرجات الإحصائية بين جدول وآخر مما كان له الأثر الأكبر في ثقتنا المطلقة بالمخرجات الإحصائية.

4.2: الاحصاءات الصحية

تعتبر الإحصاءات الصحية من الاحصاءات الحيوية والهامة التي تشير الى مدى رفاهية المجتمع وتقدمه، ذلك أنها تمثل كافة البيانات المتعلقة بالحالة الطبية والعقلية للأفراد وصلاحيتهم الإجتماعية والتي بواسطتها يمكن وصف الحالة الصحية. **وتعرف الصحة** على أنها: هي حالة رفاه كامل من الناحية الجسدية والنفسية والاجتماعية وليس فقط الخلو من الأمراض أو الإعاقة. فالصحة الجسدية: الخلو من الأمراض والإعاقات الجسدية. اما الصحة النفسية: مفهوم السعادة النفسية بما فيها الرضى عن النفس وحب الحياة. الرفاهية الاجتماعية: المساهمة في بناء مجتمع سليم يعترف ويحقق العدالة الاجتماعية، المساواة، والاستقرار السياسي والاقتصادي.

تتركز كبرى تحديات النظام الصحي في فلسطين في مستويين أساسيين أولهما المستوى الوطني، والثاني المستوى الدولي. وفيما يخص المستوى الوطني، يتميز نظام الرعاية الصحية في الأراضي الفلسطينية عن مثيله في الكثير من دول العالم والمنطقة بالصورة الفسيفسائية والمتمثلة في تنوع القطاعات الصحية المقدمة للخدمات، متمخضاً عن هذه الصورة ضعف في التكامل ما بين هذه القطاعات الصحية كونها تتبع إلى حد كبير سياسات مستقلة بذاتها ومرتبطة بالقائمين على هذه القطاعات، وتغييب لمبدأ الشراكة وتبادل الأدوار واتهام بعض القطاعات الأخرى بالتقصير. وفيما يتعلق بالمستوى الدولي، فان التحدي أكبر في ظل الارتفاع العالمي والمطرد في كلفة الخدمات الصحية المقدمة والطلب المتزايد على خدمات صحية ذات جودة عالية، فانه واستجابة للحاجة الملحة والمتزايدة بإعادة هيكلة النظام الصحي في فلسطين، ليكون منسجماً مع السياسات العالمية بهذا الخصوص هو جوهر هذا التحدي.

وبالرغم من المعيقات الذاتية والموضوعية التي تواجه نظام الرعاية الصحية بشكل عام والقطاع الصحي العام بشكل خاص نتيجة لإجراءات الاحتلال وضعف الموارد الذاتية لدى وزارة الصحة، إلا أن هذا النظام استطاع وخلال العامين الأخيرين تحقيق العديد من الإنجازات النوعية والكمية في عمله وأدائه، فقد عكست كافة المؤسسات العاملة في القطاع الصحي في فلسطين قدرة عالية على التعامل مع التحديات وادارة الأزمات في الظروف الطارئة والناجمة عن إجراءات الاحتلال من قتل وتدمير وتقطيع لأوصال الأراضي الفلسطينية. فقد حافظ القطاع الصحي على تقديم الخدمات لجميع المناطق الفلسطينية، وتوسع في بناء وتأهيل مراكز الرعاية الصحية، ودمج بعضها الآخر لتقديم خدمات أفضل، وبالأخص في المناطق الريفية والمحرومة، إضافة لما توضحه المؤشرات الإحصائية المختلفة من التقدم الذي أحرز في مجالات خفض وفيات الأطفال والرضع، وتوسع التغطية بنظام التأمين الصحي، والتحسن في مستوى الخدمات المقدمة على صعيد صحة المرأة.

1.4.2: واقع الخدمات والأوضاع الصحية في الأراضي الفلسطينية

بلغ عدد المستشفيات في العام 2004 في الأراضي الفلسطينية 74 مستشفاً موزعة بواقع (55 مشفى في الضفة الغربية و19 مشفى في قطاع غزة) بارتفاع مقداره 9 مستشفيات عن عام 2000. من جانب آخر بلغ عدد الأسرة في المستشفيات في الأراضي الفلسطينية في العام 2004 حوالي 5,108 سرير مقارنة بنحو 4,555 سريراً لعام 2000، أي ما يعادل 1.4 سريراً لكل 1,000 مواطن. في حين بلغ عدد الأسرة في الضفة الغربية 2,979 سريراً أي ما يعادل 1.3 سريراً لكل 1,000 مواطن، أما في قطاع غزة فقد بلغ عدد الأسرة حوالي 2,129 سريراً أي ما يعادل 1.6 سريراً لكل 1,000 مواطن.

جدول 25: عدد المستشفيات وعدد الأسرة وعدد الأسرة لكل 1,000 من السكان في الأراضي الفلسطينية في منتصف العام حسب المنطقة، 2000-2004

البيان	السنة				
	2000	2001	2002	2003	2004
الأراضي الفلسطينية					
عدد المستشفيات	65	70	72	73	74
عدد الأسرة	4,555	4,522	5,000	4,979	5,108
الأسرة لكل 1,000 مواطن	1.4	1.4	1.4	1.4	1.4
الضفة الغربية					
عدد المستشفيات	48	48	54	54	55
عدد الأسرة	2,659	2,726	2,957	2,860	2,979
الأسرة لكل 1,000 مواطن	1.2	1.3	1.3	1.2	1.3
قطاع غزة					
عدد المستشفيات	17	22	18	19	19
عدد الأسرة	1,896	1,796	2,043	2,119	2,129
الأسرة لكل 1,000 مواطن	1.6	1.5	1.6	1.6	1.6

جهة الإشراف على المستشفيات:

أولت السلطة الوطنية الفلسطينية اهتماماً خاصاً للقطاع الصحي، حيث اعتبرته ثاني أهم قطاع بعد التعليم في خطتها التنموية، وذلك من خلال التنسيق والتعاون مع المنظمات الدولية المعنية بالصحة وعلى رأسها منظمة الصحة العالمية. حيث تشير البيانات للعام 2004 أن وزارة الصحة الفلسطينية تشرف حالياً على 32% من المستشفيات العامة، وعلى 58% من مجموع الأسرّة، وعلى حوالي 36% من أسرّة الولادة، وعلى 63% من عيادات الرعاية الصحية الأولية. من جانب آخر تشرف وكالة الغوث الدولية على مستشفى واحد، وعلى 1.2% من مجموع الأسرّة، وعلى 14% من أسرّة الولادة، كما تشرف على 29% من عيادات تنظيم الأسرة، وعلى 8.2% تقريباً من عيادات الرعاية الصحية الأولية بحيث بلغت نسبة اللاجئين الفلسطينيين المستفيدين من خدمات الوكالة 32% من سكان الأراضي الفلسطينية.

أما بالنسبة للمنظمات غير حكومية فقد لعبت دوراً كبيراً في تقديم خدمات الرعاية الصحية أثناء فترة السيادة الإسرائيلية على الخدمات الصحية، خاصة في المناطق الريفية النائية وللفئات المهمشة والفقيرة، حيث تقدم الخدمات الصحية مقابل رسوم رمزية. وقد برز دور هذه المنظمات خلال الانتفاضة الفلسطينية عام 1987، على الرغم من السياسة التي فرضها الاحتلال العسكري، والتي وقفت عائقاً أمام تنمية خدمات الرعاية الصحية للفلسطينيين. وقد تميز هذا القطاع بأعلى عدد من الأطباء العامين والمختصين نسبة إلى عدد العيادات التي يشرف عليها.

يشرف هذا القطاع على 35% من المستشفيات العامة في الأراضي الفلسطينية، وعلى 31% من مجموع الأسرّة، وعلى 17% من أسرّة الولادة، وعلى 27% من عيادات تنظيم الأسرة، وعلى 29% من عيادات الرعاية الأولية. وأخيرا يشرف القطاع الخاص على 31% من المستشفيات العامة، وعلى 10% من مجموع الأسرّة ، وعلى حوالي 47% من أسرة الولادة. وقد بدأ القطاع الخاص بالنمو والتوسع خاصة بعد تسلم السلطة الوطنية للنظام الصحي في فلسطين.

جدول 26: توزيع مؤسسات الرعاية الصحية في الأراضي الفلسطينية حسب القطاع الصحي المشرف

القطاع المشرف	عدد المستشفيات، 2004	عدد الأسرة، 2004	عيادات الرعاية الأولية، 2003
وزارة الصحة	24	2,970	391
وكالة الغوث الدولية	1	63	51
المنظمات غير الحكومية	26	1,564	177
القطاع الخاص	23	511	-
المجموع	**74**	**5,108**	**619**

-: البيانات غير متوفرة

توفر خدمات صحية:

تشير بيانات مسح الوصول الى الخدمات الصحية 2003 أن 94.3% من الأسر في الأراضي الفلسطينية يتوفر لها مركز صحي في نفس التجمع، (92.6% في الضفة الغربية مقارنة مع 97.7% في قطاع غزة). 38.9% من الأسر الفلسطينية يتوفر لها مستشفيات في نفس التجمع، (25.2% في الضفة الغربية مقابل 66.2% في قطاع غزة).

شكل 17: نسبة الأسر في الأراضي الفلسطينية التي يتوفر لها خدمات صحية في نفس التجمع حسب نوع الخدمة، 2003

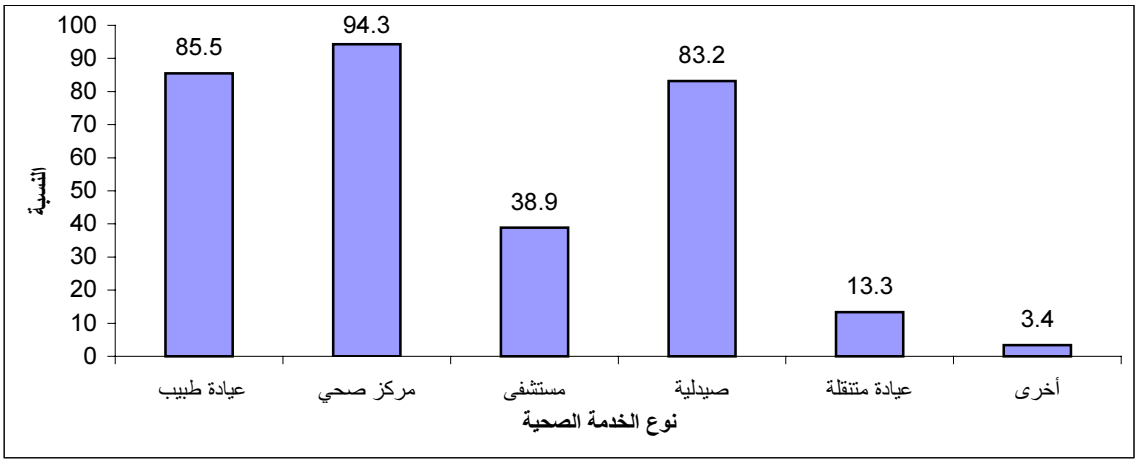

تلقي الخدمات الصحية:

كما ظهرت بيانات مسح الوصول الى الخدمات الصحية 2003 أن 88.9% من بين الذين احتاجوا تلقي خدمات صحية في الأراضي الفلسطينية تلقوا هذه الخدمة (91.7% في الضفة الغربية و83.5% في قطاع غزة). حيث كان 61.9% منهم يعانون من مشاكل صحية عضوية، و18.4% عانوا من أمراض مزمنة، في حين ان 4.9% صنفت حالتهم على أنها حالة طارئة، وتوزعت النسبة المتبقية (14.8%) على رعاية الحوامل، ومراجعة عادية، وتطعيم اطفال، واصابات وجروح.

خلصت النتائج الى ان 29.9% ممن تلقوا خدمات صحية في الأراضي الفلسطينية توجهوا إلى عيادة طبيب، (36.0% في الضفة الغربية مقارنة مع 16.7% في قطاع غزة).

اظهرت النتائج ان 42.5% ممن زاروا عيادة الطبيب افادوا ان ذلك يعود لعدم وجود بديل، بينما 25.2% ممن تلقوا العلاج في المستشفيات الحكومية كان بسبب ان الخدمة هناك افضل. كما افاد 22.8% ممن تلقوا العلاج في المستشفيات أو المراكز التابعة لوكالة الغوث بأن السبب لتلقي العلاج في هذه الاماكن هو توفر التأمين الصحي.

شكل 18: التوزيع النسبي للأفراد في الأراضي الفلسطينية الذين تلقوا خدمات صحية حسب مكان تلقي الخدمة، 2003

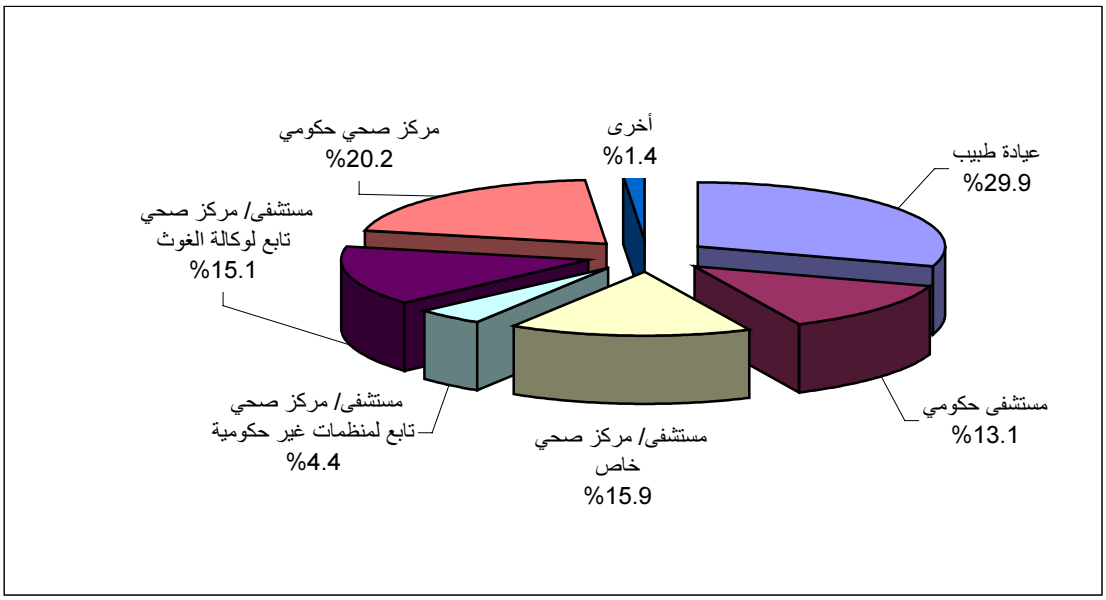

مقدم الخدمة الصحية:

بناء على نتائج مسح الوصول الى الخدمات الصحية 2003 فقد بلغت نسبة الأفراد الذين تلقوا العلاج في الأراضي الفلسطينية على يد طبيب عام 47.8%، بواقع (42.5% في الضفة الغربية مقارنة مع 59.2% في قطاع غزة). و40.1% على يد طبيب أخصائي (43.2% في الضفة الغربية مقابل 33.3% في قطاع غزة).

الاستشارة الطبية:

تشير نتائج مسح الوصول الى الخدمات الصحية 2003 ان 27.1% ممن تلقوا استشارة طبية، قد تلقوها في عيادة طبيب، و18.2% في صيدلية، و11.3% في مركز صحي حكومي. كما اظهرت النتائج ان 39.9% ممن احتاجوا استشارة طبية قد تلقوا الاستشارة لدى طبيب أخصائي، (33.7% في الضفة الغربية مقارنة مع 58.0% في قطاع غزة). و30.9% تلقوا هذه الاستشارة لدى طبيب عام. وفيما يتعلق بالصعوبات نجد ان 5.9% من الأفراد الذين تلقوا الاستشارة الطبية في الأراضي الفلسطينية واجهوا صعوبة في الحصول على هذه الاستشارة، حيث عزى 81.2% منهم ذلك للانتظار الطويل، (80.3% في الضفة الغربية مقارنة مع 100.0% في قطاع غزة). كما أشارت النتائج إلى ان 64.1% ممن احتاجوا استشارة طبية لم يتلقوا هذه الاستشارة بسبب طول الانتظار.

شكل 19: التوزيع النسبي للأفراد في الأراضي الفلسطينية الذين تلقوا استشارة طبية حسب مقدم الاستشارة، 2003

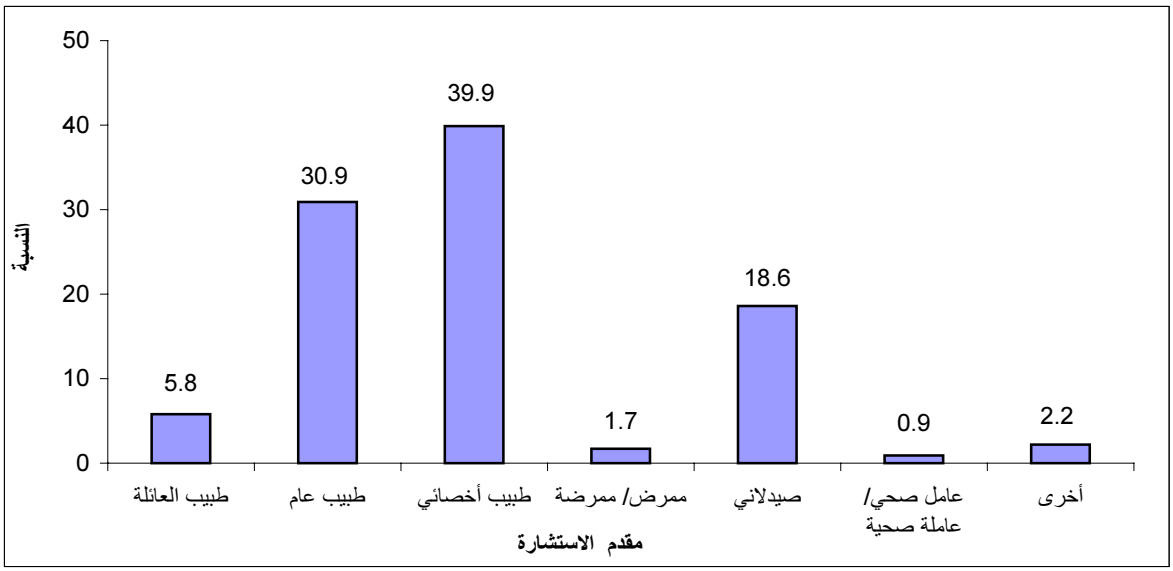

الصحة العامة:

في إطار الحديث عن الأولويات الوطنية فإنه من غير الممكن التغاضي عن قضايا الصحة العامة. ولعل الوضع في فلسطين أكثر حساسية بسبب الظروف غير الاعتيادية والتقلبات السياسية التي تشهدها الأراضي الفلسطينية، وما سببته من آثار سلبية وإهمال للخدمات الصحية. وفيما يلي عرض لمجموعة من البيانات المختارة من المسح الصحي الديمغرافي – 2004 الذي نفذه الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، حيث تم التركيز على قضايا أساسية في مجال الصحة العامة مثل؛ التغطية بالتأمين الصحي، والتدخين، والإصابة بالأمراض المزمنة، وانتشار الإعاقة. ومقارنتها ببيانات المسح الصحي 2000 والمسح الصحي 1996.

التأمين الصحي:

تعتبر التغطية بالتأمين الصحي واحدة من أبرز المجالات الشائكة في النظام الصحي الفلسطيني. ويعود ذلك إلى ندرة الموارد الوطنية بالإضافة إلى تنوع الأمراض واسعة الانتشار، مما يعيق توفير رزم تأمين صحي وطني شاملة للجمهور الفلسطيني. يندرج تحت مظلة التأمين الصحي الحكومي تأمين وزارة الصحة والضمان الاجتماعي كما يندرج تحت مظلة التأمين جميع العاملين في مختلف مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية والمؤسسات المرتبطة بها، باستثناء العسكرين. حيث تشير النتائج إلى أن نسبة المؤمنين صحياً بلغت 76.1% في الأراضي الفلسطينية، بواقع 65.8% في الضفة الغربية و93.8% في قطاع غزة مقارنة بنحو 61.5% لعام 1996 (54.7% للضفة الغربية و76.7% لقطاع غزة). من جانب آخر بلغت نسبة المشمولين بالتأمين الصحي الحكومي في الأراضي الفلسطينية حوالي 51.8%، حيث ترتفع نسبتهم في قطاع غزة 66.5% مقابل 43.2% في الضفة الغربية. من الواضح ان هناك فجوة على صعيد المنطقة فيما يتعلق بتغطية التأمين الصحي، ويظهر ذلك جليا في نسبة الأفراد غير المشمولين في نظام التأمين الصحي، حيث تزيد هذه النسبة حوالي 5 أضعاف في الضفة الغربية مقارنة بقطاع غزة.

جدول 27: نسبة الأفراد المؤمنين صحياً في الأراضي الفلسطينية حسب نوع التأمين الصحي والمنطقة لسنوات مختارة

نوع التامين الصحي	2004			2000			1996		
	الأراضي الفلسطينية	الضفة الغربية	قطاع غزة	الأراضي الفلسطينية	الضفة الغربية	قطاع غزة	الأراضي الفلسطينية	الضفة الغربية	قطاع غزة
حكومي	51.8	43.2	66.5	27.9	22.3	37.9	38.9	37.6	41.8
عسكري	4.1	1.4	8.7	3.4	1.4	6.9	–	–	–
وكالة	32.9	14.0	65.5	14.8	9.4	24.2	18.4	12.8	30.7
ضمان اجتماعي	2.3	2.0	3.0	3.3	1.6	6.3	1.2	1.0	1.8
خاص	1.7	2.1	1.1	11.0	17.1	0.3	3.0	3.3	2.4
إسرائيلي	6.1	9.6	–	–	–	–	–	–	–
خارج البلاد	0.1	0.1	–	–	–	–	–	–	–
نسبة المؤمنين	**76.1**	**65.8**	**93.8**	**60.4**	**51.8**	**75.6**	**61.5**	**54.7**	**76.7**

–: تعني لا يوجد هذا التصنيف.

التدخين:

تشير نتائج المسح الصحي الديمغرافي 2004 أن حوالي 22.5% من الأفراد في الفئة العمرية 12 سنة فأكثر يدخنون، مع وجود فارق ملحوظ بين الضفة الغربية وقطاع غزة، إذ تزيد النسبة في الضفة الغربية عنها في قطاع غزة بحوالي 7.0%. وعند الأخذ بعين الاعتبار أن الأفراد المقيمين في قطاع غزة يعيشون ظروفاً حياتية أكثر وطأة وصعوبة من المقيمين في الضفة الغربية، فان هذه النتيجة تضعف من الافتراض القائل بأن التدخين يشكل متنفساً من التوتر ومهدئاً لحالات الضغط النفسي، مع العلم أن نسبة المدخنين كانت قد بلغت لعام 1996 في الأراضي الفلسطينية 21.8% بواقع 23.2% في الضفة الغربية و18.1% في قطاع غزة.

وبالنظر إلى توزيع المدخنين حسب المنطقة والجنس، يمكن القول أن نسبة الذكور في الضفة الغربية هم الأكثر ممارسةً للتدخين، حيث تصل نسبة الذين يمارسون التدخين من بينهم إلى حوالي 40.6%. في الوقت نفسه، تعتبر الإناث في قطاع غزة الأقل ممارسة للتدخين، بنسبة تصل إلى حوالي 0.7%. أما في الضفة الغربية، فإن نسبة الإناث اللواتي يمارسن التدخين تصل إلى حوالي 2.9%، أي أكثر بحوالي أربعة أضعاف من نظيراتهن في قطاع غزة.

جدول 28: التوزيع النسبي للأفراد (12 سنة فأكثر) حسب ممارسة عادة التدخين والمنطقة لسنوات مختارة

ممارسة عادة التدخين	2004			2000			1996		
	الأراضي الفلسطينية	الضفة الغربية	قطاع غزة	الأراضي الفلسطينية	الضفة الغربية	قطاع غزة	الأراضي الفلسطينية	الضفة الغربية	قطاع غزة
سجائر غالبا	18.1	20.3	13.9	–	–	–	–	–	–
غليون غالبا	0.1	0.3	0.1	–	–	–	–	–	–
نرجيلة غالبا	1.4	1.4	1.2	–	–	–	–	–	–
مدخن سابق وترك	2.9	2.8	2.9	–	–	–	–	–	–
يمارس عادة التدخين	22.5	24.8	18.1	22.1	23.9	18.6	21.8	23.2	18.1
لا يدخن ولم يدخن	77.5	75.2	81.9	77.9	76.1	81.4	78.2	76.8	81.9
المجموع	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**

–: تعني لا يوجد هذا التصنيف.

الأمراض المزمنة:

أشارت نتائج المسح الصحي الديمغرافي 2004 إلى أن ما نسبته 92.3% من السكان الفلسطينيين لا يعانون من أية أمراض مزمنة. أما أولئك الذين أجابوا بأنهم يعانون على الأقل من واحد من مثل هذه الأمراض ويتلقون علاجاً لها فبلغت 7.7%، وقد أشاروا إلى أنهم تلقوا علاجاً لأي من الأمراض مثل السكري، وضغط الدم، والسرطان، والقرحة، والأزمة، والصرع. وقد احتل ضغط الدم والسكري المرتبتين الأولى والثانية بين الأمراض المزمنة التي أشار المبحوثون إلى أنهم تلقوا علاجاً لها. وبمقارنة الضفة الغربية مع قطاع غزة فإن الأمراض المزمنة تنتشر بشكل أكبر بين سكان الضفة الغربية منها بين سكان قطاع غزة. كما أن انتشار أمراض القلب والقرحة في الضفة الغربية يفوق انتشارها في قطاع غزة بحوالي الضعفين.

ويتضح أنه مقارنةً بحوالي 6.6% من الذكور الذين يعانون من أمراض مزمنة، هنالك نسبة أعلى بين الإناث 8.9% اللواتي يعانين من نفس الأمراض. وبشكل خاص، تشير هذه البيانات إلى أن الإناث يعانين أكثر من الرجال بمعدل الضعفين من أمراض ضغط الدم. كما أن الإناث تعاني أكثر من الذكور من أمراض القلب. إلا أن الصورة تنعكس فيما يتعلق بأمراض القرحة، والصرع. أما بالنسبة للسرطان، فإن الوضع متشابه لدى كل من الذكور والإناث.

جدول 29: نسبة الأفراد الذين أفادوا بأنهم مصابون بأمراض معينة ويتلقون علاجا لها حسب المرض والمنطقة لسنوات مختارة

المرض	2004			2000		
	الأراضي الفلسطينية	الضفة الغربية	قطاع غزة	الأراضي الفلسطينية	الضفة الغربية	قطاع غزة
سكري	2.2	2.4	1.6	2.0	2.1	1.8
ضغط دم	3.0	3.4	2.3	2.4	2.7	2.0
أمراض قلب	1.2	1.4	0.8	1.2	1.5	0.6
سرطان	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1
قرحة	0.7	0.9	0.3	0.8	1.0	0.4
ربو	0.8	0.9	0.7	0.7	0.8	0.4
صرع	0.2	0.2	0.3	0.3	0.2	0.3
أمراض وراثية	0.4	0.4	0.3	-	-	-
أمراض المفاصل	2.0	2.6	1.1	-	-	-
فقر الدم	2.0	2.6	1.1	-	-	-
غير مصاب	**92.3**	**91.3**	**94.0**	**94.3**	**93.5**	**95.7**

-: البيانات غير متوفرة.

الإعاقة:

أشارت بيانات المسح الصحي الديمغرافي 2004 إلى أن نسبة الأفراد الذين يعانون من الاعاقة في الأراضي الفلسطينية حوالي 1.7%، بواقع 1.7% فـــي الضفة الغربية و1.6% في قطاع غزة، مع العلم ان نسبة المعاقين كانت قد بلغت نحو 1.8% بناء على نتائج التعداد عام 1997.

وأوضحت البيانات أن نسب انتشار الإعاقة بمختلف أنواعها في الأراضي الفلسطينية بين الذكور أعلى منها بين الإناث. وبينت النتائج عام 2004 أن الإعاقة الحركية هي الأكثر انتشارا والتي بلغت نسبتها 29.8% من مجمل الإعاقات، يليها

الإعاقة البصرية 18.7%، ثم الإعاقة العقلية 13.6%. كم أظهرت النتائج أن الإعاقة لأسباب مرضية كانت الأكثر انتشارا بين المعاقين حيث بلغت 34.6%من مجمل المعاقين، يليها لأسباب خلقية 32.5%، ثم الإعاقة بسبب حادث 12.1%، أما الإعاقة بسبب الحرب بما فيها الانتفاضة فبلغت 6.0% من مجموع الإعاقات و14.8% لباقي الاسباب.

جدول 30: التوزيع النسبي للأفراد ذوي الإعاقة حسب نوع الإعاقة والمنطقة لسنوات مختارة

نوع الإعاقة	2004			1997			1996		
	الأراضي الفلسطينية	الضفة الغربية	قطاع غزة	الأراضي الفلسطينية	الضفة الغربية	قطاع غزة	الأراضي الفلسطينية	الضفة الغربية	قطاع غزة
بصرية	18.7	20.9	14.4	14.6	15.4	13.2	13.1	15.5	8.5
سمعية	6.0	6.3	5.3	5.1	5.4	4.7	9.6	13.1	2.9
نطقية	8.3	10.0	5.1	5.6	5.3	6.2	8.3	8.7	7.5
سمعية ونطقية	5.0	3.3	8.3	6.4	5.9	7.2	..	..	..
حركية	29.8	28.1	33.0	30.2	30.4	29.8	36.7	35.0	39.8
استخدام الأصابع	3.9	4.3	3.1	3.5	3.6	3.2	..	..	..
عقلية	13.6	14.8	11.4	14.5	13.4	16.4	19.8	16.2	26.7
عقلية وحركية	2.6	2.4	3.0	4.6	4.3	5.1	..	..	..
متعددة	11.7	9.3	16.4	7.9	8.1	7.6	..	..	..
أخرى	0.4	0.6	..	7.6	8.2	6.6	12.5	11.5	14.6
نسبة المعاقين	**1.7**	**1.7**	**1.6**	**1.8**	**1.9**	**1.6**	-	-	-

..: تعني لا يوجد هذا التصنيف.

-: البيانات غير متوفرة.

رعاية الأمومة والطفولة:

تعتبر رعاية الأم والطفل من المحاور الأساسية في خدمات الصحة الإنجابية التي تساهم بشكل كبير في التقليل من وفيات الأمومة وحديثي الولادة ومن نسبة المضاعفات والأمراض الناجمة عن الحمل والولادة. فالحمل والولادة حدث مميز في حياة كل امرأة، لذلك كان الزامياً التعامل مع هذا الحدث بعناية شديدة، فبقدر ما هي عملية بيولوجية بقدر ما تحمل مخاطر على حياة الأم والطفل.

الرعاية أثناء الحمل:

تعتبر المتابعة الصحية أثناء الحمل فرصة لكشف ومعالجة المشاكل الصحية التي كانت تعاني منها الحامل أصلاً، أو المشاكل التي قد تحدث نتيجة الحمل. وقد أشارت نتائج المسح الصحي الديمغرافي إلى أن 96.5% من آخر ولادتين خلال الفترة (2001 – 2003) قد تلقت أمهاتهم رعاية أثناء الحمل. تجدر الإشارة هنا أنه بالرغم من ارتفاع نسبة تلقي الرعاية أثناء الحمل، لكن يبقى التساؤل حول الخدمات التي تلقتها السيدات أثناء كشفهن على هذه الأحمال حيث أن الرعاية أثناء الحمل مرتبطة بنوعية الخدمات المقدمة ومدى الاستفادة من هذه الخدمات.

جدول 31: التوزيع النسبي للمواليد (آخر مولودين) الذين ولدوا في السنوات الثلاث السابقة للمسح وتلقت أمهاتهم رعاية أثناء الحمل حسب مكان إجراء الفحص والمنطقة لسنوات مختارة

مكان إجراء الفحص	2004			2000		
	الأراضي الفلسطينية	الضفة الغربية	قطاع غزة	الأراضي الفلسطينية	الضفة الغربية	قطاع غزة
مستشفى حكومي	5.9	4.8	7.5	3.8	4.0	3.4
مستشفى خاص	6.0	9.5	1.2	5.2	8.0	0.5
مركز وكالة	30.8	9.0	60.7	26.7	7.1	59.9
مركز صحي حكومي	14.6	14.1	15.3	-	-	-
مركز أمومة وطفولة حكومي	2.9	4.6	0.7	12.7	11.9	14.1
مركز تابع لمنظمات غير حكومية	3.2	4.1	1.6	4.1	5.4	1.8
عيادة طبيب	34.5	50.3	13.0	47.5	63.6	20.3
أخرى	2.1	3.6	-	-	-	-
تلقين رعاية أثناء الحمل	96.5	96.1	97.2	**95.6**	**94.0**	**98.3**

-: البيانات غير متوفرة

الرعاية الصحية أثناء الولادة:

يرجع الاهتمام بالرعاية الصحية أثناء الولادة إلى ضرورة إتمام عملية الولادة تحت إشراف كادر طبي مؤهل. إن الغالبية العظمى 96.4% من الولادات لعام 2004 في الأراضي الفلسطينية قد تمت في مؤسسات الرعاية الصحية.

وفيما يتعلق بمكان الولادة، شكلت المستشفيات الحكومية المصدر الرئيس الأول في تقديم خدمـــات التوليد 53.3% من الولادات، يليها المستشفيات التابعة للقطاع الخاص 22.8%، ثم المستشفيات والمراكز التابعة لوكالة الغوث 7.5%.

جدول 32: التوزيع النسبي للمواليد (آخر مولودين) الذين ولدوا في السنوات الثلاث السابقة للمسح حسب مكان الولادة والمنطقة لسنوات مختارة

مكان الولادة	2004			2000			1996		
	الأراضي الفلسطينية	الضفة الغربية	قطاع غزة	الأراضي الفلسطينية	الضفة الغربية	قطاع غزة	الأراضي الفلسطينية	الضفة الغربية	قطاع غزة
مستشفى /مركز حكومي	53.3	44.8	64.1	43.3	41.4	46.6	45.1	49.6	36.4
مستشفى/مركز خاص	22.8	34.9	6.8	27.8	40.2	5.7	22.8	30.1	8.9
مستشفى /مركز وكالة	7.5	3.7	12.6	7.2	2.5	15.5	3.0	3.4	2.2
مستشفى / مركز تابع لمنظمات غير حكومية	4.1	4.7	3.4	5.6	5.5	6.0	8.2	0.7	22.5
مستشفى إسرائيلي	1.4	2.5	-	-	-	-	-	-	-
دار ولادة	1.3	1.1	1.6	-	-	-	-	-	-
عيادة طبيب	6.0	2.6	10.6	10.9	2.7	25.4	10.7	2.8	25.9
في المنزل	3.0	4.7	0.7	5.2	7.7	0.8	10.2	13.4	4.1
أخرى	0.6	1.0	0.2	-	-	-	-	-	-

-: البيانات غير متوفرة

الرعاية الصحية بعد الولادة:

تعتبر الرعاية بعد الولادة من الأركان الأساسية في بناء الصحة الإنجابية بشكل عام وصحة الأمومة بشكل خاص. حيث تتلقى الأمهات خدمات الصحة العامة، ومساندة الرضاعة الطبيعية وتعليم الرعاية والتربية الصحية والرعاية الخاصة بعد الولادة. إن 34.1% من الولادات قد تمت لها متابعة بعد الولادة، ويلاحظ أن نسبة المتابعة الصحية بعد الولادة تنخفض نسبياً بين الولادات في قطاع غزة 29.6% مقارنة مع مثيلتها في الضفة الغربية 37.6%.

الرضاعة الطبيعية:

البداية المبكرة في الرضاعة الطبيعية هامة لكل من الأم والطفل. فبالنسبة للأم، تعزز الرضاعة المبكرة من إفراز هرمون يساعد الرحم على الانقباض والحد من خطر النزيف الذي يلي الولادة. وبالنسبة للطفل، تعتبر الرضاعة هامة للحصول على حليب اللبا (الحليب الذي ينتج مباشرة بعد الولادة) الذي يعتبر غنياً بالأجسام المضادة التي تحمي المولود من الإصابة بالأمراض.

أشارت بيانات المسح الصحي الديمغرافي 2004 إلى أنه تم إرضاع حوالي 82.5% من المواليد رضاعة طبيعية في غضون خمس ساعات، بواقع 79.5% في الضفة الغربية و86.6% في قطاع غزة. وعلى الرغم من أنه يتم إرضاع الذكور لفترات أطول من الإناث؛ إلا أن نسبة الذكور الذين يتم فطامهم خلال الأشهر الثلاثة الأولى تفوق نسبة الإناث.

التغذية:

يعتبر الوضع الغذائي أحد العوامل الرئيسة التي تحدد صحة الطفل، حيث أن الوجبات الغذائية غير المناسبة أو غير المتوازنة ترتبط بسوء الوضع الغذائي بين الأطفال. يعتبر الأطفال الفلسطينيون في وضع غذائي أفضل نسبياً مقارنةً بدول أخرى في العالم الثالث. ويتمثل أكثر المؤشرات الخاصة بقياس نمو الأطفال سوءاً في مقياس الطول مقابل العمر (قصر القامة) والتي بلغت 9.9% من الأطفال الذين خضعوا لقياس الطول، ويليه في المرتبة التالية مقياس الوزن مقابل العمر (نقص الوزن) بنسبة تصل إلى 4.9%، ومن ثم مقياس الوزن مقابل الطول (المصابين بالهزال) بنسبة تصل إلى 2.8% من الأطفال. وتعتبر الإناث أكثر عرضة لقصر القامة ونقص الوزن من الذكور، إلا أن نسبة أقل من الإناث يعانين من الهزال مقارنة بالذكور، وذلك حسب نتائج المسح الصحي الديمغرافي – 2004. مع العلم أن مؤشرات سوء التغذية شهدت ارتفاعاً عما كانت عليه عام 2002 و2000، وقد يعود ذلك نتيجة للأوضاع السائدة من اغلاقات واجتياحات لمعظم مناطق في الأراضي الفلسطينية خاصة خلال العام 2003 وهي السنة التي سبقت المسح الصحي الديمغرافي. علاوة على ذلك تقاربت النسب بين الضفة الغربية وقطاع غزة بما يخص المصابين بالهزال ونقص الوزن، بينما يعاني قطاع غزة من نسبة أكبر من حالات قصر القامة مقارنة مع الضفة الغربية 11.4%، 8.8% على التوالي وذلك للعام 2004.

جدول 33: نسبة الأطفال دون سن الخامسة والذين يعانون بصورة متوسطة أو حادة من سوء التغذية حسب بعض الخصائص الخلفية، 2004

الخصائص الخلفية	الوزن مقابل العمر		الطول مقابل العمر		الوزن مقابل الطول	
	أقل من انحرافين معياريين	أقل من ثلاث انحرافات معيارية	أقل من انحرافين معياريين	أقل من ثلاث انحرافات معيارية	أقل من انحرافين معياريين	أقل من ثلاث انحرافات معيارية
المنطقة						
الأراضي الفلسطينية	4.9	0.7	9.9	2.9	2.8	0.7
الضفة الغربية	4.8	0.7	8.8	2.9	3.4	0.8
قطاع غزة	4.9	0.7	11.4	2.9	1.8	0.7
الجنس						
ذكور	4.7	0.8	9.3	2.9	3.0	0.7
إناث	5.1	0.5	10.5	2.9	2.6	0.7
عمر الطفل (بالأشهر)						
أقل من 6	3.2	0.6	5.3	1.3	5.3	1.5
11-6	7.9	1.2	5.7	2.2	6.0	2.0
23-12	5.4	0.5	15.6	3.9	3.2	0.4
35-24	4.6	1.2	9.1	2.7	1.4	0.8
47-36	4.9	0.6	11.1	3.4	1.7	0.5
59-48	3.7	0.0	7.6	1.9	1.9	0.1
تعليم الأم						
لاشيء	7.3	1.0	12.5	2.6	4.0	0.7
ابتدائي	4.9	0.6	12.2	2.9	2.4	0.6
إعدادي	4.9	0.8	9.3	3.2	2.5	0.8
ثانوي فأعلى	4.2	0.5	8.6	2.6	3.1	0.8

انتشار فقر الدم:

تشير نتائج مسح التغذية 2002 إلى أن 38.0% من الأطفال 6-59 شهراً يعانون من فقر الدم، بواقع 35.5% في الضفة الغربية و41.6% في قطاع غزة. وتجدر الإشارة إلى أن نسبة فقر الدم الشديد بلغت 0.2%، فيما بلغت نسبة فقر الدم المتوسط بين نفس الفئة العمرية 15.3%، أما نسبة فقر الدم الخفيف فبلغت 22.5% من الأطفال في نفس الفئة العمرية.

2.4.2: مصادر البيانات

يعتمد الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني على عدة مصادر للبيانات في توفيره لمؤشرات الأوضاع الصحية السائدة في الأراضي الفلسطينية، وفيما يلي وصفا موجزا حول تلك المصادر:

1. المسوح الصحية والديمغرافية: نفذ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني سلسة من المسوح الصحية والديمغرافية بهدف التعرف على الواقع الصحي للسكان بمختلف شرائحة وخاصة صحة الام والطفل كان اولها المسح الصحي الأول عام 1996 ونفذ المسح الصحي الثاني عام 2000 واخيرا المسح الصحي الديمغرافي عام 2004 ويخطط الجهاز حاليا لتنفيذ مسح صحة الاسرة والذي يتوقع ان يتم تنفيذه خلال هذا العام، وقد امكن من خلال هذه السلسلة من المسوح توفير

العديد من المؤشرات الصحية كمؤشرات صحة الام والطفل (معدلات وفيات الأطفال والرضع، مؤشرات الرعاية الصحية للام والطفل، مؤشرات تغذية الأطفال والتطعيمات، كما وفرت تلك المسوح مؤشرات حول نسب الاعاقة وانتشار التدخين والأمراض المزمنة.

2. التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت: تضمن التعداد الفلسطيني الأول عام 1997عددا من المؤشرات الصحية واهمها الاعاقة واسبابها حيث امكن ولاول مرة نشر تلك البيانات على مستوى والمحافظة والتجمع.

3. السجلات الإدارية: يعتمد الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني خطة بناء قواعد بيانات شاملة لمختلف قطاعات الحياة للشعب الفلسطيني معتمدة على بيانات السجلات الادارية من مصادرها المختلفة، وقد بدأ العاملون في الإحصاءات الصحية في الإحصاء الفلسطيني بالعمل على بناء هذه القاعدة من خلال التنسيق مع جميع العاملين في القطاع الصحي الحكومي وغير الحكومي، وذلك للعمل قدر المستطاع على توحيد المؤشرات التي يتم جمع البيانات حولها، وقد تم تصميم نماذج خاصة بجمع البيانات من مصادرها. وبعد استيفاء تلك البيانات يتم تدقيقها من حيث الاكتمال والاتساق والمنطقية، كما يتم حوسبتها وتجهيزها لاستخراج المؤشرات المطلوبة

3.4.2: تقييم مصادر البيانات

يعتمد الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في توفيره للمؤشرات الصحية على المصادر الرئيسية الثلاث _كما سبق الاشارة _ وهي: المسوح الديمغرافية الصحية والتعدادات بالإضافة إلى السجلات الادارية للمؤسسات الصحية الحكومية وغير الحكومية والخاصة، وتمتاز المسوح والتعدادات بالدقة العالية وجودة بياناتها وذلك بشهادة جميع الخبراء والباحثين الذين تعاملوا مع تلك البيانات لكن هذه المسوح والتعداد لا توفر المؤشرات الصحية بشكل سنوي كما ان مستوى النشر للمسوح لا يتعدى مستوى المنطقة (الضفة الغربية وقطاع غزة) لمعظم المؤشرات استثناء عدد محدود منها يمكن نشرة على مستوى المحافظة، فضلا عن الكلفة العالية المتوقعة لكل من التعداد والمسوح بالعينة. وفيما يتعلق بالبيانات التي يتم الحصول عليها من خلال سجلات وزارة الصحة والمؤسسات العاملة في القطاع الصحي بشكل دوري ورغم الجهد الذي يبذله الجهاز من اجل الحصول على تلك البيانات واللقاءات المتكررة مع العاملين في هذا المجال في تلك المؤسسات، وتوفير النماذج الخاصة باستيفاء البيانات المطلوبة إلى ان التجاوب احيانا لا يتم بالصورة المطلوبة، كما لا يتم استيفاء جميع بنود تلك النماذج، كما يلاحظ ان خبرة العاملين في مجال استيفاء البيانات في المؤسسات قليله والوعي باهمية العمل الاحصائي غير مرضي، فضلا عن عدم حوسبة هذه البيانات لدى المؤسسات بصورة تمكنهم من الرجوع إليها مباشرة وبالسرعة المطلوب مما يعني ان الاعتماد على البيانات التي تقدمها تلك المؤسسات موضع شك ونسبة الخطأ أو النقص وعدم الشمول واردة بشكل اكيد.

5.2: مستويات المعيشة والفقر

لمفهوم مستويات المعيشة أبعاد كثيرة تشمل عدة جوانب أو بالأحرى كافة الجوانب المحيطة بحياة الأسرة والفرد، حيث يتناول هذا المفهوم الظروف البيئية والإجتماعية والإقتصادية والصحية والتعليمية والسكنية والملكية والوصول إلى المصادر، بالإضافة إلى رؤية الأسرة أو الفرد المبحوث نفسه حول الظروف التي يعيش فيها. فلإعطاء صورة واضحة وكافية عن مستوى المعيشة لشعب ما فإننا بحاجة إلى دراسة شاملة تضم كافة هذه الأبعاد لتقييم حياة الفرد ككل ولا بد أن يتم من خلالها العمل على مستويين بالتوازي الأول يتم من خلال المؤشرات الفعلية أو المعيارية التي يتم قياسهما من خلال استخدام بيانات المسوح لاستخراج العلاقات ما بين عدة مؤشرات فيها نظريات بان لها أثر كبير على المستوى

المعيشي مثل المستوى التعليمي والفقر، حجم الأسر ومتوسط الدخل. والثاني يكون من خلال الرجوع إلى الأسر والأفراد أنفسهم لتقييم الوضع المعيشي الذي يعيشون فيه، حيث أن أراء وطبائع الناس مختلفة.

المؤشرات الفعلية أو المعيارية التي يتم استخراجها وربطها من خلال بيانات المسوح تكون أدق وأوضح لواضعي السياسات ولصناع القرار، حيث من الممكن الخروج بمؤشر حول علاقة تدني مستوى المعيشة بالمستوى التعليمي، ويبقى هذا المؤشر أوضح وأسهل من حصر آراء الناس وأذواقهم حول نوعية الحياة التي يراها ملائمة، حيث أن هذه الآراء كثيرا ما تتغير وتختلف باختلاف الظروف والأهواء.

سنحاول في هذا الجزء تناول مستوى المعيشة للشعب الفلسطيني من خلال الجانبين الرئيسين للموضوع (المؤشرات الفعلية، وقياس مدى الرضى). وسيتم التركيز على المؤشرات التي تمكننا من دراسة مدى تأثر الأسر بالوجود أو الإنسحاب الإسرائيلي من بعض المناطق. وسيتم استخدام سلسلة مسح إنفاق واستهلاك الأسرة الذي قام الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بتنفيذه خلال الأعوام (1996-1998)، 2001، 2004، 2005)، ويجدر الإشارة الى أنه يجري تنفيذه للمرة السابعة خلال هذا العام (2006)، ولكن سيتم التركيز على بيانات مسح إنفاق واستهلاك الأسرة الذي قام الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بتنفيذه خلال العام 2004، وقد كانت عينة هذا المسح 3098 أسرة موزعة على محافظات الضفة الغربية وقطاع غزة على مدى عام كامل، كما سيتم التطرق إلى مسوح أخرى قام الجهاز بتنفيذها مثل مسح أثر الإجراءات الإسرائيلية لاستكمال كافة البنود الضرورية لعرض الموضوع.

ومن المواضيع ذات العلاقة الوثيقة بمستويات المعيشة والتي تعتبر من أهم مركباتها هو موضوع الفقر. وللفقر عدة مفاهيم مستخدمة في العالم وليس من السهل حصر هذه الظاهرة بتعريف معين، حيث أن ظاهرة الفقر تعتبر نسبية وتختلف حسب الرؤية المستخدمة لتعريف الفقر. فهنالك تعريفات للفقر تعتمد على حصة الفرد من الطعام، وهنالك تعريفات تعتمد على مقدرة الإنسان على توفير الحاجات الأساسية من مأكل وملبس ومسكن، وهنالك تعريف يعتبر النواحي التعليمية من البنود المهمة لاعتبار الفرد فقير أم لا، وبالإمكان تبني مفهوم للفقر يقوم على أن كل من لا يملك سيارة خاصة به فقير. فبالتالي مفهوم الفقر واسع جدا ومرن جدا يمكن تضييقه أو توسيعه حسب السياسة المراد العمل بها وحسب إمكانات الدولة لحصر هذه الظاهرة والتخلص منها. وبالإعتماد على بيانات مسح إنفاق واستهلاك الأسرة 2004 سيتم تناول هذا الموضوع والتطرق إلى عدة مؤشرات حول الفقر في الأراضي الفلسطينية، وقد قام الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بالتعاون مع الفريق الوطني لمكافحة الفقر باحتساب خطوط الفقر التي يتم على أساسها تحديد نسب الفقر ما بين الأسر الفلسطينية. وتمثلت خطوط الفقر في خطي الفقر (خط الفقر المدقع وخط الفقر المطلق)، وخط الفقر المدقع يمثل الحاجات الأساسية للأسر الفلسطينية أو ما يسمى بالسلة الأساسية والتي تشمل (المأكل، الملبس، والمسكن). أما خط الفقر المطلق فيسمى بالسلة الموسعة، حيث يشمل السلة الأساسية بالإضافة إلى بنود أخرى وهي (الأواني والمفروشات، والتجهيزات المنزلية، والتعليم، والنقل، والعناية الشخصية، والرعاية الصحية).

1.5.2: واقع مستويات المعيشة

الأسرة في الضفة الغربية أفضل حالا من مثيلتها في القطاع:

بلغ متوسط إنفاق الأسرة الشهري في الأراضي الفلسطينية في الفترة الممتدة ما بين (كانون ثاني، 2004 – كانون ثاني، 2005) 535.2 دينارا أردنيا، وبلغ المتوسط في الضفة الغربية 553.9 دينارا مقابل 498.2 دينارا أردنيا في قطاع غزة. حيث يزيد متوسط إنفاق الأسرة الكلي الشهري في الضفة الغربية عن مثيله في قطاع غزة بنسبة 11.2%.

كما بلغ متوسط استهلاك الأسرة من الطعام في الأراضي الفلسطينية 200.7 دينارا أردنيا من أصل 600.7 ديناراً أردنياً الاستهلاك الكلي، وبالتالي تكون نسبة استهلاك الأسرة الفلسطينية من الطعام 33.4%، وقد كانت هذه النسبة في الضفة الغربية 32.8%، وفي قطاع غزة 35%، وحسب قانون انجلز الذي تم إدراجه ضمن التعريفات فإن المستوى المعيشي للأسرة الفلسطينية يعتبر ضمن الفئة المتوسطة التي تكون حصة الطعام من استهلاكها ما بين 30-40%، كذلك نلاحظ أنه من خلال تطبيق هذه النظرية فإن المستوى المعيشي للأسرة الفلسطينية في الضفة الغربية أفضل منه من وضع الأسرة الفلسطينية في قطاع غزة.

وقد أظهرت نتائج المسح وجود فرق واضح في متوسط إنفاق الفرد الشهري النقدي في قطاع غزة والضفة الغربية حيث بلغ 67.8 دينارا أردنياً في قطاع غزة مقابل 88.1 دينارا أردنياً في الضفة الغربية، حيث يزيد متوسط إنفاق الفرد الشهري في الضفة الغربية عن مثيله في قطاع غزة بنسبة 30.0%.

وعند المقارنة ما بين العام 2004 والأعوام السابقة، نجد أن متوسط إنفاق الأسرة الشهري الكلي قد انخفض بما نسبته 10.6% مقارنة مع العام 1996، وانخفض بنسبة 8.2% مقارنة مع العام 1997، وانخفض بنسبة 2.2% مقارنة مع العام 1998. أما عند المقارنة مع العام 2001 فنجد أن متوسط الإنفاق النقدي الشهري للأسرة الفلسطينية في العام 2004 قد ارتفع بما نسبته 4.7%.

جدول 34: متوسط إنفاق الأسرة الشهري في الأراضي الفلسطينية على مجموعة من السلع والخدمات لسنوات مختارة

مجموعات السلع والخدمات	متوسط إنفاق الأسرة الشهري بالدينار الأردني في الأراضي الفلسطينية				
	1996	1997	1998	2001	2004
الإنفاق النقدي على الطعام	229	223	220	183	193
الملابس	50	50	46	34	35
المسكن	39	41	40	51	53
التجهيزات المنزلية	39	33	30	32	32
الرعاية الطبية	21	23	21	19	29
وسائل النقل والاتصالات	64	62	55	60	69
التعليم	20	20	19	26	18
النشاطات الترفيهية والثقافية	18	16	17	17	13
العناية الشخصية	13	12	11	12	13
سلع أخرى	99	99	88	77	80
الإنفاق النقدي الكلي	**592**	**579**	**547**	**510**	**535**

شكل 20: متوسط إنفاق الأسرة الشهري بالدينار الأردني في الأراضي الفلسطينية لسنوات مختارة

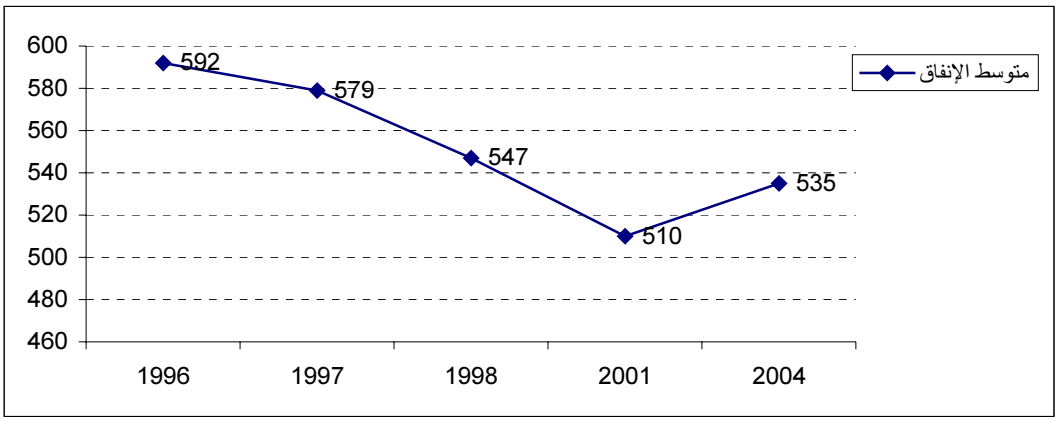

جدول 35: أهم مؤشرات الإنفاق بالدينار الأردني حسب المنطقة لسنوات مختارة

المؤشرات	الضفة الغربية					قطاع غزة				
	1996	1997	1998	2001	2004	1996	1997	1998	2001	2004
متوسط إنفاق الأسرة الشهري النقدي بالدينار الأردني	628.0	618.0	576.0	562.6	553.9	503.0	490.0	483.0	400.5	498.2
متوسط إنفاق الأسرة الشهري النقدي على الطعام بالدينار الأردني	243.0	239.0	236.0	198.0	196.8	194.0	186.0	185.0	151.8	184.1
متوسط إنفاق الفرد الشهري النقدي بالدينار الأردني	95.4	92.0	86.5	88.4	88.1	61.5	62.0	60.0	49.0	67.8
متوسط إنفاق الفرد الشهري النقدي على الطعام بالدينار الأردني	37.0	35.5	35.5	31.1	31.3	23.8	24.0	23.0	18.6	25.1

تباين في إنفاق الأسرة الفلسطينية ما بين المحافظات:

وإذا ما نظرنا إلى متوسط إنفاق الأسرة على مستوى المحافظة في العام 2004 نجد أن أعلى المحافظات إنفاقا كانت محافظة القدس بمتوسط إنفاق بلغ 870 ديناراً أردنياً، بينما كان أقل متوسط إنفاق للأسرة من نصيب محافظة جنوب قطاع غزة (خانيونس/رفح) بمقدار 378.5 ديناراً أردنيًا، ونجد أن متوسط إنفاق الأسرة في محافظة القدس يفوق إنفاق الأسرة في محافظتي رام الله والبيرة وأريحا والأغوار بما نسبته 37.5% وقد كانت محافظتي رام الله والبيرة وأريحا والأغوار هي المحافظة التي تلي محافظة القدس في متوسط الإنفاق وهنا يظهر التباين في متوسط الإنفاق للأسرة الفلسطينية ما بين المحافظات. وقد كان المستوى المعيشي للأسرة في القدس من ضمن المستوى المعيشي الأفضل والذي يقارب المستوى المعيشي في الدول المتقدمة، حيث بلغت حصة استهلاك الأسرة من الطعام 28.9%، وتلتها بعد ذلك الأسرة في محافظة بيت لحم بما نسبته 31.5% حصة استهلاك الطعام من الاستهلاك الكلي للأسرة

شكل 21: متوسط إنفاق الأسرة الشهري بالدينار الأردني حسب المحافظة لعام 2004

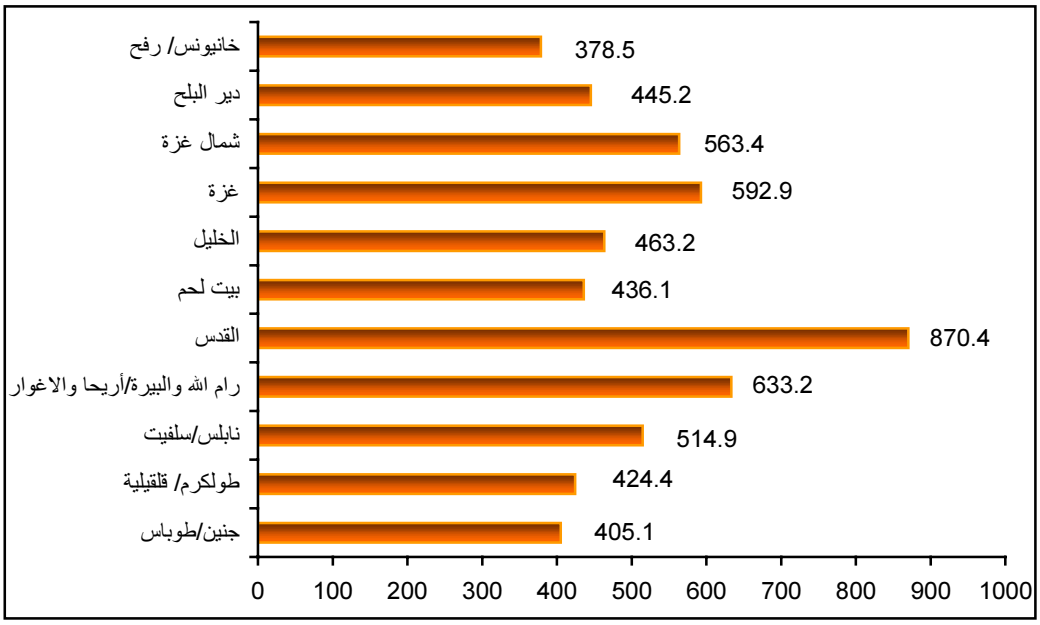

تباين في متوسط إنفاق الأسرة ما بين الضفة الغربية وقطاع غزة حسب المصدر الرئيسي للدخل للعام 2004:

بلغ متوسط إنفاق الأسرة الفلسطينية التي تشكل الأجور والرواتب من قطاعات العمل الإسرائيلية المصدر الرئيسي لدخلها 644 ديناراً أردنياً، وكذلك الأمر في الضفة الغربية إذ بلغ أعلى متوسط إنفاق للأسرة من نصيب الأسر التي مصدر دخلها الرئيسي الأجور والرواتب الإسرائيلية بما مقداره 681.7 ديناراً أردنياً، بينما في قطاع غزة اختلف الأمر لتحتل الأسرة التي مصدر دخلها الرئيسي الأجور والرواتب الحكومية المركز الأعلى بما مقداره 619.6 دينارا أردنياً.

شكل 22: التوزيع النسبي للاسر في الأراضي الفلسطينية حسب المصدر الرئيسي للدخل والمنطقة لعام 2004

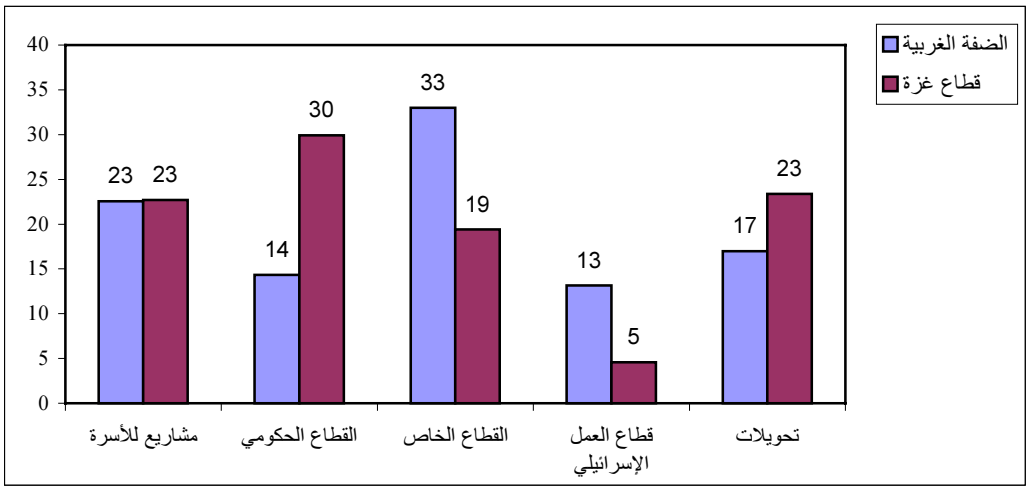

ويظهر لنا التباين في توزيع الأسر ما بين الضفة والقطاع حسب المصدر الرئيسي للدخل. إذ نجد أن 33% من الأسر تعتمد على القطاع الخاص باعتباره المصدر الرئيسي لدخلها في الضفة الغربية، بينما في قطاع غزة نجد أن 30% من الأسر تعتمد على القطاع الحكومي باعتباره المصدر الرئيسي لدخلها، ويعتبر هذا المؤشر من المؤشرات التي بالإمكان الإعتماد عليها لدراسة مدى تغير الوضع المعيشي بعد الإنسحاب الإسرائيلي، إذ أن هذا الإنسحاب قد يفتح الأبواب لزيادة الاستثمارات الخاصة في تلك المناطق.

إنفاق الفرد أعلى في الأسر التي ترأسها أنثى:

في البداية يفضل التطرق إلى أن توزيع الأسر حسب جنس رب الأسرة في العام 2004 كان كالآتي 91.6% للأسر التي يرأسها ذكر و8.4% للأسر التي تترأسها أنثى. وبلغت نسبة الأسر التي ترأسها أنثى 8.9% في الضفة الغربية مقابل 7.5% في قطاع غزة. ومن خلال مقارنة متوسط الإنفاق للأسر التي تترأسها أنثى مع تلك الأسر التي يترأسها رجل مع الأخذ بعين الاعتبار متوسط حجم الأسرة نجد أن متوسط إنفاق الأسرة التي يرأسها ذكر 547.0 ديناراً أردنياً، بينما بلغ متوسط إنفاق الأسرة التي تترأسها أنثى 407.2 ديناراً أردنياً، ولإلقاء نظرة أوضح لا بد من التطرق إلى متوسط إنفاق الفرد في هذه الأسر حيث أن متوسط إنفاق الفرد في الأسرة التي يرأسها ذكر 79.3 دينار أردني، أما متوسط إنفاق الفرد في الأسرة التي ترأسها أنثى 105.8 دينارا أردنياً علماً بأن متوسط حجم الأسرة للأسر التي تترأسها أنثى 3.8 بينما متوسط حجم الأسرة في الأسر التي يرأسها ذكر 6.9 فرد.

كلما زاد حجم الأسر زاد الإنفاق وقل مستوى المعيشة:

تبين أن نسبة الأسر التي يتراوح حجمها ما بين 4-6 أفراد في مسح 2004 هي الأعلى في الأراضي الفلسطينية فقد بلغت 35.2%، وفي الضفة الغربية احتلت هذه الأسر النسبة الأعلى ما بين الأسر، حيث كانت 39.0%، أما في قطاع غزة فالأسر التي عدد أفرادها ما بين 7-9 أفراد هي النسبة الأعلى فقد بلغت 33.1%. وقد يعود ذلك إلى أن غالبية الأسر في قطاع غزة من الأسر الممتدة كما أن حجم الأسرة في قطاع غزة يفوق حجم الأسرة في الضفة الغربية.

وفيما يخص علاقة متوسط الإنفاق بفئات حجم الأسرة ، فقد كانت العلاقة طردية فكلما زاد عدد الأفراد كلما زاد متوسط الإنفاق، أما فيما يخص مؤشر مستوى المعيشة فقد وجدنا أنه في الضفة الغربية أفضل مستوى معيشة (أقل نسبة لحصة استهلاك الطعام من الاستهلاك الكلي) للأسر التي عدد أفرادها 4 أفراد فأقل بما نسبته 28.0%، وأدنى مستوى معيشة (أعلى نسبة لحصة استهلاك الطعام من الاستهلاك الكلي) كانت للأسر التي عدد أفرادها يتراوح بين 10-12 فرد بما نسبته 37.1%. وفي قطاع غزة تم ملاحظة أن الأسر التي يقل عدد أفرادها عن 4 أفراد والأسر التي عدد أفرادها ما بين 4-6 أفراد تتساوى في مستويات المعيشة الأفضل، حيث أن حصة استهلاك الطعام من الاستهلاك الكلي حوالي 32.0%. أما الأسر التي كانت ضمن المستوى الأسوأ، حيث بلغت نسبة استهلاك الطعام من الاستهلاك الكلي 37.1% فقد كانت الأسر التي عدد أفرادها يزيد عن 10 أفراد.

التوزيع النسبي للأسر حسب بعض المؤشرات التي تعكس المستوى المعيشي:

ملكية السلع المعمرة:

سنستعرض بعض السلع المعمرة ونسبة الأسر التي تمتلك هذه السلع حسب المنطقة. ففي الأراضي الفلسطينية كانت نسبة الأسر التي تمتلك سيارة خاصة 25.6%، وفي الضفة الغربية كانت النسبة 31.2% بينما في قطاع غزة لم تتجاوز نسبة الأسر التي تمتلك سيارة 15%. أما نسبة الأسر التي تمتلك سخان شمسي فقد كانت في الأراضي الفلسطينية 68.1%، وفي الضفة الغربية 64.3%، وفي قطاع غزة ترتفع النسبة الى 75.4%. ويوضح جدول (36) نسبة الأسر التي تمتلك أو تحوز سلع معمرة حسب المنطقة والسلعة:

جدول 36: نسبة الأسر في الأراضي الفلسطينية حسب حيازة الأسرة للسلع المعمرة والمنطقة، 2004

السلع المعمرة	مناطق الضفة الغربية (%)				مناطق قطاع غزة (%)			الأراضي الفلسطينية (%)
	شمال	وسط	جنوب	المجموع	شمال/وسط	جنوب	المجموع	
سيارة خاصة	29.3	34.8	30.0	31.2	18.6	6.1	14.6	25.6
ثلاجة كهربائية	94.5	98.2	86.5	93.5	94.9	86.9	92.4	93.1
سخان شمسي	70.6	65.5	53.6	64.3	80.8	63.5	75.4	68.1
غسالة ملابس	90.5	93.7	85.5	90.2	92.4	81.2	88.8	89.7
طباخ غاز	99.6	99.6	94.7	98.2	99.2	99.4	99.2	98.6
جلاية صحون	0.6	2.5	1.6	1.5	0.6	0.0	0.4	1.1
تدفئة مركزية	0.7	6.1	2.3	2.9	0.7	0.3	0.6	2.1
مكنسة كهربائية	25.5	33.4	19.5	26.4	12.8	5.2	10.4	21.0
نشافة ملابس	3.8	8.6	1.2	4.6	1.7	0.0	1.2	3.4
مكتبة منزلية	22.5	30.1	13.1	22.3	21.7	21.7	19.3	21.3
تلفزيون	94.7	98.2	92.2	95.1	92.2	85.7	90.2	93.4
فيديو	14.8	37.4	10.8	20.9	11.0	11.0	9.2	17.0
خط هاتف	39.0	52.1	32.8	41.5	38.6	27.4	35.1	39.3
خلوي	80.6	82.2	60.9	75.7	65.4	60.5	63.9	71.8
كمبيوتر شخصي	28.4	31.7	19.3	27.0	22.7	15.9	20.5	24.8
لاقط فضائي	59.4	79.9	53.0	64.1	74.0	54.7	67.9	65.4

حيازة الأسرة الفلسطينية للأرض أو الحيوانات:

يعتبر هذا المؤشر من المؤشرات المهمة التي قد تفيد في بيان أثر الانسحاب الإسرائيلي على مستوى المعيشة للأسرة الفلسطينية. بلغت نسبة الأسر في الأراضي الفلسطينية التي تمتلك أرض 15.7%، ونسبة الأسر التي تمتلك حيوانات 12.0% من الأسر الفلسطينية، أما الأسر التي تمتلك كلا النوعان (أرض وحيوانات) فقد بلغت 14.4%، وفيما يخص الأسر التي لا تمتلك أرض ولا تمتلك حيوانات فقد كانت النسبة الأكبر حيث بلغت 57.9% من الأسر الفلسطينية. وجدول (37) يبين التوزيع النسبي للأسر حسب الحيازة والملكية حسب المنطقة ونوع التجمع.

جدول 37: التوزيع النسبي للأسر في الأراضي الفلسطينية حسب حيازة الأسرة للأرض أو الحيوانات وبعض المتغيرات المختارة، 2004

المتغيرات	حيازة الأرض أو الحيوانات (%)				
	لا يحوز أرض أو حيوانات	يحوز أرض فقط	يحوز حيوانات فقط	يحوز أرض و حيوانات	المجموع
الأراضي الفلسطينية	**57.9**	**15.7**	**12.0**	**14.4**	**100**
الضفة الغربية	**54.0**	**20.4**	**9.0**	**16.6**	**100**
شمال الضفة الغربية	46.2	23.8	8.7	21.3	100
وسط الضفة الغربية	66.4	15.9	7.1	10.6	100
جنوب الضفة الغربية	51.4	20.5	11.6	16.5	100
قطاع غزة	**65.6**	**6.3**	**17.8**	**10.3**	**100**
شمال/وسط قطاع غزة	64.8	5.9	19.1	10.2	100
جنوب قطاع غزة	67.3	7.3	15.1	10.3	100
نوع التجمع					
حضر	64.2	13.2	12.1	10.5	100
ريف	35.8	25.7	11.7	26.8	100
مخيم	79.9	4.5	12.1	3.5	100

مدى جودة المسكن من الناحية الصحية:

تم استخراج هذا المؤشر من خلال سؤال الأسر حول الوضع الصحي في المسكن والمقصود (جودة المسكن من ناحية صحية، من حيث الرطوبة، البرودة، التهوية الضعيفة، وارتفاع الحرارة بالصيف).

و قد أفاد ما نسبته 61% من الأسر في الأراضي الفلسطينية أنها تعاني من الرطوبة في المنزل، و57% من الأسر أفادت بأن المسكن لديها يعاني من البرودة وصعوبة التدفئة في الشتاء، بينما أفادت 32% من الأسر أن المسكن لديها يعاني من التهوية الضعيفة، وحوالي 49% من الأسر أفادت بأنها تعاني من ارتفاع درجة حرارة المسكن بالصيف.

جدول 38: نسبة الأسر التي تعاني من سوء جودة المسكن وعدم ملاءمته للسكن من ناحية صحية حسب المنطقة للعام 2004

المؤشر	الضفة الغربية	قطاع غزة
الرطوبة	59.5	63.6
البرودة وصعوبة التدفئة في الشتاء	54.1	62.8
تهوية ضعيفة	30.2	36.1
ارتفاع درجات الحرارة في الصيف	45.8	54.2

مستويات الرضى للأفراد الفلسطينيين عن الظروف المعيشية:

تم تنفيذ مسح الرضى عن الظروف المعيشية كمرفق لمسح إنفاق واستهلاك الأسرة 2004، حيث تم اختيار فرد عشوائي من الفئة العمرية 18 سنة فأكثر وتم استطلاع رأيه حول كافة الأمور الحياتية المحيطة به، حيث تم السؤال حول مدى الرضى عن الطعام، الصحة، التعليم، المسكن والبيئة، وقت الفراغ، السلامة الشخصية، الضمان الإجتماعي، الفرص الإقتصادية، والحماسة حول المستقبل، وقد كانت نسبة تجاوب الأفراد على هذا المسح 98% (3037 فرد من أصل 3098 فرد). وقد تم استخراج مدى الرضا لهؤلاء الأفراد من خلال الأخذ بعين الإعتبار عدة مؤشرات منها المنطقة،

الجنس، الحالة التعليمية، نوع التجمع، وسنتطرق في هذا الفصل الى بعض من هذه المؤشرات لتسليط الضوء عن مدى رضى الفلسطينيين عن وضعهم المعيشي.

ومن الجدير ذكره ان البنود التي تناولها المسح قد تناولها بتفصيلات جزئية على سبيل المثال الرضى عن الطعام تم سؤال الفرد حول عدة بنود تخص الطعام (كمية الطعام، نوعية الطعام، حالة مياه الشرب) وهكذا بقية المؤشرات، وسيتم هنا استخراج معدل الرضا حول هذه البنود التفصيلية للخروج على سبيل المثال بنسبة الأفراد الراضيين عن الطعام بشكل عام.

وعلى مستوى المنطقة نجد أن نسبة الأفراد في الأراضي الفلسطينية غير الراضيين عن الطعام بلغت 23% وفي الضفة الغربية بلغت هذه النسبة 14%، مقابل 39% في قطاع غزة، وعلى مستوى الوضع الصحي وما يشمل من (الخدمات الحكومية المقدمة، وإمكانية الحصول على الدواء،..الخ) كانت نسبة الأفراد غير الراضين في الأراضي الفلسطينية عن الوضع الصحي 22%، وفي الضفة الغربية 23%، وفي قطاع غزة بلغت هذه النسبة 20%، أما معدل عدم الرضا حول كافة البنود المحيطة بالفرد فقد تساوت نسبة عد الرضا ما بين الأفراد في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة وقد بلغت 34%.

وجدول (39) يبين التوزيع النسبي للأفراد حسب مؤشرات الرضى والمنطقة (الضفة الغربية وقطاع غزة)، وحسب المكان (شمال، وسط جنوب لكل من الضفة والقطاع)، ويعتبر هذا المؤشر من المؤشرات التي يمكن الإعتماد عليها لمراقبة أثر الإنسحاب الإسرائيلي.

جدول 39: التوزيع النسبي للأفراد 18 سنة فأكثر حسب مستوى الرضى في الأراضي الفلسطينية والمنطقة، 2004

مؤشرات الرضى	المنطقة											
	الضفة الغربية				قطاع غزة				الأراضي الفلسطينية			
	غير راضي	راضي	راضي جدا	لا أعرف	غير راضي	راضي	راضي جدا	لا أعرف	غير راضي	راضي	راضي جدا	لا أعرف
الطعام	13.9	70.6	14.9	0.6	39.3	51.7	8.9	0.1	22.6	64.1	12.8	0.5
الصحة	22.6	59.6	11.7	6.1	19.9	65.7	13.5	0.9	21.7	61.7	12.3	4.3
التعليم	19.1	56.0	13.4	11.5	19.1	62.9	13.7	4.3	19.1	58.3	13.6	9.0
السكن والبيئة	34.2	56.3	8.7	0.8	31.2	57.8	10.9	0.1	33.1	56.9	9.4	0.6
الوقت، وقت الفراغ	37.5	54.9	4.6	3.0	27.1	66.7	5.6	0.6	34.0	58.8	5.0	2.2
السلامة الشخصية	18.6	67.3	12.4	1.7	21.6	61.5	16.8	0.1	19.6	65.4	13.9	1.1
الضمان الاجتماعي	65.0	22.7	1.6	10.7	45.7	51.0	2.3	1.0	58.1	32.8	1.8	7.2
الفرص الاقتصادية	49.5	35.4	2.6	12.5	52.3	41.2	2.9	3.6	50.2	36.8	2.7	10.3
الظروف المعيشية	61.3	28.7	2.0	8.0	60.8	34.7	0.9	3.6	61.2	30.2	1.7	6.9
التغيرات	21.7	45.1	31.4	1.8	23.6	39.0	37.1	0.3	22.4	43.1	33.3	1.2
توقعات المستقبل	31.9	29.1	19.4	19.6	27.7	27.1	41.7	3.5	30.5	28.4	27.0	14.1
معدل الرضا العام	**34.0**	**47.8**	**11.2**	**7.0**	**33.5**	**50.9**	**14.0**	**1.6**	**33.9**	**48.8**	**12.1**	**5.2**

جدول 40: التوزيع النسبي للأفراد 18 سنة فأكثر حسب مستوى الرضى في الضفة الغربية والمنطقة، 2004

مؤشرات الرضى	مناطق الضفة الغربية											
	شمال				وسط				جنوب			
	غير راضي	راضي	راضي جدا	لا أعرف	غير راضي	راضي	راضي جدا	لا أعرف	غير راضي	راضي	راضي جدا	لا أعرف
الطعام	17.0	66.8	15.6	0.6	11.8	73.6	13.6	1.0	12.1	72.4	15.4	0.1
الصحة	27.8	57.9	12.0	2.3	19.1	64.8	11.2	4.9	19.3	56.7	11.8	12.2
التعليم	22.6	53.5	15.2	8.7	17.2	61.2	12.4	9.2	16.5	55.4	12.0	16.1
السكن والبيئة	31.8	56.0	11.5	0.7	35.8	55.3	7.4	1.5	35.6	58.0	6.2	0.2
الوقت، وقت الفراغ	43.9	47.0	5.9	3.2	38.8	55.2	3.2	2.8	26.9	65.8	4.9	2.4
السلامة الشخصية	20.6	61.8	16.1	1.5	19.7	65.5	12.6	2.2	14.4	77.4	6.9	1.3
الضمان الاجتماعي	65.0	24.0	2.6	8.4	67.3	22.7	0.8	9.2	63.2	20.8	0.6	15.4
الفرص الاقتصادية	55.1	33.3	3.0	8.6	50.4	37.1	1.8	10.7	43.4	36.1	2.8	17.7
الظروف المعيشية	60.8	28.5	2.3	8.4	63.4	27.7	1.5	7.4	60.3	29.3	2.0	8.4
التغيرات	20.9	41.9	35.6	1.6	19.0	48.0	31.0	2.0	25.7	46.2	26.0	2.1
توقعات المستقبل	29.7	28.8	24.9	16.6	33.1	20.5	20.0	26.4	33.7	39.9	10.4	16.0
معدل الرضى العام	35.9	45.4	13.2	5.5	34.1	48.3	10.6	7.0	31.9	50.7	9.0	8.4

جدول 41: التوزيع النسبي للأفراد 18 سنة فأكثر حسب مستوى الرضى في قطاع غزة والمنطقة، 2004

مؤشرات الرضى	مناطق قطاع غزة							
	شمال/وسط				جنوب			
	غير راضي	راضي	راضي جدا	لا أعرف	غير راضي	راضي	راضي جدا	لا أعرف
الطعام	39.3	50.5	10.2	0.0	39.3	54.3	6.3	0.1
الصحة	20.6	61.8	17.1	0.5	18.1	72.7	7.6	1.6
التعليم	20.9	58.3	15.2	5.6	15.9	68.7	11.5	3.9
السكن والبيئة	31.4	55.1	13.5	0.0	30.9	63.4	5.6	0.1
الوقت، وقت الفراغ	28.4	64.5	7.0	0.1	25.0	70.7	2.9	1.4
السلامة الشخصية	21.0	60.3	18.7	0.0	22.7	64.5	12.7	0.1
الضمان الاجتماعي	36.1	60.1	3.1	0.7	61.6	35.8	1.2	1.4
الفرص الاقتصادية	51.1	43.2	4.2	1.5	54.4	39.1	1.5	5.0
الظروف المعيشية	61.8	35.7	1.5	1.0	61.6	32.4	0.1	5.9
التغيرات	29.2	43.3	27.3	0.2	12.9	30.9	55.6	0.6
توقعات المستقبل	32.5	22.5	42.1	2.9	17.5	37.2	40.7	4.6
معدل الرضى العام	33.8	50.5	14.5	1.2	32.7	51.8	13.2	2.3

الفقر:

بناء على بيانات مسح إنفاق واستهلاك الأسرة تم استخراج خطوط الفقر (المطلق والشديد) للأسرة المرجعية المكونة من ست أفراد (2 بالغين و4 أطفال)، وقد بلغ خط الفقر المطلق للأسرة المرجعية 1,934 شيكل للعام 2004، أما خط الفقر

الشديد (المدقع) فقد بلغ 1,622 شيكل. ووفقا لأنماط الإنفاق الحقيقية أظهرت النتائج أن 25.6% من الأسر الفلسطينية عانت من الفقر (حوالي30.6% من السكان)، في حين تبين أن حوالي 16.4% من الأسر الفلسطينية عانت من الفقر الشديد. أما وفقا لبيانات الدخل فقد تبين أن 48.4% من الأسر الفلسطينية عانت من الفقر و44.4% عانت من حالة الفقر الشديد.

وفي شمال الضفة الغربية أظهرت النتائج أن 22.2% من الأسر تعاني من الفقر وفقا لأنماط الإنفاق، و54.6% تعاني من الفقر وفقا لمتوسطات الدخل، أما في شمال قطاع غزة فقد بلغت نسبة الأسر التي تعاني من الفقر وفقا لأنماط الإنفاق 31.7% و67.2% كانت نسبة الأسر الفقيرة وفقا لمتوسطات الدخل.

وفي وسط الضفة الغربية بلغت نسبة الأسرالفقيرة 6.7% وفقا لأنماط الإنفاق و29.6% وفقا لمتوسطات الدخل، أما وسط القطاع فقد بلغت نسبة الأسر الفقيرة وفقا لانماط الإنفاق 32.1% و60.6% وفقا لمتوسطات الدخل.

وإذا ما نظرنا الى الجنوب نجد أنه الأسوأ حال في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، فقد بلغت نسبة الأسر الفقيرة في جنوب الضفة الغربية وفقا لأنماط الإنفاق 31.2% بينما وفقا لمتوسطات الدخل كانت النسبة 59.3%، وفي جنوب القطاع كانت نسبة الأسر الفقيرة 48.3% وفقا لأنماط الإنفاق و70.8% وفقا لمتوسطات الدخل.

ويبين الشكل (23) نسب الفقر حسب نوع التجمع وحسب جنس رب الأسرة في الأراضي الفلسطينية وفقا لأنماط الإنفاق الحقيقية ووفقا لمتوسطات الدخل

شكل 23: نسب الفقر بين الأسر في الأراضي الفلسطينية حسب نوع التجمع وجنس رب الأسرة للعام 2004

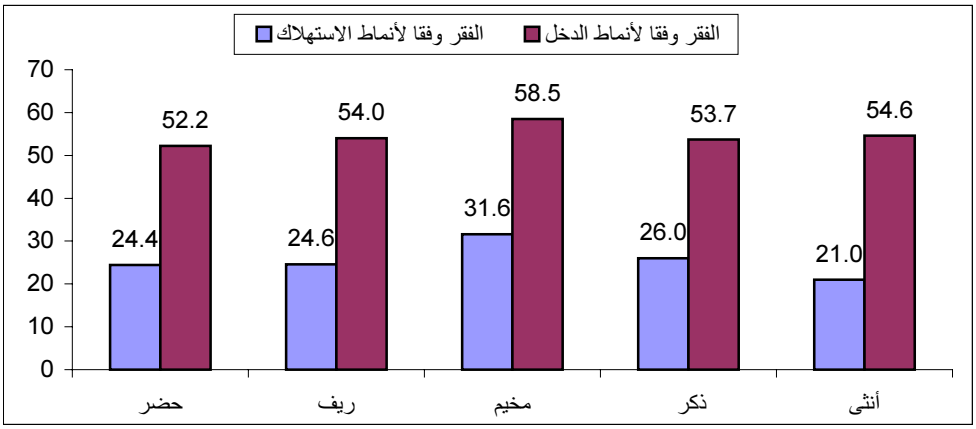

وكشفت النتائج استمرار الفجوات في معدلات الفقر بين الضفة الغربية وقطاع غزة، واستمرت مؤشرات الفقر تعكس نفس الدلالات، حيث بقيت معدلات الفقر في قطاع غزة تفوق معدلات الفقر في الضفة الغربية بحوالي الضعف.

جدول42: نسب الفقر والفقر الشديد ما بين الأسر حسب المنطقة لسنوات مختارة

المنطقة	1997		1998		2001		2004	
	الفقر	الفقر الشديد	الفقر	الفقر الشديد	الفقر	الفقر الشديد	الفقر	الفقر الشديد
الأراضي الفلسطينية	22.5	14.2	20.3	12.5	27.9	19.5	25.6	16.4
الضفة الغربية	15.6	9.2	14.5	8.4	18.9	12.0	19.8	11.6
شمال الضفة الغربية	18.1	10.4	18.3	9.9	24.9	15.8	22.2	11.7
وسط الضفة الغربية	8.4	3.6	6.9	4.6	6.7	3.9	6.7	3.7
جنوب الضفة الغربية	24.4	17.5	20.4	12.2	25.0	16.0	31.2	20.6
قطاع غزة	38.2	25.8	33.0	21.6	46.7	35.4	37.2	26.0

أولويات الأسر الفقيرة:

من خلال طرح سؤال على الأسرة لترتيب حاجاتها حسب الأولوية، فقد أظهرت 48.4% من الأسر حاجتها للغذاء كأولوية أولى، و15.4% أظهرت حاجتها للمال كأولوية أولى، و13.3% أظهرت حاجتها للعمل كأولوية أولى.

ظروف معيشة الفقراء (الأفراد 18 سنة فأكثر):

أفاد 69.8% من الأفراد الفقراء (18 سنة فأكثر)، بانهم غير راضين عن ظروف معيشة أسرهم بشكل عام، وقد توقع 22.2% منهم بان وضع معيشة أسرهم ستكون أسوأ بكثير خلال الشهور 12 القادمة مقارنة مع الوضع الحالي.

كما أفاد 28.6% من الأفراد الفقراء بأنهم غير راضين عن كمية الطعام التي يتناولها أفراد الأسرة، مقابل 37.5% أفاد بأنهم غير راضين عن نوعية الطعام.

وحول إمكانية الحصول على عمل أفاد 35.5% من الأفراد الفقراء أفادوا بانهم غير راضين عن إمكانية الحصول على فرصة عمل، 66.6% أفادوا بأنهم غير راضين عن قيمة الرواتب التي يتقاضاها أفراد الأسرة العاملين، وقد توقع ما نسبته 36.6% من الأفراد الفقراء أن يكون وضع العاطلين عن العمل في الأسرة أسوأ بكثير خلال الشهور 12 القادمة.

انخفاض نسبة الأسر التي ترى بأنها بحاجة إلى مساعدة:

سنتناول بعض المؤشرات التي وفرها مسح أثر الإجراءات وسنقوم بإجراء مقارنة ما بين بيانات دورة الربع الرابع لعام 2004 والربع الرابع لعام 2005. ومن خلال تناول موضوع المساعدات نجد أن نسبة الأسر التي ترى أنها بحاجة الى مساعدة خلال فترة الربع الرابع 2004 كانت 67.5%، أما خلال الربع الرابع 2005 فقد بلغت هذه النسبة 67.0%، ونجد أن القيمة الوسيطة للمساعدات النقدية قد ارتفعت من 67 $ في 2004 إلى 104$ خلال الربع الرابع 2005.

وحول أنواع المساعدات، نجد أن نسبة المساعدات الغذائية المقدمة للأسر من إجمالي المساعدات ارتفعت من 56.1% في الربع الرابع 2004 الى 65.1% في الربع الرابع 2005. أما نسبة المساعدات الغذائية من إجمالي المساعدات فقد انخفضت من 26.8% لتصل الى 21.1%.

وقد انخفضت نسبة الأسر التي ترى بأنها بحاجة الى غذاء من 48.7% الى 37.1% خلال الربع الرابع 2005، أما بقية حاجات الأسر الأولوية فقد ارتفعت عند المقارنة ما بين 2004 و2005 ونقصد هنا (نسبة الأسر التي ترى بأنها بحاجة الى أموال، وعمل، أدوية، ومسكن).

2.5.2: مصادر البيانات

مسح إنفاق واستهلاك الأسرة:

منهجية مسح إنفاق واستهلاك الأسرة تتلخص بأن هذا المسح هو مسح أسري، والهدف الأساسي منه توفير بيانات حول قيم الإنفاق للأسرة، حيث تقوم الأسرة بتسجيل كافة ما تم شراؤه أو استلامه أو استهلاكه من الإنتاج الذاتي لمدة شهر كامل ليتم في النهاية معالجة هذه البيانات والخروج بمؤشرات حول قيم الإنفاق ونسب الفقر بالإضافة الى مؤشرات حول المسكن والبيئة المحيطة وكافة البيانات الديمغرافية الخاصة بالأفراد، كما تم إرفاق استطلاع للرأي لهذا المسح لمعرفة أراء الأفراد حول الظروف المعيشية المختلفة التي يعيشونها.

مسح أثر الإجراءات الإسرائيلية:

الاستفادة من بيانات مسح أثر الإجراءات الإسرائيلية الذي يجري تنفيذه بشكل دوري ويخرج بعدة مؤشرات تفيد في مراقبة التغير في الوضع المعيشي للأسرة الفلسطينية، من حيث الدخل، المساعدات، أولويات الأسر..الخ.

3.5.2: تقييم مصادر البيانات

يعتبر مسح إنفاق واستهلاك الأسر من أهم المصادر التي تغطي غالبية المؤشرات المتعلقة بمستويات المعيشة سواء من حيث استخراجها بشكل مباشر من إنفاق واستهلاك ومصادر الدخل...الخ، أو من حيث استخراج خط الفقر ومؤشرات الفقر من خلال الإنفاق والدخل الذي يوفره المسح. ولكن هنالك حاجة للخروج بمؤشرات حول متوسطات الدخل للأفراد أو الأسر والتغيرات الحاصلة عليها لنتمكن من تتبع الوضع المعيشي للأسرة الفلسطينية، حيث أن المسح يوفر هذه البيانات ولكن لا يتم النشر حولها.

فيما يخص مستويات النشر للعام 2005 فسوف تقتصر على المنطقة ونوع التجمع، وذلك لأن عينة مسح إنفاق واستهلاك الأسرة للعام 2005 لا تسمح بالنشر على مستوى المحافظات، وبالتالي فإن المقارنة ما بين المحافظات لن تكون ممكنة.

وحول دورية التحديث فان مسح إنفاق واستهلاك الأسرة تم تنفيذه للمرة السابعة وذلك خلال الفترات (1997، 1998، 2001، (2004-2006)، وتبقى هنالك حاجة للإستمرار بتنفيذ هذا المسح بشكل سنوي للتمكن من بناء سلسلة زمنية لا تقل عن خمس سنوات متتالية. فيما يخص مرفق الظروف المعيشية تم تنفيذه خلال الأعوام 2004-2005، ولكن تم إيقافه للعام 2006، ولكن هنالك حاجة لإعادة تنفيذ هذا المرفق للتمكن من معرفة مدى رضا الفرد الفلسطيني عن وضعه المعيشي.

الأوضاع الاقتصادية

1.3: الحسابات القومية الأساسية

يمثل إعداد الحسابات القومية لأية دولة ذروة الجهود المبذولة في إعداد منظومة إحصاءات اقتصادية متكاملة وحديثة، وهذا يجعل من توفير البيانات الأساسية اللازمة لإعداد الحسابات القومية أحد أهم الأهداف المتوخاة عند الشروع ببناء قواعد البيانات الإحصائية الاقتصادية بمختلف أنواعها وتشعباتها.

تقدم الحسابات القومية وصفا إحصائيا منظما للاقتصاد ككل، وبنفس الوقت توفير البيانات الإحصائية المفصلة عن التعاملات التي تجري بين مختلف الأطراف في الاقتصاد المحلي، وبين الاقتصاد المحلي وباقي دول العالم، وللوقوف على اتجاهات النمو في الاقتصاد الوطني من سنة لأخرى ومراقبة الأداء الاقتصادي وتقلباته عبر السنوات، لذلك فإن إعداد سلسلة زمنية متسقة ومنسجمة لبيانات الحسابات القومية وبالأسعار الجارية والثابتة يكتسب أهمية قصوى لما يعنيه ذلك من فتح آفاق المقارنة والقياس والتحليل الاقتصادي.

لقد تبنى الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني نظام الحسابات القومية SNA93 كإطار عمل شامل يوجه كافة الجهود الإحصائية المبذولة في الحقل الاقتصادي. ولا شك أن إعداد سلسلة زمنية منقحة لبيانات الحسابات القومية للأعوام 1994–2000 وما يتطلبه ذلك من إعادة النظر في الكثير من المنهجيات والفرضيات المستخدمة لسنوات الإعداد الأولى والتي تأثرت بشكل كبير بحداثة التجربة وعدم توفر طاقم فني مؤهل ومدرب تدريباً مناسباً في حينه يعتبر مهمة شاقة ومعقدة، حتى لو توفرت المرجعية الفنية لذلك، وبالرغم من هذه الظروف استطاع الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أن يتخطى كل العقبات وأن يحقق تقدما في إعداد منظومة الحسابات القومية الفلسطينية.

وتوفر الحسابات القومية المؤشرات التالية بالأسعار الجارية والثابتة:

1. قيمة الإنتاج حسب النشاط الاقتصادي.
2. قيمة انتاج خدمات الوساطة المالية المقاسة بصورة غير مباشرة.
3. قيمة الاستهلاك الوسيط حسب النشاط الاقتصادي.
4. القيمة المضافة حسب النشاط الاقتصادي.
5. الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد منه.
6. الدخل القومي الإجمالي ونصيب الفرد منه.
7. تعويضات العاملين.
8. دخل الملكية.
9. الدخل القومي المتاح الإجمالي ونصيب الفرد منه.
10. صافي التحويلات من الخارج .
11. الادخار.
12. الإنفاق الاستهلاكي النهائي للأسر المعيشية.
13. الإنفاق الاستهلاكي النهائي الحكومي.

14. الإنفاق الاستهلاكي النهائي لمنتجي الخدمات الخاصة التي لا تهدف إلى الربح وتخدم الأسر المعيشية.
15. التكوين الرأسمالي الإجمالي.
16. التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي.
17. التغير في المخزون.
18. صافي الممتلكات القيمة.
19. الرسوم الجمركية المفروضة على الواردات.
20. صافي الصادرات من السلع والخدمات.

1.1.3: واقع الحسابات القومية الراهن

بلغت قيمة الناتج المحلي الإجمالي في باقي الضفة الغربية وقطاع غزة بالأسعار الثابتة في عام 2003 ما قيمته 4,010.8 مليون دولار أمريكي مسجلا نموا بنسبة 4.5% مقارنة مع عام 2002 والذي بلغت قيمة الناتج المحلي الإجمالي له 3,838.9 مليون دولار أمريكي. و بلغت قيمة الدخل القومي الإجمالي في باقي الضفة الغربية وقطاع غزة بالأسعار الثابتة 4,372.5 مليون دولار أمريكي مسجلا نموا بنسبة 7.0% مقارنة مع عام 2002 والذي بلغت قيمة الدخل القومي الإجمالي له 4,085.6 مليون دولار أمريكي. اما قيمة الدخل المتاح الإجمالي في باقي الضفة الغربية وقطاع غزة بالأسعار الثابتة فقد بلغت 5,869.1 مليون دولار أمريكي مسجلا نموا بنسبة 12.7% مقارنة مع عام 2002 والذي بلغت قيمة الدخل المتاح الإجمالي له 5,207.5 مليون دولار أمريكي. وفيما يتعلق بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في باقي الضفة الغربية وقطاع غزة بالأسعار الثابتة فقد بلغ 1,184.8 دولار أمريكي مسجلا تراجعاً بنسبة 0.5% مقارنة مع عام 2002 والذي بلغت قيمة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي له 1,191.3 دولار أمريكي.

2.1.3: وصف مصادر البيانات:

تستند عملية إعداد الحسابات القومية إلى مجموعة من المصادر الداخلية التي يتولاها الجهاز بالإضافة إلى المصادر الأخرى:

- المسوح الاقتصادية.
- المسوح الاجتماعية.
- المسوح السكانية.
- السجلات الإدارية الخاصة بالمؤسسات الحكومية وغير الحكومية والمؤسسات الأخرى.
- إحصاءات التجارة الخارجية (السلع والخدمات).
- تقديرات حساب باقي العالم (السلع والخدمات).
- ميزان المدفوعات الفلسطيني.

توحيد منهجية إعداد البيانات من مصادرها المختلفة عبر السنوات بالاعتماد على المنهجية الأحدث والتي تبلورت مع تراكم المعرفة الفنية والإلمام بواقع البيانات الإحصائية من ناحية وهيكلية الاقتصاد ومكوناته من ناحية أخرى. ويشمل ذلك توحيد منهجية احتساب بعض المؤشرات كالإنتاج وغيرها من المؤشرات الرئيسية. وقد مكن هذا التوجه باعتماد المنهجية الأكثر حداثة وتوحيدها عبر السنوات إلى إحراز تقدم كبير على مستوى جودة البيانات، كما أنه يوفر الأساس اللازم قبل القيام بأي عمليات لمقارنة البيانات أو احتساب لنسب النمو عبر السنوات.

3.1.3: تقييم مصادر البيانات:

1. المؤشرات:

- البيانات التي توفرها الحسابات القومية حول الأنشطة الاقتصادية بيانات شاملة ومفصلة لجميع الأنشطة، فهناك تفصيل للناتج المحلي الإجمالي حسب طريقة الإنتاج وحسب طريقة الإنفاق.
- المؤشرات يتم توفيرها سنوياً منذ عام 1994 وحتى عام 2003، ولكن المشكلة هنا في دورية إصدار هذه البيانات، في الغالب تتوفر في نهاية العام الذي يلي عام الإسناد الزمني، وهنا تبرز الحاجة لتوفير بيانات اكثر سرعة حول أداء هذه الأنشطة، من هنا كانت الخطة لاعداد الحسابات القومية الربعية التي توفر بيانات بشكل ربعي حول الناتج المحلي الإجمالي حسب النشاط الاقتصادي ونصيب الفرد منه.

2. الفجوات:

يتم نشر البيانات على مستوى باقي الضفة الغربية وقطاع غزة للفترة 2001-2003 ولا تمكن البيانات من النشر على مستوى الأراضي الفلسطينية وذلك لانخفاض جودة بيانات القدس داخل الحواجز (J1)[1]، حيث جاري العمل على تنقيح بيانات الفترة 2001-2003 وإعداد الحسابات القومية للعام 2004 التي تأخرت بسبب تأخر مصادر البيانات.

3. شمولية البيانات:

إن المؤشرات التي تم توفيرها للفترة 1994-2000 هي للأراضي الفلسطينية، باقي الضفة الغربية، قطاع غزة، كما ويمكن توفير البيانات للقدس داخل الحواجز (J1) لهذه الفترة، وتم توفير البيانات للفترة 2001-2003 لباقي الضفة الغربية وقطاع غزة.

2.3: الحسابات القومية المؤسسية

الحسابات القومية المؤسسية تعرف بانها مجموعة من الوحدات المؤسسية المقيمة التي تشترك بسماتها القانونية وطبيعة النشاط ويتألف منها مجموع الاقتصاد، مصنفة إلى القطاعات التالية، قطاع الشركات غير المالية، قطاع الشركات المالية، القطاع الحكومي العام، قطاع المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية، وقطاع الأسر المعيشية إضافة لحساب بقية العالم والذي ينفرد له حساب مستقل. توفر الحسابات القومية بشكل عام صورة وافية حول الاقتصاد الكلي في أية دولة، حيث تتضمن وصفا إحصائيا منتظما ومتسقا للاقتصاد ككل وللعلاقة بين مختلف القطاعات الاقتصادية، والاقتصاد الكلي مع بقية العالم على حد سواء. حيث فصل نظام الحسابات القومية 1993 المجتمع الاقتصادي إلى حسابات للقطاعات وأخرى للأنشطة التي تشكل جميعها أجزاء من نظام المحاسبة القومية الكلي. ومن هذا المنطلق بوشر العمل على إنتاج الحسابات القومية المؤسسية التي تعطي صورة واضحة عن كل قطاع اقتصادي بشكل منفصل، بحيث تبين النمو الحاصل في كل قطاع، وكيفية توجه الاقتصاد ككل، وما هو القطاع الأكثر انتشارا في الاقتصاد الوطني، فهي توفر وصفا تفصيليا للمراحل المختلفة في عملية الإنتاج الاقتصادي، ابتداء من حساب الإنتاج ثم حساب توليد الدخل يتبعه توزيع واستخدام الدخل منتهيا بالحساب المالي وغير المالي. يصنف نظام الحسابات القومية (SNA93) مجموع الاقتصاد الوطني إلى خمسة قطاعات اقتصادية مقيمة تشمل:

[1] ويشمل ذلك الجزء من محافظة القدس والذي ضمته إسرائيل عنوة بعيد احتلالها للضفة الغربية في حزيران من عام 1967.

- القطاع المالي.
- القطاع غير المالي.
- القطاع غير الهادف للربح ويخدم الأسر المعيشية.
- القطاع الحكومي.
- القطاع العائلي.

المؤشرات التي توفرها الحسابات القومية المؤسسية بالأسعار الجارية والثابتة:

1. قيمة الإنتاج حسب النشاط الاقتصادي والقطاع المؤسسي.
2. قيمة الاستهلاك الوسيط حسب النشاط الاقتصادي والقطاع المؤسسي.
3. القيمة المضافة حسب النشاط الاقتصادي والقطاع المؤسسي.

1.2.3: واقع الحسابات القومية المؤسسية الراهن

احدث بيانات متوفرة عن الحسابات القومية المؤسسية هي للعام 2002 بالأسعار الجارية حيث أشارت النتائج للأعوام 2001– 2002 أن القيمة المضافة لقطاع الأسر المعيشية في باقي الضفة الغربية وقطاع غزة للعام 2002 وصلت إلى 1,603.1 مليون دولار أمريكي أي ما نسبته 46.0% من الناتج المحلي الإجمالي مسجلاً نمواً بمقدار 0.7% مقارنة مع القيمة المضافة لقطاع الأسر المعيشية للعام 2001.

كما وبلغت القيمة المضافة لقطاع الشركات غير المالية للعام 2002 بالأسعار الجارية حوالي 766.3 مليون دولار أمريكي مسجلاً تراجعاً بمقدار 23.1% مقارنة مع القيمة السنوية للقيمة المضافة لقطاع الشركات غير المالية للعام 2001، حيث بلغت القيمة في العام 2001 ما يعادل 996.7 مليون دولار أمريكي.

كما وبلغت القيمة المضافة للقطاع الحكومي للعام 2002 بالأسعار الجارية حوالي 793.9 مليون دولار أمريكي مسجلاً تراجعاً بمقدار 11.2% مقارنة مع القيمة السنوية للقيمة المضافة للقطاع الحكومي للعام 2001، حيث بلغت القيمة في العام 2001 ما يعادل 894.3 مليون دولار أمريكي.

كما وبلغت القيمة المضافة لقطاع المؤسسات غير الهادفة للربح وتخدم الأسر المعيشية للعام 2002 بالأسعار الجارية حوالي 172.8 مليون دولار أمريكي مسجلاً نمواً بمقدار 4.7% مقارنة مع القيمة السنوية للقيمة المضافة لقطاع المؤسسات غير الهادفة للربح وتخدم الأسر المعيشية للعام 2001، حيث بلغت القيمة في العام 2001 ما يعادل 165.1 مليون دولار أمريكي.

كما وبلغت القيمة المضافة لقطاع الشركات المالية للعام 2002 بالأسعار الجارية حوالي 147.7 مليون دولار أمريكي مسجلاً تراجعاً بمقدار 12.3% مقارنة مع القيمة السنوية للقيمة المضافة لقطاع الشركات المالية للعام 2001، حيث بلغت القيمة في العام 2001 ما يعادل 168.4 مليون دولار أمريكي.

2.2.3: وصف مصادر البيانات

تستند عملية إعداد الحسابات القومية المؤسسية إلى بيانات الحسابات القومية 1994–2000 كأساس التوزيع القطاعي للمؤسسات وبالاستناد إلى نظام الحسابات القومية SNA93.

1.2.3 تقييم مصادر البيانات:

1. المؤشرات:

- البيانات التي توفرها الحسابات القومية حول الأنشطة الاقتصادية والقطاعات المؤسسية بيانات شاملة ومفصلة لجميع الأنشطة والقطاعات الاقتصادية الخمسة.
- المؤشرات يتم توفيرها سنوياً منذ عام 1997 وحتى عام 2000، ولكن المشكلة هنا في دورية إصدار هذه البيانات، في الغالب تتوفر في نهاية العام الذي يلي عام الإسناد الزمني، وهنا تبرز الحاجة لتوفير بيانات اكثر سرعة حول أداء هذه الأنشطة.

2. الفجوات:

يتم نشر البيانات على مستوى الأراضي الفلسطينية، باقي الضفة الغربية وقطاع غزة ولا توجد بيانات لباقي الضفة الغربية، قطاع غزة، القدس داخل الحواجز (J1) كل على حدا. كما وسيتم العمل على إعداد الحسابات القومية المؤسسية للفترة 2001–2004 بعد الانتهاء من إعداد الحسابات القومية الأساسية، حيث تأخر العمل على إعدادها بسبب عدم الانتهاء من إعداد الحسابات القومية الأساسية.

3. شمولية البيانات:

إن المؤشرات التي تم توفيرها للأراضي الفلسطينية، باقي الضفة الغربية وقطاع غزة، للفترة 1997–2000.

3.3: الحسابات القومية الربعية

تعتبر الحسابات القومية الربعية من أهم فروع الحسابات القومية، والتي تعمل على توفير صورة شاملة لأبرز مؤشرات الاقتصاد الكلي خلال فترة زمنية أقصر مما يتم توفيره في الحسابات القومية السنوية. ففي حين تستخدم مؤشرات الاقتصاد الكلي لأغراض التحليل قصير الأجل، لا تكون الحسابات السنوية كافية لأنها بوجه عام لا تسمح بالمتابعة الضرورية عن كثب على مختلف التحركات قصيرة الأجل. وفي الوقت نفسه، لا يعتبر الاعتماد على تحليل المؤشرات قصيرة الأجل فقط بديلا كافيا لأسباب مختلفة. فكثيرا ما تكون هذه المؤشرات غير كاملة من حيث الشمول، وليس من السهل دائما فهم العلاقات الاقتصادية المتبادلة من خلالها. وبذلك فان الحسابات الربعية تجمع ما بين الدقة والتفصيل في بيانات الحسابات القومية والذي يتم توفيره في الحسابات السنوية، وما بين عامل الزمن الذي توفره المؤشرات قصيرة المدى. ففي حين أن الحسابات الربعية تغطي فترة زمنية أطول مما هي عليه المؤشرات قصيرة المدى التي تزودنا بمؤشرات شهرية، إلا أن الحسابات الربعية توفر صورة شاملة للتطورات الاقتصادية خلال فترة زمنية مناسبة تسمح للباحثين ومستخدمي البيانات باستغلالها في توفير الأبحاث والتقارير المختلفة حول التطورات الجارية على ابرز مؤشرات الاقتصاد الكلي.

تجدر الإشارة إلى أن تطبيق الحسابات الربعية لأي بلد هو من أولى الأولويات لبناء منظومة الإحصاءات الاقتصادية المتكاملة، إلا انه حتى الآن لم يتم إنجاز التطبيق الكامل للحسابات القومية الربعية بالاستناد لنظام الحسابات القومية 1993 (SNA,1993)، بما يشمل الميزانيات العمومية لكل ربع سنة، وشمولية الحسابات الربع سنوية يتفاوت تفاوتا كبيرا من بلد لآخر. ويتكون في حالات كثيرة من حساب الناتج المحلي الإجمالي فقط، باستخدام أسلوب القيمة المضافة بحساب الفئات الاقتصادية الأساسية.

تستند الحسابات الربع سنوية إلى استخدام المؤشرات الإحصائية قصيرة الأجل إضافة إلى اعتمادها إلى حد ما على الحسابات القومية السنوية فيما يتعلق بتوزيع الناتج المحلي الإجمالي عبر الأرباع المختلفة.

المؤشرات التي توفرها الحسابات القومية الربعية بالأسعار الثابتة:

1. القيمة المضافة حسب النشاط الاقتصادي والربع.
2. الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد منه.

1.3.3: واقع الحسابات القومية الربعية للربع الرابع 2005

أشارت التقديرات الأولية للناتج المحلي الإجمالي للربع الرابع من العام 2005 بالأسعار الثابتة، أنه من المتوقع أن تبلغ قيمة الناتج المحلي الإجمالي على مستوى باقي الضفة وقطاع غزة للعام 2005 حوالي 4,456.4 مليون دولار أمريكي مسجلاً نمواً بمقدار 4.9% مقارنة مع القيمة السنوية التقديرية للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة للعام 2004، في حين من المتوقع أن يبلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ما قيمته 1,268.2 دولار أمريكي خلال العام 2005 مسجلاً نمواً بنسبة 1.7% مقارنة مع القيمة السنوية لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للعام 2004 .

كما أشارت التقديرات الأولية بالأسعار الثابتة إلى تراجع في قيمة الناتج المحلي الإجمالي لباقي الضفة الغربية وقطاع غزة خلال الربع الرابع من العام 2005 بما نسبته 0.2% عن الربع الثالث من العام ذاته، في حين سجل نمواً عن الربع الرابع من العام 2004 بلغ 9.3% بالأسعار الثابتة علماً أن سنة الأساس 1997. كما تشير التقديرات إلى أن أنشطة المطاعم والفنادق، أنشطة التعدين، الصناعة التحويلية وإمدادات المياه والكهرباء، الأنشطة العقارية والايجارية، نشاط تجارة الجملة والتجزئة، نشاط الإنشاءات إضافة إلى أنشطة الخدمة المجتمعية والاجتماعية والشخصية قد شهدت تراجعاً ضمن المؤشرات الاقتصادية قصيرة المدى المتاحة لكل نشاط. كما تشير التقديرات الأولية إلى أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي قد بلغ 323.0 دولار أمريكي خلال الربع الرابع من العام 2005، مسجلاً تراجعاً نسبته 1.1% مقارنة مع الربع الثالث من العام 2005، في المقابل نجد أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي قد سجل نمواً مقارنة مع الربع الرابع من العام 2004 حيث بلغت نسبة النمو 6.1%.

أداء الأنشطة الاقتصادية

وعند تتبع أداء الأنشطة الاقتصادية خلال الربع الرابع من العام 2005 مقارنة مع الربع السابق والربع النظير من العام 2004، يلاحظ ما يلي:

- سجل إجمالي القيمة المضافة **لنشاط الزراعة وصيد الأسماك** نمواً خلال الربع الرابع من العام 2005 بما نسبته 2.7% عن الربع الثالث من العام ذاته، في حين سجل تراجعاً نسبته 16.7% بالمقارنة مع الربع النظير من العام 2004.
- تراجع إجمالي القيمة المضافة **لأنشطة التعدين، الصناعة التحويلية، إمدادات المياه والكهرباء** في باقي الضفة الغربية وقطاع غزة خلال الربع الرابع من العام 2005 مقارنة مع الربع الثالث من العام ذاته بنسبة 8.4%، مقابل تراجع نسبته 2.3% مقارنة مع الربع الرابع من العام 2004.
- شهد إجمالي القيمة المضافة الخاص بنشاط الإنشاءات تراجعاً بنسبة 2.8% خلال الربع الرابع من العام 2005 مقارنة مع الربع الثالث من العام ذاته في حين حقق نمواً بما نسبته 6.2% مقارنة مع الربع الرابع من العام 2004.

- سجل إجمالي القيمة المضافة لأنشطة النقل والتخزين والاتصالات نمواً خلال الربع الرابع من العام 2005 بما نسبته 4.1% مقارنة مع الربع الثالث من العام ذاته في حين حقق تراجعاً بما نسبته 5.9% بالمقارنة مع الربع ذاته من العام 2004.
- سجل إجمالي القيمة المضافة لأنشطة الوساطة المالية نمواً خلال الربع الرابع من العام 2005 مقارنة مع الربع الثالث من العام ذاته بحوالي 6.0%، وكذلك بنسبة 14.4% بالمقارنة مع الربع الرابع من العام 2004.
- سجل إجمالي القيمة المضافة لنشاط تجارة الجملة والتجزئة تراجعاً خلال الربع الرابع من العام 2005 مقارنة مع الربع الثالث من العام 2005 بنسبة 3.1%، في حين شهد نمواً بما بنسبة 1.1% مقارنة مع الربع الرابع من العام 2004.
- سجل إجمالي القيمة المضافة لنشاط التعليم تراجعاً طفيفاً بنسبة 0.7% خلال الربع الرابع من العام 2005 مقارنة مع الربع الثالث من العام 2005، مقابل نمواً بنسبة 15.3% مقارنة مع الربع الرابع من العام 2004.
- سجل إجمالي القيمة المضافة لنشاط المطاعم والفنادق تراجعاً خلال الربع الرابع من العام 2005 مقارنة مع الربع الثالث من العام ذاته بما نسبته 12.4%، في حين شهد نمواً طفيفاً مقارنة مع الربع النظير من العام 2004 بلغ 0.5%.
- سجل إجمالي القيمة المضافة لنشاط الأنشطة العقارية والايجارية والتجارية تراجعاً خلال الربع الرابع من العام 2005 مقارنة مع الربع الثالث من العام ذاته بما نسبته 3.9%، مقابل تراجع بنسبة 1.0% مقارنة مع الربع الرابع من العام 2004.

الشكل التالي يوضح الاتجاه العام للناتج المحلي الإجمالي الربعي في باقي الضفة الغربية وقطاع غزة خلال الأرباع الخاصة بالأعوام 2004-2005.

شكل 24: الاتجاه العام للناتج المحلي الإجمالي الربعي في باقي الضفة الغربية وقطاع غزة 2004-2005

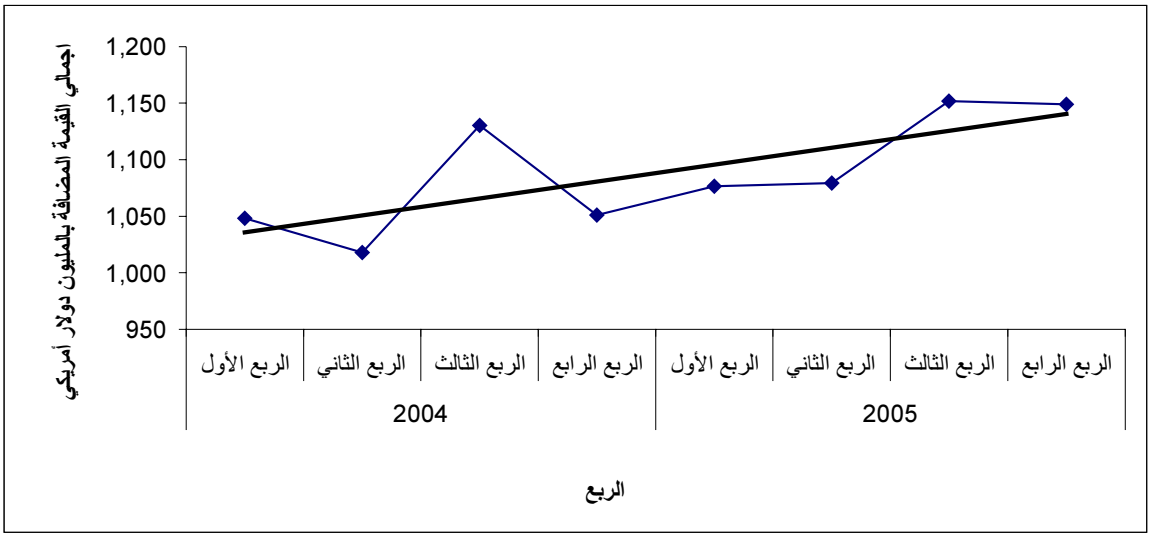

2.3.3: وصف مصادر البيانات:

تستند عملية إعداد الحسابات القومية الربعية إلى مجموعة من المسوح التي ينفذها الجهاز بالإضافة إلى المصادر الأخرى:

- المسوح الاقتصادية.
- المسوح الاجتماعية، مثل مسح القوى العاملة.
- السجلات الإدارية الخاصة بالمؤسسات الحكومية والمؤسسات الأخرى (القطاع الخاص).

3.3.3: تقييم مصادر البيانات:

1. **المؤشرات:**

- البيانات التي توفرها الحسابات القومية الربعية حول الأنشطة الاقتصادية بيانات شاملة ومفصلة لجميع الأنشطة الاقتصادية.
- المؤشرات يتم توفيرها ربعياً منذ عام 2000 وحتى عام 2005، كما ويمكن توفيرها منذ عام 1994.

2. **الفجوات:**

يتم نشر البيانات على مستوى باقي الضفة الغربية وقطاع غزة ولا يتوفر حسابات قومية ربعية لكل من باقي الضفة الغربية وقطاع غزة كل على حدا. كما وتكمن هذه المشكلة في غالبية المؤشرات حيث أن الإصدار الخاص بكل منها لا يتم الحصول عليه بالدورية الملائمة، وفي الوقت المناسب لإصدار الحسابات القومية الربعية الأمر الذي يتسبب في تأخير إصدارها أو اللجوء الأنشطة التقدير لهذه الأنشطة، الأمر الذي يضعف مصداقية التقديرات النهائية. تكمن هذه المشكلة بصورة أكبر في البيانات الخاصة بالسجلات الإدارية كالبيانات الخاصة بإمدادات المياه والكهرباء، ومؤشرات النقل والتخزين والاتصالات.

3. **شمولية البيانات:**

نظرا لكون المنهجية المتبعة في العمل على الحسابات القومية الربعية تعتمد على جداول العرض والاستخدام فان التغطية الخاصة بالبيانات هي لباقي الضفة الغربية وقطاع غزة للفترة 1994-2005.

البيانات بالأسعار الثابتة:

البيانات المتوفرة حاليا هي بالأسعار الثابتة وبذلك تبرز الحاجة إلى تنفيذ الحسابات القومية الربعية بالأسعار الجارية، من خلال الاعتماد على المثبطات السعرية الشهرية.

4.3: الرقم القياسي للإنتاج الصناعي

تعتبر الأنشطة الصناعية من أهم الركائز التي يرتكز عليها أي اقتصاد، وفي الواقع الفلسطيني يشكل النشاط الصناعي ما نسبته 14% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي وفقا لبيانات الحسابات القومية للعام 2003 بالأسعار الجارية والثابتة. بذلك يعتبر قياس أداء النشاط الصناعي ضروري للتعرف على أداء الاقتصاد بشكل عام، مع ذلك من الصعب أن يتوفر لدينا سلسلة مؤشرات قادرة على قياس التغير في حجم الإنتاج الصناعي نظرا لكون الإنتاج الصناعي متفاوت بشكل كبير ليس فقط على المستوى الإجمالي وإنما على مستوى الصناعات المختلفة، من ذلك ظهرت الفكرة حول تنفيذ مسح الرقم القياسي للإنتاج الصناعي، بحيث يمكننا من قياس التغير في حجم الإنتاج للمنشآت الاقتصادية التي لها أكبر وزن في الأنشطة الصناعية المختلفة.

المؤشرات التي يوفرها المسح:

من خلال تنفيذ مسح الرقم القياسي للإنتاج الصناعي يتم الحصول على :

- مؤشر قصير المدى (رقم قياسي للإنتاج الصناعي) لخدمة أغراض إعداد الحسابات القومية الربعية.
- أرقام قياسية حول الأنشطة الصناعية التفصيلية (التعدين واستغلال المحاجر، الصناعة التحويلية إضافة إلى إمدادات المياه والكهرباء).
- إضافة إلى ذلك فإن من ابرز المؤشرات الخاصة بالمسح هي:
  - عدد أيام العمل الفعلية في المؤسسة خلال شهر الإسناد.
  - متوسط عدد المشتغلين في المؤسسة خلال الشهر موزعين على العاملين بأجر وبدون أجر.
  - متوسط عدد ساعات العمل اليومية للعامل.
  - وضع إنتاج المؤسسة العام حاليا مقارنة بالفترات السابقة والقادمة.
  - تقييم نوع المشاكل التي تواجهها المؤسسة ارتباطا بالمراحل الزمنية المحددة.
  - تقييم وضع المؤسسة من حيث مستوى التشغيل، وحجم المبيعات، وتحديد الأسباب لهذا التقييم.
  - قيمة الطلبيات الجديدة من قبل المؤسسة على كل من:
    - ✓ الخامات والمواد الأولية (مستلزمات الإنتاج).
    - ✓ مواد التعبئة والتغليف.
    - ✓ الآلات والمعدات والأجهزة.
    - ✓ قيمة الطلبيات الجديدة على المنتجات تامة الصنع.
  - تحديد كفاءة خطوط الإنتاج في المؤسسة، كمية إنتاجها إضافة إلى الوحدات المستخدمة للقياس.
  - توفير التقييم العام حول آراء ووجهات نظر أصحاب المنشآت ومديروها.

1.4.3: الواقع الراهن حسب البيانات المتوفرة عن اتجاهات أصحاب ومد راء المنشآت الصناعية لشهر شباط 2006

الاتجاه العام للمؤشرات الرئيسية: تشاؤم على المدى المتوسط لدى أصحاب ومدراء المنشآت الصناعية لشهر شباط 2006 مقارنة مع شهر كانون ثاني 2005:

تشير التقديرات الأولية للناتج المحلي الاجمالي للعام 2005 الى أن النشاط الصناعي يمثل ما نسبته 12.7% من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة، متراجعاً عما كان عليه في فترة ما قبل الانتفاضة حيث شكلت مساهمة هذا النشاط ما نسبته 15.7% خلال العام 2000. وبناء على ذلك فقد نفذ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني الدورة الرابعة عشر من مسح اتجاهات أصحاب/مدراء المنشآت الصناعية حول الأوضاع الاقتصادية لشهر شباط 2006 خلال الفترة 2-22 /2006/3، بهدف رصد ومراقبة اتجاهات آراء أصحاب/ مدراء المنشآت الصناعية حول الأوضاع الاقتصادية على المستوى الوطني والمناطق الفلسطينية المختلفة.

على مستوى نسبة المتفائلين بتحسن وضع المنشأة على المدى المتوسط:

مع قرب الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة بدأ ت بوادر التفاؤل بتحسن الوضع الاقتصادي تظهر جلياً، حيث أشارت نـــتائج مسح آراء واتجاهات أصحاب المنشآت الصناعية ان نسبة التفاؤل بتحسن أوضاع المنشآت على المدى المتوسط خـــلال آب 2005 (الـــشهر الذي سبق شهر الانسحاب الإسرائيلي من القطاع) بلغت 32.8% في باقي الضفة الغربية وقطـــاع غزة، وان نسبة المتفائلين من أصحاب المؤسسات الصناعية على المدى المتوسط في قطاع غزة فاقت نسبتهم

فـــي باقي الضفة الغربية، حيث شكلت هذه النسبة 65.3% في قطاع غزة، مقابل 24.6% في باقي الضفة الغربية، أما على المدى المتوسط خلال شهر أيلول 2005 (شهر الانسحاب) مقارنة مع المدى المتوسط خلال شهر آب لعام 2005 ، فقـــد بدأت نسبة التفاؤل بتحسن أوضاع المنشآت الصناعية تنمو، حيث بلغت نسبة المتفائلين 36.6% في باقي الضفة الغربية وقطاع غزة على المدى المتوسط خلال شهر أيلول 2005 مقارنة بمستواها على المدى المتوسط خلال شهر آب لعام 2005، وعلى مستوى المناطق الجغرافية أظهرت النتائج أن في نسبة المتفائلين من أصحاب المنشآت الصناعية، حيث بلغت هذه النسبة في قطاع غزة إلى 58.8%، مقابل 31.7% في باقي الضفة الغربية.

جدول43: نسبة المتفائلين من أصحاب المنشآت الصناعية بتحسن أوضاع منشآتهم حسب المنطقة والشهر على المدى المتوسط

الشهر	باقي الضفة الغربية	قطاع غزة	باقي الضفة الغربية وقطاع غزة
آب 2005	24.6	65.3	32.8
ايلول 2005	31.7	58.8	36.6
تشرين اول 2005	36.0	46.7	41.6
تشرين ثاني 2005	32.9	65.4	39.6
كانون اول 2005	41.7	62.7	54.9
كانون ثاني 2006	48.3	81.4	59.0
شباط 2006	34.5	71.7	42.8

على مستوى نسبة المتفائلين بارتفاع مستوى التشغيل على المدى المتوسط:

أظهرت نتائج مسح اتجاهات وآراء أصحاب/ مدراء المنشآت الصناعية على المدى المتوسط خلال آب 2005، أن نسبة المتفائلين بارتفاع مستوى التشغيل في المنشآت الصناعية متدنية حيث بلغت في باقي الضفة الغربية وقطاع غزة 20.5 %، أمـــا فـــي قطاع غزة فقد كانت نسبة التفاؤل عالية حيث بلغت 76.7%، بالمقابل كانت متدنية جداً في باقي الضفة الغـــربية، حـــيث بلغـــت 6.2%، أما اتجاهات أصحاب المنشآت الصناعية على المدى المتوسط خلال شهر الانسحاب الإســـرائيلي مـــن قطـــاع غزة (شهر أيلول 2005) فقد وضحت أن نسبة التفاؤل بارتفاع مستوى التشغيل في المنشآت الـــصناعية بلغـــت 22.2% فـــي باقـــي الضفة الغربية وقطاع غزة، في حين أن نسبة المتفائلين من أصحاب المنشآت الـــصناعية بارتفـــاع مـــستوى التشغيل تراجعت في قطاع غزة، حيث بلغت 68.5%، بالمقابل ارتفعت في باقي الضفة الغربية، حيث بلغت النسبة 11.6%.

جدول44: نسبة المتفائلين من أصحاب المنشآت الصناعية بارتفاع مستوى التشغيل حسب المنطقة والشهر على المدى المتوسط

الشهر	باقي الضفة الغربية	قطاع غزة	باقي الضفة الغربية وقطاع غزة
آب 2005	6.2	76.7	20.5
ايلول 2005	11.6	68.5	22.2
تشرين اول 2005	21.0	22.5	21.7
تشرين ثاني 2005	8.2	75.7	22.0
كانون اول 2005	13.1	72.4	50.6
كانون ثاني 2006	6.0	86.3	31.8
شباط 2006	17.9	43.3	23.5

على مستوى نسبة المتفائلين بارتفاع حجم المبيعات على المدى المتوسط:

فـيما يـتعلق بحجـم المبيعات في المنشآت الصناعية، أشارت نتائج المسح أن نسبة التفاؤل بارتفاع حجم المبيعات في المنـشآت الصناعية بلغت 32.1% في باقي الضفة الغربية وقطاع غزة على المدى المتوسط خلال آب 2005 (الشهر الذي سبق شهر الانسحاب الإسرائيلي من القطاع)، أما في قطاع غزة فقد كانت نسبة التفاؤل عالية حيث بلغت 83.8%، بالمقابـل كانت اقل منها في باقي الضفة الغربية، حيث بلغت 19.0%، أما اتجاهات أصحاب المنشآت الصناعية خلال شـهر الانـسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة (شهر أيلول 2005) فقد بينت أن نسبة التفاؤل بارتفاع حجم المبيعات في المنـشآت الـصناعية بلغـت 42.8% في باقي الضفة الغربية وقطاع غزة، وعلى مستوى المناطق الجغرافية أظهرت النـتائج أن في نسبة المتفائلين من أصحاب المنشآت الصناعية تراجعت في قطاع غزة، حيث بلغت 77.1%، في حين ارتفعت في باقي الضفة الغربية، حيث شكلت 35.0%.

جدول 45: نسبة المتفائلين من أصحاب المنشآت الصناعية بارتفاع حجم المبيعات حسب المنطقة والشهر على المدى المتوسط

الشهر	باقي الضفة الغربية	قطاع غزة	باقي الضفة الغربية وقطاع غزة
آب 2005	19.0	83.8	32.1
ايلول 2005	35.0	77.1	42.8
تشرين اول 2005	43.2	46.0	44.7
تشرين ثاني 2005	40.3	76.7	47.7
كانون اول 2005	44.9	70.8	61.2
كانون ثاني 2006	50.4	81.3	60.3
شباط 2006	31.1	38.8	32.8

5.3: التجارة الخارجية

تلعب التجارة الخارجية الفلسطينية بمكونيها الرئيسيين، الصادرات والواردات دوراً مهما في الكيان الاقتصادي لأي بلد والاقتصاد العالمي بشكل عام من خلال إبراز جانب أهمية المشاركة في كل من الصادرات والواردات وفي شقي السلع والخدمات، كما يشكل حجم التجارة جزءاً مهماً من الناتج المحلي الإجمالي لكل دولة، وما توفره التجارة من تشغيل للأيدي العاملة ولأسطول النقل فيها وما يمثل ذلك من عائدات إلى خزينة الدولة من ضرائب مختلفة يتم توظيفها في المشاريع التنموية والبنية التحتية وتسديد فاتورة الموظفين التي تتجاوز 120 مليون دولار أمريكي شهرياً.

1.5.3: واقع التجارة الخارجية الفلسطينية

تعتبر التجارة الخارجية الفلسطينية من أهم الأنشطة الاقتصادية من خلال ما واجهته من معوقات بدأت منذ إحتلال الأراضي الفلسطينية عام 1967 وما ترتب على ذلك من تبعية إجبارية للاقتصاد الإسرائيلي، حيث كانت الصادرات والواردات الفلسطينية تمر من خلال إسرائيل وبخاصة الصادرات التي تمت مصادرة هويتها الفلسطينية وما زالت، حيث يتم تصدير كميات هائلة من المنتجات الفلسطينية وبخاصة من قطاع غزة من خلال شركات التصدير الإسرائيلية وفي هذه الحالة يتم تصدير هذه المنتجات إلى دول العالم على أنها إسرائيلية المنشأ وبالتالي يترتب على هذه المسألة خسائر إضافية في الميزان التجاري على المستوى الإجمالي وعلى مستوى الشركاء التجاريين لفلسطين.

يلجأ التاجر الفلسطيني عادة إلى الشركات آنفة الذكر بسبب العوائق المفروضة والمتمثلة بالسيطرة الإسرائيلية على المنافذ البرية والبحرية والجوية للأراضي الفلسطينية وعدم السماح بحرية الحركة للشاحنات على المعابر البرية من

خلال الأردن ومصر باعتبارها المنافذ البرية المتاحة إلى العالم الخارجي وتبرز المشكلة بشكل واضح في حال الحاجة لتصدير السلع سريعة التلف مثل الورود والخضار والفواكه الطازجة.

لقد حرصت السلطة الوطنية الفلسطينية ومنذ نشأتها عام 1993 على إعادة تأهيل وتنشيط الإقتصاد الفلسطيني للخروج من التبعية للإقتصاد الإسرائيلي، وبالاستفادة من الدعم المقدم للشعب الفلسطيني والمتمثل بإعفاء المنتجات الفلسطينية من الرسوم الجمركية على الصادرات، فقد تم توقيع العديد من اتفاقات التجارة الحرة مع بعض البلدان، كان من أهمها اتفاقية الشراكة مع دول الإتحاد الأوروبي حيث يتم التصدير من خلال وثيقة EURO-1 بالإضافة إلى إعفاء الصادرات إلى الدول العربية من الرسوم الجمركية.

لقد بدأ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطينية بنشر التقارير السنوية الخاصة بإحصاءات التجارة الخارجية السلعية منذ بيانات عام 1996 بحيث وفرت التقارير السنوية مجموعة من المؤشرات كان من أهمها:

- إجمالي قيمة الواردات والصادرات حسب بلد المنشأ والمقصد
- إجمالي قيمة الواردات والصادرات حسب الأبواب، الأقسام، المجموعات الرئيسية للنظام الموحد للتجارة الدولية التنقيح – التنقيح الثالث SITC.3.
- إجمالي قيمة الواردات والصادرات حسب المحافظة.
- إجمالي قيمة الواردات والصادرات حسب الغرض الإقتصادي.
- إجمالي قيمة الواردات والصادرات حسب المعبر
- إجمالي قيمة الواردات والصادرات حسب واسطة الدخول والخروج

كما يتم توفير البيانات حسب السلعة للجهات التي تحتاج إلى تفصيل لكل من الواردات والصادرات وبخاصة في حال إجراء الدراسات التحليلية حسب التركيب الهيكلي للسلع.

كما بدأ الجهاز بتوفير بيانات التجارة الخارجية من الخدمات مع إسرائيل وتم إعتماد فواتير ضريبة القيمة المضافة لهذا الغرض وذلك منذ بيانات عام 2000 حيث يقوم فريق من الجهاز بجمع البيانات الخاصة بالخدمات من واقع نفس الفواتير للسلع بحيث يتم نشر المؤشرات الخاصة بالخدمات على مستوى الأراضي الفلسطينية كما تتوفر البيانات حسب المحافظات الرئيسية.

من خلال البيانات المتوفرة في الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، فإن النتائج تشير ومنذ إصدار أول تقرير لعام 1996 إلى عجز متواصل في الميزان التجاري تجاوز 2 مليار دولار في عام 2004 كنتيجة طبيعية لتفوق الواردات على الصادرات بالإضافة إلى عدة عوامل اقتصادية وسياسية غالبا ما حدت من النشاط التجاري وخاصة إذا تم النظر إلى التوزيع الجغرافي الفلسطيني للتجارة الخارجية مع الإشارة إلى أنه وبحسب الوثائق المتوفرة (السجلات الإدارية) فإن 90% من الصادرات الفلسطينية كانت إلى إسرائيل، فيما كانت من الواردات من إسرائيل تتراوح ما بين 70–80% من إجمالي قيمة الواردات، والجدول التالي يوضح الواردات حسب توزيعها على مستوى الأراضي الفلسطينية:

جدول 46: إجمالي الواردات الفلسطينية حسب التوزيع الجغرافي ونسب التغير والسنة

التوزيع الجغرافي	السنة									
	1999	2000	التغير %	2001	التغير %	2002	التغير %	2003	التغير %	2004	التغير %
باقي الضفة الغربية	2,306,295	1,705,513	26-	1,552,613	9-	1,070,733	31-	1,248,082	17	1,730,103	39
قطع غزة	700,932	677,294	3-	481,034	29-	444,874	8-	552,187	24	643,145	16
المجموع	**3,007,227**	**2,382,807**	**21-**	**2,033,647**	**15-**	**1,515,607**	**25-**	**1,800,269**	**19**	**2,373,248**	**32**

يتضح من الجدول أعلاه الانخفاض الحاد في واردات باقي الضفة الغربية وقطاع غزة لعامي 2001–2002 مقارنه مع عام 2000، كما يلاحظ بأن الانخفاض في الواردات السلعية لباقي الضفة الغربية كان أكبر بكثير منه في قطاع غزة خلال عام 2000 مقارنة مع عام 1999 وهذا أمر طبيعي إذا ما تمت المقارنة على مستوى الإجمالي للواردات لكلا المنطقتين، أما قطاع غزة فكان اكثر تأثراً بالظروف السياسية في عام 2001 بنسبة اكبر من تلك التي أثرت على حركة الواردات في باقي الضفة الغربية وكذلك الحال في عام 2003 مقارنة بعام 2002 التي امتازت الواردات السلعية فيها بأعلى انخفاض وصلت نسبته إلى 25% مقارنة مع عام 2001.

أما السنوات 2003 و2004 فقد شهدت ارتفاعا في الواردات بنسبة 19%، و32% على التوالي، وسجلت واردات باقي الضفة الغربية إرتفاعاً بنسبة 39%، في حين كان الارتفاع في واردات غزة 16% فقط بسبب الإغلاقات المتكررة لمعابر قطاع غزة مع إسرائيل وعدم السماح بحرية الحركة للمنتجات الفلسطينية من قطاع غزة من خلال معبر رفح التجاري.

جدول 47: إجمالي الصادرات الفلسطينية حسب التوزيع الجغرافي ونسب التغير والسنة

التوزيع الجغرافي	السنة									
	1999	2000	التغير %	2001	التغير %	2002	التغير %	2003	التغير %	2004	التغير %
باقي الضفة الغربية	330,387	322,625	2-	251,925	22-	208,133	17-	234,311	13	272,750	16
قطع غزة	41,760	77,758	86	38,424	51-	32,734	15-	45,237	38	39,937	12-
المجموع	**372,147**	**400,383**	**8**	**290,349**	**27-**	**240,867**	**17-**	**279,548**	**16**	**312,687**	**12**

أما في جانب الصادرات فيلاحظ وجود انخفاض بنسبة 51% في عام 2001 بعد أن ارتفعت عام 2000 بنسبة 86% مقارنة مع عام 1999 ثم عاودت الارتفاع إلى ما نسبته 38% عام 2003 . أما صادرات باقي الضفة الغربية فإن أعلى انخفاض كان في عام 2002 وبنسبه 22% مقارنة مع عام 2001.

أما السنوات 2003 و2004 فقد شهدت إرتفاعاً في الصادرات بنسبة 16% و12% على التوالي، وسجلت واردات الضفة الغربية إرتفاعاً نسبته 16%، في حين انخفضت صادرات قطاع غزة بنسبة 12% وذلك بسبب إغلاق معابر القطاع لفترات متقطعة.

وحسب آخر تقرير سنوي صادر عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. تشير البيانات إلى ارتفاع الواردات السلعية للعام 2004 بنسبة 31.8% وكذلك ارتفاع الصادرات السلعية بنسبة 11.8% مقارنة مع عام 2003. وقد زاد العجز

في الميزان التجاري الفلسطيني لعام 2004 حيث وصل إلى 2،060.6 مليون دولار أمريكي، في حين كان العجز لعام 2003 بقيمة 520.6،1 مليون دولار أمريكي والعجز في الميزان التجاري الفلسطيني يعكس حالة النمو المتزايد في الواردات مقابل النمو الطفيف في الصادرات. أما في جانب الخدمات، فقد شهد عام 2004 تغيراً واضحاً في الميزان الخدمي بحيث زادت الواردات الخدمية عن الصادرات بمقدار 1.5 مليون دولار أمريكي ويعود ذلك إلى الزيادة الواضحة في الواردات من خدمات قطاع الإتصالات وخدمات التخليص الجمركي التي برزت من خلال الزيادة الواضحة في زيادة الواردات المباشرة لعام 2004 بنسبة 25% مقارنة مع عام 2003.

أبرز المعوقات:

بناء على الإحصاءات المتوفرة حول حركة التبادل التجاري مع دول العالم الخارجية عدا إسرائيل، يمكن القول بأنه لم يكن بالإمكان استفادة السلطة الوطنية الفلسطينية من الإتفاقات المشار إليها مع الدول الشريكة وبالتالي التصدير الحر إلى الأسواق العالمية بسبب استمرار الإجراءات المعقدة المفروضة من الجانب الإسرائيلي على حرية الحركة لهذه الصادرات، وساهم في هذه القيود أيضاً ما أوجدته الإتفاقات الموقعة مع الجانب الإسرائيلي من خلال تحديد كميات وأسعار الواردات المباشرة عملاً بنظام " الكوتا " أي الحصص الذي يسمح باستيراد كميات محددة في أوقات محددة وأسعار يتم تحديدها يراعى فيها عدم التأثير على المنتجات الإسرائيلية التي تتدفق إلى السوق الفلسطيني بحرية.

يتحمل التاجر الفلسطيني مبالغ باهظة على الواردات التي يتم استيرادها مباشرة من العالم الخارجي من خلال الوكلاء الإسرائيليين حيث لا يسمح باستيراد بعض السلع من قبل التجار الفلسطينيين مباشرة في حال كان هناك وكيل إسرائيلي، بالإضافة إلى ما قد تتعرض له البضائع من تلف نتيجة التخزين لفترات طويلة لأغراض الفحص الأمني وبرزت هذه الإجراءات بشكل واضح خلال انتفاضة الأقصى وبالتالي التأثير السلبي على السلع الموسمية بشكل خاص.

إن الإجراءات الإسرائيلية تحول احياناً دون فتح بعض الأسواق الجديدة أمام التاجر الفلسطيني وبخاصة إذا كان البلد الشريك لا يقيم علاقات دبلوماسية مع إسرائيل وبهذا يضطر التجار الفلسطينيين إلى التوجه إلى أسواق محددة وعدم القدرة على إيجاد المنتج البديل المنافس.

إن مثل هذه الإجراءات وانتظار السلطة الوطنية الفلسطينية فترات طويلة للحصول على عائدات الضرائب والمكوس والمقدرة بحوالي 50 مليون دولار شهرياً خلق أزمات مالية متواصلة في الموازنة الفلسطينية وخاصة في ظل غياب البيان الجمركي الفلسطيني واستمرار السيطرة الإسرائيلية على المعابر.

ما زال البيان الجمركي الإسرائيلي هو الوثيقة الرسمية المعتمدة في حال الواردات الفلسطينية المباشرة من العالم الخارجي وذلك عملاً ببروتوكول باريس الاقتصادي الموقع بين السلطة الوطنية الفلسطينية وإسرائيل عام 1994، وبالتالي فإن كافة الواردات الفلسطينية يجب أن تمر من خلال المعابر والموانئ والمطارات الإسرائيلية وبذلك تخضع هذه السلع لإجراءات معقدة تفقدها أهميتها أحياناً في حال كانت سلع موسمية وإمكانية المنافسة في حال كان البديل الإسرائيلي متوفر في السوق الفلسطيني المفتوح دائماً للسلع الإسرائيلية.

لقد عملت السلطة الوطنية الفلسطينية ومنذ عام 1998 على التحضير للبيان الجمركي الفلسطيني باعتبار أن المرحلة الانتقالية كانت في 1999/5/4 من خلال التحضير لتطبيق برنامج أسيكودا " نظام الإجراءات الجمركية المحوسب"

والذي يستخدم عادة على المعابر على حدود البلد، إلا أن ذلك لم يتم بسبب ما شهدته الأراضي الفلسطينية من أحداث وعدم الالتزام من قبل إسرائيل بالإتفاقات التجارية الموقعة مع الجانب الفلسطيني.

وفي حال أصبح هناك سيطرة حقيقية على المعابر الفلسطينية من قبل السلطة الوطنية الفلسطينية فانه سيكون بإمكان توفير بيانات حية ومباشرة عن الحركة التجارية لفلسطين لكل من الواردات والصادرات وبالتالي توفير البيانات لمتخذي القرار وصانعي السياسات بشكل شهري كباقي دول العالم.

حركة التجارة على المعابر الفلسطينية:

شكلت المعابر الفلسطينية وحرية حركة التجارة الهاجس الأكبر للتاجر الفلسطيني منذ بداية فرض الأمر الواقع والمعابر المتنقلة، حيث عمدت إسرائيل إلى إغلاق المعابر الفلسطينية بين الفترة والأخرى بحجة الاحتياطات الأمنية وبالتالي يؤثر الإغلاق سلباً على حركة كل من الواردات والصادرات الفلسطينية.

وبناء على الإتفاق الأخير الموقع بين الجانب الإسرائيلي والسلطة الفلسطينية في 2005/11/15 بتشغيل معبر رفح فإن ذلك الإتفاق إذا ما تم تنفيذه فمن المتوقع أن يساهم في رفع قيمة الصادرات الفلسطينية إلى العالم الخارجي والمتوقع أن تصل إلى حوالي 120 مليون دولار سنوياً بناء على توقعات وزارة الاقتصاد الوطني في حين لا تتجاوز حاليا 5 ملايين دولار، وهذا بدوره سيكون فرصة لفتح أسواق جديدة كان من غير الممكن فتحها في ظل السيطرة الإسرائيلية على المعبر.

2.5.3: مصادر البيانات

تعتبر السجلات الإدارية الخاصة بوزارة الاقتصاد الوطني التي توفر بيانات حول الصادرات المباشرة إلى العالم الخارجي باستثناء إسرائيل من خلال ما يعرف بشهادة المنشأ الفلسطينية الصادرة عن الغرف التجارية، أما وزارة المالية فتوفر بيانات حول التبادل التجاري مع إسرائيل، حيث يتم الحصول على البيانات من خلال فواتير المقاصة بالإضافة إلى ملف محوسب حول الواردات المباشرة من العالم الخارجي، كما توفر وزارة المالية بيانات حول الواردات من إسرائيل من المياه والكهرباء بالإضافة إلى الصادرات الفلسطينية المباشرة إلى دول الإتحاد الأوروبي من خلال ما يعرف بشهادات EURO-1 وكشوف تجميعية بالواردات الفلسطينية من المشتريات من الشركات الإسرائيلية الكبرى التي لا تقدم فواتير مقاصة وإنما تقدم كشوف تجميعية بالسلع المصدرة إلى الأراضي الفلسطينية وقيمة الضرائب المستحقة للسلطة الفلسطينية على هذه المشتريات، كما أن هناك بعض المصادر الأخرى التي تم حصرها لتحقيق الشمولية المطلوبة والتي تم تحديدها من خلال ورشة عمل ضمت العديد من الوزارات والهيئات الرسمية المختلفة ومن أهم هذه المصادر التي تم تحديدها:

- وزارة الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات: وتوفر بيانات حول الواردات والصادرات من الطرود البريدية
- وزارة الزراعة: وتوفر بيانات الواردات والصادرات الزراعية
- الهيئة العامة للبترول: وتوفر بيانات الواردات من مشتقات البترول والتي يتم الحصول عليها من خلال فواتير المقاصة بالإضافة إلى كشوف تجميعية للواردات إلى قطاع غزة والتي تتم من خلال نظام Back to back.

أما بيانات الواردات والصادرات من الخدمات فتعتبر السجلات الإدارية أيضاً الخاصة بوزارة المالية (وثيقة أل VAT) والتي تغطي التبادل مع إسرائيل فقط المصدر الأساسي لهذه البيانات، وقد بدأ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بجمع ومعالجة ونشر بيانات الخدمات مع إسرائيل منذ بيانات عام 2000.

ترتبط مشكلة عدم الشمول في إحصاءات التجارة الخارجية بالواقع السياسي والجغرافي لباقي الضفة الغربية وقطاع غزة والذي لا يسمح برصد كافة تدفقات السلع بين باقي الضفة الغربية وقطاع غزة ودول العالم (بشكل خاص مع إسرائيل). ولا تشمل البيانات المنشورة حول إحصاءات التجارة الخارجية ذلك الجزء من منطقة القدس والذي احتلته إسرائيل عنوة بعيد احتلالها للضفة الغربية عام 1967.

3.5.3: تقييم مصادر البيانات

يسعى الجهاز ومن خلال العمل المتواصل مع كافة مصادر البيانات للحصول على البيانات في وقتها بهدف توفير الأرقام الإحصائية لمتخذي القرار والدارسين والباحثين وحسب المواصفات المطلوبة، إلا أن بعض البيانات لا تتوفر في موعدها بسبب آلية العمل في المصادر الرسمية للبيانات، ولتجاوز هذه العقبات يعمل الجهاز مع وزارتي المالية ووزارة الإقتصاد الوطني للربط المباشر مع قواعد البيانات في هذه المصادر من خلال شبكة محلية بحيث يصبح بالإمكان الحصول على البيانات بشكل يومي وهذا منوط بمدى تقدم العمل على المعابر والمنافذ للعالم الخارجي.

إن تهريب السلع من الظواهر السائدة في دول العالم بهدف تحقيق أعلى نسبة ممكنة من الأرباح والخوض في منافسة حميمة مع السلع المطروحة في الأسواق تكون نتيجتها خسائر كبيرة على الاقتصاد الوطني من خلال ما تسببه من خسائر مباشرة لخزينة الدولة.

أما في الأراضي الفلسطينية فإن التهريب يعتبر حالة خاصة وذلك بسبب التداخل في مناطق النفوذ بين الأراضي الفلسطينية وإسرائيل وعدم وضوح الحدود الجغرافية أو الإجراءات القانونية لضبط حركة السلع بين الطرفين وبالتالي صعوبة تقدير نسبة التهريب وخاصة في ظل إعادة إحتلال الأراضي الفلسطينية وتنفيذ خطة الفصل من جانب واحد التي تطبقها السلطات الإسرائيلية وبناء جدار الفصل والتوسع في الأراضي الفلسطينية مما أعاق عمل الضابطة الجمركية التي عملت قبل اندلاع إنتفاضة الأقصى من خلال الدوريات التي كانت تراقب حركة الشاحنات التي تدخل وتخرج من الأراضي الفلسطينية.

وتقدر وزارة المالية وبعض مراكز الأبحاث نسبة التهريب في الواردات الفلسطينية بحوالي 25% من إجمالي الواردات التي زادت عن 2 مليار دولار في عام 2004 حسب الوثائق الرسمية المتوفرة من المصادر المختلفة المشار إليها أعلاه، وحوالي 15% في الصادرات، مما يعني أن السلطة الوطنية الفلسطينية تخسر ملايين الدولارات سنوياً من خلال التهريب.

أن عدم التغطية الدقيقة في الصادرات يتم ليس فقط من خلال تهرب التجار من تسليم نسخه من الفواتير إلى وزارة المالية وإنما هناك نوع آخر أوجدته ظروف الحصار والإغلاق من خلال تصدير المنتجات الفلسطينية وبخاصة الزراعية منها إلى العالم الخارجي من خلال التجار الإسرائيليين حيث تصدر هذه السلع من خلال المعابر الإسرائيلية ولكن يتم تصدير هذه السلع على أنها منتجات إسرائيلية المنشأ وما ينشأ عن ذلك من خسائر اقتصادية كبيرة وخلل في الميزان التجاري مع الدول الشريكة.

والحالة نفسها تتكرر في جانب الواردات حيث يتم استيراد بعض السلع من العالم الخارجي من خلال التجار الإسرائيليين بهدف تسريع إجراءات التخليص الجمركي على هذه السلع ولكن لا تصل هذه السلع إلى الأراضي الفلسطينية من خلال البيان الجمركي المعمول به في حال الواردات المباشرة وإنما تصدر من خلال فواتير القاصة على

أنها سلع إسرائيلية المنشأ وبالتالي فإن الرسوم التي تدفع عليها هي نفس الرسوم على الواردات من خلال فواتير المقاصة وبهذا تخسر السلطة الوطنية الفلسطينية عائدات الجمارك والمكوس على هذه الواردات وهي أضعاف ما يتم تحصيله من خلال ضريبة القيمة المضافة على الواردات من إسرائيل.

وأمام هذا الواقع لا بد من اتخاذ مجموعة من الإجراءات من قبل السلطة الوطنية الفلسطينية للحد من هذا التهريب ومن أهمها:

- حصر الفواتير التي يتم تسليمها للتجار ومقارنتها مع الفواتير التي يعيدها التجار لوزارة المالية.
- اتخاذ الخطوات اللازمة من خلال المتابعة المستمرة للتجار لضمان استلام فواتير المقاصة.
- دراسة أفضل السبل للتقليل من الخسائر المباشرة وغير المباشرة من عائدات الضرائب والجمارك من خلال مجموعة عمل تضم وزارة المالية والجهاز.

6.3: الأسعار والأرقام القياسية:

تعتبر الإحصاءات الخاصة بأسعار السلع الاستهلاكية من الإحصاءات الاقتصادية الهامة المرتبطة بحياة الأفراد اليومية والتي توفر المعلومات اللازمة لمعرفة الاتجاه العام للأسعار و تركيب الأرقام القياسية لها. يقوم الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بجمع بيانات عن أسعار المستهلك والمنتج والجملة بهدف تركيب الأرقام القياسية لها. ونظرا للأهمية القصوى لهذه البيانات، فقد تم وضع نظام متكامل يغطي كافة الجوانب من حيث طرق جمع الأسعار والمصادر وتوزيعها الجغرافي. الأوزان المستخدمة هي الركيزة الأساسية التي يقوم عليها نظام الأرقام القياسية، حيث تم اعتماد متوسطات أسعار سنة 1996، كسنة أساس يتم مقارنة الأسعار الجارية نسبة لها، وذلك لتوفر أسعار السلع المختارة طيلة هذه السنة، إضافة إلى ظهور نتائج مسح إنفاق واستهلاك الأسرة والذي تم اعتماده في حساب الأهمية النسبية للسلع والخدمات، إذ أن سلة المستهلك هي المجموعة الحقيقية للسلع والخدمات التي يتم رصدها ودراسة تغيرات أسعارها على فترات منتظمة بغرض تركيب الأرقام القياسية لأسعار المستهلك. أما بالنسبة للأرقام القياسية لأسعار المنتج والجملة، فقد تم دراسة بيانات الإنتاج الزراعي والصناعي وكذلك بيانات الصادرات والواردات عام 1996، من اجل الحصول على الأوزان اللازمة لإعداد الرقم القياسي للمنتج والجملة. احتسبت الأهمية النسبية للسلع والخدمات (أوزان الترجيح) لأسعار المستهلك بالاعتماد على نتائج مسح إنفاق واستهلاك الأسرة عام 1996.

1.6.3: واقع حركة الأسعار والأرقام القياسية

تعرض الاقتصاد الفلسطيني منذ العام 1967 لأوضاع وسياسات قسرية أفقدته القدرة على النمو والتطور، علاوة على تحكم الاحتلال في كافة الموارد الاقتصادية والقطاعات الإنتاجية وغير الإنتاجية، وقد تعرض الاقتصاد الفلسطيني خلال العشر سنوات الماضية الى مزيد من التشوهات بسبب استمرار ارتباطه بالاقتصاد الإسرائيلي، بحيث اصبح الاقتصاد الفلسطيني في الضفة والقطاع، سوقا مفتوحا دون أية قيود للمنتجات الإسرائيلية، وبقي الاقتصاد الفلسطيني حتى الآن في تبعية كاملة للاقتصاد الإسرائيلي، وفي هذا المناخ أعلنت "إسرائيل" "خطة شارون" أو الانسحاب أحادي الجانب من قطاع غزة والتي كان من نتائجها توليد المزيد من الأزمات الاقتصادية، والأثر الذي سيتركه هذا الانسحاب على جميع القطاعات والمؤشرات الاقتصادية ومن ضمنها أسعار المستهلك.

عند استعراض حركة أسعار المستهلك خلال عام 2005 يتضح أن الرقم القياسي لمتوسط عام 2005 في الأراضي الفلسطينية قد ارتفع بنسبة 3.47% مقارنة مع عام 2004، مسجلا بذلك ارتفاعاً عن نسبة التضخم التي شهدها عام

2004 والتي بلغت 3.00%. السبب الرئيسي لارتفاع الأسعار خلال العام يعود لارتفاع أسعار المواد الغذائية بنسبة 3.77% وأسعار المشروبات والتبغ بنسبة 5.60% وأسعار المسكن ومستلزماته بنسبة 4.23% وأسعار النقل والمواصلات بنسبة 3.15%، على مستوى السلع الأساسية التي تمس حياة المستهلك اليومية، حيث كان هناك ارتفاع في أسعار الفواكه والخضراوات الطازجة، وأسعار البنزين والوقود المنزلي، وأسعار السجائر والتبغ.

في عام 2005 سجلت أسعار المستهلك في باقي الضفة الغربية ارتفاعا مقداره 2.89% عن العام السابق، دون تغير يذكر عن الارتفاع الحاصل خلال عام 2004 عن العام 2003، ومن أهم العناصر التي كان لها الأثر في زيادة الأسعار في باقي الضفة الغربية هو ارتفاع أسعار المشروبات والتبغ بنسبة 5.71% وأسعار المواد الغذائية بنسبة 1.54% وأسعار النقل والمواصلات بنسبة 3.03% وأسعار نفقات المسكن بنسبة 3.94%، وسجلت بقية المجموعات ارتفاعات ملموسة ولكن يبقى أثرها على الرقم القياسي لأسعار المستهلك محدودا لصغر وزنها داخل سلة المستهلك.

أسعار المستهلك في قطاع غزة ارتفعت بنسبة 1.17% وهي أقل مما شهده عام 2004 والذي سجل ارتفاعا بلغ 3.18% عن العام السابق، أسعار المواد الغذائية في قطاع غزة سجلت ارتفاعا أقل حدة من ارتفاعها في كل من باقي الضفة الغربية والقدس الشريف، حيث بلغت 0.48%، كذلك سجلت أسعار المشروبات والتبغ ارتفاعا بلغ 4.96%، وسجلت أسعار نفقات المسكن ارتفاعا ملموساً بلغ 5.04%، بقية المجموعات سجلت ارتفاعات متفاوتة ولكن بقي تأثيرها محدودا على الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك في قطاع غزة.

تشير النتائج الى ارتفاع أسعار المستهلك بنسبة 4.64% خلال الستة اشهر الأولى للانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة (أيلول 2005- شباط 2006) وهي ضعف ما كانت عليه خلال الفترة (أيلول 2004- شباط 2005) والتي بلغت 2.03%. هذا الارتفاع الملموس في مؤشر غلاء المعيشة في قطاع غزة جاء على عكس التوقعات التي رافقت الانسحاب الإسرائيلي من القطاع، ففي الوقت الذي كان متوقعا ان تستقر حركة الأسعار نتيجة الانسحاب وتراجع التأثير المباشر لوجود الاحتلال الإسرائيلي وفك الحصار عن القطاع وفتح المعابر التجارية وتدفق السلع والخدمات من والى قطاع غزة، جاءت النتائج مغايرة تماماً جراء الانسحاب، حيث زادت إسرائيل من أحكام حصارها وسيطرتها على القطاع بوسائل مختلفة وتم إغلاق المعابر التي تعتبر المنافذ الرئيسية على العالم الخارجي، وخصوصاً معبر المنطار التجاري (كارني) الذي يعتبر المنفذ الوحيد لحركة السلع والبضائع من والى قطاع غزة، فخلال شهر كانون ثاني من العام الحالي على سبيل المثال تم إغلاق معبر المنطار التجاري لأكثر من 20 يوماً متواصلة، ونتيجة لذلك شهد قطاع غزة نقصاً في العديد من المواد الغذائية الاستهلاكية الأساسية ، مثل الحليب والسكر ومنتجات الآدمية والزيوت، الأمر الذي اثر على تدفق السلع والمواد الأساسية من والى قطاع غزة وارتفاع أسعار هذه السلع، حيث سجلت أسعار المواد الغذائية ارتفاعاً بلغ 4.66% وهي ضعف مما كانت عليه في بداية عام 2005. هذا الإغلاق انعكس بدوره على ارتفاع أسعار المواد الغذائية بنسبة 4.66%، بسبب ارتفاع أسعار الفواكه والخضراوات الطازجة بنسبة 20.22%، وأسعار حليب الإطفال بنسبة 6.54%، وأسعار السكر بنسبة 9.44%، أسعار النقل والاتصالات سجلت هي الأخرى ارتفاعاً مقداره 0.56% خلال الشهر، نتيجة لارتفاع أسعار البنزين والمحروقات بنسبة 2.51%، أسعار خدمات الرعاية الصحية سجلت أيضا ارتفاعاً بنسبة 0.48%، بسبب ارتفاع أسعار الأدوية والمنتجات الطبية بنسبة 0.27%، كما سجلت أسعار المسكن ومستلزماته ارتفاعاً مقداره 0.05%، نتج بصورة رئيسية عن ارتفاع أسعار الوقود المنزلي بنسبة 0.11%، يلاحظ ان أسعار السلع والمواد الأساسية ارتفعت في جميع مناطق قطاع غزة نتيجة الإغلاق المفروض، بينما اتسمت أسعار بقية المجموعات بالتذبذب ما بين ارتفاع طفيف وانخفاض واستقرار في بعض الأحيان.

أسعار المستهلك في قطاع غزة خلال كانون ثاني 2006 بالمقارنة مع كانون ثاني من العام 2005، سجلت ارتفاعاً مقداره 2.11%، بسبب الارتفاع الحاصل على معظم المجموعات السلعية، المواد الغذائية سجلت أسعارها ارتفاعاً بنسبة 2.06% خلال كانون ثاني 2006 بالمقارنة مع نفس الشهر من العام السابق، بسبب ارتفاع أسعار الفواكه والخضراوات الطازجة بنسبة 9.21%، وأسعار حليب الأطفال بنسبة 5.32%، وأسعار السكر بنسبة 27.71%، أسعار النقل والاتصالات سجلت ارتفاعاً مقداره 5.60%، نتيجة لارتفاع أسعار البنزين والمحروقات بنسبة 18.03%، سجلت أسعار الرعاية الصحية ارتفاعاً مقداره 4.19%، بسبب ارتفاع أسعار الأدوية والمنتجات الطبية بنسبة 4.90%، أسعار المسكن ومستلزماته سجلت هي الأخرى ارتفاعاً مقداره 3.99%، نتج بصورة رئيسية عن ارتفاع أسعار الوقود المنزلي بنسبة 5.15%.

عند مقارنة أسعار المستهلك خلال كانون ثاني 2005 بشهر كانون أول 2004، يتضح ان هناك ارتفاعاً في أسعار المواد الغذائية بنسبة 2.63%، مع تراجع في أسعار السلع الأساسية، في حين كان الارتفاع في أسعار المواد الغذائية خلال كانون ثاني 2006 مقارنة بشهر كانون اول 2005 ما يعادل 4.66%، مع ارتفاع في أسعار السلع الأساسية، ويعتبر هذا التغير ضعف ما كان عليه بداية العام 2005، الأمر الذي يعكس أثر الإغلاق على حركة الأسعار في قطاع غزة.

سجلت أسعار المستهلك في قطاع غزة ارتفاعاً ملموساً مقداره 2.00% خلال كانون ثاني 2006 مقارنة بشهر كانون أول 2005، إذ ارتفع الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك (لسنة الأساس 1996=100) إلى 136.57 مقارنة ب 133.88 خلال الشهر السابق، أسعار المستهلك في قطاع غزة خلال شهر كانون ثاني 2006 مقارنة بشهر أيلول 2000 (بداية انتفاضة الأقصى)، سجلت ارتفاعاً بلغ 12.12%.

الشكل 25: الاتجاه العام لحركة أسعار المستهلك في قطاع غزة خلال شهر كانون ثاني للفترة، 1997-2006

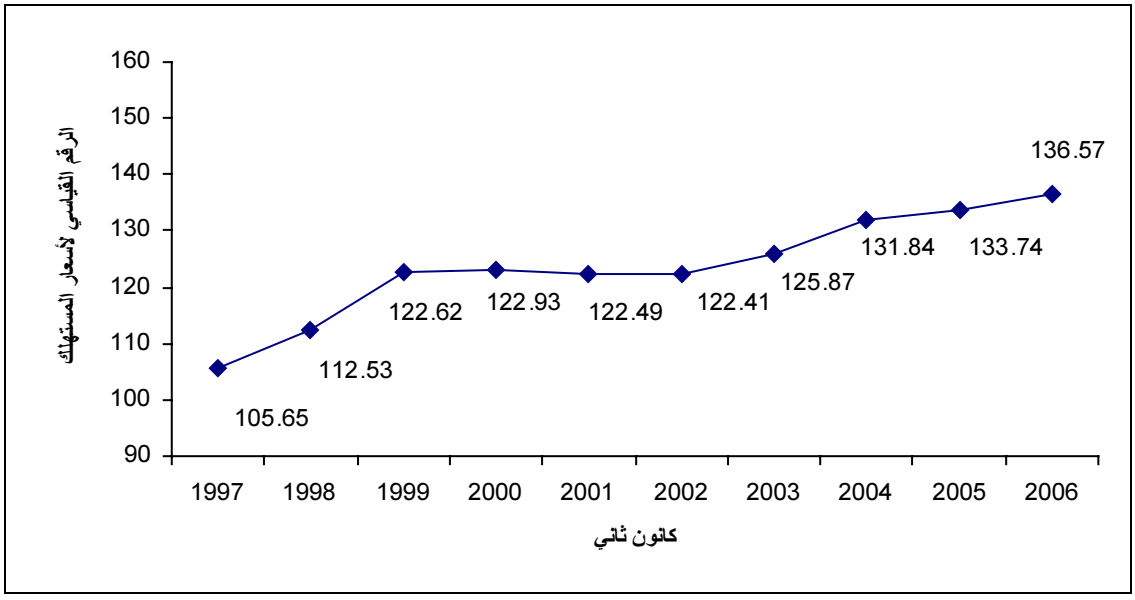

وإذا ما تمت مقارنة أسعار بعض السلع الأساسية التي تمس حياة المستهلك اليومية في قطاع غزة خلال الستة اشهر الأولى للانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة (أيلول 2005- شباط 2006) مع الفترة (أيلول 2004- شباط 2005) بهدف قياس اثر الانسحاب الإسرائيلي على أسعار هذه السلع، يتضح ان معظم أسعار السلع الأساسية قد ارتفعت بنسب ملموسة جراء الحصار والإغلاق الذي شهده قطاع غزة بعد الانسحاب.

ومن ابرز السلع الأساسية التي تأثرت جراء الحصار والإغلاق بعد الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة، أسعار السكر التي ارتفعت بنسبة 27.61% للفترة ما بعد الانسحاب مقارنة بالفترة ما قبل الانسحاب، أسعار البنزين والمحروقات ارتفعت بنسبة 15.01% خلال نفس الفترة، أسعار الوقود المنزلي بنسبة 5.76%، أسعار الأدوية والمنتجات الطبية والصيدلانية بنسبة 4.20%، وأخيرا أسعار حليب الأطفال ارتفعت بنسبة 1.69%.

والجدول التالي يوضح هذه النسب لفترة ما بعد الانسحاب مقارنة بنفس الفترة ما قبل الانسحاب:

جدول 48: الأرقام القياسية لأسعار المستهلك ونسب التغير للفترة ايلول 2005 – شباط 2006 مقارنة مع الفترة المشابهة من العام السابق

السلعة	الرقم القياسي خلال الفترة (أيلول 2005- شباط 2006)	الرقم القياسي خلال الفترة (أيلول 2004- شباط 2005)	نسبة التغير
السكر	134.74	105.59	%27.61
البنزين والمحروقات	216.11	187.90	%15.01
الوقود المنزلي	147.25	139.23	%5.76
الأدوية والمنتجات الطبية والصيدلانية	141.31	135.61	%4.20
حليب الأطفال	131.55	129.37	%1.69

الجدير بالذكر انه منذ بداية الانتفاضة الثانية في أواخر أيلول من العام 2000، قامت السلطات الإسرائيلية بإغلاق معبر كارني عدة مرات، الأمر الذي أدى إلى هبوط حاد في تدفق السلع والخدمات من والى قطاع غزة عبر معبر كارني، كما قامت السلطات الإسرائيلية في بعض الأحيان بإغلاق معبر كارني جزئياً لعدة ساعات، الأمر الذي أدى الى نقص في السلع الاستهلاكية الأساسية وارتفاع أسعارها في قطاع غزة.

وخلال عام 2005، وهو العام الذي انسحبت فيه إسرائيل من قطاع غزة، قامت إسرائيل بإغلاق معبر كارني 56 مرة، 5 مرات منها بشكل جزئي، و51 مرة إغلاق كامل، وهذا الإغلاق هو الأكبر على قطاع غزة منذ اندلاع الانتفاضة الفلسطينية في أيلول 2000، مما يبرر تأثر القطاعات الاقتصادية المختلفة ومن بينها قطاع الأسعار والأرقام القياسية نتيجة سياسة الإغلاق والحصار التي اتبعتها إسرائيل بعد الانسحاب من قطاع غزة.

الجدول أدناه يظهر عدد الأيام التي قام فيها الجيش الإسرائيلي بإغلاق معبر كارني بشكل كامل أو جزئي منذ اندلاع انتفاضة الاقصى في أيلول من العام 2000، ونسبة التغير في الرقم القياسي العام لقطاع غزة، ونسبة التغير في الرقم القياسي لأسعار المواد الغذائية التي تشمل السلع الاستهلاكية الأساسية والتي رافقت إغلاق المعبر.

جدول 49: عدد أيام إغلاق معبر المنطار التجاري ونسب التغير في جدول غلاء المعيشة التي رافقت هذا الإغلاق في قطاع غزة

السنة	إغلاق المعبر بشكل جزئي	إغلاق المعبر بشكل كامل	التغير في الرقم القياسي لاسعار المستهلك	التغير في الرقم القياسي لاسعار المواد الغذائية
2000 (الثلاثة أشهر الأخيرة)	11	22	%0.68	%0.37
2001	8	16	%1.02-	%1.85-
2002	3	16	%2.41	%1.05
2003	39	36	%2.48	%3.49
2004	23	36	%3.18	%4.76
2005	5	51	%1.17	%0.48

خلال شهر آب من العام 2005 (شهر قبل الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة) كانت الأسواق المحلية تشهد توفر معظم المواد الأساسية من ناحية واستقراراً عاماً في أسعار السلع والمنتجات من ناحية ثانية، وكفاية المخزون التمويني تحسباً لأي طارئ قد يحدث خلال الانسحاب الإسرائيلي المرتقب من قطاع غزة وشمال الضفة. خلال تلك الفترة كان مخزون الدقيق في محافظات قطاع غزة يقدر ب (11500 طن)، ويكفي لمدة (26) يوماً، عدا مخزون وكالة الغوث الذي تقوم بتوزيعه على المستفيدين وهو مخزون يغطي ما يقرب من (50%) من سكان القطاع، أما بالنسبة للأسعار فقد كان سعر الدقيق المحلي 82 شيكل، وزن 60 كجم و70 شيكل وزن 50 كجم. أما الدقيق الإسرائيلي تراوح سعر 60 كغم ما بين 90 الى100 شيكل، ووزن 50 كجم ب 95 شيكل. وبالنسبة للسلع الأساسية والداعمة الأخرى، فقد كانت تتوفر بكميات تلبي الطلب الاستهلاكي، حيث يوجد استقرار في مخزون السكر، ويقدر متوسط الاحتياجات الاستهلاكية لمحافظـــات غزة بـــ(111) طن/ يومياً، والمتوافر في الأسواق حوالي (1397) طن، (عدا المتوفر في مخازن الوكالة والذي لا يقل عن 400 طن) تكفي لمـــدة (17) يوماً تقريباً، أما بالنسبة للأسعار فيبلغ سعر 50 كجم (103-105) شيكل. ويقدر متوسط الاحتياجات الاستهلاكية لمحافظات غزة من الأرز بـــ (72) طن/ يومياً. والمتوافر في الأسواق يقدر بـــ(2697) طنا وتكفي لمدة (37) يوماً. ويقدر متوسط الاحتياجات الاستهلاكية لمحافظات غزة من البقوليات ب (22.5) طن/ يومياً، والمتوافر في الأسواق يقدر بـــ(1899) تكفي لمدة (84) يوماً وأسعارها ثابتة.

أما بالنسبة للزيوت النباتية فيقدر متوسط الاحتياجات الاستهلاكية لمحافظات غزة بـــ(43) طن/ يومياً، والمتوافر في الأسواق يقدر بـــ(835)، تكفي لمدة (19) يوماً، مع انخفاض في أسعارها حيث انخفض سعر العبوة (3) لتر من (19 شيكلاً إلى17 شيكلاً)، وذلك بنسبة (10%)، وكذلك انخفض سعر العبوة (5) لتر من (25 شيكلاً إلى21 شيكلاً) وذلك بنسبة (16%)، وبمتوسط قدره (13%). وبالنسبة للحوم، فقد بلغ سعر كيلو لحم العجل الطازج من (30-32 شيكل)، أما الدجاج اللاحم فبلغ سعره (7-8) شيكل/كجم، وبالنسبة لبيض الطعام فقد بلغ سعره (8-9 شيكل) للكرتونة (حسب أحجامه)، بجانب توافر كميات من الأغذية المجمدة (لحوم وأسماك).

أما الخضراوات والفواكه فتتوافر بكميات كبيرة منها، وانخفاض في أسعارها مقارنة بنفس الموسم من العام الماضي. وبالنسبة للمحروقات فتقدر احتياجات محافظات غزة من الغاز شهرياً بـــ3200 طن ومن البنزين بـــ2 مليون لتر، وسولار ب 8.4 مليون لتر.

أما بعد الانسحاب الإسرائيلي من القطاع وفرض الحصار والإغلاق المتكرر للمعابر التجارية، فقد بدا النقص في توفر السلع الاستهلاكية الأساسية واضح وملموس في أسواق قطاع غزة نتيجة هذا الإغلاق وتحكم الاحتلال الإسرائيلي لتدفق السلع والخدمات من والى قطاع غزة من خلال تحكمه بالمعابر.

ونتيجة هذا النقص في السلع الأساسية ودور الطلب والعرض في أسواق القطاع، ارتفعت أسعار معظم السلع الأساسية، فخلال شهر شباط 2006 مقارنة بشهر آب 2005 أي قبل الانسحاب الإسرائيلي، بدأت الأسعار في الارتفاع الملموس، أسعار السكر ارتفعت بنسبة 79%، أسعار البنزين والمحروقات ارتفعت بنسبة 15.21%، وأسعار لحم العجل الطازج بنسبة 18.70%، أسعار الدجاج اللاحم ارتفعت بنسبة 12.5%، أسعار الفواكه والخضراوات الطازجة ارتفعت بنسبة 11.97%، وكذلك أسعار البيض التي ارتفعت هي الأخرى بنسبة 2.52% خلال الفترة. هذا الارتفاع الملموس في أسعار السلع الأساسية الذي أرهق المواطن الفلسطيني، يعكس الأثر الاقتصادي الصعب الذي خلفه الانسحاب الإسرائيلي على قطاع الأسعار والأرقام القياسية في قطاع غزة.

سجلت أسعار المستهلك في قطاع غزة ارتفاعاً ملموساً مقداره 4.65% خلال شباط 2006 مقارنة بشهر أيلول 2005 (الانسحاب من القطاع)، إذ ارتفع الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك (لسنة الأساس 1996=100) إلى 138.57 مقارنة ب 132.42 خلال أيلول 2005. هذا الارتفاع جاء نتيجةً لارتفاع أسعار المجموعات السلعية الأساسية التي تشكل سلة المستهلك الفلسطيني.

فقد سجلت أسعار **المواد الغذائية ارتفاعاً ملموساً** خلال شهر شباط 2006 مقداره 7.71% عن شهر ايلول 2005. بسبب ارتفاع أسعار السكر بنسبة 73.11%، وأسعار الدواجن بنسبة 26.89%، وأسعار الدرنيات بنسبة 21.35%، وأسعار اللحوم بنسبة 13.72%، وأسعار الفواكه الطازجة بنسبة 11.31%، وأسعار الحليب بنسبة 6.84%، وتشكل مجموعة المواد الغذائية (40% من سلة المستهلك الفلسطيني) في قطاع غزة، وبالتالي معظم دخل المواطن يتم إنفاقه على هذه المجموعة كونها تستحوذ على أهم السلع الغذائية التي تمس حياة المستهلك اليومية والتي لا غنى عنها.
النقل والاتصالات (13% من سلة المستهلك) سجلت أسعارها ارتفاعاً مقداره 4.18% خلال شهر شباط 2006 مقارنة بشهر ايلول 2005، نتج بصورة رئيسية عن ارتفاع أسعار البنزين والمحروقات بنسبة 7.16%، وخدمات النقل العامة بنسبة 5.40% نتيجةً لارتفاع أجور النقل العام.

نفقات المسكن (7% من سلة المستهلك) سجلت أسعارها في قطاع غزة ارتفاعاً ملموساً مقداره 5.27% خلال شهر شباط 2006 عن شهر ايلول 2005، السبب الرئيسي لهذا الارتفاع يعود لارتفاع أسعار الغاز المنزلي بنسبة 21.62%، وأسعار الكاز بنسبة 14.55%، وأسعار سولار التدفئة بنسبة 9.09%.

الرعاية الصحية (5% من سلة المستهلك) سجلت أسعارها في قطاع غزة ارتفاعاً مقداره 2.94% خلال الفترة، نتيجةً لارتفاع أسعار المنتجات الطبية والصيدلانية بنسبة 1.96%، حيث أثر إغلاق معبر المنطار التجاري على أسعار هذه المنتجات بسبب نقصها في أسواق القطاع.

تشكل هذه المجموعات الرئيسية مجتمعة والتي تشكل **65%** من سلة المستهلك الفلسطيني في قطاع غزة، وأسعار السلع الأساسية التي تمس حياة المستهلك اليومية تتوزع ضمن نطاق هذه المجموعات، وبالتالي أي ارتفاع في أسعار هذه السلع يحرك المؤشر الرئيسي لجدول غلاء المعيشة في القطاع نحو الارتفاع، وهذا ما يتضح من خلال بيانات هذه المجموعات والتي كان السبب الرئيسي وراء ارتفاعها هو حصار قطاع غزة وإغلاق المعابر التجارية بعد الانسحاب الإسرائيلي، الأمر الذي أدى الى نقص حاد في هذه السلع الأساسية وارتفاع أسعارها.

ومن المتوقع ان يتكرر هذا الوضع في الضفة الغربية عشية التصريحات الإسرائيلية حول انسحابات مزمعة من بعض المستوطنات المعزولة، ومع تنفيذ بناء جدار الفصل العنصري على أراضي الضفة، الأمر الذي سينعكس سلباً على حياة المواطن الفلسطيني وعلى أمنه الاقتصادي، وكيفية ترشيد ميزانيته لمواكبة ارتفاع الأسعار خاصة للسلع الاستهلاكية الأساسية والتي هي في ارتفاع مستمر نتيجة تبعية الاقتصاد الفلسطيني لنظيره الإسرائيلي من جهة والإغلاق والحصار من جهة أخرى. خاصة إذا أخذنا بعين الاعتبار ان الانسحاب المتوقع سيرافقه فرض سيطرة كاملة على منطقة الأغوار والتي تعتبر سلة الغذاء الرئيسية للضفة الغربية.

2.6.3: وصف لمصادر البيانات

ينفذ مسح الأسعار والأرقام القياسية شهرياً وسنوياً، حيث يتم جمع البيانات من الميدان بشكل شهري لاسعار المستهلك وينشر شهرياً، وبشكل ربعي لاسعار المنتج والجملة من كل عام وينشر سنوياً، والمنشاة ومحلات البيع بالتجزئة هي الوحدة الإحصائية التي يتم جمع بيانات الأسعار منها بغرض تركيب الأرقام القياسية المختلفة، ويعتمد تنفيذ المسح على إطار المنشآت والذي يتم توفيره من خلال التعدادات العامة للمنشآت التي نفذها الجهاز، بالإضافة لتحديثات هذا الإطار من خلال المسوح الميدانية الأخرى والسجلات الإدارية، ومسوح الأسعار تنفذ بطرق المسح بالعينة، كالرقم القياسي لاسعار المنتج، ومسوح أخرى تنفذ بطريقة العينة غير الاحتمالية (المقصودة) كمسح أسعار المستهلك والجملة، ويعتمد الجهاز في تصنيف مؤشرات الأسعار والأرقام القياسية على التصنيف الصناعي الدولي لجميع الأنشطة الاقتصادية (ISIC-3) فيما يخص أسعار المنتج والجملة، وتصنيف الاستهلاك الفردي حسب الغرض(COICOP) فيما يخص أسعار المستهلك .

3.6.3: تقييم مصادر البيانات

1. البيانات التي توفرها مسوح الأسعار حول الأسعار والأرقام القياسية المختلفة بيانات شاملة ومفصلة لجميع المتغيرات والمؤشرات الاقتصادية التي تندرج ضمن الأرقام القياسية، فهناك تفصيل للأرقام القياسية على المستوى العام، وكذلك على مستوى المجموعات الرئيسية، والمجموعات الفرعية، إضافة الى بيانات الأسعار على مستوى السلعة الواحدة.
2. المؤشرات يتم توفيرها شهرياً منذ عام 1996 وحتى عام 2005، بالتالي وفرت مسوح الأسعار سلسلة زمنية غنية من البيانات عبر هذه الفترة، البيانات الخاصة بأسعار المستهلك تتوفر بشكل شهري، أما البيانات الخاصة بأسعار المنتج والجملة تتوفر بشكل سنوي، وهنا تبرز الحاجة لتوفير بيانات اكثر سرعة حول أداء هذه المؤشرات، من هنا يخطط الجهاز ابتداء من الربع الأول للعام الحالي توفير مؤشرات ربعيه حول المنتج والجملة.
3. الشمول: يغطي مسح الأسعار باقي الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشريف، ويمكن توفير البيانات على مستوى المنطقة الجغرافية، باقي الضفة الغربية، قطاع غزة، والقدس الشريف كلاً على حده، حيث تم مراعاة ذلك عند تصميم وسحب العينة، أما على مستوى المحافظات فان البيانات متوفرة على مستوى الأسعار فقط وليس على مستوى أرقام قياسية، والسبب يعود الى عدم توفر أوزان الترجيح الخاصة على مستوى المحافظة.
4. نظرا للحصار المفروض على الأراضي الفلسطينية، وجدت صعوبات في الوصول إلى بعض المناطق داخل المدن، الأمر الذي فرض على إدارة المشروع التوجه نحو اختيار مصادر بديلة في تلك المدن يمكن الوصول إليها.

7.3: الوساطة المالية

تعتبر أنشطة الوساطة المالية والتي تشمل أنشطة القطاع المصرفي وقطاع التأمين إضافة إلى قطاع الأوراق المالية من الأنشطة الاقتصادية الهامة في الاقتصاد الفلسطيني، وقد بدأت هذه الأنشطة بالنمو والتطور بشكل مستقل وواضح (نظراً لما طرأ على هذا النشاط من تطور) منذ نشوء السلطة الوطنية الفلسطينية، حيث نشطت العديد من المؤسسات المالية وشركات التأمين بعد أن كان هذا القطاع شبه مغيباً وغير فاعل ولا يخدم بنية الاقتصاد الفلسطيني. وقد أدى تفعيل مؤسسات أنشطة الوساطة المالية إلى زيادة مساهمة هذه الأنشطة في الاقتصاد الوطني وتشغيل جزء هام من القوى العاملة الفلسطينية.

تم البدء بجمع بيانات أنشطة الوساطة المالية من خلال مسح المالية والتأمين الذي نفذه الجهاز عام 1997 عن عام الإسناد الزمني 1995/1996، حيث شمل مسح الصرافين في المرحلة الأولى، وتوالى تنفيذ المسح بشكل دوري سنوي خلال السنوات اللاحقة (التي تلت الدورة الأولى (1998–2004)) ويشار إلى انه تم استثناء مسح الصرافين نظرا لارتفاع تكلفة هذا المسح وضعف أداء وتأثير هذا النشاط في الأراضي الفلسطينية.

يهدف مسح المالية والتأمين بصفة عامة إلى توفير البيانات التالية:

أ. عدد المؤسسات العاملة في أنشطة المالية والتأمين حسب النشاط الاقتصادي.
ب. عدد العاملين بتصنيفاتهم المختلفة وتعويضات العاملين في المؤسسات العاملة بأنشطة المالية والتأمين.
ج. قيمة الإنتاج من الأنشطة الرئيسية والثانوية حسب الأنشطة المختلفة.
د. قيمة الاستهلاك الوسيط (مستلزمات الإنتاج) من السلع والخدمات المستخدمة في أنشطة المالية والتأمين المختلفة.
هـ. القيمة المضافة ومكوناتها المختلفة ومدى مساهمة الأنشطة المشمولة بالمسح بالناتج المحلي الإجمالي.
و. قيمة المدفوعات والتحويلات المتنوعة المقبوضة والمدفوعة من المؤسسات المشمولة بالمسح.
ز. حركة الموجودات والتكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي لكافة أنشطة المالية والتأمين المشمولة بالمسح.
ح. قيمة الضرائب غير المباشرة والإعانات الحكومية.
ط. قيمة المدفوعات والتحويلات المدفوعة والمقبوضة.

وتمكن البيانات المذكورة أعلاه من المساهمة في توفير البيانات الأساسية اللازمة لإعداد الحسابات القومية، إضافة إلى أغراض البحث والتحليل الاقتصادي. وكمدخلات لمتخذي القرارات والمخططين والمهتمين بأنشطة المالية والتأمين.

1.7.3: واقع الوساطة المالية في الأراضي الفلسطينية

يستخلص من نتائج مسح المالية والتأمين للعام 2004 المؤشرات الرئيسية التالية وذلك على مستوى باقي الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث بلغ عدد المؤسسات العاملة 45 مؤسسة منها 36 بنكاً ومؤسسة مالية و9 شركات تأمين، أي بانخفاض نسبته 2.7% عن العام 2003 كان في القطاع المالي. وقد حقق عدد المشتغلين في هذه المؤسسات انخفاضاً عن العام 2003 وذلك بسبب انخفاض عدد المؤسسات العاملة. ويتوقع أن يزداد عدد المؤسسات العاملة ضمن هذه الأنشطة على المدى القريب في حال انسحاب إسرائيل من الأراضي الفلسطينية. بينما يبقى نمو مؤسسات هذا القطاع على المدى البعيد رهن الوضع السياسي والاقتصادي الخاضع للإجراءات الإسرائيلية المتغيرة باستمرار.

كما حققت تعويضات العاملين ارتفاعاً بنسبة 24.7% عن عام 2003 تركز في قطاع الأوراق المالية وقطاع التأمين، ويرجع ذلك بشكل رئيسي إلى ارتفاع قيمة الأجور في قطاعي الأوراق المالية والتأمين عام 2004. كذلك حقق كل من الإنتاج والاستهلاك الوسيط والقيمة المضافة إضافة الى صافي الضرائب ارتفاعاً عن عام 2003.

ومع زيادة عدد مؤسسات الوساطة المالية المتوقع في حال انسحاب إسرائيل من الأراضي الفلسطينية، يتوقع زيادة في الإنتاج وبالتالي الموارد الضريبية مما يتيح للسلطة الوطنية الفلسطينية مزيداً من الإمكانيات لتلبية احتياجاتها المتنامية والإيفاء بالتزاماتها.

أما فيما يخص الاستثمار والتراكم الرأسمالي خلال عام 2004، فقد حقق ارتفاعاً عن عام 2003. حيث شهدت مؤسسات الوساطة المالية باختلاف أنواعها ارتفاعاً في شراء الأصول الجديدة إضافة إلى الإضافات والتحسينات على

الأصول. ويتوقع أن تتضاعف هذه القيمة في حال انسحبت إسرائيل من الأراضي الفلسطينية خاصة في ظل ازدياد التوجهات الاستثمارية في هذا القطاع وتدفقات رؤوس الأموال الداخلية منها والخارجية للاستثمار في هذا المجال الأمر الذي يعني مزيداً من الأصول الجديدة ومزيداً من الإضافات والتحسينات على الأصول المستعملة.

ومن الجدير ذكره أن متوسط إنتاجية العامل بأجر إلى الإنتاج سجلت ارتفاعاً عام 2004 عن عام 2003، ومن المتوقع أن تزداد إنتاجية العامل في ظل انسحاب إسرائيل من الأراضي الفلسطينية لما لذلك من أثر على سهولة التنقل لحركة الأفراد والبضائع إضافة إلى الأثر النفسي الإيجابي الذي سيظهر بسبب انعدام حواجز التفتيش الأمر الذي يزيد من إنتاجية العامل. لكن إذا ما بقيت الحواجز فإن هذا الواقع سيفرض صعوبات حقيقية على حركة العمالة والتجارة السلعية والخدمية مما سيثبط الاستثمار الحقيقي ويدفع الجمهور إلى الاستثمار في مجال الوساطة المالية سواء في الأوراق المالية أو ودائع البنوك حيث لا تحتاج هذه الاستثمارات إلى حركة وتنقل ويمكن التعامل معها بالهاتف أو باستخدام الكمبيوتر وفي هذه الحالة أيضاً سوف ينتعش هذا القطاع.

2.7.3: مصادر البيانات

بالنظر إلى مصادر البيانات التي يتم تجميع واعداد مؤشرات الوساطة المالية من واقع بياناتها الأولية يمكن ملاحظة ما يلي:

1. يتم تجميع بيانات المالية والتأمين من خلال حصر شامل للمقرات الإقليمية، حيث تشمل حسابات المؤسسات من خلال مراكزها الرئيسية لكن لا يمكن تفصيل هذه البيانات على المحافظات لعدم إمكانية تحديد الفروع الخاصة بهذه البيانات على مستوى المحافظة.
2. يتم تنفيذ هذا المسح (الحصر الشامل) بشكل سنوي.
3. معظم مصادر بيانات المالية والتأمين (المراكز الإقليمية) تقع في الضفة الغربية إذ بلغت نسبتها 87% من إجمالي المراكز الإقليمية الواقعة في باقي الأراضي الفلسطينية وقطاع غزة فيما يقع جزء منها في قطاع غزة بنسبة 13% من إجمالي المراكز الإقليمية الواقعة في باقي الضفة الغربية وقطاع غزة.

3.7.3: تقييم مصادر والبيانات

1. يتم اعداد البيانات على مستوى باقي الضفة الغربية وقطاع غزة ولا يمكن اعدادها على مستوى المنطقة والمحافظة وذلك بسبب أن عدد المنشات العاملة في هذا القطاع قليلة ونشرها يخالف قانون الإحصاءات. كما أن قاعدة البيانات توفر بيانات عن المراكز الإقليمية للمؤسسات حسب موقعها في المحافظات ولا توفر بيانات عن الفروع التابعة لها حسب موقعها في المحافظات، مما يحول دون اشتقاق بيانات على مستوى المحافظة لتغطية أنشطة هذه المؤسسات.
2. لم يكن هناك بنوك ومؤسسات مالية وشركات تأمين عربية متواجدة في مدينة القدس وضواحيها، لذلك لا تتوفر أية بيانات عن محافظة القدس خاصة في ذلك الجزء الذي احتلته إسرائيل عنوةً بعيد احتلالها للضفة الغربية في حزيران من عام 1967.
3. لم يغطي المسح في دوراته المنفذه منذ العام 1998 وحتى 2004 صرافي العملات ووكلاء التأمين، إذ أنه بالرغم من انخفاض قيمة الإنتاج في هذه الأنشطة إلا أن استثناءها من المسح يؤثر سلباً على جودة بيانات المسح.

8.3: ميزان المدفوعات

يعتبر ميزان المدفوعات، الذي يرصد المعاملات الاقتصادية بين المقيمين وغير المقيمين في فترة زمنية معينة، ذروة الجهود المبذولة في إعداد منظومة إحصائية اقتصادية متكاملة، حيث يوفر وصف إحصائي منظم ومفصل عن التعاملات الاقتصادية التي تجري بين الاقتصاد الوطني (مؤسسات وأفراد مقيمين في الاقتصاد الوطني) واقتصاديات باقي العالم (غير المقيمين)، واللازمة لمراقبة الأداء الاقتصادي وتحديد حركة تطور وضع المدفوعات فيه، ودرجة اعتماده على الدعم الأجنبي، وهيكلية العلاقة الاقتصادية بينها وبين العالم الخارجي واشتقاق البيانات الضرورية منها لغرض إعداد الحسابات القومية الفلسطينية ممثلة في حساب باقي العالم إضافة إلى وضع الاستثمار الدولي بما يشمل ملخص أرصدة الأصول والخصوم مع العالم الخارجي خلال فترة زمنية محددة.

ويأتي إعداد ميزان المدفوعات الفلسطيني مستنداً إلى أحدث التوصيات الدولية في هذا المجال متمثلة في دليل ميزان المدفوعات الطبعة الخامسة الصادر عن صندوق النقد الدولي (IMF).

ويهدف ميزان المدفوعات إلى توفير بيانات حول التطورات والاتجاهات في القطاع الخارجي، بما في ذلك وضع المدفوعات الخارجية، خاصةً فيما يتعلق بحالات عدم التوازن الخارجي في الحساب الجاري والميزان الكلي، وهيكلية التمويل الخاصة بعجز الحساب الجاري، وعناصر الحساب الجاري وبشكل أساسي عناصر التجارة الخارجية المنظورة وغير المنظورة، ومدفوعات الدخل والتحويلات بين المقيمين وغير المقيمين، واتجاه وحجم وهيكلية التدفقات المالية بما في ذلك الاستثمار الأجنبي المباشر. إضافة إلى إتاحة الفرصة لاستخدام البيانات كأداة هامة لإعداد الدراسات المختلفة وإعداد المؤشرات الهامة في رسم السياسات وتحديد أسباب الاختلالات في ميزان المدفوعات وآلية معالجتها.

بدأ العمل على هذا الملف منذ نشأة الجهاز عام 1994 حيث تم إعداد منظومة حساب بقية العالم (العالم الخارجي) ضمن إطار الحسابات القومية، ومع إصدار قانون المجلس التشريعي الأول بخصوص إعداد ونشر ميزان المدفوعات عام 1997 أوكلت هذه المهمة رسمياً إلى سلطة النقد وقد اعتبر الجهاز مصدر البيانات الأهم في تزويد سلطة النقد الفلسطينية بالبيانات المطلوبة من واقع إحصاءات حساب بقية العالم ضمن منظومة الحسابات القومية.

وفي عام 2000 تم إصدار قانون الإحصاءات العامة رقم (4) بتاريخ 2000/8/6، ونص على أن يقوم الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بإعداد إحصاءات ميزان المدفوعات والتجارة الخارجية الأمر الذي حتم على كل من سلطة النقد الفلسطينية والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني التنسيق للقيام بهذه المهمة الوطنية على الوجه الأكمل. وعلى ضوئه تم إعداد وتوقيع اتفاقية التفاهم بين المؤسستين في شهر نيسان عام 2001.

1.8.3: واقع ميزان المدفوعات في الأراضي الفلسطينية

أشارت النتائج الأولية لميزان المدفوعات الفلسطيني للعام 2004 إلى وجود عجز في الحساب الجاري. ويعزى السبب في ارتفاع عجز الحساب الجاري إلى الارتفاع الملحوظ في العجز التجاري عن عام 2003 وذلك بسبب ارتفاع قيمة الواردات. وقد ساهمت المنح والمساعدات الجارية من الدول المانحة بشكل أساسي في تخفيض قيمة العجز في الحساب الجاري من خلال مساهمتها الموجبة. في حين سجل ميزان الخدمات عجزاً بارتفاع نسبته تزيد عن عشر أضعاف القيمة في العام السابق، وقد نتج هذا الارتفاع عن ارتفاع قيمة العجز في خدمات نقل البضائع وخدمات السفر وخدمات الأعمال الأخرى.

ويتوقع أن يقل عجز الميزان التجاري للسلع والخدمات في حال انسحبت إسرائيل من الأراضي الفلسطينية إذ ستنخفض قيمة الواردات السلعية بشكل عام وبشكل رئيس من إسرائيل نظراً للانتعاش المتوقع في بعض القطاعات الاقتصادية كالنقل وبعض الصناعات وكذلك بعض السلع الزراعية وتزداد الصادرات من بعض السلع الزراعية خاصة وكذلك الخدمات التجارية والفندقية إذ يتوقع أن تنشط السياحة الوافدة، في الجانب الآخر يتوقع أن تنخفض قيمة التحويلات الجارية وخاصة المساعدات الطارئة من الخارج بحيث سوف تتركز المساعدات على المشاريع التطويرية.

ويعتبر تأثير التوقعات بعد الانسحاب في اتجاه متعاكس وفي حركة متناقضة من التأثير على قيمة وهيكلية الحساب الجاري، ففي الوقت الذي يتوقع أن يحد الانخفاض في عجز الميزان التجاري للسلع والخدمات من عجز الحساب الجاري فان انخفاض التحويلات الجارية سيأتي في الاتجاه المعاكس من التأثير بحيث سوف يعمق من عجز الحساب الجاري لكن ليس بالأثر المتوقع لانخفاض عجز الميزان التجاري للسلع والخدمات.

أما بالنسبة لحساب الدخل فقد سجل فائضاً متناقصاً عن العام السابق، وقد كان لانخفاض تعويضات العاملين في إسرائيل السبب الرئيسي في انخفاض هذا الفائض. ويتوقع أن يتناقص دخل العاملين في إسرائيل إذا ما انسحبت إسرائيل من الأراضي الفلسطينية خاصة في ظل سياسة تشغيل الأجانب والاستغناء عن الأيدي العاملة الفلسطينية في سوق العمل الإسرائيلي وخاصة أن عدد العمال الفلسطينيين في إسرائيل سيصل مع بداية عام 2008 إلى صفر حسب تصريحات المسؤولين الإسرائيليين ويؤكد ذلك انخفاض عدد العاملين في غزة بعد الانسحاب بنسبة 59% مقارنة بعام 2004 (قبل الانسحاب)، وهذا العامل سوف يزيد من قيمة العجز في الحساب الجاري إضافة إلى رفع نسبة البطالة ومعدلات الفقر.

كما أشارت النتائج إلى وجود فائض في الحساب الرأسمالي والمالي. وذلك نتيجة الفائض المتحقق في الحساب الرأسمالي والناتج عن المنح والمساعدات الرأسمالية من الخارج والتي هي بشكل رئيس من الدول المانحة، إضافة إلى الفائض الذي حققه الحساب المالي (الاستثمار المباشر، استثمار الحافظة، الاستثمارات الأخرى، والأصول الاحتياطية).

وقد سجل الاستثمار المباشر فائضاً وذلك بسبب القيم الموجبة التي حققها صافي الاستثمار المباشر على مستوى الاستثمار الفلسطيني في الخارج والاستثمارات الأجنبية في فلسطين، كما سجل استثمار الحافظة فائضاً وذلك نتيجة القيم الموجبة التي حققها صافي استثمار الحافظة في الأسهم بأقل من 10% من رأسمال الشركة والاستثمار في السندات على مستوى الأصول والالتزامات. ويلاحظ ظهور فائض في الاستثمارات السابقة مقارنة مع العام الماضي نتيجة الاستقرار النسبي الذي بدأ يسود الأراضي الفلسطينية مما أثر ايجاباً في البيئة الاستثمارية فيها. كما يلاحظ أن الجزء الأكبر من فائض الحساب المالي مرده إلى بند الاستثمارات الأخرى والتي كانت مساهمة العملة والودائع فيها النسبة الأكبر.

ويتوقع زيادة الفائض في حسابات الاستثمارات المذكورة بأنواعها في حال حدوث انسحاب من الأراضي الفلسطينية والذي يتوقع أن يؤدي إلى مزيد من الاستقرار وبالتالي يوفر مناخ جالب ومشجع للاستثمار بشكل عام والاستثمارات الخارجية بشكل خاص، الأمر الذي سوف يعتبر حجر الأساس في سد الفجوة التي ستنتج عن الانخفاض المتوقع في المساعدات الطارئة.

2.8.3: مصادر البيانات

بالنظر إلى مصادر البيانات الخاصة بميزان المدفوعات، يمكن إجمال هذه المصادر بالآتي:

1. المسوح الميدانية.

2. السجلات الإدارية.
3. تقارير الوزارات والمؤسسات الوطنية.

3.8.3: تقييم مصادر والبيانات

1. يتم اعداد بيانات ميزان المدفوعات على مستوى باقي الضفة الغربية وقطاع غزة من جانب والقدس من جانب آخر بسبب عدم إمكانية تنفيذ المسوح في منطقة القدس فقد تم معالجتها بشكل مختلف عن بيانات باقي الضفة الغربية وقطاع غزة. كما أن بيانات الحساب المالي المستلمة من سلطة النقد لا يمكن فصلها على مستوى المحافظة إضافة إلى التجارة الخارجية من الخدمات، مما يحول دون اشتقاق بيانات على مستوى المحافظة لتغطية معاملات ميزان المدفوعات.
2. لم يكن هناك بنوك ومؤسسات مالية غير مقيمة باستثناء مكاتب التمثيل الدبلوماسي والمنظمات غير الحكومة في مدينة القدس وضواحيها والتي غالباً ما تكون معدلات الاستجابة فيها ضعيفة.
3. كانت المشكلة الرئيسة في تغطية البيانات المتعلقة بالأراضي الفلسطينية ناتجة عن عدم وجود سيطرة شاملة للسلطة الوطنية الفلسطينية على المعابر والحدود بين الطرفين، الأمر الذي يجعل من تغطية كافة المعاملات الاقتصادية مع الاقتصاد الإسرائيلي أمراً في غاية الصعوبة.
4. هناك اختلاف في تعريف إقامة الأفراد بين ما تنص عليه معايير دليل ميزان المدفوعات الطبعة الخامسة 1993 والقائم على أساس الإقامة، وبين تعريف هذا البند لدى البنوك العاملة في فلسطين والقائم على الجنسية المسجلة في بطاقات الإثبات الشخصي للمعتمدين، أو التعريف المستخدم لدى الهيئة العامة لتشجيع الاستثمار القائم على امتلاك المستثمر بطاقة إثبات شخصية فلسطينية بغض النظر عن مكان إقامته.

9.3: إحصاءات الحكومة المحلية

تتألف الحكومات المحلية من وحدات حكومية تمارس صلاحيات مستقلة في مختلف المناطق الحضرية والريفية أو كليهما بإقليم البلد.

تشمل إحصاءات الحكومة المحلية عددا كبيرا من الوحدات الحكومية والتي تضم المقاطعات والبلديات والمدن الكبيرة والصغيرة والبلدات والأحياء الإدارية والمناطق التعليمية ومناطق الصحة العامة والمياه ومجموعة من الحكومات المحلية المتجاورة المنظمة لإغراض عديدة وغيرها.

يقوم الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وبشكل سنوي منذ العام 1995 بتجميع الإحصاءات الخاصة بالحكومة المحلية الفلسطينية (النفقات والإيرادات) لأغراض إعداد الحسابات القومية، حيث أن الحكومة المحلية هي أحد أجزاء الحكومة الرئيسية والتي تدخل في إعداد منظومة الحسابات القومية عن طريق احتساب الإنتاج والاستهلاك والتكوين الرأسمالي الحكومي وغيرها من الأمور.

وتتكون الحكومة المحلية من المجالس البلدية (البلديات) والمجالس القروية المنتشرة في جميع مدن وقرى الضفة الغربية وقطاع غزة. ويتم تزويد الجهاز بالميزانيات والتقارير المالية بالتنسيق مع وزارة الحكم المحلي، حيث أن هذه الميزانيات تحتوي ملخص العمليات المالية السنوية من إيرادات ونفقات بتصنيفاتها المختلفة.

ويهدف مشروع مالية الحكومة إلى توفير مؤشرات تستخدم لإغراض إعداد الحسابات القومية، أما بالنسبة لطبيعة البيانات التي يوفرها هذا المشروع فهي، كالتالي:

1. إيرادات الحكومة المحلية، بتفصيلاتها المبينة في الميزانيات.
2. مصروفات الحكومة المحلية، بتفصيلاتها المبينة في الميزانيات.

1.9.3: واقع إحصاءات الحكومة المحلية

أشارت النتائج الأولية عن عام الإسناد الزمني 2004، إلى وجود فائض في ميزانيات البلديات والمجالس المحلية عموماً باستثناء مجالس قطاع غزة المحلية محققاً ارتفاعا عن الفائض عام 2002،حيث حققت الإيرادات ارتفاعاً عام 2004 عن عام 2002 تركزت في الإيرادات بواسطة البلديات وعوائد مشروع الكهرباء، بينما انخفضت المصاريف لنفس الفترة حيث تركزت في مصاريف النفقات التطويرية ومصروفات مشروع الكهرباء. وقد فاقت مبالغ الإيرادات مبلغ المصروفات، وهذا يعني أن البلديات لديها الإمكانات المادية للتطوير لكنها لا تستثمر هذه المبالغ في تطوير وتنمية المجتمع المدني بالشكل الأمثل.

وفي حال انسحبت إسرائيل من الأراضي الفلسطينية فان هذا الواقع الجديد سيلقي على عاتق المجالس البلدية والمحلية مزيداً من المسؤولية للتوسع في مشاريعها التطويرية وخاصة البنية التحتية والتوسع الذاتي لتنظيم وتخصص العمل وزيادة كادر العمل فيها، مما سيرفع مصاريفها المختلفة مقارنة بثبات إيراداتها على المدى البعيد بالرغم من التوقعات بارتفاع إيراداتها الخارجية في المجال التطويري على وجه الخصوص في المنظور القريب.

2.9.3: مصادر البيانات

تعتبر السجلات الإدارية الموجودة في وزارة الحكم المحلي المصدر الوحيد لبيانات الحكومة المحلي، حيث أن البلديات والمجالس المحلية والقروية تقوم بعمل ميزانيات تلخص العمليات المالية السنوية (التقارير المالية السنوية) وترفعها إلى وزارة الحكم المحلي وذلك لأغراض الرقابة المالية على الحكومة المحلية، وتشمل هذه التقارير الإيرادات السنوية بمختلف أنواعها، والمصروفات السنوية، وقيمة العجز الحاصل أو الوفر المقدر.

3.9.3: تقييم مصادر البيانات

عند التفحص في مصادر البيانات يلاحظ أنها لا تفي بالأغراض اللازمة وذلك للأسباب التالية:

1. يتوفر في الضفة الغربية وقطاع غزة اكثر من 500 بلدية ومجلس قروي، لا يتم تزويد الجهاز بنصف موازنات هذه البلديات والمجالس المحلية، حيث أن رقابة الوزارة على قطاع الحكومة المحلية ضعيفة.
2. كثير من الميزانيات التي يتم الحصول عليها لا تحتوي على المصروفات والإيرادات عن العام المنصرم وإنما تحوي الموازنة المقترحة لهذا العام.
3. إن التقارير المالية الصادرة عن المجالس المحلية والبلدية غير مدققة من المدققين القانونين، ولا تتدفق بشكل مستمر ومنتظم إلى الحكومة المركزية حيث تتأخر رعن الموعد المحدد لها باستمرار.

الفجوات الخاصة بتغطية البيانات:

كما تم الذكر في البند السابق أن بيانات الحكومة المحلية تخضع لمصدر بيانات واحد وهو السجلات المركزية في وزارة الحكم المحلي (الميزانيات والتقارير المالية للبلديات والمجالس المحلية)، وهي بيانات ذات جودة متدنية وغير ممثلة.

10.3: الأنشطة الاقتصادية

بدأ الجهاز بتنفيذ سلسلة المسوح الاقتصادية بشكل سنوي ودوري منذ عام الإسناد الزمني 1994 وحتى عام 2004، باستثناء مسح النقل والتخزين والاتصالات والذي نفذ بدءاً منذ عام 1995، وهو حالياً في طور تنفيذ دورة سلسلة المسوح الاقتصادية عن عام الإسناد الزمني 2005، وحسب الرزنامة الإحصائية سيتم نشر النتائج هذه الدورة مع منتصف شهر أيلول 2006، وقد بدأ الجهاز بنشر البيانات للأنشطة الاقتصادية المشمولة في السلسلة في تقرير موحد وذلك منذ عام 2001، مع العلم أنها كانت تنشر سابقاً في خمسة تقارير منفصلة حسب المسوح المشمولة ضمن السلسلة، ويتم البيانات تنشر على مستوى باقي الضفة الغربية وقطاع غزة.

توفر سلسلة المسوح الاقتصادية والتي ينفذها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني قاعدة بيانات اقتصادية حول الأنشطة الاقتصادية الرئيسية في الاقتصاد الفلسطيني، هذه الأنشطة والتي تشمل أنشطة الصناعة، التجارة الداخلية، الإنشاءات، النقل والتخزين والاتصالات، وأنشطة الخدمات، وقد وفرت هذه السلسلة البيانات اللازمة لبناء منظومة الحسابات القومية في فلسطين، ولاهداف الدراسة والبحث العلمي والتخطيط. وترصد هذه البيانات أهم المؤشرات الاقتصادية من حيث:

- ديمغرافية وهيكلية المؤسسات العاملة في الأنشطة الاقتصادية المختلفة، من حيث الملكية، التنظيم الاقتصادي، الكيان القانوني، والقطاع المؤسسي.
- أعداد المشتغلين بتوزيعاتهم المختلفة حسب الجنس، ونوع العمل
- تعويضات العاملين من رواتب وأجور نقدية ومزايا عينية واجتماعية.
- متوسط اشهر العمل الفعلية للمؤسسات العاملة، ومتوسط ساعات العمل الأسبوعية للعاملين.
- مستلزمات الإنتاج من السلع والخدمات المختلفة.
- قيمة الإنتاج سواءاً من النشاط الرئيسي أو من الأنشطة الثانوية الأخرى.
- قيمة الرسوم والضرائب على الإنتاج المستحقة.
- قيمة المدفوعات والتحويلات المدفوعة والمقبوضة.
- الأصول الثابتة في المؤسسات العاملة في أنشطة الاقتصادية من حيث قيمتها الدفترية، حركة الشراء والبيع، الإضافات الرأسمالية، والاهتلاكات السنوية.
- أعداد المركبات المملوكة والمسجلة في المؤسسات العاملة في أنشطة النقل المنظم.
- قيم وأعداد المشاريع الإنشائية المنفذة من قبل المؤسسات العاملة في أنشطة الإنشاءات.

1.10.3: الوضع الراهن للأنشطة الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية

- **أنشطة التجارة الداخلية**

يلاحظ من خلال نتائج مسح التجارة الداخلية لعام 2004 على مستوى باقي الضفة الغربية وقطاع غزة، أن عدد المؤسسات العاملة في أنشطة التجارة الداخلية بلغت 49,491 مؤسسة، توزعت بواقع 65.9% في باقي الضفة الغربية، و34.1% في قطاع غزة، وتشغل هذه المؤسسات 100,852 مشتغل، منهم 61.1% في باقي الضفة الغربية، و38.9% في قطاع غزة، وقد بلغت تعويضات العاملين باجر 92.8 مليون دولار أمريكي، وكان نصيب باقي الضفة الغربية منها 64.1%، في حين شكل قطاع غزة ما نسبته 35.9% من إجمالي قيمة التعويضات في باقي الضفة الغربية وقطاع غزة، وقد حققت هذه المؤسسات ما قيمته 740.8 مليون دولار أمريكي كإنتاج خلال عام 2004، توزع بواقع 64.5% في

باقي الضفة الغربية، و35.5% في قطاع غزة، أما القيمة المضافة فقد بلغت 531.5 مليون دولار أمريكي (63.4% في باقي الضفة الغربية، 36.6% في قطاع غزة).

- **أنشطة الخدمات:**

تظهر نتائج مسح الخدمات لعام 2004 أن هناك 17,763 مؤسسة خدماتيه تعمل في أنشطة الخدمات على مستوى باقي الضفة الغربية وقطاع غزة، شكلت المؤسسات العاملة في باقي الضفة الغربية ما نسبته 64.5%، مقابل 35.5% في قطاع غزة، وتشغل هذه المؤسسات 58,625 مشتغل، 57.1% من المشتغلين في باقي الضفة الغربية، و42.9% يعملون في قطاع غزة، وقد بلغ ما أنفقته هذه المؤسسات على العاملين من رواتب وأجور نقدية ومزايا عينية واجتماعية ما مقداره 167.5 مليون دولار أمريكي، نصيب الأكبر منها في باقي الضفة الغربية بواقع 72.7%، في حين شكل قطاع غزة النسبة المتبقية بواقع 27.3% من إجمالي قيمة التعويضات للعاملين، وقد حققت هذه المؤسسات إنتاج بما قيمته 451.9 مليون دولار أمريكي خلال عام 2004، توزع بواقع 69.5% في باقي الضفة الغربية، و30.6% في قطاع غزة، أما القيمة المضافة المتبقية فقد بلغت 285.9 مليون دولار أمريكي في باقي الضفة الغربية وقطاع غزة، كان نصيب باقي الضفة الغربية منها 67.5%، بالمقابل بلغ نصيب القطاع 32.5%.

- **أنشطة النقل والتخزين والاتصالات:**

يلاحظ من خلال نتائج مسح النقل والتخزين والاتصالات لعام 2004 أن هناك 649 مؤسسة تعمل في أنشطة النقل والتخزين والاتصالات على مستوى باقي الضفة الغربية وقطاع غزة، توزعت بواقع 63.6% في باقي الضفة الغربية، مقابل 36.4% في قطاع غزة، وبلغ عدد المشتغلين في هذه المؤسسات 863،5 مشتغل، منهم 80.7% في باقي الضفة الغربية، و19.3% في قطاع غزة، في حين بلغت قيمة تعويضات العاملين 37.9 مليون دولار أمريكي، تركز معظمها في باقي الضفة الغربية بواقع 93.9%، مقابل 6.1% في قطاع غزة، وقد حققت هذه المؤسسات إنتاج بما قيمته 235.1 مليون دولار أمريكي خلال عام 2004، سجلت باقي الضفة الغربية النسبة الأكبر منها بواقع 95.8%، بالمقابل كان نصيب قطاع غزة 4.2% من إجمالي قيمة الإنتاج في باقي الضفة الغربية وقطاع غزة، أما القيمة المضافة فقد بلغت 205.0 مليون دولار أمريكي، توزعت بواقع 97.0% في باقي الضفة الغربية، و3.0% في قطاع غزة.

- **أنشطة الصناعة:**

يتضح من خلال نتائج المسح الصناعي لعام 2004 على مستوى باقي الضفة الغربية وقطاع غزة، أن عدد المؤسسات العاملة في أنشطة الصناعة بلغت 12,689 مؤسسة صناعية، توزعت بواقع 70.7% في باقي الضفة الغربية، و29.3% في قطاع غزة، وقد وظفت هذه المؤسسات 58,973 مشتغل، 68.0% في باقي الضفة الغربية، و32.0% في قطاع غزة، وقد بلغت تعويضات العاملين باجر 161.2 مليون دولار أمريكي، وبلغ نصيب باقي الضفة الغربية منها 75.2%، في حين شكل قطاع غزة ما نسبته 24.8%، وقد حققت هذه المؤسسات ما قيمته 1,460.1 مليون دولار أمريكي كإنتاج خلال عام 2004، توزع بواقع 74.2% في باقي الضفة الغربية، و25.8% في قطاع غزة، أما القيمة المضافة فقد بلغت 652.6 مليون دولار أمريكي (72.0% في باقي الضفة الغربية، 28.2% في قطاع غزة).

- **أنشطة الإنشاءات:**

يلاحظ من خلال نتائج مسح مقاولي الإنشاءات لعام 2004 أن هناك 587 مؤسسة تعمل في أنشطة الإنشاءات على مستوى باقي الضفة الغربية وقطاع غزة، توزعت بواقع 45.8% في باقي الضفة الغربية، مقابل 54.2% في قطاع

غزة، وبلغ عدد المشتغلين في هذه المؤسسات 5,661 مشتغل، 47.6% منهم في باقي الضفة الغربية، و52.4% في قطاع غزة، في حين بلغت قيمة تعويضات العاملين 29.5 مليون دولار أمريكي، شكلت باقي الضفة الغربية ما نسبته 42.5%، مقابل 57.5% في قطاع غزة، وقد حققت هذه المؤسسات إنتاج بما قيمته 219.5 مليون دولار أمريكي خلال عام 2004، شكلت باقي الضفة الغربية ما نسبته 39.1%، بالمقابل كان نصيب قطاع غزة 60.9% من إجمالي قيمة الإنتاج في باقي الضفة الغربية وقطاع غزة، أما القيمة المضافة فقد بلغت 85.3 مليون دولار أمريكي، توزعت بواقع 45.5% في باقي الضفة الغربية، و54.5% في قطاع غزة.

آثار الانسحاب المتوقعة:

أما بالنسبة للانسحاب أحادى الجانب المتوقع من الضفة الغربية، هذا الانسحاب في حال تنفيذه حسب التصور الإسرائيلي من المتوقع أن يزيد هذا الانسحاب من تردي الوضع الاقتصادي في الضفة الغربية، حيث أن هناك مناطق كاملة يتم عزلها عن الضفة الغربية مثل منطقة الأغوار والقدس، والمحافظة على الكتل الاستيطانية الكبيرة في الضفة الغربية، وسيتم تحويل الحواجز العسكرية التي تقطع أوصال الضفة الغربية الى معابر حدودية تسهل على الاحتلال التحكم الكامل بحركة المرور سواء للأشخاص أو البضائع، هذه المعابر والتي ستقضي على الترابط والتواصل الجغرافي ما بين محافظات الضفة الغربية، بالإضافة إلى آثار الجدار الفاصل، والفصل الكامل ما بين الضفة الغربية و قطاع غزة مما يعني من آثار على التجارة البينية ما بين المحافظات الفلسطينية وصعوبة وصول البضائع إلى الأسواق الفلسطينية، عدا عن تحكم الجانب الإسرائيلي بنوعية المنتجات التي تصل إلى الأسواق وفرض المنتجات الإسرائيلية على السوق الفلسطينية وكذلك عدم قدرة المصانع الفلسطينية من التزود بسهولة بالمواد الخام اللازمة للإنتاج مما يعيق العملية الإنتاجية ويضعف من قدرتها التنافسية حتى في السوق المحلية.

2.10.3: مصادر البيانات

تنفذ سلسلة المسوح الاقتصادية سنوياً، حيث يتم جمع البيانات من الميدان خلال الربع الثاني من كل العام عن العام السابق كعام إسناد زمني، والمؤسسة هي الوحدة الإحصائية التي يتم تجمع البيانات عنها، ويعتمد تنفيذ السلسلة على إطار المنشآت والذي يتم توفيره من خلال التعدادات العامة للمنشآت التي نفذها الجهاز، بالإضافة لتحديثات هذا الإطار من خلال المسوح الميدانية الأخرى والسجلات الإدارية، وتشمل السلسلة مسوح تنفذ بطرق المسح بالعينة، كالمسح الصناعي، مسح التجارة الداخلية، ومسح الخدمات، ومسوح أخرى تنفذ بطريقة الحصر الشامل كمسح النقل والتخزين والاتصالات، ومسح مقاولي الإنشاءات ، ويعتمد الجهاز في تصنيف الأنشطة الاقتصادية على التصنيف الصناعي الدولي لجميع الأنشطة الاقتصادية (ISIC-3).

3.10.3: تقييم مصادر البيانات

1. البيانات التي توفرها سلسلة المسوح الاقتصادية حول الأنشطة الاقتصادية المختلفة بيانات شاملة ومفصلة لجميع المتغيرات والمؤشرات الاقتصادية، فهناك تفصيل للمشتغلين حسب الجنس ونوع العمل، وكذلك لتعويضات العاملين، وبنود المستلزمات السلعية والخدمية، بنود الرسوم والضرائب، وبقية المؤشرات الأخرى).
2. المؤشرات يتم توفيرها سنوياً منذ عام 1994 وحتى عام 2004، بالتالي وفرت سلسلة المسوح الاقتصادية سلسلة زمنية غنية من البيانات عبر هذه الفترة، ولكن المشكلة هنا في تاريخ توفير هذه البيانات، في الغالب تتوفر في نهاية الربع الثالث من العام الذي يلي عام الإسناد الزمني، وهنا تبرز الحاجة لتوفير بيانات اكثر سرعة حول أداء

هذه الأنشطة، من هنا يخطط الجهاز ابتداءاً من العام القادم تنفيذ مجموعة من المسوح التي تتعلق بالأرقام القياسية لمعظم الأنشطة الاقتصادية.

3. الشمول: تغطي السلسلة باقي الضفة الغربية وقطاع غزة، ويمكن توفير البيانات على مستوى المنطقة الجغرافية، باقي الضفة الغربية، وقطاع غزة كلاً على حده، حيث تم مراعاة ذلك عند تصميم وسحب عينة المسوح، أما على مستوى المحافظات فان البيانات متوفرة ولكن جودة هذه البيانات ليست بالحد المطلوب، والسبب يعود إلى عدم التمثيل الكافي للمحافظات ضمن العينة.
4. توفير بيانات بينية حول تبادل السلع والخدمات التي تقدمها الأنشطة الاقتصادية ما بين كل من الضفة الغربية وقطاع غزة من جهة، وما بين المحافظات مع بعضها البعض من جهة أخرى يتطلب مسح متخصص لا يمكن تنفيذه في ظل سيطرة إسرائيل على المعابر ما بين الضفة الغربية وقطاع غزة، بالإضافة إلى ظروف الإغلاق ما بين المحافظات الفلسطينية في الضفة الغربية.

11.3: أنشطة النقل – القطاع غير المنظم

مسح النقل غير المنظم من المسوح الاقتصادية التكميلية، والذي يهدف إلى تغطية الجانب الاقتصادي لانشطة النقل التي تمارس ضمن القطاع غير المنظم في الأراضي الفلسطينية، وقد بدأ الجهاز بتنفيذ هذا المسح منذ عام 1996، ويوفر هذا المسح أهم مؤشرات حول:

- أعداد المركبات التي تمارس أنشطة نقل الركاب والبضائع مقابل أجرة، وتعمل ضمن القطاع غير المنظم.
- أعداد المشتغلين في أنشطة النقل غير المنظم حسب الجنس، ونوع العمل.
- رواتب وأجور نقدية ومزايا عينية واجتماعية للعاملين باجر في هذه الأنشطة.
- متوسط اشهر العمل الفعلية، ومتوسط ساعات العمل الأسبوعية.
- مكونات الاستهلاك الوسيط من مستلزمات الإنتاج والسلعية والخدمية بتفصيلاتها المختلفة.
- قيمة الإنتاج من الأنشطة الرئيسي (إيراد مقابل نقل الركاب أو البضائع) والأنشطة الأخرى.
- قيمة الرسوم والضرائب على الإنتاج المستحقة.
- قيمة الأصول الثابتة في أنشطة النقل غير المنظم.

مسح النقل غير المنظم من المسوح التي ينفذها الجهاز بشكل دوري سنوي، حيث وفر هذا المسح بيانات منذ عام 1996 وحتى عام 2004، وهو حالياً في طور تنفيذ دورة المسح عن عام 2005 والتي من المتوقع نشرها مع شهر حزيران 2006، وان البيانات تنشر على مستوى الأراضي الفلسطينية، الضفة الغربية، وقطاع غزة.

1.11.3: واقع النقل غير المنظم في الاراضي الفلسطينية

تظهر نتائج مسح النقل غير المنظم لعام 2004 أن عدد المركبات العاملة في هذا القطاع وتمارس أنشطة نقل الركاب والبضائع بلغت 10,942 مركبة في باقي الضفة الغربية وقطاع غزة، توزعت بواقع 71.3% في باقي الضفة الغربية، مقابل 28.5% في قطاع غزة، وبلغ عدد المشتغلين على هذه المركبات 11,653 مشتغل، توزعوا بواقع 70.0% في باقي الضفة الغربية، و30.0% في قطاع غزة، وقد حققت هذه المركبات إنتاج بما قيمته 124.1 مليون دولار أمريكي في باقي الضفة الغربية وقطاع غزة، بلغ نصيب باقي الضفة الغربية ما نسبته 73.5%، بالمقابل كان نصيب قطاع غزة 26.5% من إجمالي قيمة الإنتاج، أما القيمة المضافة فقد بلغت 63.2 مليون دولار أمريكي، توزعت بواقع 73.8% في باقي الضفة الغربية، و26.2% في قطاع غزة.

يتميز هذا النشاط في الواقع الفلسطيني بأنه من الأنشطة ضعيفة التنظيم سريعة التأقلم مع الواقع الفلسطيني كثير التغير حيث أن ممارسة هذا النشاط هو أحد أشكال التغلب على العقبات والإجراءات الإسرائيلية المتمثلة في فرض الحواجز العسكرية والاغلاقات على المناطق الفلسطينية حيث يعتبر قطاع النقل غير المنظم من القطاعات التي ازدهرت خلال سنوات انتفاضة الأقصى، حيث أن طبيعة ممارسة هذا النشاط تستفيد من الإجراءات الإسرائيلية وذلك على حساب النقل القطاع المنظم، على اعتبار ان هذا القطاع الملجأ الأخير للعاملين ويمتص البطالة، ويظهر ذلك جلياً عند المقارنة ما بين عامي 2002 (ذروة الإجراءات الإسرائيلية) وعام 2004 (عام الانفراج النسبي)، حيث أن القيمة المضافة تراجعت خلال عام 2004 مقارنة مع عام 2002 بنسبة 42.2% في باقي الضفة الغربية، و39.7% في قطاع غزة، ومن المتوقع تراجع هذا القطاع لحساب قطاع النقل المنظم خلال فترات الانسحاب التي نفذت في قطاع غزة ومن المتوقع إن تنفذ في الضفة الغربية، حيث أن الظروف الطبيعة تخلق توجه الأفراد للانتقال من القطاع غير المنظم إلى القطاع المنظم.

2.11.3: مصادر البيانات

ينفذ مسح النقل غير المنظم بشكل مستقل كل عام، وينفذ المسح على مرحلتين، المرحلة الأولي تهدف إلى إعداد إطار المعاينة للمسح، وذلك من خلال تنفذ استقصاء خاص بمواقف المركبات التي تمارس نشاط نقل الركاب أو البضائع وتتبع للقطاع غير المنظم، أما في المرحلة الثانية، مرحلة تنفيذ المسح الرئيسي يتم سحب عينة ممثلة من المركبات التي تم حصرها في المرحلة الأولى (مرحلة الاستقصاء) من كل موقف، ويغطي هذا المسح أنشطة النقل البري للركاب والبضائع، ويتم الاعتماد في تصنيف الأنشطة الاقتصادية على التصنيف الصناعي الدولي لجميع الأنشطة الاقتصادية، التنقيح الثالث (ISIC-3).

3.11.3: تقييم مصادر البيانات

1. بيانات التي يوفرها مسح النقل غير المنظم هي بيانات اقتصادية تهدف بالدرجة الأولى لتوفير البيانات اللازمة للحسابات القومية الفلسطينية، ونظراً لخصوصية أنشطة القطاع غير المنظم في الأراضي الفلسطينية وأهمية هذا القطاع، يفضل دراسة الجوانب الأخرى (غير الاقتصادية) ذات العلاقة مثل خصائص العاملين فيه من حيث العمر التعليم، الحالة الاجتماعية..، مصادر التمويل، المشاكل والصعوبات.
2. بيانات أنشطة النقل غير المنظم متوفرة منذ عام 1996 وحتى عام 2004، وبشكل سنوي، بالتالي هناك سلسلة زمنية غنية بالبيانات عبر هذه الفترة.
3. المسوح التي تتعلق بأنشطة القطاع غير المنظم بشكل عام من المسوح الصعبة من حيث التغطية والشمول وحصر الوحدات الإحصائية، والمنهجية المتبعة في تنفيذ مسح النقل غير المنظم هي المنهجية الأنسب لوضع هذه الأنشطة في الأراضي الفلسطينية من حيث إعداد إطار المعاينة للمسح.
4. المسح يغطي الضفة الغربية، قطاع غزة، والقدس.

12.3: النقل والاتصالات

من اجل توفير مؤشرات اشمل حول قطاع النقل والاتصالات في الأراضي الفلسطينية، فقد شرع الجهاز منذ عام 1998 بجمع بيانات جغرافية من خلال السجلات الإدارية لبعض المؤسسات الحكومية وغير الحكومية ذات العلاقة، وذلك بهدف توفير أداة معلوماتية شاملة ومفصلة حول المكونات الأساسية لمنظومة النقل والاتصالات في الأراضي الفلسطينية. وقد غطت المؤشرات أهم الجوانب التالية:

- أطوال شبكة الطرق وأنواعها في المحافظات الفلسطينية المختلفة.

- الطرق الالتفافية القائمة أو المقترحة التي تربط مما بين المستعمرات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية.
- عدد المركبات المرخصة موزعة حسب المحافظة ونوع المركبة.
- عدد مدارس تعليم قيادة المركبات، عدد شركات الباصات ومكاتب التاكسي، شركات تأجير المركبات، وعدد كراجات الصيانة والإصلاح المرخصة.
- عدد رخص السياقه الصادرة عن وزارة النقل والمواصلات.
- عدد حوادث الطرق المسجلة، وأعداد الإصابات الناتجة عن هذه الطرق موزعة حسب المحافظة ونوع الإصابات.
- عدد الرحلات الجوية، وأعداد المسافرين، والمقاعد المتوفرة للخطوط الجوية الفلسطينية.
- البريد المحلي والدولي الوارد والصادرة حسب المحافظة.
- عدد خطوط الهاتف الرئيسية، وعدد المكالمات الصادرة والواردة، وعدد المشتركين في خدمة الهاتف الخلوي.

يتم جمع ونشر بيانات النقل والاتصالات بشكل سنوي، وذلك منذ عام 1998 وحتى عام 2004، والجهاز حالياً في طور تجهيز بيانات عن عام 2005 والتي من المتوقع نشرها مع شهر أيار 2006، وان معظم البيانات تنشر على مستوى الأراضي الفلسطينية، الضفة الغربية، وقطاع غزة.

1.12.3: واقع النقل والاتصالات في الأراضي الفلسطينية

تشكل شبكة الطرق في الأراضي الفلسطينية أهم مكونات البنية التحتية لقطاع النقل، لما لهذه الشبكة من دور في التواصل ما بين التجمعات السكانية وتسهيل حركة البضائع والأشخاص بين هذه التجمعات، وقد بلغ طول شبكة الطرق المعبدة في الأراضي الفلسطينية 4,177.3 كم عام 2004، وتوزعت بواقع 3,688.3 كم في الضفة الغربية، و489.0 كم في قطاع غزة، وعند توزيع شبكة الطرق حسب أنواع الطرق المعبدة في عام 2004، يلاحظ أن الطرق المحلية قد شكلت ما نسبته 78.0% من إجمالي طول شبكة الطرق، ويأتي في المرتبة الثانية الطرق الرئيسية وبنسبة 12.7%، ومن ثم الطرق الإقليمية بنسبة 9.3% من إجمالي طول شبكة الطرق في الأراضي الفلسطينية، ولمرحلة ما بعد الانسحاب من المتوقع أن يحصل تحسن على شبكة الطرق سواءاً في قطاع غزة أو الضفة الغربية، على اعتبار أن هناك بعض المناطق سيكون فيها سيطرة اكثر للفلسطينيين.

كذلك أشارت النتائج إلى أن طول الطرق الالتفافية في الأراضي الفلسطينية (وهي الطرق التي تم إنشاءها لخدمة التنقل ما بين المستعمرات الإسرائيلية وما بينها وبين إسرائيل) والتي تم إنشاؤها منذ عام 1994 وحتى نهاية عام 2004 بلغت بلغ 818.6 كم، وقد توزعت هذه الطرق بواقع 768.0 كم في الضفة الغربية، و50.6 كم في قطاع غزة، ويلاحظ أن معظم الطرق الالتفافية تقع في الضفة الغربية وذلك بنسبة 93.8% من أطوال هذه الطرق، بينما بلغت 6.2% في قطاع غزة، وبعد انسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة تحولت هذه الطرق إلى طرق طبيعية يستفيد منها المواطن الفلسطيني في تنقلاته (الطرق الالتفافية انتهت) وذلك بعد إزالة كافة المستوطنات فيها، أما في الضفة الغربية فيتوقع أن يحصل تراجع في طول الطرق الالتفافية، حيث أن هناك بعض المستوطنات المربوطة بهذه الطرق والتي يخطط الاحتلال إلى إخلائها(سيتم إزالتها).

فيما يتعلق بالنقل الجوي فإن عمل الخطوط الجوية الفلسطينية اقتصر على رحلات من وإلى مطار العريش في جمهورية مصر العربية، وقد تركزت معظم الرحلات على نقل الحجاج والمعتمرين من قطاع غزة، وقد بلغ عدد الرحلات المنظمة 202 رحلة عام 2004، أما عدد المسافرين على متن هذه الرحلات فقد وصل إلى 5,318 مسافر،

في حين بلغ عدد المقاعد المتوفرة 9,704 مقعد. وكان لتدمير مطار غزة مع بداية انتفاضة الأقصى من قبل القوات الإسرائيلية الأثر السلبي في تراجع هذا النشاط، وبالمقارنة مع عام 2000 يلاحظ أن عدد الرحلات تراجع خلال عام 2004 بنسبة 85.0% وعدد المسافرين بنسبة 90.1%، وفي حال تم إعادة إصلاح وتأهيل وتشغيل هذا المطار ما بعد الانسحاب ودون قيود من قبل السلطات الإسرائيلية فمن المتوقع إن يحدث ذلك تحسن في أداء النقل الجوي في فلسطين وربط قطاع غزة بالعالم الخارجي جويا، ولكن حتى الآن ما تزال السلطات الإسرائيلية لا تسمح بإعادة تشغيل هذا المطار وتعارض أية سيطرة فلسطينية على المطار والحركة الجوية.

2.12.3. مصادر البيانات:

تعتمد بيانات النقل والاتصالات على السجلات الإدارية من مصادر بعض المؤسسات الحكومية وغير الحكومية، كوزارة النقل والمواصلات، وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، شركة الاتصالات الفلسطينية، شركة الاتصالات الخلوية الفلسطينية (جوال)، جمعية الدراسات العربية، الخطوط الجوية الفلسطينية، وشركات التزويد بخدمة الإنترنت.

3.12.3: تقييم مصادر البيانات

1. بيانات النقل والاتصالات بشكل عام تغطي معظم الجوانب الجغرافية لهذا القطاع في الأراضي الفلسطينية.
2. هناك سلسلة زمنية متوفرة من البيانات منذ عام 1996 وحتى عام 2004، وبشكل سنوي.
3. تغطي البيانات الأراضي الفلسطينية، الضفة الغربية، وقطاع غزة.
4. مصادر البيانات تعتمد على بيانات السجلات الإدارية، وهذا يؤدي في بعض الأحيان إلى اختلاف البيانات من مصدر لاخر، كذلك إن جزء من البيانات المطلوبة لا يتم توفيرها بالتفصيل المطلوب.

13.3: مسح الأبنية القائمة

مسح الأبنية القائمة من المسوح التكميلية، والذي يهدف إلى تغطية الجانب القطاع غير المنظم لانشطة الإنشاءات في الأراضي الفلسطينية، وقد بدأ الجهاز بتنفيذ هذا المسح منذ عام 1996، ويوفر هذا المسح أهم مؤشرات حول:

- قيمة الإنفاق على المباني الجديدة والإضافات عليها حسب نوع المباني.
- قيمة الإنفاق على المباني الجديدة والإضافات عليها حسب حالة المباني.
- قيمة الإنفاق على المباني الجديدة والإضافات عليها حسب ملكية المباني.
- قيمة الإنفاق على المباني الجديدة والإضافات عليها حسب استخدام المباني.
- قيمة الإنفاق على المباني الجديدة والإضافات عليها حسب مادة البناء للجدران.
- قيمة الإنفاق على الصيانة الجارية والرأسمالية للمباني.
- قيمة الإنفاق على إنشاء المباني الجديدة حسب بنود الإنفاق المختلفة.

مسح الأبنية القائمة من المسوح التي ينفذها الجهاز بشكل دوري سنوي، حيث وفر هذا المسح بيانات منذ عام 1996 وحتى عام 2004، وهو حالياً في طور تنفيذ دورة المسح عن عام 2005 والتي من المتوقع نشرها مع شهر أيار 2006، وان البيانات تنشر على مستوى الأراضي الفلسطينية، الضفة الغربية، وقطاع غزة.

1.13.3: واقع الأبنية القائمة في الأراضي الفلسطينية

تظهر نتائج مسح الأبنية القائمة في عام 2004 أن قيمة الإنفاق على إنشاء المباني الجديدة والإضافات في الأراضي الفلسطينية بلغ 811.3 مليون دولار أمريكي، توزعت بنسبة 58.4% في الضفة الغربية، و41.6% في قطاع غزة، أما حسب بنود الإنفاق يلاحظ أن 55.3% من القيمة أنفقت على المباني الجديدة، و35.3% على الإضافات الرأسمالية، في حين شكل الإنفاق على الصيانة الجارية ما قيمته 9.4%. على مستوى الضفة الغربية يلاحظ أن الإنفاق على المباني الجديدة شكل 43.8%، مقابل 44.7% على الإضافات الرأسمالية، و11.5% على الإضافات الجارية، أما في قطاع غزة فقد اظهر التوزيع أن 71.5% من الإنفاق تم على مباني جديدة، و22.0% على الإضافات الرأسمالية، و6.5% على الصيانة الجارية.

عند توزيع قيمة الإنفاق على المباني حسب ملكيتها في الأراضي الفلسطينية، يتضح أن 86.2% يتم إنفاقها على المباني الخاصة، 7.2% على المباني الحكومية، أما الإنفاق على المباني التابعة للهيئات والجمعيات الخيرية فقد شكل 4.9%، و1.7% على مباني تتبع لملكيات أخرى.

شهد عام 2004 مقارنة عام 2003 نمواً في أنشطة الإنشاءات العاملة في القطاع غير المنظم، ويظهر ذلك عند النظر إلى قيمة الإنفاق على إنشاء المباني الجديدة والإضافات والتي سجلت ارتفاع بنسبة 98.4% على مستوى الأراضي الفلسطينية، وقد وصلت هذه النسبة في قطاع غزة إلى 312.0%، مقابل 44.9% في الضفة الغربية، ومن المتوقع أن يشهد هذا القطاع نموا على اثر الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة أو تنفيذ الانسحاب المتوقع في الضفة الغربية نظرا لما يتطلبه إعادة إعمار وإعادة تأهيل المناطق التي يتم الانسحاب منها وخاصة تأهيل البنية التحتية (يتراجع هذا النشاط ما بعد الانسحاب الذي تم في قطاع غزة لحساب القطاع المنظم في الإنشاءات)، ولقياس اثر الانسحاب الإسرائيلي على أنشطة الإنشاءات في القطاع غير المنظم على مستوى قطاع غزة يتطلب توفير بيانات عن عام 2005، حيث أن هذه البيانات في طور المعالجة ومن المتوقع توفرها مع بداية شهر أيار 2006.

أما بخصوص رخص البناء الصادرة في باقي الضفة الغربية وقطاع غزة، وعند المقارنة ما بين الربع الرابع من عام 2005 مع الربع الرابع من عام 2004 يلاحظ أن هناك زيادة في عدد الرخص بنسبة 68.5%، وان الزيادة في عدد الرخص تركز في باقي الضفة الغربية وذلك بنسبة 102.0%، ورغم الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة إلى أن عدد الرخص الصادرة خلال الربع الرابع من عام 2005 تراجع بنسبة 44.0% مقارنة من نفس الربع مع عام 2004، وتراجع عدد رخص الأبنية يعني تراجع في قطاع الإنشاءات بشكل عام، وينطبق على بقية الأنشطة الاقتصادية العاملة في قطاع غزة

2.13.3: مصادر البيانات

ينفذ مسح الأبنية القائمة بشكل مستقل كل عام، وينفذ المسح بطريقة المسح بالعينة، والوحدة الإحصائية لهذا المسح هي المبني، ويتم سحب العينة بالاعتماد على إطار المباني في الجهاز، ويراعى في تصميم العينة أن تمثل جميع المناطق الجغرافية، ونوع التجمعات (ريف حضر، ومخيم)، بالإضافة لتمثيلها لنوع المباني (دار، عمارة، فيلا،...).

3.13.3: تقييم مصادر البيانات

1. بيانات التي يوفرها مسح الأبنية القائمة تهدف بالدرجة الأولى لتوفير البيانات اللازمة للحسابات القومية الفلسطينية، ونظراً لخصوصية أنشطة القطاع غير المنظم في الأراضي الفلسطينية وأهمية هذا القطاع، يفضل

دراسة الجوانب الأخرى (غير الاقتصادية) ذات العلاقة مثل خصائص العاملين فيه من حيث العمر، والتعليم، والحالة الاجتماعية، ومصادر التمويل، والمشاكل والصعوبات.

2. بيانات أنشطة الإنشاءات –القطاع غير المنظم متوفرة منذ عام 1996 وحتى عام 2004، وبشكل سنوي، بالتالي هناك سلسلة زمنية غنية بالبيانات عبر هذه الفترة.
3. المسوح التي تتعلق بأنشطة القطاع غير المنظم بشكل عام من المسوح الصعبة من حيث التغطية والشمول وحصر الوحدات الإحصائية، والمنهجية المتبعة في تنفيذ مسح الأبنية القائمة هي المنهجية الأنسب لوضع هذه الأنشطة في الأراضي الفلسطينية.
4. يغطي المسح الأراضي الفلسطينية، الضفة الغربية، وقطاع غزة، القدس.

الفصل الرابع

الأوضاع الجغرافية

1.4: البيئة

تعتبر إحصاءات البيئة من الحقول الأساسية في الإحصاءات الرسمية، حيث يتعاظم الاهتمام الدولي في توفير بيانات إحصائية حول موضوعات البيئة المختلفة (تلوث الهواء والذي يتضمن المنبعثات ونوعية الهواء، والنفايات الصلبة، والمياه العادمة). ومع التطور التكنولوجي وتعدد وتعاظم الأنشطة الإنسانية في مختلف المجالات والتي ترتبط بعلاقة وثيقة بالبيئة، أصبحت الحاجة ملحة لإعداد وإنتاج إحصاءات البيئة كأداة معلوماتية أساسية في مراقبة الوضع البيئي في فلسطين. وقد تزايد الاهتمام بشكل ملحوظ في فلسطين بتوفير بيانات إحصائية حول هذا الموضوع خاصة بعد سنوات طويلة من الإهمال للبيئة وغياب القوانين والتشريعات والمعايير للمحافظة على البيئة في فترة الاحتلال الإسرائيلي.

أنشأ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني برنامجاً إحصائياً متخصصاً في موضوع البيئة، حيث يهدف هذا البرنامج إلى بناء وتحديث قاعدة بيانات إحصائية موثوقة وشاملة حول كل الجوانب المتعلقة بموضوع البيئة، وتوفير البيانات الإحصائية كأداة معلوماتية أساسية في مراقبة الوضع البيئي في فلسطين.

1.1.4: واقع البيئة الراهن

المياه العادمة:

بلغت نسبة الأسر التي تستخدم شبكة الصرف الصحي كوسيلة للتخلص من المياه العادمة 44.7% أسرة في الأراضي الفلسطينية عام 2005، وتختلف هذه النسبة على مستوى المنطقة فنجد أن 32.9% من الأسر في الضفة الغربية تستخدم شبكة الصرف الصحي كوسيلة للتخلص من المياه العادمة، مقابل 67.8% من الأسر في قطاع غزة. بينما 51.9% من الأسر تستخدم الحفر الامتصاصية مقابل 2.8% من الأسر تستخدم الحفر الصماء كوسيلة للتخلص من المياه العادمة.

تظهر البيانات أن أحجام الحفر الامتصاصية أو الصماء كانت اقل من 20 م3 لدى 47.6% من الأسر المتوفر لديها حفر امتصاصية أو صماء ويتم استخدامها، ومن 20–50 م3 لدى 36.3% من الأسر. وقد أظهرت البيانات أن 38.0% من الأسر في الضفة الغربية يتوفر لديها حفر امتصاصية أو صماء وبئر مياه منزلي للمطر ويتم استخدامهما، بينما إنعدمت هذه الحالة في قطاع غزة، كما أن 41.4% من هذه الأسر في الضفة الغربية كانت المسافة لديها بين البئر والحفرة ما بين 15–25 م، و83.4% منها كان البئر لديها أعلى من الحفرة، أما بالنسبة للحفر المتوفرة وتستخدم من قبل أسرة واحدة فقط بلغت نسبتها 54.5% في الأراضي الفلسطينية، مقابل 45.5% من الأسر تشترك مع أسرة أخرى في استخدام نفس الحفر الامتصاصية أو الصماء.

بلغت نسبة المنشآت الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية لعام 2004 والتي تتخلص من المياه العادمة بواسطة شبكة الصرف الصحي 67.9%، مقابل 20.2% من المنشآت تتخلص من مياهها العادمة بواسطة الحفر الامتصاصية. وعلى مستوى المنطقة، بلغت نسبة المنشآت الاقتصادية التي تتخلص من المياه العادمة العادية بواسطة شبكة الصرف الصحي في الضفة الغربية 62.8% من مجموع المنشآت مقابل 83.6% في قطاع غزة، أما على مستوى القطاعات الاقتصادية بلغت نسبة المنشآت المتصلة بشبكة الصرف الصحي 91.4% من قطاع الإنشاءات، مقابل 40.9% في قطاع التعليم.

هذا وبلغت نسبة المنشآت الاقتصادية العاملة في الأراضي الفلسطينية والتي تستخدم شبكة الصرف الصحي للتخلص من المياه العادمة الناتجة عن ممارسة النشاط في الأراضي الفلسطينية 60.6%، توزعت بواقع 57.3% من مجموع المنشآت في الضفة الغربية، و72.5% من مجموع المنشآت في قطاع غزة. أما على مستوى مناطق الضفة الغربية فقد بلغت نسبة المنشآت التي تستخدم شبكة الصرف الصحي للتخلص من المياه العادمة الناتجة عن ممارسة النشاط في شمال الضفة الغربية 63.4% مقارنة مع 52.8% من مجموع المنشآت في وسط الضفة الغربية، و47.2% من مجموع المنشآت في جنوب الضفة الغربية.

بلغت نسبة المنشآت التي تعالج المياه العادمة الناتجة عن ممارسة النشاط لعام 2004 في الأراضي الفلسطينية 4.1%، منها 4.9% من مجموع المنشآت في الضفة الغربية و1.3% من مجموع المنشآت في قطاع غزة. وبلغت أعلى نسبة للمنشآت التي تعالج المياه العادمة 11.7% من مجموع المنشآت في منطقة وسط الضفة الغربية، و3.1% من مجموع المنشآت في منطقة جنوب الضفة الغربية.

تظهر البيانات أن 62.9% من مراكز الرعاية الصحية في الأراضي الفلسطينية تتخلص من مياهها العادمة بواسطة شبكة صرف صحي عامة، وأن 13.2% منها تتخلص من مياهها العادمة بواسطة حفر صماء، مقابل 23.9% من مركز الرعاية الصحية تتخلص من مياهها العادمة بواسطة حفر امتصاصية عام 2005. بلغت نسبة مراكز الرعاية الصحية الثانوية التي لا تقوم بمعالجة المياه العادمة في الأراضي الفلسـطينية 91.5%، ومن مراكز الرعاية الصحية الأولية 97.6%، ومن الأنشطة الأخرى المتصلة بصحة الإنسان 86.7% علماً بأن أساليب المعالجة المستخدمة هي المعالجة الميكانيكية، والكيميائية، والبيولوجية.

على صعيد التجمعات السكانية لعام 2005 نجد ان 74 تجمعاً في الأراضي الفلسطينية كانت متصلة بشبكة الصرف الصحي وتمثل ما نسبته 12% من التجمعات السكانية، منها 55 تجمعاً في الضفة الغربية. وأن 533 تجمعاً من الأراضي الفلسطينية تستخدم الحفر الامتصاصية للتخلص من مياهها العادمة موزعة بواقع 509 تجمعات في الضفة الغربية و24 تجمعا في قطاع غزة.

النفايات الصلبة:

تنتج 57.8% من الأسر في الأراضي الفلسطينية يوميا أقل من 4.0 كغم من النفايات المنزلية، بواقع 63.8% من الأسر في الضفة الغربية، مقابل 45.9% من الأسر في قطاع غزة للعام 2005. وقد بلغ المتوسط التقديري لإنتاج الأسرة يوميا من النفايات المنزلية في الأراضي الفلسطينية 4.6 كغم، إذ يبلغ هذا المتوسط 4.4 كغم في الضفة الغربية مقابل 5.0 كغم في قطاع غزة. وقدرت كمية النفايات المنزلية المنتجة يوميا في الأراضي الفلسطينية بـــ 2,728 طن.

تفيد البيانات ان نسبة الأسر المخدومة بخدمة جمع النفايات الصلبة من قبل السلطة المحلية في الأراضي الفلسطينية عام 2005 قد بلغت 68.9%، وبلغت نسبة الأسر المخدومة من قبل وكالة الغوث (UNRWA) 11.9% من الأسر، و9.3% من الأسر يقوم أحد أفراد الأسرة بالتخلص من نفاياتها.

اعتمدت الأسر التي لا تتلقى خدمة جمع النفايات في الأراضي الفلسطينية أسلوب إلقاء النفايات في اقرب حاوية بواقع 49.6% أو حرقها بواقع 19.3%.

تنتج المنشآت الاقتصادية على اختلاف أنشطتها في الأراضي الفلسطينية 84.7 ألف طن، و5,817 متر مكعب من النفايات الصلبة شهريا وذلك في العام 2004، حيث تنتج الكمية الأكبر من هذه المكونات من قطاعات الأنشطة الصناعية (61.3 ألف طن و3,963 متر مكعب)، و(18.2 طن و132 متر مكعب) من قطاع النقل والتخزين والاتصالات.

احتل الورق والكرتون المركز الأول من حيث الفصـــل، حيث أفادت 24.2% من المنشآت أنها تقوم بفصله، يليه في المركز الثاني النفايات الطبية بنسبة 20.5%، تلاها الزجاج والمعادن بنسبة 16.0%.

بلغت نسبة المنشآت في الأراضي الفلسطينية التي تقوم بالتخلص من نفاياتها في مكب للسلطة المحلية 81.7% منها 89.9% في قطاع التعليم. كما أن 78.6% من منشآت الضفة الغربية تقوم بالتخلص من نفاياتها في مكب للسلطة المحلية، مقابل 90.8% من مجموع المنشآت في قطاع غزة.

تقدر كمية النفايات الطبية الكلية الناتجة عن مراكز الرعاية الصحية في الشهر الواحد بحوالي 472.9 طناً و3.0 آلاف متر مكعب، منها 374.9 طناً و1.8 ألف متر مكعب في الضفة الغربية، و98.0 طناً 1.2 ألف متر مكعب في قطاع غزة.

أظهرت البيانات أن 34.1% من مراكز الرعاية الصحية في الأراضي الفلسطينية تقوم بعملية فصل مكونات النفايات الصلبة الناتجة عنها، حيث تقوم 70.1% من المراكز التي تقوم بعملية الفصل بفصل بعض أنواع النفايات، بينما تقوم 29.9% منها بفصل كافة أنواع النفايات. وأن النفايات العامة هي اكثر أنواع النفايات التي تقوم المراكز بفصلها بنسبة 72.7% من المراكز، بينما 34.3% من المراكز تقوم بفصل النفايات المعدية. وتقدر كمية النفايات المفصولة في مراكز الرعاية الصحية بـــ 218.0 طناً و1.7 الف متر مكعب شهريا.

تبلغ نسبة مراكز الرعاية الصحية في الأراضي الفلسطينية والتي تقوم بمعالجة النفايات الصلبة الناتجة عنها 17.3%، وكانت طريقة الحرق المفتوح تستخدم لمعالجة النفايات في 56.5% من مراكز الرعاية الصحية التي تقوم بالمعالجة، مقابل 17.2% تستخدم طريقة التطهير الكيميائي. كما وتقدر كمية نفايات مراكز الرعاية الصحية المعالجة شهرياً بحوالي 79.7 طن و527 متر مكعب.

تقوم 69.4% من مراكز الرعاية الصحية بتجميع النفايات الناتجة عنها في حاوية مكشوفة خاصة بالبلدية، و3.4% من المراكز تستخدم حاويات مكشوفة خاصة بها، بينما 9.3% من المراكز لا تستخدم الحاويات في تجميع النفايات، علما بان 87.7% من الحاويات المستخدمة مصنوعة من المعدن. تقوم السلطة المحلية بنقل النفايات إلى مكان التخلص النهائي في 84.8% من مراكز الرعاية الصحية، و9.0% من مراكز الرعاية الصحية تقوم بنفسها بنقل النفايات الناتجة عنها. وبالنسبة لمكان التخلص النهائي للنفايات فان 87.2% من مراكز الرعاية الصحية تستخدم مكب السلطة المحلية.

تظهر البيانات ان هناك 166 تجمعاً سكانياً في الأراضي الفلسطينية لا يوجد فيها خدمة جمع النفايات والتي تمثل ما نسبته 28% من مجموع التجمعات في الأراضي الفلسطينية خلال عام 2005، كما أن السلطة المحلية تقوم بجمع النفايات في 339 تجمعا من التجمعات التي تتوفر لها خدمة جمع نفايات، بينما يقوم متعهد خاص بجمع النفايات في 20 تجمعا.

أما بالنسبة لدورية الجمع فإن 129 تجمعا في الأراضي الفلسطينية تقوم بجمع النفايات بشكل يومي. بينما يتم جمع النفايات أكثر من مرة في الأسبوع في 266 تجمعا في الأراضي الفلسطينية عام 2005.

تظهر البيانات أن 334 تجمعا في الأراضي الفلسطينية تستخدم سيارات خاصة لجمع النفايات الصلبة الناتجة عنها، بينما يتم استخدام التراكتور لجمع النفايات في 90 تجمع عام 2005.

بلغ عدد مكبات النفايات الصلبة في الأراضي الفلسطينية 164 مكبا، منها 161 مكباً في الضفة الغربية وثلاث مكبات في قطاع غزة عام 2005.
تشكل مكبات النفايات مصدراً لتجمع الحشرات بالنسبة لـــ 272 تجمعا في الأراضي الفلسطينية، وتشكل المكبات مصدراً للروائح الكريهة بالنسبة لـــ 258 تجمعا عام 2005.

2.1.4: مصادر البيانات

يتم جمع بيانات إحصاءات البيئة في الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني من المصادر الرئيسية التالية:

المسوح:

حيث أن بعض هذه المسوح مختصة بمواضيع إحصاءات البيئة فقط، وبعضها يختص بمواضيع أخرى إلا أنه يتضمن مؤشرات بيئية، وهذه المسوح هي:

1. **مسح التجمعات السكانية:** قام الجهاز بتنفيذ مسح التجمعات السكانية في السنوات 1994، و1998، و2003، و 2005. وحدة البحث في هذا المسح هي التجمع السكاني، وقد اتبعت فيه طريقة الحصر الشامل حيث شمل المسح جميع التجمعات السكانية الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، بغض النظر عن الوضع القانوني أو التنظيمي لأي من هذه التجمعات. حيث كانت أداة البحث في هذا المسح هي الاستمارة والتي روعي في تصميمها تغطية كافة الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والتعليمية والصحية والترفيهية وفي حياة كل تجمع سكاني من تجمعاتنا الفلسطينية.
2. **مسح البيئة المنزلي:** مسح سنوي مرفق مع مسح القوى العاملة، حيث تم تنفيذ هذا المسح في الأعوام 1998، و1999، و2003، و2004، و2005.
3. **مسح البيئة الاقتصادي:** مسح مرفق مع مسح الخدمات ضمن سلسلة المسوح الاقتصادية السنوية، حيث تم تنفيذ هذا المسح في الأعوام 2001، 2003، 2004.
4. **مسح البيئة لمراكز الرعاية الصحية:** مسح نفذه الجهاز في الأعوام 2000، 2001، 2003، 2004، 2005. وحدة البحث في هذا المسح هي مراكز الرعاية الصحية.

3.1.4: تقييم مصادر البيانات

1. المؤشرات:

يتم توفير كافة المؤشرات الخاصة بالبيئة من خلال المسوح والتي يتم تنفيذها سنويا، حيث يتم توفير كافة المؤشرات الخاصة بالقطاع المنزلي، وقطاع المنشآت الاقتصادية، ومراكز الرعاية الصحية، حيث توفر بيانات حول ادارة المياه العادمة، ادارة النفايات الصلبة.

2. الفجوات:

- لم يتم نشر البيانات الخاصة بكميات النفايات حسب نوع النفاية الناتجة عن القطاعات للتباين الكبير بينها.
- يتم النشر في اغلب بيانات مسوح البيئة على مستوى المنطقة (شمال ووسط وجنوب الضفة الغربية قطاع غزة) وذلك كون التباين في البيانات مرتفع على مستوى المحافظة.
- وجود فجوات في بيانات السلاسل الزمنية، وإن توفر بيانات السلاسل الزمنية لا تكون لجميع المناطق.

3. شمولية البيانات:

- البيانات المتوفرة لا تشتمل كافة المؤشرات الخاصة بالبيئة.
- البيانات المتوفرة تشمل كافة الأراضي الفلسطينية.
- يتم تحديث البيانات سنوياً.
- لم يتم تنفيذ المسوح في بعض السنوات، مما يودي إلى وجود ثغرة في السلسلة الزمنية.

2.4: الإحصاءات الزراعية

يمثل القطاع الزراعي الفلسطيني القاعدة الإنتاجية الأساسية للاقتصاد الفلسطيني، ويلعب القطاع الزراعي دوراً رئيسياً في تكوين الناتج المحلي الفلسطيني عبر فترات زمنية طويلة، حيث كان القطاع الحيوي الذي ساهم في توفير الغذاء للشعب الفلسطيني، واستيعاب جزء كبير من العاملين. إلا أن التدهور الذي حدث للزراعة، قد سبق الانتفاضة بفترة، حيث تحول الكثير من العمال الزراعيين إلى العمل في الاقتصاد الإسرائيلي، كما تحول الاستثمار والاهتمام من الزراعة إلى القطاعات الاقتصادية الأخرى، مثل الصناعة والتجارة والخدمات، وذلك نتيجة لتدني العائد من الزراعة.

وتشير الإحصائيات إلى انخفاض نسبة مساهمة الزراعة في الناتج المحلي بشكل ملحوظ، حيث بلغت في منتصف السبعينيات نحو 37%، انخفضت في عام 1994 إلى 13.4%، ثم ازدادت انخفاضا في عام 2003 لتصل إلى 11%.

ولا يزال القطاع الزراعي الأكثر استهدافاً للسياسات والإجراءات الإسرائيلية، خاصة فيما يتعلق بالأرض والمياه والقوى العاملة، وصعوبة تصريف الفائض الزراعي، مما أدى إلى خلل في الإنتاج، وسوق القوى العاملة الزراعية، وفي البنية التحتية والمؤسسات الزراعية، وخلل في الخدمة الزراعية المساندة كالتسويق، والقروض والإرشاد الزراعي، كما أن البنية التحتية لم تحظ بأي اهتمام من قبل السلطات الإسرائيلية .

هذه الأسباب وغيرها أورثت السلطة الوطنية اقتصاداً ضعيفا، يعاني من تأخر واختلالات هيكلية وبنية تحتية مهلهلة. أما خلال انتفاضة الأقصى، فقد عمد الاحتلال إلى تدمير الزراعة بشكل ملحوظ، حيث قام باقتلاع الأشجار، وتجريف المزروعات، ومنع تسويق المنتجات الزراعية في الداخل والخارج.

لم تقتصر سياسات الاحتلال التدميرية على الزراعة، بل طالت جميع القطاعات الاقتصادية. وكما هو متعارف عليه اقتصاديا، فإن التراجع في أحد القطاعات الاقتصادية، مثل الزراعة ينعكس سلباً على باقي القطاعات الاقتصادية وعلى الناتج المحلي الإجمالي، بسبب حلقة التكامل والترابط بين القطاعات الاقتصادية المختلفة.

وتتمثل أهمية القطاع الزراعي الذي هو أحد القطاعات الرئيسة في الاقتصاد الفلسطيني في عدة أسباب وهي المساهمة في الدخل المحلي الإجمالي، وتوفير نسبة كبيرة من احتياجات المواطنين من الغذاء، وهو القطاع الرئيسي لتشغيل المرأة

الفلسطينية في الريف، ويستوعب جزءاً كبيراً من الأيدي العاملة التي لم يسمح لها العمل في إسرائيل خلال فترات الإغلاق المتكررة.

في ظل عدم توفر الإطار الخاص بالحيازات الزراعية ولتغطية الأعوام الزراعية من 1994/1993 وحتى 2003/ 2004 اعتمدت وزارة الزراعة على جمع البيانات الزراعية من خلال استمارة تعتمد التجمع السكاني كوحدة إحصائية وليس الحيازة الزراعية حسب توصيات منظمة الأغذية والزراعة الدولية (FAO).

بالرغم من ذلك فقد كان من الضروري العمل على توفير المعلومات الإحصائية عن هذا القطاع ضمن ما هو متوفر من البيانات بهدف خدمة المخططين ومتخذي القرار، وإلقاء الضوء على الوضع الحالي للقطاع الزراعي لإمكان وضع الخطط المستقبلية لتنميته وتطويره.

مع العلم أن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني قد قام ببناء إطار للحيازات الزراعية خلال الربع الأخير من عام 2004، وقد قام بتنفيذ أول مسح زراعي هيكلي للعام الزراعي 2005/2004 وفق التوصيات الدولية، الأمر الذي سيمكن الجهاز من نشر بيانات موثوقة حول القطاع الزراعي في المستقبل القريب.

1.2.4: واقع الزراعة الراهن

- **القطاع النباتي:**

بلغ إجمالي المساحة المزروعة بالمحاصيل الحقلية وأشجار الفاكهة والخضراوات والزهور في الأراضي الفلسطينية خلال العام الزراعي 2004/2003 حوالي 1,824 ألف دونم، منها 91.1% في الضفة الغربية مقابل 8.9% في قطاع غزة. أن المساحة المزروعة بأشجار الفاكهة شكلت النسبة الأكبر من مجموع مساحات الأراضي المزروعة حيث بلغت 63.2%، وأما نسب المساحات المزروعة بالخضراوات والمحاصيل الحقلية فكانت 9.9% و26.9% على التوالي. تركزت الزراعة المروية في قطاع غزة حيث احتلت 69.3% من مجموع المساحة المزروعة في قطاع غزة. أما في الضفة الغربية فان نسبة الزراعة المروية لا تتجاوز 7.9% من إجمالي المساحة المزروعة في الضفة الغربية.

وفيما يلي عرضًا لبيانات مجموعات النباتات الرئيسية:

1. **أشجار الفاكهة:** بلغ إجمالي المساحة المزروعة بأشجار الفاكهة في الأراضي الفلسطينية حوالي 1,153 ألف دونم، منها حوالي 1,096 دونم في الضفة الغربية وحوالي 57 ألف دونم في قطاع غزة، وقد شكلت المساحة المزروعة باشجار الفاكهة في محافظة جنين اعلى نسبة حوالي 17.8%، بينما شكلت محافظة شمال غزة اقل نسبة حوالي 0.3%. في قطاع غزة كان هناك سيادة لمساحة الأراضي المروية من أشجار الفاكهة حيث شكلت 82.4% من إجمالي مساحة الأراضي المزروعة بأشجار الفاكهة. أما بالنسبة للضفة الغربية فزراعة الأشجار البعلية تحتل المساحة الأكبر حيث تشكل 97.6% من إجمالي مساحة أشجار الفاكهة. وتغلب على أشجار الفاكهة زراعة الزيتون حيث تحتل 81.1% من إجمالي المساحة المزروعة بأشجار الفاكهة في الأراضي الفلسطينية، بينما بلغت نسبة المساحة المزروعة بالعنب 6.6%، اللوز 4.1%، ثم الحمضيات 2.3% من إجمالي المساحة المزروعة بأشجار الفاكهة.

أما بالنسبة للنمط المحصولي فإنه يختلف مـــن منطقة لأخرى حيث تتركز زراعة الزيتون في محافظات نابلس، وجنين، ورام الله والبيرة، وطولكرم، وسلفيت. أما العنب فتتركز زراعته في محافظات الخليل، وبيت لحم، واللوز في محافظات جنين، وطولكرم، والحمضيات في قطاع غزة.

2. **الخضراوات:** بلغ مجموع المساحة المزروعة بالخضراوات في الأراضي الفلسطينية حوالي 180 ألف دونم منها 71.3% في الضفة الغربية و28.7% في قطاع غزة. وقد شكلت المساحة المروية من مجموع المساحة المزروعة بالخضراوات في الضفة الغربية ما نسبته 73.5%. وقد بلغت المساحة المزروعة بالخضراوات المحمية 41 ألف دونم مشكلة ما نسبته 22.6% من مجموع المساحة المزروعة بالخضراوات في الأراضي الفلسطينية، فيما شكلت المساحة المزروعة بالخضراوات المروية المكشوفة 56.6% والبعلية 20.8%. ومن أهم محاصيل الخضراوات الخيار والبندورة والكوسا حيث تشكل الأراضي المزروعة بهما معا ما نسبته 44.1% من إجمالي مساحة الخضراوات في الأراضي الفلسطينية.

3. **المحاصيل الحقلية:** بلغ إجمالي المساحة المزروعة بالمحاصيل الحقلية في الأراضي الفلسطينية حوالي 491 ألف دونم، منها 94.3% بعلية و5.7% مروية. ويعتبر محصول القمح من أكبر المحاصيل الحقلية مساحة حيث بلغت المساحة المزروعة به ما نسبته 44.6% من إجمالي مساحة المحاصيل الحقلية، وتتركز زراعة القمح في محافظات جنين، والخليل، ومنطقة طوباس.

- **القطاع الحيواني:**

أما من حيث عدد المواشي، فهناك ما مجموعه 32,395 رأس بقر و1,210,685 رأساً من الأغنام والماعز، من جهة أخرى بلغت أعداد الدواجن 33,533 ألف طير من الدجاج اللاحم، و2,513 ألف طير من الدجاج البياض.

- **القطاع الاقتصادي:**

1. قيمة الإنتاج الزراعي:

بلغ إجمالي قيمة الإنتاج الزراعي حوالي 940 مليون دولار أمريكي موزعة بنسبة 57.6% للإنتاج النباتي بمساهمة مقدارها 40.2% للضفة الغربية و17.4% في قطاع غزة من إجمالي قيمة الإنتاج الزراعي في الأراضي الفلسطينية، 42.4% للإنتاج الحيواني وبما مقداره 34.0% للضفة الغربية و8.4% في قطاع غزة من إجمالي قيمة الإنتاج الزراعي في الأراضي الفلسطينية. أما على مستوى المحافظات فقد ساهمت كل من محافظات جنيـــن والخليـــل ونابلس في قيمة الإنتاج الزراعي بنسبة 16.2% و15.2% و7.8% على التوالي.

وبلغ إجمالي قيمة الإنتاج للمحاصيل الزراعية في الأراضي الفلسطينية حوالي 541 مليون دولار والتي تشمل كلاً من إنتاج أشجار الفاكهة بنسبة حوالي 39.5%، والخضراوات بما يشمل أزهار القطف بنسبة حوالي 47.2%، والمحاصيل الحقلية بنسبة حوالي 13.3%. وقـــد بلغت نسبة مساهمـــة الضفة الغربية في قيمة الإنتـــاج النباتي 69.8%. كما أن أعلى قيمة لإنتاج أشجار الفاكهة كانت في محافظات الخليل بنسبة 18.9% وجنين بنسبة 18.8% وطولكرم بنسبة 14.6% مقارنة مع باقي المحافظات. في حين بلغت أعلى قيمة لإنتاج الخضراوات (متضمنا أزهار القطف) في محافظات جنين بنسبة 16.6% ورفح بنسبة 15.4% وأريحا والأغوار بنسبة 14.6% مقارنة مع باقي المحافظات. أما

بالنسبة لإنتاج المحاصيل الحقلية فقد ساهمت محافظة جنين بنسبة 34.1% من إجمالي قيمة إنتاج الأراضي الفلسطينية من المحاصيل الحقلية، يليها محافظة خانيونس، ومحافظة رفح بنسبة 14.4% و12.3% على التوالي.

2. قيمة إنتاج الثروة الحيوانية:

بلغ إجمالي قيمة الإنتاج الحيواني حوالي 399 مليون دولار والذي يتضمن كل من إنتاج اللحوم والحليب والبيض بالنسب التالية: 55.9% و29.4% و9.2% على التوالي من إجمالي قيمة الإنتاج الحيوانـــي في الأراضي الفلسطينية. وتشكل قيمة الإنتاج الحيواني في الضفة الغربية ما نسبته 80.2% من قيمة الإنتاج الحيواني في الأراضي الفلسطينية، مقابل ما نسبته 19.8% في قطاع غزة. وكانت أعلى قيمة للإنتاج الحيواني في محافظات الخليل وجنين ونابلس، حيث كانت نسبة مساهماتها: 22.3% و11.4% و9.4% على التوالي. أما فيما يخص اللحوم والحليب فقد تركزت قيمة إنتاجها في محافظات الخليل، وجنين، ونابلس على الترتيب. كما تركزت قيمة إنتاج البيض في محافظات غزة والخليل.

3. قيمة مستلزمات الإنتاج الزراعي:

بلغ إجمالي تكاليف مستلزمات الإنتاج الزراعي 385 مليون دولار منها 33.6% للإنتاج النباتي و66.4% للإنتاج الحيواني، وقد تضمنت تكاليف مستلزمات الإنتاج قيمة المستلزمات التالية: البذور والتقاوي 4.9%، والأسمدة 8.9%، والمبيدات 6.8%، والمياه والكهرباء 6.8%، والملش 0.7%، والزيوت والشحوم والوقود 2.1%، والصيانة والتصليح 2.8%، والأعلاف 45.7%، والأدوية البيطرية 9.5%، والصيصان المشتراة 4.3%، ومستلزمات أخرى 7.5%.

4. الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الزراعي (القيمة المضافة):

بلغ إجمالي القيمة المضافة للقطاع الزراعي حوالي 555 مليون دولار منها 74.2% للإنتاج النباتي موزعة بنسبة 68.1% في الضفة الغربية و31.9% في قطاع غزة، أما مساهمة الإنتاج الحيوانـــي من إجمالي القيمـــة المضافة فتبلغ 25.8% موزعة بنسبة 74.4% في الضفة الغربية و25.6% في قطاع غزة، ومن الجدير بالذكر أن محافظات جنين والخليل ورفح أكثر المحافظات مساهمة في القيمة المضافة للقطاع الزراعي.

5. العمالة الزراعية:

بلغت نسبة العاملين الذكور في الزراعة والحراجة والصيد وصيد الأسماك 12.0% من إجمالي العاملين الذكور في القطاعات المختلفة وذلك في العام 2004، بينما بلغت نسبة الإناث 33.7%.

تشير البيانات إلى أن 56.6% من الذكور الذين يعملون في الزراعة والحراجة والصيد وصيد الأسماك يعملون لحسابهم، بينما بلغت نسبة الذكور الذين هم أرباب عمل 2.2%، أما بالنسبة للإناث فقد بلغت أعلى نسبة للإناث العاملات في نشاط الزراعة والحراجة والصيد وصيد الأسماك حسب الحالة العملية للواتي يعملن كأعضاء أسرة بدون أجر بنسبة 85.9%.

كما أن معدل الأجر اليومي للعاملين في القطاع الزراعي لعام 2004 بلغ 8.3 دولار أمريكي، في حين أن معدل الأجر اليومي للعاملين في مختلف الأنشطة كان حوالي 15.0 دولار أمريكي. وان معدل الأجر اليومي للعاملين في القطاع الزراعي في الضفة الغربية قد بلغ حوالي 10.1 دولار أمريكي بينما بلغ 7.5 دولار أمريكي في قطاع غزة.

أن أعلى نسبة للذكور العاملين في الزراعة والحراجة والصيد وصيد الأسماك خلال السنة كانت في الفترة من تشرين اول إلى كانون اول حيث بلغت 14.6%، أما في الفترة من تموز إلى ايلول فقد كانت أقل نسبة للعاملين الذكور حيث بلغت 10.8%. كذلك كانت أعلى نسبة للعاملات في الزراعة من الإناث في الفترة من تشرين اول إلى كانون اول حيث بلغت 39.3%، في حين بلغت اقل نسبة 29.7% في الفترة من كانون ثاني حتى آذار.

بلغت نسبة الحيازات الزراعية في الأراضي الفلسطينية حسب بيانات المسح الزراعي الهيكلي 2005/2004 والتي تستخدم عامل زراعي دائم واحد فقط في الحيازة الزراعية حوالي 40.1%، فيما بلغت نسبة الحيازات الزراعية التي تستخدم 6 عمال زراعيين دائمين فأكثر في الحيازة الزراعية 2.6%، وذلك من إجمالي الحيازات الزراعية في الأراضي الفلسطينية. وأن الحيازات الزراعية في الأراضي الفلسطينية تستخدم ما معدله 2.1 عامل زراعي دائم.

كما أن 23.2% من العمالة الزراعية الدائمة في الأراضي الفلسطينية تتركز في الفئة العمرية (30–39) سنة، وقد بلغ معدل عمر العامل الزراعي الدائم في الأراضي الفلسطينية 41.3 سنة. كما أن 77.8% من العمالة الزراعية الدائمة في الأراضي الفلسطينية هم ذكور، فيما بلغت هذه النسبة 75.7% في الضفة الغربية و92.1% في قطاع غزة، وذلك من مجموع العمالة الزراعية الدائمة في الأراضي الفلسطينية.

بلغت نسبة الحيازات الزراعية المستخدمة للعمالة الزراعية المؤقتة في الأراضي الفلسطينية حوالي 71.5% حيازات نباتية، و2.9% حيازات حيوانية، و25.6% حيازات مختلطة، وذلك من إجمالي الحيازات الزراعية المستخدمة للعمالة الزراعية المؤقتة في الأراضي الفلسطينية.

6. المنشآت الاقتصادية الزراعية:

بلغ عدد المنشآت الاقتصادية العاملة في القطاع الخاص عام 2004 ذات العلاقة بالقطاع الزراعي 7,259 منشأة، منها 5,767 منشأة في الضفة الغربية، و1,492 منشاة في قطاع غزة. كما أن اكثر المنشآت الاقتصادية انتشاراً هي المنشآت العاملة في تربية الماشية والضأن والماعز، حيث بلغ عددها 4,265 منشاة.

- **بيانات متنوعة لها علاقة بالقطاع الزراعي:**

1. الحائزون الزراعيون:

بلغت نسبة الحائزين الزراعيين الذكور حوالي 95.5% من الحائزين الزراعيين في الأراضي الفلسطينية، و25.6% من الأسر الحائزة في الأراضي الفلسطينية عدد أفرادها 10 أفراد فأكثر، ومعدل حجم أسرة الحائز الزراعي في الأراضي الفلسطينية بلغ 7.9 فرد، كما أن معدل عمر الحائز الزراعي في الأراضي الفلسطينية بلغ 47.2 سنة وذلك خلال العام الزراعي 2005/2004.

ويمكن القول أن غالبية الحيازات الزراعية في الأراضي الفلسطينية هي حيازات أسرية، حيث أن 96.8% من الحائزين الزراعيين في الأراضي الفلسطينية هم أرباب أسر. كما أن 24.6% من الحائزين الزراعيين الذين يعملون في حيازتهم مؤهلهم العلمي إعدادي، وأن 8.5% من الحائزين الزراعيين يحملون درجة البكالوريوس فأعلى.

76.2% من الحائزين الزراعيين في الأراضي الفلسطينية كيانهم القانوني فرد، فيما كان 17.3% من الحائزين الزراعيين كيانهم القانوني أسرة، و6.3% كيانهم القانوني شراكة، و0.2% فقط كيانهم القانوني جمعية تعاونية أو شركة أو حكومة أو أخرى، وذلك من المجموع الكلي للحائزين الزراعيين في الأراضي الفلسطينية.

2. الحيازات الزراعية:

الحيازات الزراعية النباتية هي الأكثر شيوعاً، حيث وصلت نسبتها إلى 69.5% من إجمالي الحيازات الزراعية في الأراضي الفلسطينية، في حين بلغت نسبة الحيازات الزراعية المختلطة 23.2% والحيازات الحيوانية 7.3%، وعلى مستوى المنطقة، بلغت نسبة الحيازات النباتية في الضفة الغربية 68.0% وفي قطاع غزة 81.6% وذلك خلال العام 2005/2004.

تتركز الحيازات الزراعية في الأراضي الفلسطينية في مناطق الريف بنسبة 66.1%، يليها الحضر بنسبة 33.3%، ومن ثم المخيمات بنسبة 0.6%، وعند مقارنة الضفة الغربية مع قطاع غزة، فقد تركزت الحيازات الزراعية في الضفة الغربية في مناطق الريف بنسبة 71.2%، يليها الحضر بنسبة 28.5%، ومن ثم المخيمات بنسبة 0.3%، أما في قطاع غزة فقد تركزت الحيازات الزراعية في مناطق الحضر بنسبة 72.6%، يليها الريف بنسبة 24.1%، ومن ثم المخيمات بنسبة 3.3%.

تقع 58.4% من الحيازات الزراعية في الأراضي الفلسطينية ضمن فئة المساحة الصغيرة (1- 10) دونم، وعند مقارنة الضفة الغربية مع قطاع غزة، تقع 56.0% من الحيازات الزراعية في الضفة الغربية ضمن فئة المساحة الصغيرة (1-10) دونم، فيما كانت هذه النسبة في قطاع غزة 77.5%. كما أن معدل حجم الحيازة الزراعية في الضفة الغربية يصل إلى 19.8 دونم، وينخفض هذا المعدل ليصل إلى 8.5 دونم في قطاع غزة.

88.0% من الحيازات الزراعية في الأراضي الفلسطينية كيانها القانوني ملك، فيما كان 7.1% من الحيازات الزراعية كيانها القانوني مملوكة ومستأجرة، و2.7% مستأجرة، وذلك من المجموع الكلي للحيازات الزراعية في الأراضي الفلسطينية.

كما أن 34.3% من الحيازات الزراعية في الأراضي الفلسطينية لا تتلقى إرشاد زراعي من أي جهة من الجهات، فيما كان 22.0% من الحيازات الزراعية في الأراضي الفلسطينية مصدرها الرئيسي للإرشاد الزراعي من وزارة الزراعة، و21.7% من المزارعين، و7.4% من وسائل الإعلام، و6.5% من تجار المواد الزراعية.

3. استعمالات الأراضي:

بلغت المساحة الكلية للحيازات الزراعية في الأراضي الفلسطينية حوالي 1,876.4 ألف دونم، حيث تشكل مساحة أشجار البستنة 47.4% من المساحة الكلية للحيازات الزراعية في الأراضي الفلسطينية، يليها مساحة المحاصيل الحقلية بنسبة 23.6%، ومن ثم الأراضي غير المزروعة بنسبة 19.6%، اما مساحة الخضراوات (المكشوفة والمحمية) فشكلت 5.8% من المساحة الكلية للحيازات الزراعية في الأراضي الفلسطينية، فيما تشكل مساحة المروج والمراعي الدائمة 2.8%، ومساحة الأراضي المستغلة للمباني والمنشآت والطرق 0.6% ومساحة الغابات 0.2%، وذلك من المساحة الكلية للحيازات الزراعية في الأراضي الفلسطينية وذلك خلال العام الزراعي 2005/2004.

4. المياه:

بلغ عدد الآبار المستخدمة لأغراض الزراعة في الضفة الغربية عام 2004 حوالي 4,248 بئراً، وقد تركزت هذه الآبار في محافظة قلقيلية حيث بلغت حوالي 66 بئرا، ومن ثم محافظة اريحا والاغوار 60 بئرا، وجنين حوالي 50 بئرا. وكانت كمية المياه المضخوخة حوالي 105,074 ألف متر مكعب في الأراضي الفلسطينية.

5. صيادو الاسماك والمراكب المستخدمة في الصيد:

بلغ عدد صيادي الاسماك في قطاع غزة خلال العام 2004 حوالي 2,998 صياد، وبلغ عدد المراكب المستخدمة في الصيد لنفس العام على اختلاف أنواعها 725 مركب.

6. الجمعيات التعاونية الزراعية:

ازداد عدد الجمعيات التعاونية الزراعية العاملة لعام 2004 بمقدار 32 جمعية تعاونية عن العام 2003 بحيث بلغ 195 جمعية، منها 126 جمعية في الضفة الغربية 69 جمعية في قطاع غزة، وقد تركز نشاط الجمعيات في الضفة الغربية على أنشطة الخدمات الزراعية حيث بلغت حوالي 34 جمعية، والتربية الحيوانية والدواجن حوالي 34 جمعية. بينما تركز نشاط هذه الجمعيات في قطاع غزة على التسويق حيث بلغت حوالي 19 جمعية، وتوريد مستلزمات انتاج واقراض حوالي 17 جمعية.

7. المهندسون الزراعيون:

بلغ عدد المهندسين الزراعيين عام 2004 في قطاع غزة حوالي 784 مهندس، تركز العدد الأكبر منهم في منطقة شمال قطاع غزة بنسبة 54.7% ثم جنوب قطاع غزة بنسبة 32.8%، وأخيرا وسط قطاع غزة بنسبة 12.6%، وقد كان أكبر عدد من المهندسين في تخصص العلوم الزراعية العامة حيث بلغ 159 مهندس.

8. الأرقام القياسية لأسعار المستهلك ومتوسط أسعار المنتج:

سجل الرقم القياسي السنوي للحوم الاغنام أعلى ارتفاع عام 2004 حيث بلغ حوالي 138.27 مقارنة مع بقية السلع الزراعية، يليه الرقم القياسي السنوي لسعر الدجاج الطازج حيث بلغ حوالي 137.51. أما بالنسبة للرقم القياسي السنوي للتفاح فقد بلغ حوالي 109.91 وهو أدنى رقم قياسي مقارنة مع بقية السلع الزراعية

9. الآلات والمعدات الزراعية:

احتل الجرار الزراعي (التراكتور) المرتبة الأولى من حيث أعداد الآلات والمعدات الزراعية في الأراضي الفلسطينية خلال العام 2005/2004، حيث بلغت أعداد الجرارات الزراعية في الأراضي الفلسطينية 11,404 جرار زراعي، توزعت بما نسبته 96.6% في الضفة الغربية، و3.4% في قطاع غزة، تلاه المشط الأزميلي الإصبعي الأسنان، حيث بلغ عدده في الأراضي الفلسطينية 9,883 مشط، توزعت بنسبة 75.8% في الضفة الغربية، و24.2% في قطاع غزة.

10. المباني والمنشآت الزراعية:

احتلت حظائر الحيوانات المرتبة الأولى من حيث أعداد المباني الزراعية في الأراضي الفلسطينية عام 2005/2004، حيث بلغ عدد حظائر الحيوانات في الأراضي الفلسطينية 28,086 حظيرة، منها 85.5% في الضفة الغربية، و14.5% في قطاع غزة. كما أن مخازن الحبوب احتلت المرتبة الأولى من حيث أعداد المنشآت الزراعية في الأراضي

الفلسطينية، حيث بلغ عدد مخازن الحبوب في الأراضي الفلسطينية 17,158 مخزن، توزعت بنسبة 98.2% في الضفة الغربية، و1.8% في قطاع غزة.

11. التطبيقات الزراعية:

معظم الحيازات الزراعية في الأراضي الفلسطينية (النباتية والحيوانية والمختلطة) تستخدم نوع أو أكثر من التطبيقات الزراعية حسب بيانات المسح الزراعي الهيكلي عام 2005/2004، حيث أن 45.1% من إجمالي الحيازات الزراعية النباتية والمختلطة تستخدم الأسمدة العضوية، و38.5% تستخدم المبيدات، و30.0% تستخدم الأسمدة الكيماوية، و12.2% تستخدم المكافحة البيولوجية.

12. الأنشطة المعاونة:

75.3% من الحيازات الزراعية المستخدمة للأنشطة المعاونة في الأراضي الفلسطينية تستخدم أكثر من نشاط معاون لزيادة دخل الحيازة الزراعية، وبالمقارنة بين الضفة الغربية وقطاع غزة، فأن 73.0% من الحيازات الزراعية المستخدمة للأنشطة المعاونة في الضفة الغربية تستخدم أكثر من نشاط معاون لزيادة دخل الحيازة الزراعية، فيما كانت هذه النسبة 94.3% في قطاع غزة، كذلك فأن 13.7% من الحيازات الزراعية المستخدمة للأنشطة المعاونة في الضفة الغربية تصنع منتجات الألبان فقط كنشاط معاون لزيادة دخل الحيازة الزراعية، فيما كانت هذه النسبة 3.0% في قطاع غزة. وذلك حسب ما تشير إليه بيانات العام 2005/2004

13. الأضرار الزراعية نتيجة الممارسات الإسرائيلية خلال الفترة (2000/09/28- 2005/05/03):

تشير بيانات المسح الزراعي الهيكلي عام 2005/2004 إلى أن القطاع الزراعي تعرض منذ بداية انتفاضة الأقصى في الربع الأخير من العام 2000 إلى مجموعة من الأضرار نتيجة الممارسات الإسرائيلية العدوانية على هذا القطاع الهام، حيث أن 26.1% من الحيازات الزراعية في الأراضي الفلسطينية تعرضت للأضرار نتيجة الممارسات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية، في حين بلغت هذه النسبة 23.1% في الضفة الغربية و50.3% في قطاع غزة.

تعتبر الحيازات الزراعية النباتية الأكثر تضرراً نتيجة الممارسات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية بنسبة 68.4%، يليها الحيازات المختلطة والحيوانية المتضررة بنسبة 27.1% و4.5% على التوالي، وذلك من إجمالي الحيازات الزراعية المتضررة في الأراضي الفلسطينية.

2.2.4: وصف مصادر البيانات

لقد تم الاعتماد على السجلات الادارية المتوفرة لدى المؤسسات المختلفة، وفي ظل عدم توفر الإطار الخاص بالحيازات الزراعية اعتمدت وزارة الزراعة في جمع البيانات الزراعية من خلال استمارة تعتمد التجمع السكاني كوحدة إحصائية وليس الحيازة الزراعية حسب توصيات منظمة الأغذية والزراعة الدولية (FAO)، كذلك تم الاعتماد على بعض المسوح التي نفذها الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني حتى العام 2005/2004، مع العلم أن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني قد قام ببناء إطار للحيازات الزراعية خلال الربع الأخير من عام 2004، وقد قام بتنفيذ أول مسح زراعي هيكلي للعام الزراعي 2005/2004 وفق التوصيات الدولية، الأمر الذي سيمكن الجهاز من نشر بيانات موثوقة حول القطاع الزراعي في المستقبل القريب. وقد تم توفير بيانات القطاع الزراعي من المصادر التالية:

1. وزارة الزراعة
2. سلطة المياه
3. البلديات
4. وزارة العمل
5. نقابة المهندسين الزراعيين
6. مسوح ميدانية:

- مسح القوى العاملة: تم الحصول على البيانات المتعلقة بالعمالة الزراعية ومعدل الأجر اليومي للعمل في الزراعة، والحراجة، والصيد، وصيد الأسماك.
- مسح أسعار المستهلك: تم تجهيز ومعالجة قائمة بالأرقام القياسية لأسعار المستهلك الزراعي لأهم المنتجات الزراعية النباتية والحيوانية.
- مسح أسعار المنتج: تم تجهيز ومعالجة قائمة بأسعار المنتج الزراعي لأهم المنتجات الزراعية النباتية والحيوانية
- تعداد المنشآت 2004: حيث تم الحصول على البيانات المتعلقة بأعداد المنشآت العاملة في القطاع الخاص ذات العلاقة بالقطاع الزراعي
- المسح الزراعي الهيكلي: تم تصميم استمارة المسح الزراعي الهيكلي بالاستناد إلى توصيات منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO)، وكذلك بالاستعانة بالتجارب الدولية في مجال تصميم استمارات المسوح الزراعية الهيكلية، وتم تطوير وتعديل الاستمارة بما يتوافق مع خصوصية القطاع الزراعي في الأراضي الفلسطينية. حيث تم جمع بيانات عن الاقسام التالية:
  - الخصائص الديموغرافية للحائز الزراعي: من حيث الجنس والعمر، وغيرها من المؤشرات ذات العلاقة.
  - الحيازة الزراعية: من حيث النوع، والكيان القانوني، والغرض الرئيسي من إنتاج، وغيرها من المؤشرات ذات العلاقة.
  - استعمالات الأراضي: من حيث المساحة الكلية للحيازة الزراعية، والمساحة حسب نوع المحصول، والمساحة غير المزروعة، وغيرها من المؤشرات ذات العلاقة.
  - المحاصيل الزراعية: من حيث النوع والمساحة، وغيرها من المؤشرات ذات العلاقة.
  - تربية المواشي والدواجن وخلايا النحل: من حيث النوع والعدد، وغيرها من المؤشرات ذات العلاقة.
  - العمالة الزراعية: من حيث العدد والخصائص الديموغرافية للأفراد العاملين، وغيرها من المؤشرات ذات العلاقة.
  - الآلات والمعدات الزراعية: من حيث النوع والعدد، وغيرها من المؤشرات ذات العلاقة.
  - المباني والمنشآت الزراعية: من حيث النوع والعدد، وغيرها من المؤشرات ذات العلاقة.
  - الأنشطة المعاونة في الحيازة الزراعية: من حيث نوع النشاط المعاون.
  - الأضرار الزراعية نتيجة الاعتداءات الإسرائيلية: من حيث المساحة والعدد، وغيرها من المؤشرات ذات العلاقة.

3.2.4: تقييم مصادر البيانات

1. المؤشرات:

- عدد وعمر أشجار البستنة: بالرغم من أن أعداد وعمر أشجار البستنة من المؤشرات الهامة، والموصى بتوفيرها دوليا فانه لا يتوفر بيانات عن هذه المؤشرات
- إنتاجية وانتاج الأراضي الزراعية: وهنا يتم الحصول على البيانات الخاصة بإنتاجية المحاصيل الزراعية بتفصيلاتها المروية والبعلية والمحمية، ونوع الزراعة (أشجار فاكهة، خضراوات، محاصيل حقلية)، ويتم احتساب الإنتاج بالطن وذلك من حاصل ضرب المساحة المزروعة بالإنتاجية مقسوما على 1000.

2. الفجوات:

البيانات التي يتم جمعها بواسطة وزارة الزراعة من خلال استمارة تعتمد التجمع السكاني كوحدة إحصائية .

1. اعتمد جمع البيانات على التجمعات السكانية كوحدة إحصائية بالرغم من أن توصيات منظمة الأغذية والزراعة الدولية في هذا المجال تعتمد على الحيازة الزراعية. ونظراً لعدم استخدام السجلات على مستوى التجمع من قبل المرشدين الزراعيين فان البيانات قد تكون عرضة للخطأ وكذلك سيكون مجال التحيز الإنساني كبيراً بغض النظر عن دراية ومثابرة جامع البيانات نفسه. مما يؤدي في هذه الحالة إلى تدني مستوى جودة البيانات، بالإضافة إلى أسباب أخرى تتعلق بخصوصية القطاع الزراعي الفلسطيني.
2. يوجد تباين في استيفاء الاستمارات من قبل المرشدين الزراعيين مما يؤثر على نوعية البيانات.
3. البيانات المتعلقة بإنتاجية المحاصيل، وأسعار السلع الزراعية، وقيم مستلزمات الإنتاج الزراعي، تم تقديرها بالتعاون ما بين وزارة الزراعة والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في ضوء عدم التمكن من استيفائها من الحائز نفسه كما هو موصى به دولياً.
4. البيانات المتعلقة بالدواجن يوجد بها اختلاف من عام الى اخر لاختلاف المصدر.
5. هناك العديد من الثغرات في استيفاء بيانات المشاتل والآبار والجمعيات التعاونية، مما يؤدي إلى عدم إمكانية نشر هذه البيانات والاعتماد عليها.
6. هناك تباين في واقعية ودقة البيانات المتوفرة من محافظة لأخرى، ويعود ذلك إلى اختلاف النمط الزراعي المتبع من محافظة لأخرى من حيث الزراعة المروية أو البعلية، واستمرارية متابعة المرشد الزراعي للمزارع الفلسطيني ومدى توفر السجلات الإدارية الخاصة بالقطاع الزراعي لكل محافظة.

يتم معاملة قيم التغير لمستلزمات الإنتاج الزراعي للعام الزراعي 2004/2003 بإضافة 25% لإحتساب نسب التضخم لأسعار المستهلك وتم معاملة الاسعار غير المتوفرة بالرقم القياسي للمجموعات الرئيسية التي ينتمي اليها المنتج الزراعي، مما قد يسبب ظهور بعض الاختلافات في تلك القيم عند مقارنتها مع العام الزراعي السابق، حيث تم معاملة قيم مستلزمات الإنتاج بنسب التغير مباشرة حسب توصيات دائرة الأسعار والأرقام القياسية.

3. شمولية البيانات:

- **القطاع النباتي**

– **المساحات المزروعة:** البيانات متوفرة من العام الزراعي 1994/1993 وحتى العام الزراعي 2004/2003 ولكن ليس حسب التوصيات الدولية، اما بالنسبة للعام الزراعي 2005/2004 فمتوفرة حسب التوصيات الدولية ولكن ليست بالتفصيل المطلوب.

– **عدد وعمر الأشجار:** ويمكن الحصول على هذا المؤشر من خلال تنفيذ تعداد زراعي وتنفيذ المسوح الزراعية حتى الآن لا يتوفر بيانات عن أعداد أشجار البستنة، كذلك عن عمر الأشجار. علما انه جاري العمل على تنفيذ مسح البستنة الشجرية والذي تعتبر هذه المؤشرات من المؤشرات الرئيسية التي سيتم جمع بيانات عنها.

– **إنتاج وإنتاجية المحاصيل الزراعية:** البيانات متوفرة من العام الزراعي 1994/1993 وحتى العام الزراعي 2004/2003 ولكن ليس حسب التوصيات الدولية.

- **القطاع الحيواني:**

– **الثروة الحيوانية:** البيانات متوفرة من العام الزراعي 1994/1993 وحتى العام الزراعي 2004/2003 ولكن ليس حسب التوصيات الدولية، اما بالنسبة للعام الزراعي 2005/2004 فمتوفرة حسب التوصيات الدولية ولكن ليست بالتفصيل المطلوب.

– **إنتاجية وانتاج الثروة الحيوانية:** لا يتم توفيرها حسب التوصيات الدولية حتى الآن وإنما بالاعتماد على معادلات حسابية تم وضعها بالتعاون مع وزارة الزراعة وذلك من العام الزراعي 1994/1993 وحتى العام الزراعي 2004/2003.

– **الذبائح من الطيور والماشية:** لا يتم توفير بيانات عن كافة الذبائح من الماشية والطيور وانما فقط المذبوحة في المسالخ المرخصة وذلك من العام 1998 وحتى 2004.

– **البيض المعد للتفقيس وصيصان اللاحم والبياض المنتجة:** البيانات متوفرة من العام 2000 وحتى 2004

- **القطاع الاقتصادي**

– **قيمة الإنتاج الزراعي:** يتم احتسابها ولا يتم الحصول عليها مباشرة من الحائز الزراعي حسب التوصيات الدولية، وهي متوفرة من العام الزراعي 1994/1993 وحتى العام الزراعي 2004/2003

– **قيمة تكاليف مستلزمات الإنتاج:** يتم احتسابها ولا يتم الحصول عليها مباشرة من الحائز الزراعي حسب التوصيات الدولية، وهي متوفرة من العام الزراعي 1994/1993 وحتى العام الزراعي 2004/2003

– **القيمة المضافة للقطاع الزراعي:** يتم احتسابها من قيمة الإنتاج الزراعي مطروحا منه قيمة تكاليف مستلزمات الإنتاج، وهي متوفرة من العام الزراعي 1994/1993 وحتى العام الزراعي 2004/2003

– **العاملون في القطاع الزراعي:** البيانات متوفرة من تنفيذ المسوح الميدانية للقوى العاملة من العام 1996 وحتى 2004

– **المنشات الاقتصادية الخاصة ذات العلاقة بالقطاع الزراعي:** البيانات متوفرة من العام 1997 وحتى 2004

- **بيانات متنوعة لها علاقة بالقطاع الزراعي:**

- **الحائزون الزراعيون:** يتوفر بيانات عنها حسب التوصيات الدولية للعام 2004/ 2005 ولكن لا يتوفر عنها سلسلة بيانات.
- **الحيازات الزراعية:** يتوفر بيانات عنها حسب التوصيات الدولية للعام 2004/ 2005 ولكن لايتوفر عنها سلسلة بيانات.
- **استعمالات الأراضي:** يتوفر بيانات عنها للاعوام 1993/ 1994 – 2003/ 2004 ولكن بيانات ضعيفة وغير موثوقة وليست حسب التوصيات الدولية، ولا يتم نشر بيانات عنها، في العام 2004/ 2005 متوفرة حسب التوصيات الدولية ولكن ليس حسب التفصيل المطلوب
- **آبار المياه والمياه المستهلكة:** يتم توفير بيانات عنها من سلطة المياه، بالنسبة لاعداد الآبار في بعض السنوات تمثل بيانات الضفة الغربية فقط، بالنسبة لكمية استهلاك المياه فهي بيانات تقديرية وهذه البيانات متوفرة من العام 1998 وحتى 2004.
- **اعداد الصيادين والمراكب المستخدمة في الصيد:** يتم توفير هذه البيانات من الادارة العامة للثروة السمكية التابعة لوزارة الزراعة، ولا تشمل بيانات عن محافظة رفح وخانيونس، وهذه البيانات متوفرة من العام 1998 وحتى 2004.
- **الجمعيات التعاونية الزراعية:** يتم توفير البيانات من وزارة العمل وهي بيانات دقيقة اجمالا، وهذه البيانات متوفرة من العام 1998 وحتى 2004.
- **المهندسون الزراعيون:** يتم توفير هذه البيانات من نقابة المهندسين الزراعيين ولكنها لاتمثل اعداد جميع المهندسين الزراعيين، وهذه البيانات متوفرة من العام 1998 وحتى 2004.
- **الأرقام القياسية لأسعار المستهلك وأسعار المنتج:** يتم توفير هذه البيانات من مسوح الارقام القياسية واسعار المنتج في الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، وهذه البيانات متوفرة من العام 1998 وحتى 2004.
- **الآلات والمعدات الزراعية:** يتوفر بيانات عنها للاعوام 1993/ 1994 – 2003/ 2004 ولكن ليست حسب التوصيات الدولية، في العام 2004/ 2005 متوفرة حسب التوصيات الدولية.
- **المباني والمنشآت الزراعية:** متوفرة للعام 2005/2004 فقط ولا يتوفر سلسلة بيانات عنها.
- **التطبيقات الزراعية:** متوفرة للعام 2005/2004 فقط ولا يتوفر سلسلة بيانات عنها.
- **الأنشطة المعاونة:** متوفرة للعام 2005/2004 فقط ولا يتوفر سلسلة بيانات عنها.
- **الأضرار الزراعية نتيجة الممارسات الإسرائيلية خلال انتفاضة الأقصى:** يتوفر بيانات من خلال التقارير الدورية الصادرة عن وزارة الزراعة، تم توفير بعض البيانات عن الخسائر من خلال تنفيذ المسح الزراعي الهيكلي 2005/2004.
- **الفقاسات:** يتوفر بيانات عن أعداد الفقاسات منذ العام 2000 وحتى 2004
- **المسالخ:** يتوفر بيانات عن أعداد المسالخ للماشية والطيور منذ العام 2001 وحتى 2004

3.4: معاصر الزيتون

يعتبر الزيتون من أهم المحاصيل الزراعية المنتجة في الأراضي الفلسطينية، فقد بلغت مساحة الأراضي المزروعة بأشجار الزيتون للعام الزراعي 2004/2003 حوالي 934 ألف دونم، والتي تشكل ما نسبته 51.2% مـــن إجمالي المساحة المزروعة و81.1% من إجمالي مساحة الأشجار المثمرة. أما قيمة إنتاج الزيتون لنفس العام فقد بلغت حوالي

118 مليون دولار أمريكي وهذا يشكل ما نسبته 21.9% من إجمالي قيمة الإنتاج الزراعي في الأراضي الفلسطينية و55.4% من إجمالي قيمة إنتاج الأشجار المثمرة.

مـــن الجدير بالذكر أن محصول الزيتون يستخدم في معظمه لاستخراج زيت الزيتون الذي يعتبر مصدرا للغذاء ويدخل في كثير من الصناعات التحويلية، علاوة على أنه يشكل مصدر دخل لقطاع كبير في المجتمع الفلسطيني، ونظراً لأهمية إنـــتاج زيـــت الـــزيتون في الأراضي الفلسطينية فقد خصص الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني مسحاً سنويا شاملاً يتعـــرض لهـــذا النـــشاط بالدراســـة الوافـــية والشاملة لكافة معاصر الزيتون العاملة خلال هذا الموسم في الأراضي الفلـــسطينية، وذلك من حيث العدد والإنتاج والعائدات والعمالة وغير ذلك من المؤشرات الرئيسية المتعلقة بنشاط عصر (درس) الزيتون.

1.3.4: واقع معاصر الزيتون الراهن

سيتم عرض النتائج الأساسية للمسح الميداني الشامل لمعاصر الزيتون والذي أجري في الربع الأخير من عام 2005، حيث يتناول المواضيع الأساسية المتعلقة بنشاط عصر (درس) الزيتون مع التركيز على الجوانب الاقتصادية لهذا النشاط.

عدد المعاصر:

لقد بلغ عدد معاصر الزيتون في موسم عام (2005) 287 معصرة منها 203 معصرة عاملة و84 معصرة مغلقة بشكل مؤقت. أما المعاصر العاملة فقد كان منها 164 معصرة أوتوماتيك و39 معصرة قديمة ونصف أوتوماتيك. وحيث أن عدد المعاصر العاملة يتأثر بحجم إنتاج الموسم من ثمار الزيتون فقد بلغ عدد المعاصر العاملة للموسم السابق (2004) 242 معصرة.

تركزت معاصر الزيتون العاملة في منطقة شمال الضفة الغربية وخاصة في محافظة جنين ومنطقة طوباس، حيث بلغ عدد المعاصر العاملة فيها 40 معصرة، منها 37 معصرة أتوماتيك، تلاها محافظة نابلس 37 معصرة منها 19 معصرة أتوماتيك، أما بالنسبة لمنطقة وسط الضفة الغربية والتي تضم محافظتي رام الله والبيره والقدس، فقد بلغ عـــدد المعاصر العاملة فيها 26 معصرة منها 25 معصرة أتوماتيك، وفي محافظة الخليل 23 معصرة وجميعها أتوماتيك، أما بالنسبة لقطاع غزة فقد بلغ عدد المعاصر العاملة فيه 14 معصرة منها 10 معاصر أتوماتيك.

بلغت كمية الزيتون المزودة للمعاصر لهذا الموسم بهدف عصره لاستخراج الزيت 27,310 طن، ساهمت محافظة جنين ومنطقة طوباس بما نسبته 22.2%، تلاها محافظة نابلس بنسبة 20.7%، ثم محافظة الخليل بنسبة 13.7%. وقد بلغت كمية الزيت المستخرج في موسم (2005) 6,790 طن، بينما بلغت في موسم (2004) 22,106 طن تم استخراجها من 95,765 طن حب زيتون.

امـــــتازت الأعـــــوام 2000، 2002، 2004 بإنتاجـــــية مـــــرتفعة (ماســـــية) مقارنـــــة بالأعـــــوام 2001 و2003 و2005 ذات الإنتاجية المنخفضة (شلتونة).

بلغت نسبة السيولة في الأراضي الفلسطينية حوالي 24.9%، كما أن هناك تفاوتاً في نسبة السيولة من محافظة لأخرى، فقد بلغت أعلى نسبة سيولة 28.2% في محافظة طولكرم، في حين بلغت أدنى نسبة سيولة 19.2% في محافظتي خانيونس ورفح.

العمالة وتعويضات العاملين:

بلغ عدد العاملين في معاصر الزيتون في الأراضي الفلسطينية للموسم (2005) 611 عامل، منهم 365 عاملون بأجر وهذا يشكل ما نسبته 59.7% من إجمالي العاملين. ومن الجدير بالذكر أن عدد العاملين قد بلغ في موسم عام (2004) 1,110 عامل. وفيما يتعلق بتعويضات العاملين للموسم 2005 فقد بلغت 283 ألف دولار أمريكي في الأراضي الفلسطينية بينما بلغت 819 ألف دولار في موسم 2004.

القيمة المضافة والاستهلاك الوسيط والإنتاج:

بلغت القيمة المضافة لنشاط عصر الزيتون لموسم عام 2005 حوالي 1,613 ألف دولار أمريكي، وبلغت قيمة الاستهلاك الوسيط حوالي 889 ألف دولار أمريكي وبلغت قيمة إنتاج المعاصر 2,502 ألف دولار أمريكي. في حين بلغت القيمة المضافة في موسم عام (2004) 3,481 ألف دولار أمريكي.

قيم الإنتاج لمعاصر الزيتون كانت للأعوام 2000، 2002، 2004 مرتفعة، وقد سجل أعلى إنتاج في موسم عام 2000 حيث بلغ 8,099 ألف دولار أمريكي، وانخفض عام 2004 ليبلغ 5,266 ألف دولار أمريكي في حين سجلت السنوات 2001، و2003، و2005 قيماً متدنية من الإنتاج بلغت 2,033، و2,818، و2,502 ألف دولار أمريكي على التوالي.

مخلفات معاصر الزيتون:

45.3% من المعاصر العاملة تتخلص من الزيبار الذي يعتبر من أهم مخلفات معاصر الزيتون عن طريق الحفر الامتصاصية، و47.3% من المعاصر العاملة تتخلص من المياه العادمة بنفس الطريقة، بينما تتخلص باقي المعاصر من الزيبار والمياه العادمة عن طريق الحفر الصماء أو عن طريق شبكة المجاري أو بطرق أخرى.

أما بالنسبة لطرق التخلص من مخلفات معاصر الزيتون حسب مستوى الأتمتة، فأن نسبة المعاصر الأوتوماتيك التي تتخلص من الزيبار والمياه العادمة بطريقة الحفر الامتصاصية، 45.5% و45.1% على التوالي.

ولا يزال يعتبر الجفت أحد مصادر الطاقة المستخدمة في الكثير من مناطق الريف الفلسطيني حيث يستخدم في التدفئة وصناعة الخبز، وبالتالي فان معظم المزارعين يسترجعون الجفت الخاص بهم للاستخدام المنزلي، وقد بلغت نسبته المعاصر العاملة التي تعيد الناتج من الجفت للمزارعين 93.1%.

2.3.4: وصف مصادر البيانات

لقد تم الاعتماد في توفير البيانات الخاصة بنشاط معاصر الزيتون على تنفيذ مسح معاصر الزيتون بشكل سنوي من العام 1995 وحتى العام 2005، ويتم من خلال هذا المسح توفير البيانات التالية

1. أعداد معاصر الزيتون وتوزيعها حسب الحالة العملية والنوع والمحافظة.
2. كمية الزيتون المدروس وكمية الزيت المستخرج منه، حسب مستوى الأتمتة والمحافظة.
3. حجم العمالة وتعويضات العاملين من أجور نقدية وعينية.

4. تكاليف عصر (درس) الزيتون بما في ذلك مستلزمات الإنتاج السلعية واستهلاك الكهرباء والمياه والوقود، وكذلك الرسوم والضرائب.
5. إجمالي عائدات المعاصر من نشاط عصر الزيتون والأنشطة الثانوية الأخرى.
6. التكوين الرأسمالي الثابت لنشاط عصر الزيتون.
7. القيمة المضافة لنشاط عصر الزيتون.
8. بالإضافة إلى متغيرات أخرى ذات علاقة.

3.3.4: تقييم مصادر البيانات

1. المؤشرات:

جميع المؤشرات التي تم الحديث عنها هي متوفرة على مستوى المحافظة ولكن تم دمج بعض البيانات لمحافظتين معا مثل جنين وطوباس، رام الله والبيرة والقدس، غزة ودير البلح، وخانيونس ورفح للحفاظ على سرية البيانات.

2. الفجوات:

بما انه يتم توفير البيانات الخاصة عن طريق تنفيذ مسح شامل، فان هذا يقلل من الفجوات والمشاكل في البيانات، حيث انه وخلال تنفيذ المسح خلال الأعوام من 1995 وحتى الآن هناك بعض الملاحظات التي في غالبيتها إيجابية وهذه الملاحظات هي:

1. نفذ هذا المسح على أساس الحصر الشامل لجميع الوحدات الإحصائية المستهدفة بالدراسة (المعاصر)، لذلك لا توجد أية أخطاء إحصائية (أخطاء معاينة) في هذا المسح.
2. أبدت معظم المعاصر لهذا الموسم استجابة جيدة بتوفير البيانات المطلوبة لهذا المسح. ومن الجدير بالذكر أنه لا يوجد حالات رفض لهذا الموسم.
3. العمل على جمع البيانات المتعلقة بكميات الزيت والزيتون وطاقة عمل المعصرة لكافة المعاصر باستخدام النموذج اليومي قد زاد من مصداقية النتائج اكثر من جمعها مرة واحدة في نهاية الموسم.
4. لقد تم تغطية بعض المؤشرات في أكثر من سؤال بطريقة أو بأخرى بهدف زيادة مصداقية البيان، كما هو الحال في السؤال المتعلق بكمية الزيتون المدروس وكمية الزيت المستخرج.
5. لقد تم إعادة دراسة أسئلة الاستمارة قبل البدء بالعمل الميداني وتم إضافة بعض المتغيرات الضرورية التي تساعد في التعرف على المزيد من الجوانب الاقتصادية لمعاصر الزيتون.
6. أدت الأوضاع التي سادت الأراضي الفلسطينية خلال فترة تنفيذ المسح من إجراءات الإغلاق والحصار الإسرائيلي إلى كثير من الصعوبات في العمل الميداني من حيث تأخر وصعوبة وصول الباحثين إلى المعاصر في التجمعات الفلسطينية التي تعاني من حظر التجول وغيرها من الإجراءات، بالإضافة إلى التأخر في إيصال الاستمارات المكتملة إلى المركز الرئيسي من أجل التدقيق والمعالجة في المراحل التالية من عمليات المسح.
7. جمعت البيانات المالية لهذا المسح بالشيكل وقد عرضت الجداول بالدولار الأمريكي بعد معادلتها بمتوسط سعر صرف الدولار الأمريكي للأشهر (تشرين أول، تشرين ثاني، كانون أول) لعام 2005 وهو (4.6239 شيكل).
8. تجدر الإشارة إلى أن وجود معاصر قديمة ونصف أوتوماتيك وأوتوماتيك قبل عام 1950 (جدول رقم 3) يرجع إلى أن هذه المعاصر تأسست قديما إلا أنه جرى إدخال إضافات وتحسينات على مقتنياتها من الأصول الثابتة غيرت من مستوى أتمتتها.

9. من الجدير بالذكر أنه لا يوجد معاصر في محافظتي أريحا وشمال غزة، وقد تم دمج بيانات معاصر محافظة القدس مع بيانات محافظة رام الله والبيرة.
10. تم تغيير منهجية احتساب بند حركة الأصول الثابتة لهذا الموسم، من خلال اعتماد رصد أية إضافات أو تحسينات قامت بها المعصرة من بداية تأسيسها ولغاية سنة المسح الحالي 2005.
11. كان هناك ارتفاع في متغير التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي لهذا العام مقارنة مع الأعوام منخفضة الإنتاج، ويعود ذلك إلى احتساب الإضافات والتحسينات على الأراضي كبند منفصل من بنود حركة الأصول الثابتة.
12. عند مقارنة نتائج مسح معاصر الزيتون مع تقديرات وزارة الزراعة لهذا العام، تبين أن نسبة التطابق في كميات الزيتون المدروس وكميات الزيت المستخرج قد بلغت حوالي 96.6%، و97.0% على التوالي.

3. شمولية البيانات:

يغطي مسح معاصر الزيتون كافة المعاصر العاملة في الأراضي الفلسطينية خلال موسم الزيتون في كل عام، سواء كانت هذه المعاصر قديمة ونصف أوتوماتيك أو أوتوماتيك، ويعتبر الحصر الشامل هو الأسلوب المتبع في هذا المسح. وفيما يخص المعاصر المغلقة تعبأ لها استمارة تعريفية ويشار إليها بالمغلقة. كذلك يغطي كافة المحافظات مع دمج بيانات بعض المحافظات معا للحفاظ على سرية البيانات.

يتم تحديث البيانات باتباع أسلوب الحصر الشامل لكافة معاصر الزيتون العاملة خلال موسم قطف الزيتون والذي يمتد ما بين منتصف تشرين أول من العام ولغاية منتصف كانون ثاني من العام المقبل.

4.4: المياه

برغم قلتها النسبية (التي تشكل العائق الأساسي أمام إمكانية النمو والتطور الاقتصادي) تعتبر المياه أحد أهم وأثمن المصادر الطبيعية في الأراضي الفلسطينية، هذا وتعاني المناطق الفلسطينية عموماً من شح في المياه العذبة، وهذا يمثل السبب الرئيسي في سيطرة إسرائيل على مصادر المياه، ويعد موضوع المياه من اكثر المواضيع حساسية وأهمية في منطقة الشرق الأوسط، والتي تعاني من نقص متزايد في كميات المياه المتاحة نتيجة محدودية المصادر المائية، والتزايد المستمر بأعداد السكان وما يترتب عليه من تغيرات سياسية واجتماعية واقتصادية.

لذا يشكل موضوع المياه قضية جيوسياسية بالغة التعقيد والحساسية في هذه المنطقة، وباعتبار الأمن المائي أحد أهم أعمدة الأمن القومي، تتعاظم الحاجة إلى دراسة سبل تنمية هذا القطاع الهام للربط بين التزايد الطبيعي في الطلب على المياه وتوفر مصادر المياه، وذلك من أجل خلق توازن استراتيجي بين الحاجة إلى تغطية الطلب المتزايد على المياه في مختلف الاستخدامات بفعل النمو السكاني والديمغرافي والتطور الاقتصادي وتنامي السلوك الاستهلاكي وبين محدودية مصادر المياه في الأراضي الفلسطينية وسيطرة الاحتلال عليها.

وتتواصل أزمة المياه الحادة، في ظل استمرار الاحتلال والحصار الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية، والسيطرة على ثرواتها الطبيعية وفي مقدمتها مصادر المياه، وبالتوازي مع ذلك تزداد في كل سنة الفجوة بين كميات المياه المتاحة وحجم الطلب المتزايد على المياه الناتج عن الازدياد في عدد السكان، والتوسع العمراني والتطور الحضري في كافة المناطق الفلسطينية.

وتتوافر المياه العذبة من موردين أساسيين هما المياه السطحية المتمثلة في نهر الأردن والمياه الجوفية. وقد كان المزارعون الفلسطينيون يستفيدون من مياه النهر قبل احتلال إسرائيل للضفة الغربية عام 1967. ولكن بعد الاحتلال فرضت إسرائيل قيوداً على استخدام المياه وأعلنت الأراضي المحاذية للنهر مناطق عسكرية مغلقة. ومنذ ذلك الوقت أصبحت المياه الجوفية هي المصدر الأساسي الوحيد للمياه، في ظل السيطرة الإسرائيلية الكاملة على مياه نهر الأردن وحرمان الفلسطينيين من حقهم الطبيعي في استغلاله. ويعتبر أهم مصدرين للمياه الجوفية في البلاد هما النظامين الجبلي (الجيري) والساحلي (الرملي) الحاملين للمياه. حيث يقسم الخزان الجبلي إلى ثلاث أحواض تحت جوفية هي: الغربي، والشمالي الشرقي، والشرقي. وبينما تشارك إسرائيل الفلسطينيين في الحوضين الأولين، فإن الحوض الأخير يقع بالكامل ضمن أراضي الضفة الغربية.

1.4.4: واقع المياه الراهن

تنحصر مصادر المياه في الأراضي الفلسطينية في مصدرين رئيسيين، الأول: المياه الجوفية المتمثلة بالمياه المضخوخة من الآبار والمستغلة من الينابيع، والثاني: عبارة عن المياه المشتراة من شركة المياه الإسرائيلية (ميكروت)، أضف الى ذلك مصدر ثانوي للمياه والمتعلق بالمياه التي يتم تخزينها من مياه الأمطار.

بلغ مجموع كمية المياه المتاحة 295.8 مليون متر مكعب عام 2004، منها حوالي 151 مليون متر مكعب في الضفة الغربية مقابل 144.8 مليون متر مكعب في قطاع غزة، ولا يتوفر حتى اللحظة أي بيانات حول كمية المياه التي يتم تخزينها من مياه الأمطار.

بلغ عدد الآبار في الأراضي الفلسطينية 4,392 بئراً عام 2004، وبلغت كمية المياه المضخوخة منها للاستعمالين المنزلي والزراعي حوالي 196.1 مليون متر مكعب أي ما نسبته 66.3% من كمية المياه المتاحة في الأراضي الفلسطينية ، وبلغ عدد الآبار في الضفة الغربية 287 بئراً ضخت 55 مليون متر مكعب (منها 24.9 مليون متر مكعب للاستخدام المنزلي و30.1 مليون متر مكعب للاستخدام الزراعي) أي ما نسبته 28% من إجمالي كمية المياه المضخوخة من الآبار و36.4% من كمية المياه المتاحة في الضفة الغربية، أما عدد الآبار في قطاع غزة فقد بلغت 4,105 آبار ضخت 141.1 مليون متر مكعب (منها 66.1 مليون متر مكعب للاستخدام المنزلي و75 مليون متر مكعب للاستخدام الزراعي) أي ما نسبته 72% من إجمالي كمية المياه المضخوخة من الآبار و97.4% من كمية المياه المتاحة في قطاع غزة.

من الجدير بالذكر أنه لا يوجد ينابيع في قطاع غزة وإنما في الضفة الغربية فقط، وبلغ التصريف السنوي للينابيع عام 2004 حوالي 52.7 مليون متر مكعب مشكلةً ما نسبته 34.9% من كمية المياه المتاحة في الضفة الغربية، و17.8% من كمية المياه المتاحة في الأراضي الفلسطينية.

بلغت كمية المياه المشتراة من شركة المياه الإسرائيلية (ميكروت) 46.9 مليون متر مكعب خلال العام 2004 وشكلت ما نسبته 15.9% من كمية المياه المتاحة في الأراضي الفلسطينية، وبلغت كمية المياه المشتراة من شركة المياه الإسرائيلية (ميكروت) في الضفة الغربية 43.2 مليون متر مكعب أي ما نسبته 28.6% من كمية المياه المتاحة في الضفة الغربية، أما في قطاع غزة فقد بلغت كمية المياه المشتراة من شركة المياه الإسرائيلية (ميكروت) 3.7 مليون متر مكعب أي ما نسبته 2.6% من كمية المياه المتاحة في قطاع غزة.

بلغت كمية المياه المزودة للقطاع المنزلي خلال العام 2004 حوالي 142.85 مليون متر مكعب أي ما نسبته 48.3% من كمية المياه المتاحة في الأراضي الفلسطينية، وبلغت كمية المياه المزودة للقطاع المنزلي في الضفة الغربية حوالي 73 مليون متر مكعب أي ما نسبته 51.1% من إجمالي كمية المياه المزودة للقطاع المنزلي، (منها 38.8 مليون متر مكعب أي بنسبة 53.2% مياه مشتراة من شركة المياه الإسرائيلية (ميكروت))، أما في قطاع غزة فلم تتجاوز كمية المياه المشتراة من شركة المياه الإسرائيلية (ميكروت) 5.4% من كمية المياه المزودة للقطاع المنزلي والبالغة حوالي 69.8 مليون متر مكعب.

هذا وقد بلغت حصة الفرد الفلسطيني من المياه المتاحة من مختلف المصادر 222.6 لتر/فرد/يوم في الأراضي الفلسطينية، وقد توزعت بين الضفة الغربية بواقع 201.1 لتر/فرد/يوم، مقابل 296.5 لتر/فرد/يوم في قطاع غزة، فيما بلغت حصة الفرد الفلسطيني من المياه المزودة للقطاع المنزلي 107.5 لتر/فرد/يوم في الأراضي الفلسطينية، وقد توزعت بين الضفة الغربية بواقع 97.3 لتر/فرد/يوم، مقابل 143.0 لتر/فرد/يوم في قطاع غزة

تبين بيانات عام 2004 أن معدل لتركيز الأملاح الذائبة الكلية ومعدل تركيز الكلور ومعدل تركيز النيترات في العينات المأخوذة من أبار الضفة الغربية كان 377 ملغم/لتر، و72 ملغم /لتر، و37.6 ملغم/لتر على التوالي، بينما بلغت في قطاع غزة 1,387 ملغم/لتر و455 ملغم/لتر و109 ملغم/لتر على التوالي لنفس المؤشرات.

تشير بيانات عام 2004 أن أعلى معدل لتركيز الأملاح الذائبة الكلية هي في الينابيع الواقعة في محافظة بيت لحم حيث يصل تركيزها إلى 508 ملغم/لتر، أما أدنى معدل لتركيز الأملاح الذائبة الكلية فهو لمياه الينابيع الواقعة في محافظة جنين حيث وصلت إلى 253 ملغم/لتر. كذلك كان أعلى معدل لتركيز الكلور هي في الينابيع الواقعة في محافظة سلفيت حيث يصل تركيزها إلى 71 ملغم/لتر، أما أدنى معدل لتركيز الكلور فهو لمياه الينابيع الواقعة في محافظة جنين حيث وصلت إلى 37 ملغم/لتر، أما أعلى معدل لتركيز النيترات فكان في محافظة بيت لحم حيث بلغت 79.5 ملغم/لتر ثم محافظة سلفيت بواقع 60.5 ملغم/لتر.

بينت النتائج أن 54.0% من الأسر في الأراضي الفلسطينية عام 2005 تعتبر المياه جيدة، وتتباين هذه النسبة ما بين الضفة الغربية لتبلغ 81.3%، وتنخفض إلى 6.2% من الأسر في قطاع غزة، كذلك تبين النتائج أن 32.8% من الأسر في الأراضي الفلسطينية تعتبر المياه متوسطة الجودة حيث ترتفع هذه النسبة في قطاع غزة لتصل إلى 61.7% مقابل 16.3% من الأسر في الضفة الغربية، وأن 13.2% من الأسر في الأراضي الفلسطينية قد اعتبرت جودة المياه سيئة.

وفيما يتعلق باتصال التجمعات السكانية بشبكات المياه تشير النتائج عام 2005 إلى أن 184 تجمعاً في الأراضي الفلسطينية لا يوجد فيها شبكة مياه عامة والتي تمثل ما نسبته 31.0% من التجمعات السكانية، منها 183 تجمعاً في الضفة الغربية وتجمعاً سكانياً واحداً في قطاع غزة، كما تظهر النتائج أن 58 تجمعاً سكانياً تم إيصال شبكة المياه إليها بعد عام 1998 منها 52 تجمعاً في الضفة الغربية.

وبالنسبة لمصدر مياه الشبكة الرئيسي للتجمعات المتصلة بالشبكة العامة فإن 109 تجمعات من الضفة الغربية تحصل على المياه من خلال دائرة مياه الضفة الغربية و117 تجمعاً تحصل على المياه من خلال شركة ميكروت الإسرائيلية، أما في قطاع غزة فإن العدد الأكبر من التجمعات والبالغ 24 تجمعا تعتمد على الآبار كمصدر رئيسي للمياه بينما 4 تجمعات تعتمد على شركة ميكروت الإسرائيلية كمصدر رئيسي للمياه.

وعلى المستوى الأسري فأن 90.5% من الأسر في الأراضي الفلسطينية تقيم في مساكن متصلة بشبكة المياه العامة عام 2005، حيث تتوزع هذه النسبة بواقع 86.7% في الضفة الغربية مقابل 97.9% في قطاع غزة. بينما بلغت نسبة الأسر في الأراضي الفلسطينية التي تعتمد على آبار المياه المنزلية 8.1% من الأسر جميعها في الضفة الغربية.

تشير البيانات إلى أن سعر المتر المكعب من المياه المستخدمة في القطاع المنزلي والمشتراة من شركة المياه الإسرائيلية (ميكروت) بلغ 2.26 شيقل إسرائيلي في الضفة الغربية و3.69 شيقل إسرائيلي في محافظة القدس و1.97 شيقل إسرائيلي في قطاع غزة لعام 2004، بينما بلغ سعر المتر المكعب في القطاع الزراعي للضفة الغربية حوالي 0.42 شيقل إسرائيلي.

بلغت كمية المياه المستهلكة شهرياً لعام 2004 من قبل المنشآت الاقتصادية 1.15 مليون متراً مكعباً في الأراضي الفلسطينية، موزعة على كافة الأنشطة الاقتصادية، حيث بلغت كمية المياه المستهلكة في قطاع الصناعات 395.5 ألف متر مكعب، مقابل 323.8 ألف متر مكعب في قطاع تجارة الجملة والتجزئة.

2.4.4: وصف مصادر البيانات

يتم الاعتماد على السجلات الإدارية المتوفرة لدى المؤسسات المختلفة، وكذلك على بعض المسوح التي نفذها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، حيث لم يتم تنفيذ مسح شامل خاص بالمياه في الأراضي الفلسطينية حتى اللحظة ، وفيما يلي عرضٌ موجزٌ لمصادر جمع البيانات الخاصة بالمياه.

1. **سلطة المياه الفلسطينية:** يتم الحصول من سلطة المياه على مجموعة من البيانات الخام المتعلقة بكميات المياه المضخوخة من الآبار وتدفق الينابيع، حيث تقوم سلطة المياه بالحصول على البيانات الخاصة بالآبار من خلال القراءات الدورية للعدادات الموجودة على الآبار وبمعدل مرة كل شهرين. أما بالنسبة للينابيع فانه يتم قياس كميات التدفق لها من قبل موظفي سلطة المياه وبشكل دوري، وبعد ذلك تم تدقيق الجداول والعمل على تجميعها على مستوى المحافظات. كما تم الحصول كذلك على كميات المياه المزودة للقطاع المنزلي، حيث يتم الحصول على هذه البيانات من خلال فواتير دائرة مياه الضفة الغربية، كذلك تم الحصول على كميات المياه المشتراة من شركة المياه الإسرائيلية (ميكروت). وبالنسبة إلى البيانات المتعلقة بالنوعية الفيزيائية والكيميائية لمياه الآبار والينابيع في الضفة الغربية، فان سلطة المياه تقوم باختيار عينات من مياه الآبار والينابيع وتحليلها مخبريا بمعدل مرتين في السنة، وقد تم العمل على تدقيق البيانات ومعالجتها وتجميعها حسب المحافظات وحساب المعدل بناء على عدد الآبار المدروسة.
2. **مسح البيئة الاقتصادي:** تمثل استمارة المسح الأداة الرئيسية لجمع المعلومات، لذلك لا بد أن تتحقق المواصفات الفنية لجميع مراحل المسح وخاصة مرحلة العمل الميداني، ومتطلبات معالجة البيانات وتحليلها، لذا فقد تم تصميم استمارة المسح من خلال الاطلاع على التجارب الدولية والمحلية في هذا الموضوع، ومن خلال الزيارات الميدانية التي كانت تتم للمنشآت الاقتصادية، حيث تم تصميمها لتغطي قدر الإمكان أهم المؤشرات حسب توصيات الأمم المتحدة، والمعايير الدولية، مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصية المجتمع الفلسطيني في هذا الجانب.
3. **مسح البيئة لمراكز الرعاية الصحية:** حيث تمثل استمارة المسح الأداة الرئيسية لجمع المعلومات، لذلك لا بد أن تحقق المواصفات الفنية لجميع مراحل المسح وخاصة مرحلة العمل الميداني، ومتطلبات معالجة البيانات وتحليلها، ويعبرمجتمع الدراسة عن جميع المؤسسات التي تقدم خدمة الرعاية الصحية وهي مقسمه إلى ثلاث أقسام:
   - المراكز التي تعود ملكيتها إلى مؤسسات حكومية (وزارة الصحة، لجان الزكاة، الخدمات الطبية العسكرية).

- المراكـــز التـــي تعود ملكيتها إلى المنظمات غير الحكومية (اتحاد لجان العمل الصحي، اتحاد الإغاثة الطبية الفلسطينية، الهلال الأحمر الفلسطيني، اتحاد لجان الرعاية الصحية، وكالة الغوث، جمعية أصدقاء المريض، وهيئات طبية خيرية ودولية).
- المراكز التي تعود ملكيتها إلى القطاع الخاص.

4. **مسح التجمعات السكانية:** تم الحصول على البيانات الخاصة باتصال التجمعات السكانية بشبكة المياه العامة، وذلك من خلال أعضاء السلطات المحلية في التجمعات السكانية.
5. **التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت**

3.4.4: تقييم مصادر البيانات

1. المؤشرات:

من أهم المعوقات التي تواجه احصاءات المياه هي ندرة البيانات المتوفرة حول مؤشرات المياه واعتمادها في كثير من الأحيان على التقديرات، ويمكن تقييم مؤشرات إحصاءات المياه كما تؤخذ من مصادرها كما يلي:

1. **مصادر المياه:** عدم توفر البيانات الخاصة بكميات المياه لكل المصادر في كل السنوات خاصة كميات المياه التي يتم جمعها من مياه الأمطار وتخزينها في الآبار المنزلية .
2. **كمية المياه المتاحة:** عدم توفر البيانات الخاصة بكميات المياه المتاحة في كل السنوات خاصة كميات المياه التي يتم جمعها من مياه الأمطار وتخزينها في الآبار المنزلية، وعدم مراقبة العديد من الآبار غير المرخصة وكذلك الينابيع.
3. **كمية المياه المضخوخة من الآبار:** في بعض الأحيان كان هناك نقص بتوفير كمية المياه المضخوخة من الآبار خاصة في قطاع غزة، بالاضافة الى توفير البيانات بشكل تقديري، ووجود العديد من الآبار غير المرخصة والتي غالباً لا يتم توفير بيانات حولها.
4. **كمية المياه المتدفقة من الينابيع:** يتم توفير البيانات حول الينابيع التي يتم مراقبتها من سلطة المياه الفلسطينية، ولا يؤخذ بعين الاعتبار كميات المياه التي توفرها الينابيع الأخرى.
5. **كمية المياه المشتراة:** يتم توفير كافة البيانات حول كمية المياه المشتراة من شركة المياه الإسرائيلية (ميكروت) وذلك بقراءة عددات المياه بشكل دوري.
6. **كمية المياه المزودة للقطاع المنزلي:** وهي بيانات في غالبها يتم تقديرها حيث لا تتم مراقبة استخدامها الفعلي.
7. **حصة الفرد من المياه:** تتأثر حصة الفرد من المياه حسب الملاحظات التي تم ذكرها حول كمية المياه المتاحة والمزودة للقطاع المنزلي.
8. **أسعار المياه:** تحسب معدلات أسعار المياه عن طريق قسمة المبالغ المدفوعة على كمية المياه المزودة.
9. **المياه المستهلكة في القطاع الاقتصادي:** تتأثر هذه البيانات بالأخطاء الإحصائية والأخطاء غير الإحصائية، كونها بيانات مسوح عينة.

2. الفجوات:

- افتقار بعض البيانات إلى الشمولية لعدم توفرها.
- عدم توفر بيانات سنوية لبعض المؤشرات، خاصة فيما يتعلق بخصائص المياه البيولوجية.
- غالباً ما تكون كميات المياه المزودة للقطاع الزراعي بيانات تقديرية.

- عدم توفر كافة البيانات على شكل سلاسل زمنية للعديد من المؤشرات.
- بيانات الخصائص الكيمائية والفيزيائية للآبار والينابيع تعكس بيانات الآبار والينابيع المراقبة من قبل سلطة المياه الفلسطينية.
- عدم شمولية البيانات لذلك الجزء من محافظة القدس الذي ضمته إسرائيل عنوة بعيد احتلالها للضفة الغربية في عام 1967.
- في مسح البيئة الاقتصادي يلاحظ تغاير في قياسات الأفراد لكمية المياه المستهلكة في المنشآت الاقتصادية.

3. شمولية البيانات:

- البيانات المتوفرة لا تشمل كافة المؤشرات الخاصة بالمياه.
- إن المميز في البيانات المتوفرة تشمل في الغالب كافة محافظات الأراضي الفلسطينية، عدا ذلك الجزء من محافظة القدس الذي ضمته إسرائيل عنوة بعيد احتلالها للضفة الغربية في عام 1967 في بعض الأحيان.

5.4: الطاقة

تلعب الطاقة دورا مهما في تحديد مستوى حياة الشعوب إذ يعتبر توفر الطاقة أحد العناصر الهامة في تحقيق الرفاهية والرقي في مستوى المعيشة لدى المواطنين. وتعتبر مؤشرا على الوضع الاقتصادي للدولة، لذا تهتم معظم الأجهزة الإحصائية الرسمية في مختلف الدول بجمع وتبويب ونشر الإحصاءات الخاصة بموضوع الطاقة.

حيث يتم الاعتماد على المسوح الميدانية والسجلات الإدارية في الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ذات العلاقة، وبالتالي يتم جمع ومعالجة هذه البيانات لتغطية استهلاك الطاقة في القطاعات المختلفة في الأراضي الفلسطينية.

تعتبر نشر بيانات الطاقة خطوة من شأنها تسليط الضوء على وضع الطاقة في الأراضي الفلسطينية في ظل غياب البيانات الدقيقة والشاملة حول هذا الموضوع الحساس والحيوي، على الرغم من الفجوات والصعوبات التي تواجه قطاع إحصاءات الطاقة في الأراضي الفلسطينية، حيث أن توفير بيانات إحصائية تتمتع بقدر من الموثوقية حول موضوع استهلاك الطاقة يعتبر أمرا هاما في عملية التخطيط والتطوير. ومن الملاحظ أن كثيرا من الدول راعت هذه الأهمية وأولتها اهتماما واسعا نظرا لأهميتها وللدور الفعال الذي تلعبه في عكس واقع البنية التحتية. ومن المعلوم أن هذا الموضوع يحظى بأهمية واسعة في فلسطين والتي تعد من الدول محدودة المصادر الطبيعية وتتسم بارتفاع الكثافة السكانية فيها.

وبسبب الحاجة المتنامية لتوفير بيانات دورية حول الطاقة في الأراضي الفلسطينية وتماشياً مع المتطلبات الدولية أنيط بهذا البرنامج مهمة بناء وإعداد قاعدة بيانات تتسم بالدقة حول موضوع الطاقة، بالإضافة إلى جمع ومعالجة وتعميم البيانات الإحصائية ذات العلاقة بالطاقة من أجل تزويد صانعي القرار ومستخدمي البيانات بشكل عام ببيانات حديثة لأغراض تشخيص ودراسة الوضع والتخطيط وإجراء مراقبة تنفيذ السياسات، والتحليل لأغراض البحث العلمي.

ونظراً لأهمية القطاع المنزلي، فقد برزت الحاجة إلى توفير بيانات تغطي احتياجات مستخدمي البيانات حول استهلاك وأنماط استهلاك الطاقة في هذا القطاع.

1.5.4: واقع الطاقة الراهن

القطاع المنزلي:

- مصادر الطاقة في القطاع المنزلي:

تظهر البيانات أن 99.6% من الأسر في الأراضي الفلسطينية متصلة بشبكة الكهرباء العامة خلال شهر تموز 2005، بينما كانت هذه النسبة 97.2% في العام 1999. كما أن 0.4% من الأسر لم تتوفر لديها خدمة الكهرباء، ومن خلال هذه النتائج، يلاحظ أن منطقة جنوب الضفة الغربية لديها أقل نسبة من الأسر المتصلة بشبكة الكهرباء العامة حيث بلغت 99.2% بينما بلغت نسبة الأسر المتصلة بشبكة الكهرباء العامة 99.7% في منطقة شمال الضفة الغربية. وتشير البيانات إلى أن 69.2% من الأسر في الأراضي الفلسطينية استغلت الطاقة الشمسية عن طريق سخانات المياه الشمسية خلال شهر تموز 2005، بينما كانت هذه النسبة 68.0% في العام 1999. وقد بلغت نسبة الأسر في الضفة الغربية التي استخدمت سخانات المياه الشمسية 63.8%، مقابل 79.5% من الأسر في قطاع غزة.

- وسائل استهلاك الطاقة:

تشير النتائج إلى أن 99.1% من الأسر في الأراضي الفلسطينية استخدمت موقد غاز في عملية تجهيز الطعام (الطبخ) خلال شهر تموز 2005. في حين أن 7.2% استخدمت موقد حطب، و4.1% استخدمت فرنا كهربائيا، موزعة إلى 5.9% من الأسر في الضفة الغربية مقابل 0.5% من الأسر في قطاع غزة، و0.5% من الأسر في الأراضي الفلسطينية استخدمت موقد كاز (كيروسين).

- استخدامات أشكال الطاقة:

تشير النتائج إلى أن 88.8% من الأسر لم تستخدم أي وقود ثانوي للطبخ خلال شهر تموز 2005. كما بينت النتائج أن 6.1% من الأسر استخدمت الحطب كوقود ثانوي للطبخ، مقابل 3.5% من الأسر استخدمت الكهرباء كوقود ثانوي للطبخ، و0.2% من الأسر استخدمت الكاز (الكيروسين) كوقود ثانوي للطبخ، و0.5% من الأسر استخدمت الفحم كوقود ثانوي للطبخ بينما 0.7% من الأسر استخدمت غاز البترول المسيل كوقود ثانوي للطبخ.

وتبين النتائج أن 26.5% من الأسر في الأراضي الفلسطينية اعتمدت على غاز البترول المسيل كوقود رئيسي للخبيز خلال شهر تموز 2005. في المقابل بينت النتائج أن 17.5% من الأسر اعتمدت على الكهرباء كوقود رئيسي للخبيز. كما أن 19.7% اعتمدت على الحطب كوقود رئيســـي للخبيز ، و3.4% من الأسر اعتمدت على الجفت كوقود رئيسي للخبيز، بينما 29.6% من الأسر لا تستخدم أي وقود للخبيز لكونها لا تقوم بعملية الخبيز.

كما تشير النتائج إلى أن 77.9% من الأسر لم تستخدم أي وقود ثانوي للخبيز خلال شهر تموز 2005. كما أن 4.9% من الأسر استخدمت الحطب كوقود ثانوي للخبيز، مقابل 8.8% من الأسر استخدمت الكهرباء كوقود ثانوي للخبيز، 4.7% من الأسر استخدمت غاز البترول المسيل كوقود ثانوي للخبيز, و3.5% من الأسر استخدمت الجفت كوقود ثانوي للخبيز.

كما تشير النتائج إلى أن 86.4% من الأسر في الأراضي الفلسطينية لم تستخدم أي وقود ثانوي لتسخين المياه خلال شهر تموز 2005. كما أن 1.7% استخدمت غاز البترول المسيل كوقود ثانوي لتسخين المياه، مقابل 1.0% اعتمدت

على الطاقة الشمسية كمصدر ثانـــوي لتسخيـــن الميـــاه، كما أن 1.0% من الأسر استخدمت الحطب كوقود ثانوي لتسخين المياه، و9.5% من الأسر اعتمدت على الكهرباء كوقود ثانوي لتسخين المياه، و0.2% من الأسر اعتمدت على الكاز (الكيروسين) كوقود ثانوي لتسخين المياه.

بينت نتائج مسح الطاقة المنزلي أن 19.9% من الأسر في الأراضي الفلسطينية لم تقم بتكييف المسكن خلال شهر تموز 2005، حيث لم تتجاوز هذه النسبة 12.2% من الأسر في قطاع غزة، بينـــما وصلت هذه النسبـــة إلى 28.0% من الأسر في جنوب الضفة الغربية. في حيـــن أن 80.0% من الأسر اعتمدت على الكهرباء كمصدر رئيـــسي للتكييف، حيث تراوحت هذه النسبة بين 72.0% في جنوب الضفة الغربية، و87.5% في قطاع غزة.

أظهرت نتائج المسح أن 99.6% من الأسر في الأراضي الفلسطينية اعتمدت على الكهرباء كمصدر رئيسي للإنارة، بينما 0.4% من الأسر اعتمدت على الكاز (الكيروسين) كوقود رئيسي للإنارة خلال شهر تموز 2005، كما تبين النتائج أن 66.6% من الأسر في الأراضي الفلسطينية لم تستخدم أي وقود ثانوي للإنارة، وقد أظهرت نتائج مسح الطاقة المنزلي أن 11.1% من الأسر اعتمدت على الكاز (الكيروسين) كوقود ثانـــوي، في المقابـــل 2.5% من الأسر اعتـــمدت على غاز البـــترول المسيل كوقود ثانـــوي للإنـــارة خلال شهر تموز 2005.

- **الاستهلاك الأسري من أشكال الطاقة:**

- **استهلاك الكهرباء:**

تشير النتائج إلى أن معدل استهلاك الأسرة من الكهرباء في الأراضي الفلسطينية خلال شهر تموز 2005 قد بلغ 264 كيلوواط.ساعة، في المقابـــل بلغ معدل استـــهلاك الأسرة من الكهرباء 380.1 كيلوواط.ساعة في عام 1999، و272.0 و274.3، و264.0 كيلوواط.ساعة خلال نفس الفترة من الأعوام 2001 و2003 و2004 على التوالي. ويتفاوت هذا المعدل بشكل واضح بين المناطق الفلسطينية وحسب نوع التجمع السكاني خلال شهر تموز 2005، إذ تشير النتائج إلى أن هذا المعدل قد بلغ 492 كيلوواط.ساعة في وسط الضفة الغربية، ولم يتعد 202 كيلوواط.ساعة في قطاع غزة. في حين أظهرت نتائج المسح على مستوى نوع التجمع في الأراضي الفلسطينية أن معدل استهلاك الأسرة بلغ 282 كيلوواط.ساعة في التجمعات الحضرية، مقابل 255 كيلوواط.ساعة في تجمعات الريف، بينما وصل الى 214 كيلوواط.ساعة في المخيمات.

في حين أظهرت النتائج أن معدل استهلاك الفرد من الكهرباء خلال شهر تموز 2005، فقد بلغ 46.3 كيلوواط.ساعة، ويتفاوت هذا المعدل بين 89.5 كيلوواط.ساعة في منطقة وسط الضفة الغربية، و32.6 كيلوواط.ساعة في قطاع غزة.

- **استهلاك البنزين:**

تشير النتائج إلى أن معدل استهلاك الأسرة من البنزين في الأراضي الفلسطينية قد بلغ 11 لتر خلال شهر تموز 2005، ويتفاوت هذا المعدل بين 13 لتر في التجمعات الحضرية و11 لتر في الريف و4 لترات في المخيمات في الأراضي الفلسطينية. كما تظهر النتائج إلى أن معدل استهلاك البنزين هو الأعلى في منطقة وسط الضفة الغربية حيث بلغ 22 لتر، في المقابل لم يتجاوز هذا المعدل 11 لتر في منطقة شمال الضفة الغربية، و5 لترات في قطاع غزة.

- **استهلاك غاز البترول المسيل:**

تشير النتائج الرئيسية إلى أن معدل استهلاك الأسرة من غاز البترول المسيل في الأراضي الفلسطينية خلال شهر تموز 2005 قد بلغ 18 كيلو غرام، مقـــابل 20 كيلو غرام خلال نفس الفترة للعام 2004. ويتراوح هذا المعدل ما بين 17 كيلو غرام في شمال الضفة الغربية و20 كيلو غرام في وسط الضفة الغربية.

أما معدل استهلاك الفرد من غاز البترول المسيل في الأراضي الفلسطينية خلال شهر تموز 2005 فقد بلغ 3.2 كغم، كما وتظهر النتائج أن معدل استهلاك الفرد في منطقة وسط الضفة الغربية بلغ 3.6 كغم، مقابل 2.9 كغم في قطاع غزة.

- **استهلاك الكاز (الكيروسين):**

تـــشير نـــتائج المسح إلى أن معدل استهلاك الأسرة من الكاز (الكيروسين) في الأراضي الفلسطينية خلال شهر تموز 2005 بلغ 3 لترات، وهو نفس المعدل لنفس الفترة من العام 2004، بينما بلغ هذا المعدل لتر واحد خلال نفس الفترة للأعـــوام 1999 و2001، و4 لترات خلال نفس الفترة من العام 2003. وتظهر النتائج الى أن معدل استهلاك الكاز (الكيروســـين) خـــلال شهر تموز 2005 قد بلغ 12 لتر في منطقة وسط الضفة الغربية، مقابل لترين فقط في منطقة قطاع غزة ، كما يتفاوت هذا المعدل حسب نوع التجمع السكاني إذ يبلغ لترين في التجمعات الحضرية و4 لترات في التجمعات الريفية و 3 لترات في المخيمات.

أمـــا معـــدل اســـتهلاك الفرد من الكاز في الأراضي الفلسطينية خلال شهر تموز 2005 فقد بلغ 0.5 لتر، كما وتظهر النتائج أن معدل استهلاك الفرد في منطقة وسط الضفة الغربية بلغ 2.2 لتر، مقابل 0.3 لتر في قطاع غزة.

- **استهلاك الحطب:**

تشير النتائج الأساسية للمسح بأن معدل استهلاك الأسرة من الحطب في الأراضي الفلسطينية خلال تموز 2005 قد بلغ 110 كيلو غرام، ويتفاوت هذا المعدل ما بين 178 كيلو غرام في منطقة جنوب الضفة الغربية و65 كيلو غرام في منطقة وسط الضفة الغربية، كما يتفاوت معدل استهلاك الحطب حسب نوع التجمع السكاني إذ يبلغ 98 كيلو غرام في التجمعات الحضرية، و136 كيلو غرام في التجمعات الريفية، و80 كيلو غرام في المخيمات.

أما معدل استهلاك الفرد من الحطب في الأراضي الفلسطينية خلال شهر تموز 2005 فقد بلغ 19.3 كغم، ويتفاوت هذا المعدل حسب المنطقة إلى 32.4 كغم في منطقة جنوب الضفة الغربية، مقابل 11.8 كغم في منطقـــة وسط الضفة الغربية.

✓ **القطاع الاقتصادي:**

القطاع المنظم:

- **الطاقة المستوردة:**

بلغ إجمالي الطاقة المستوردة عام 2003 في باقي الضفة الغربية وقطاع غزة 26,392 تيراجول منها 17,733 تيراجول في باقي الضفة الغربية و8,659 تيراجول في قطاع غزة، حيث بلغ استيراد الكهرباء الكلي 2,315 ألف

ميجاواط.ساعة، بينما بلغت الكمية المستوردة من البنزين 102,101 ألف لتر و282,797 ألف لتر من السولار و4,552 ألف لتر من الكاز 89 ألف طن من غاز البترول المسيل و1,490 طن من الزيوت والشحوم و35 طن من الحطب والفحم، وقد كانت أعلى كمية استيراد للطاقة الكلية في شهر كانون ثاني حيث بلغت حوالي 3,078 تيراجول في حين لم تتجاوز في شهر نيسان 1,502 تيراجول.

- **المشتريات من الطاقة:**

بلغ إجمالي المشتريات من الطاقة عام 2003 في الأنشطة الاقتصادية 5,025 تيراجول (منها 3,757 تيراجول في الضفة الغربية و1,268 تيراجول في قطاع غزة)، حيث بلغت المشتريات من الكهرباء 395,138 ميجاواط.ساعة، ومن البنزين 8,359 ألف لتر ومن السولار 75,783 ألف لتر ومن الكاز 2,663 ألف لتر ومن غاز البترول المسيل 7,313 طن ومن الفحم والحطب 957 طن ومن الزيوت والشحوم 1,805 طن وكانت مشتريات الطاقة في الأنشطة الصناعية هي الأعلى حيث وصلت إلى 2,380 تيراجول بينما بلغت 334 تيراجول في النقل والتخزين والاتصالات.

وتجدر الإشارة إلى أن مشتريات الطاقة تتوزع حسب النشاط الاقتصادي بواقع 47.4% في القطاع الصناعي، و30.5% في التجارة الداخلية، مقابل 11.2% في الخدمات وحوالي 4.3 % في الإنشاءات، فيما بلغت نسبة المشتريات من الطاقة في قطاع النقل والتخزين والاتصالات حوالي 6.6% من مجموع القطاعات الاقتصادية.

- **الطاقة المستخدمة في الإنتاج:**

وصل إجمالي الطاقة المستخدمة في الإنتاج عام 2003 إلى 5,074 تيراجول (منها 3,806 تيراجول في الضفة الغربية و1,268 تيراجول في قطاع غزة)، حيث بلغت كمية الكهرباء المستخدمة في الإنتاج 395,101 ميجاواط. ساعة، ومن البنزين 8,410 ألف لتر ومن السولار 77,036 ألف لتر ومن الكاز 2,657 ألف لتر ومن غاز البترول المسيل 7,325 طن ومن الفحم والحطب 959 طن ومن الزيوت والشحوم 1,832 طن.

وكانت الطاقة المستخدمة في الإنتاج في الأنشطة الصناعية هي الأعلى حيث وصلت إلى 2,380 تيراجول بينما لم تتعدى 216 تيراجول في الإنشاءات، وتتوزع الطاقة المستخدمة في الإنتاج حسب النشاط الاقتصادي بواقع 46.9% في الصناعة، و30.1% في التجارة الداخلية، و11.1% في الخدمات وحوالي 4.3% في الإنشاءات، كما بلغت نسبة الطاقة المستخدمة في الإنتاج في قطاع النقل والتخزين والاتصالات حوالي 7.6% من مجموع القطاعات الاقتصادية.

- **الطاقة المستخدمة في توليد الكهرباء:**

وصل إجمالي الطاقة المستخدمة في توليد الكهرباء في العام 2003 حوالي 4,600 تيراجول (منها 303 تيراجول في الضفة الغربية و4,297 تيراجول في قطاع غزة)، حيث بلغت كمية البنزين المستخدمة في توليد الكهرباء 128 ألف لتر ومن السولار 123,805 ألف لتر ومن الكاز 295 ألف لتر ومن غاز البترول المسيل 82 طن ومن الزيوت والشحوم 86 طن، ومن الجدير بالذكر أن الطاقة المستخدمة في توليد الكهرباء في الأنشطة الصناعية هي الأعلى حيث وصلت إلى 4,583 تيراجول أي ما نسبته 99.6% من إجمالي الطاقة المستخدمة في توليد الكهرباء.

- **الفاقد من الطاقة والتغير في المخزون:**

تشير البيانات إلى أن إجمالي الفاقد من الطاقة عام 2003 في الأنشطة الاقتصادية قد بلغ 0.6 تيراجول، أما التغير في مخزون الطاقة في الأنشطة الاقتصادية فقد نقص بمقدار 50.4 تيراجول(منها 49.2 تيراجول في الضفة الغربية و,

4297 تيراجول في قطاع غزة)، حيث بلغ التغير في مخزون البنزين بنقص مقداره 51 ألف لتر وكذلك نقص مقداره 1,273 ألف لتر من السولار، فيما زادت كمية التغير في مخزون الكاز بواقع 6 ألاف لتر.

- **أسعار الطاقة (للمستهلك) في الأراضي الفلسطينية:**

تتفاوت أسعار الطاقة في الاراضي الفلسطينية حتى على مستوى المحافظة الواحدة، ويعزى ذلك الى غياب السلطة الكاملة على الاراضي الفلسطينية والسيطرة الكاملة لاسرائيل على مصادر الطاقة المختلفة. وقد بلغ متوسط السعر السنوي لأشكال الطاقة عام 2003 على النحو التالي: الكهرباء 0.55 شيكل/ كيلوواط. ساعة، والبنزين 4.93 شيكل/ لتر، والسولار 2.34 شيكل/ لتر، والكاز 2.59 شيكل/ لتر، وغاز البترول المسيل 3.04 شيكل/ كغم، والزيوت والشحوم 13.09 شيكل/ كغم.

2.5.4: وصف مصادر البيانات

1. **مسح الطاقة المنزلي:** يتم الحصول على بيانات الطاقة للقطاع المنزلي من خلال تنفيذ مسح الطاقة المنزلي، تمثل استمارة المسح الأداة الرئيسية لجمع المعلومات حيث تغطي الاستمارة قدر الإمكان أهم مؤشرات إحصاءات الطاقة للقطاع المنزلي حسب توصيات الأمم المتحدة، مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصية المجتمع الفلسطيني في هذا الجانب، يتألف مجتمع الدراسة (الهدف) لمسح الطاقة المنزلي من جميع الأسر المقيمة بصورة اعتيادية في الأراضي الفلسطينية، يتكون إطار المعاينة من عينة شاملة تم اختيارها من تعـداد السكان والمساكن والمنشآت 1997، وتم استخدام إطار الأسر في مناطق العد لاختيار الأسر في المرحلة الثانية، حيث تم تحديث الاطار في مناطق العد الجديدة مع نهاية العام 2003، وتتألف العينة هذه من مناطق جغرافية متقاربة الحجم (عدد الأسر)، وهي عبارة عن مناطق العد المستخدمة في التعداد، ويتم الاعتماد على عينة طبقية عنقودية عشوائية منتظمة ذات مرحلتين،ثم يتم توزيع العينة إلى طبقات باستخدام ثلاث مستويات:
   - توزيع العينة إلى طبقات حسب المحافظة.
   - توزيع العينة إلى طبقات حسب نوع التجمع السكاني والذي يشمل: حضر، وريف، ومخيمات لاجئين.
   - توزيع العينة إلى طبقات حسب حجم التجمع السكاني (عدد الأسر في التجمع).

   وتتم عملية استيفاء الاستمارات عن طريق المقابلة الشخصية لأحد أفراد الأسرة البالغين القادرين على الإجابة.

2. **سلسلة المسوح الاقتصادية:** يتم تصميم نموذجين من استمارة كل من مسح الصناعة والتجارة الداخلية ومسح الخدمات والإنشاءات والنقل والتخزين والاتصالات، بحيث يغطي أحد هذه النماذج المؤسسات التي تتبع لقطاع الأسر المعيشية والفروع والنموذج الآخر مفصل للمؤسسات المصنفة في قطاع الشركات غير المالية. ويتم الاعتماد في الأنشطة الاقتصادية على التصنيف الصناعي القياسي الدولي لكافة الأنشطة الاقتصادية، (التصنيف الثالث (ISIC-3) الصادر عن الأمم المتحدة)، وقد تم تصنيف كافة المؤسسات والمنشآت في السجل العام المستخدم في الجهاز والمبني على أساس التعداد العام للمنشآت لعام 1997، وفقاً لأنشطتها الاقتصادية الرئيسية اعتماداً على هذا التصنيف، ومن الجدير بالذكر أنه تم تحديث الإطار الخاص بالمنشآت من خلال تنفيذ تعداد خاص بالمنشآت في العام 2004، ثم يتم تصميم عينة طبقية عشوائية منتظمة ذات مرحلة واحدة (one stage stratified random sample) بحيث تمثل المؤسسة وحدة المعاينة الأولية، وقد استخدمت ثلاثة مستويات من الطبقات وذلك لتصميم عينة فعالة وممثلة لمجتمع المسح، وهذه المستويات هي:

- المستوى الجغرافي وهو مقسم إلى ثلاثة مستويات (باقي الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس).
- مستوى النشاط الاقتصادي.
- مستوى حجم العمالة في المؤسسة وذلك كطبقة فعلية.

3. **إحصاءات التجارة الخارجية:** يتلخص الهدف الأساسي لعمل إحصاءات التجارة الخارجية برصد التدفقات السلعية الحقيقية خلال فترة الإسناد الزمني، ونظراً إلى الظروف الاستثنائية التي تمر بها الأراضي الفلسطينية، فقد تم اعتماد فواتير المقاصـــة لضريبة القيمة المضافة كمصدر رئيسي للبيانات، وقد تم الاعتماد على مصادر أخرى (الإدارة العامة للجمارك، وزارة الاقتصاد والصناعة، الهيئة العامة للبترول، سلطة الطاقة الفلسطينية وسلطة المياه الفلسطينية) في توفير بيانات عن التبادل التجاري مع دول العالم الأخرى، ويتم الاعتماد في استيفاء البيانات على طاقم فني يعمل بصورة مباشرة على تفريغ وتدقيق وإدخال ملفات الضريبة المضافة بالإضافة إلى متابعة جمع البيانات من المصادر الأخرى المذكورة.

4. **إحصاءات الأسعار:** يقوم برنامج إحصاءات الأسعار والأرقام القياسية بجمع بيانات عن أسعار المستهلك استناداً إلى نظام متكامل يغطي كافة الجوانب من حيث طرق جمع الأسعار والمصادر وتوزيعها الجغرافي. وتتم عملية جمع بيانات الأسعار ميدانيا عن طريق المقابلات الشخصية بواسطة فريق مدرب لهذا الغرض، وذلك من محلات البيع بالتجزئة ومحلات الخدمات المختلفة من المدن الرئيسية في الاراضي الفلسطينية.

5. **التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت:** لقد تم الحصول على عدد السكان من خلال النتائج النهائية للتعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت، والذي قام الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بتنفيذه في عام 1997، وقد شمل هذا التعداد، الأفراد المتواجدين في الأراضي الفلسطينية في لحظة الإسناد الزمني (ليلة 9-1997/12/10)، بغض النظر عن الجنسية والمواطنة وأسباب التواجد، وبغض النظر عن مكان التواجد في الأراضي الفلسطينية، بالإضافة إلى جميع الفلســطينيين المتواجدين في الخارج بصورة مؤقتة (أقل من سنة تسبق ليلة الإسناد الزمني)، ولهم مكان إقامة معتادة في الأراضي الفلسطينية، ولهم أسر أو أفراد داخل الأراضي الفلسطينية، وكذلك جميــع الفلسطينيين الذين يدرسون في الخارج، بغض النظر عن مدة الدراسة، ومدة الإقامة في الخارج، وجميع الأفراد المعتقلين في السجون، بغض النظر عن فترة الاعتقال، حيث تم عدهم مع أفراد أسرهم، ولم يشمل التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت ذلك الجزء من محافظة القدس والذي ضمته إسرائيل عنوة بعيد احتلالها للأراضي الفلسطينية عام 1967.

3.5.4: تقييم مصادر البيانات

1. المؤشرات:

يتم توفير كافة المؤشرات الخاصة في القطاع المنزلي من خلال مسح الطاقة المنزلي والذي يتم تنفيذه مرتين سنويا بشكل ربعي، حيث يتم توفير كافة المؤشرات الخاصة بمصادر الطاقة في القطاع المنزلي كاستخدام الطاقة الكهربائية والطاقة الشمسية، والوسائل المستهلكة للطاقة في أنشطة التكييف والطبخ وتسخين المياه ...الخ، واستخدامات الطاقة في الأنشطة المنزلية المختلفة والمرتبطة باستهلاك الطاقة في الأنشطة المنزلية المختلفة (الطبخ، وتسخين المياه، والتكييف، والإنارة)، وأخيراً الاستهلاك الأسري من أشكال الطاقة كمعدل استهلاك الأسرة والفرد مــن أشكال الطاقة المختلفة،

والاستهلاك الكلي من أشكال الطاقة المختلفة في الأراضي الفلسطينية، وتتمثل أشكال الطاقة في الكهرباء والبنزين والسولار والكاز والغاز، وكذلك الزيوت والشحوم والحطب والفحم هذا ومن الجدير بالذكر أن البيانات تمثل كافة الأراضي الفلسطينية.

يتم توفير كافة المؤشرات الخاصة في القطاع الاقتصادي من خلال سلسلة المسوح الاقتصادية والتي توفر الموشرات الخاصة بالأنشطة الصناعية والإنشاءات والتجارة الداخلية والخدمات والنقل والتخزين والاتصالات، حيث يتم توفير كافة بيانات الطاقة الخاصة بهذه الأنشطة، حيث يتم توفير كافة البيانات الخاصة بالطاقة المشتراة والمستخدمة في الإنتاج والمستخدمة في توليد الكهرباء، وكذلك الفاقد من الطاقة والتغير في المخزون، كما يتم توفير أسعار الطاقة للمستهلك، وتتمثل أشكال الطاقة في الهرباء والبنزين والسولار والكاز والغاز، وكذلك الزيوت والشحوم والحطب والفحم، وكذلك البيانات الخاصة بالطاقة المستوردة والمعاد تصديرها من السجلات الخاصة بالتجارة الخارجية.

2. الفجوات:

1. القطاع المنزلي:

- في جميع الحسابات المتعلقة بالبنزين، تم التعامل مـــع البنزين كمعدل للأنواع المختلفة من البنزين والمتوفرة في الأراضي الفلسطينية.
- لم يتم نشر البيانات الخاصة بكميات الفحم والجفت المستخدم في القطاع المنزلي لقلة الكميات.
- تم احتساب معدل استهلاك الأسرة من مشتقات الطاقة في مناطق الضفة الغربية (شمال ووسط وجنوب الضفة الغربية) حسب معدل حجم الأسرة في الضفة الغربية.
- لم يتم تنفيذ مسح الطاقة السنوي في بعض السنوات، مما يودي الى وجود ثغرة في السلسلة الزمنية.

2. القطاع المنظم:

- بالرغم من ارتفاع نسبة الاستجابة في هذه المسوح قياسا بتجارب الدول، فقد برزت بعض حالات الرفض والمماطلة ولا شك أن ذلك يؤثر على مستوى دقة البيانات وخصوصا في الحالات التي تمثل فيها المنشآت الرافضة وزنا هاما في مجال نشاطها الاقتصادي.
- يتم توفير البيانات المطلوبة للباحثين في المسوح الاقتصادية من واقع السجلات والدفاتر المحاسبية للمنشأة كلما توفرت هذه السجلات، وفي الحالات التي لا تحتفظ فيها المؤسسة بأية قيود، وهي المنشآت الصغيرة على الأغلب، فقد طلب من المبحوث توفير أفضل تقديرات ممكنة.
- فيما يتعلق ببيانات محافظة القدس ونظرا للوضع الخاص للمحافظة، فقد برز العديد من المصاعب في البيانات المطلوبة من مؤسسات المسح مما يؤثر على نسبة الاستجابة ودقة البيانات.
- تغطي بيانات التجارة الخارجية استيراد وتصدير كافة أشكال الطاقة في جميع المناطق الفلسطينية باستثناء ذلك الجزء من محافظة القدس الذي احتلته إسرائيل عنوة بعيد احتلالها للضفة الغربية عام 1967 مما يؤثر عل شمولية البيانات لكافة الأراضي الفلسطينية.
- عدم تغطية البيانات لأشكال أخرى للطاقة (الفحم الحجري، ومشتقات أخرى للنفط، والمخلفات النباتية والحيوانية) يجب أخذها بعين الاعتبار.

- تعبر كميات الفاقد والتالف من أشكال الطاقة عن تلك الكميات المفقودة داخل المنشآت الاقتصادية، ولا تشمل خسائر النقل والتوزيع، كما لا تتوفر أية بيانات عن الفاقد الفني للطاقة الكهربائية في الأراضي الفلسطينية.
- عدم شمولية البيانات للقطاع غير المنظم خاصة النقل والإنشاءات.
- في جميع الحسابات الخاصة بالبنزين، تم التعامل مع البنزين كمعدل للأنواع المتوفرة من البنزين، كذلك تم استخدام معامل تحويل موحد لجميع أنواع البنزين.
- في جميع الحسابات المتعلقة بالزيوت والشحوم، تم التعامل معها كمعدل لجميع أنواع الزيوت والشحوم المتوفرة، كما تم استخدام نفس المنهجية في التعامل مع سعر هذه الزيوت والشحوم، كذلك تم استخدام معامل تحويل موحد للزيوت والشحوم يعتمد على معاملات التحويل الخاصة بأنواع الزيوت والشحوم المختلفة.
- في جميع الحسابات المتعلقة بالفحم والحطب، تم التعامل معها كمعدل للفحم والحطب، كذلك تم استخدام معـــامل تحويل موحد للفحم والحطب وذلك بأخذ متوسط معامل التحويل الخاص بالفحم والحطب.
- يلاحظ من خلال النتائج المتعلقة بالتجارة الخارجية أن كمية الطاقة المعاد تصديرها من الفحم أعلى من كمية الطاقة المستوردة من الفحم، ويعزى ذلك إلى وجود إنتاج للفحم في الضفة الغربية.
- عدم توفر بيانات حول استهلاك كافة أشكال الطاقة في القطاع الحكومي.

3. شمولية البيانات:

- **القطاع المنزلي:**

- البيانات المتوفرة لا تشمل كافة القطاعات الاقتصادية.
- البيانات المتوفرة تشتمل على كافة المؤشرات الخاصة بالقطاع المنزلي.
- البيانات المتوفرة تشمل كافة الأراضي الفلسطينية.
- يتم تحديث البيانات مرتين في السنة وبشكل ربعي.

- **القطاع الاقتصادي:**

- البيانات المتوفرة لا تشمل كافة القطاعات الاقتصادية.
- البيانات المتوفرة تشمل كافة الأراضي الفلسطينية.
- لا يتم توفير بيانات حول قطاع النقل والإنشاءات الغير منظم.
- يتم تحديث البيانات سنوياً.

6.4: استعمالات الأراضي

ازداد الاهتمام العالمي بإحصاءات استعمالات الأراضي خلال العقد الماضي بوتيرة متسارعة، حيث من المتوقع تناقص حصة الفرد من مساحة الأراضي المزروعة من 6.5 دونم الى 4 دونم خلال الفترة 1990–2010، ويعزى هذا التناقص الى الرعي الجائر وانجراف التربة وتملحها والفيضانات التي تدمر ملايين الهكتارات من الأراضي الزراعية، لذا فإن العديد من الدول المتقدمة كاليابان واستراليا وهولندا قامت بعمل خطط شاملة لضبط وتقنين استعمالات الأراضي بل وعمدت هذه الدول الى إنشاء قواعد بيانات شاملة حول استعمالات الأراضي، وقامت الأمم المتحدة بتنفيذ العديد من المسوح ووضع الخطط والبرامج بالاعتماد على التقنيات الخصاصة بها وبالتعاون مع المانحين حيث تم تنفيذ أول مسح لاستعمالات الأراضي في العام 1930 ثم في الأعوام 1950 و 1956.

وكما هو الحال في دول العالم، فقد ازداد الاهتمام في توفير بيانات إحصائية حول الأراضي في فلسطين، خاصة بعد سنوات طويلة من الاحتلال ساهمت في تشرذمها وإهمالها، مما تسبب في ندرة البيانات الإحصائية المتوفرة، لذلك فقد استحدث الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني برنامجاً خاصاً حول استعمالات الأراضي، يهدف إلى جمع وتبويب ونشر البيانات الإحصائية الخاصة بها لأغراض البحث العلمي ورسم السياسات المناسبة.

1.6.4: واقع استعمالات الأراضي الراهن

- **الأراضي الزراعية:**

تشغل الأراضي الزراعية مساحة كبيرة من مساحة الأراضي الفلسطينية، حيث تراوحت نسبة مساحة الأراضي الزراعية ما بين 22.7% الى 25.2% من المساحة الكلية للأراضي الفلسطينية البالغة مساحتها 6,020 كم^2 وذلك خلال السنوات 1997–2004، ويلاحظ أن غالبية الأراضي الزراعية هي أراضي زراعية دائمة حيث تراوحت نسبتها ما بين 76.3%–82.2% من المساحة الكلية للأراضي الزراعية خلال السنوات 1997–2004.

ومن الجدير بالذكر أن غالبية الأراضي الزراعية هي أراضي زراعية بعلية شكلت نسبتها حوالي 89.4% (منها 87.4% في الضفة الغربية و2.0% في قطاع غزة) من مجموع الأراضي الزراعية خلال العام 2004، أما الأراضي الزراعية المروية فبلغت نسبتها خلال نفس العام 10.6% من مجموع الأراضي الزراعية مناصفة بين الضفة الغربية وقطاع غزة، وعند مقارنة مساحة الأراضي الزراعية المروية في الضفة الغربية مع نظيرتها في قطاع غزة نجد أن هناك تفاوت كبير في هذه النسبة، حيث بلغت نسبة مساحة الأراضي الزراعية المروية في العام 2004 في الضفة الغربية 5.7% من مساحة الأراضي الزراعية في الضفة الغربية مقابل 72.6% في قطاع غزة لنفس العام.

وتشير بيانات العام 2004 إلى أن محافظات طولكرم وجنين تحتل أعلى نسبة من مساحة الأراضي الزراعية في المحافظة حيث بلغت النسبة فيها 57.6% و49.2% على التوالي، فيما تحتل محافظات جنين والخليل أعلى نسبة من مساحة الأراضي الزراعية الكلية حيث بلغت النسبة فيها 19.3% و16.5% على التوالي.

كما تشير بيانات العام 2004 الى أن أعلى نسبة لمساحة الأراضي الزراعية المروية في المحافظة كانت في محافظة أريحا والأغوار حيث بلغت نسبتها 100%، فيما تراوحت هذه النسبة بين 0.5%–16.0% في باقي محافظات الضفة الغربية و61.4%–84.5% في محافظات قطاع غزة.

بلغ إنتاج الأراضي الزراعية 1,084 الف طن خلال العام 2004، يشكل إنتاج الأراضي الزراعة المروية 68.4% منها فيما يشكل الباقي إنتاج الأراضي الزراعية البعلية (31.6%)، وبلغ معدل إنتاجية الأراضي الزراعية البعلية في الأراضي الفلسطينية 257.5 طن/كم^2 فيما بلغت 248.8 طن/كم^2 في الضفة الغربية و634.2 طن/كم^2 في قطاع غزة، وبلغت أعلى إنتاجية للأراضي الزراعية البعلية في محافظة غزة بواقع 981.7 طن/كم^2، أما معدل إنتاجية الأراضي الزراعية المروية في الأراضي الفلسطينية فبلغت 4,687.7 طن/كم^2 وبلغت 4,737.8 طن/كم^2 في الضفة الغربية و 4,637.7 طن/كم^2 في قطاع غزة، ومن الجدير بالذكر أن أعلى إنتاجية للأراضي الزراعية المروية في محافظة القدس بواقع 9,040.0 طن/كم^2 حيث أن كافة الأراضي الزراعية المروية في محافظة القدس هي أراضي زراعية محمية، يليها محافظة دير البلح وقلقيلية بواقع 7,453.9 طن/كم^2 7,309.7 كم^2 على التوالي.

بلغت القيمة المضافة لإنتاج الأراضي الزراعية خلال العام 2004 في الأراضي الفلسطينية 411.9 مليون دولار منها 280.6 مليون دولار في الضفة الغربية مقابل 131.3 مليون دولار في قطاع غزة، وكانت أعلى قيمة مضافة لإنتاج الأراضي الزراعية في محافظة جنين إذ بلغت حوالي 83 مليون دولار.

هذا قد بلغت حصة الفرد من مساحة الأراضي الزراعية الدائمة في الأراضي الفلسطينية حوالي 316 م^2/فرد وذلك خلال العام 2004، وبلغت في الضفة الغربية حوالي 476.5 م^2/فرد مقابل 42.3 م^2/فرد في قطاع غزة، ويلاحظ أن أكبر حصة للفرد من الأراضي الزراعية الدائمة في محافظة سلفيت إذ بلغت 1,360.3 م^2/فرد، أما أقل حصة فكانت في محافظة شمال غزة حيث بلغت 13.4 م^2/فرد.

- **الغابات والأحراش:**

تكتسب الغابات والأحراش أهمية خاصة في كافة الدول فهي لا تقتصر على كونها غطاء شاسع أخضر لكن لها مغزى اقتصادى وصناعى بل واستجمامى أيضاً، كما أنها تمنع تدهور التربة وتآكلها وتحمى ينابيع المياه وتحافظ على استقرار الجبال، كما أنها تحد من تأثير البيوت البلاستيكية والتى تساهم فى ظاهرة الاحتباس الحراري. وتعتبر الغابات خاصة المحمية منها بيئة وموطناً طبيعياً للحيوانات والنباتات، فهى تساعد على حماية التنوع الحيوي من الانقراض أما على المستوى الاقتصادى فهي تعتبر مصدراً للطاقة والمواد الخام.

تشير بيانات العام 2004 إلى أن مساحة الغابات في الأراضي الفلسطينية بلغت 91.7كم^2 (1.5% من مساحة الأراضي الفلسطينية) منها 88.5 كم^2 في الضفة الغربية و3.2 كم^2 في قطاع غزة، وكانت أكبر مساحة من الغابات في محافظة جنين إذ بلغت 33.3 كم^2 (36.3% من المساحة الكلية للغابات)، فيما خلت محافظة أريحا من وجود الغابات.

أما المحميات الطبيعية فقد بلغ عددها 20 محمية طبيعية في الأراضي الفلسطينية (19 في الضفة الغربية وواحدة في قطاع غزة) أما مساحتها في الأراضي الفلسطينية فبلغت 55.4 كم^2 منها 54.5 كم^2 في الضفة الغربية و1 كم^2 في قطاع غزة والتي تمثل وادي غزة، وبلغت أكبر مساحة من المحميات الطبيعية 28.6 كم^2 في محافظة الخليل (51.6% من مساحة المحميات الطبيعية).

- **الأراضي المبنية (المعمورة):**

يشير هذا المصطلح إلى الأراضي المقام عليها البيوت والطرق والمساحات الخاصة بالمرافق والأنشطة البشرية الأخرى، وتنبع أهمية توفير البيانات الإحصائية حول المساحات الخاصة بالأراضي المبنية، كونها ركيزة أساسية للتخطيط العمراني للتجمعات السكانية، ومن ثم وضع الخطط اللازمة لتخصيص استعمالات الأراضي في المناطق العمرانية، تأخذ بالحسبان توزيع السكان ونسبة النمو السنوية، وتخطيط المناطق الصناعية والسكنية والمرافق التقنية والترفيهية، وعدا ذلك فإن التطور العمراني العشوائي سيؤدي الى نتائج سلبية لاستخدامات الأراضي.

بلغت مساحة الأراضي المبنية في الأراضي الفلسطينية 585.7 كم^2 (531.9 كم^2 في الضفة الغربية و53.8 كم^2 في قطاع غزة) وذلك في العام 2000 أي ما نسبته 9.7% من مساحة الأراضي الفلسطينية، وكانت أكبر مساحة مبنية في محافظة الخليل حيث بلغت 154.0 كم^2 أما أقلها فكانت في محافظة رفح حيث بلغت 5.9 كم^2، وحسب هذه النتائج فإن حصة الفرد من مساحة الأراضي المبنية في الأراضي الفلسطينية تبلغ 186.0 م^2/فرد (264.4 م^2/فرد في الضفة

الغربية و47.4 م^2/فرد في قطاع غزة)، ويلاحظ أن أعلى حصة للفرد من الأراضي المبنية بلغت 444.1 م^2/فرد في محافظة أريحا والأغوار، أما أقلها فكانت في محافظة دير البلح حيث بلغت 41.2 م^2/فرد.

- **إمكانات المؤسسات الفلسطينية في استعمالات الأراضي ونظم المعلومات الجغرافية:**

بهدف بناء قاعدة للبيانات حول إحصاءات استعمالات الأراضي، وتحديث هذه القاعدة دوريا، وكخطوة تمهيدية لبناء هذه القاعدة، فقد تم تنفيذ مسح إمكانات المؤسسات في استعمالات الأراضي ونظم المعلومات الجغرافية، لتحديد البيانات والمشاريع التي تغطي الاستعمالات المختلفة للأرض، والتي ستستخدم في بناء قاعدة البيانات، وجاء هذا المسح تطبيقاً لتوصيات حلقة النقاش التي جرت في الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في أيار 1998، ويعتبر مسح امكانات المؤسسات الفلسطينية في استعمالات الأراضي ونظم المعلومات الجغرافية أول مسح من نوعه في الأراضي الفلسطينية.

وهدف هذا المسح إلى دراسة واقع وإمكانات المؤسسات التي تعنى باستعمالات الأراضي ونظم المعلومات الجغرافية من حيث الإمكانات المادية والفنية في هذا المجال وتحديد التقاطعات بين المشاريع التي يجري تنفيذها في مختلف المؤسسات حول استعمالات الأراضي، وكذلك حصر البيانات المتوفرة في ذلك الوقت عن استعمالات الأراضي لدى المؤسسات الفلسطينية، والتعرف على المشاريع التي أنجزت أو تنجز أو ستنجز في المستقبل، والتي قد توفر بيانات عن استعمالات الأراضي، والقاء نظرة حول المفاهيم والمعايير المستعملة في كل مؤسسة لتوحيد هذه المفاهيم بين كافة المؤسسات الفلسطينية.

تبين النتائج أنه من أصل 66 مؤسسة شملها المسح، كان هناك 56 مؤسسة يتوفر لديها معلومات تتعلق بالأسئلة الواردة في استمارة المسح والمتعلقة باستعمالات الأراضي ونظم المعلومات الجغرافية، وتتوزع المؤسسات التي أجابت على أسئلة الاستمارة حسب نوع المؤسسة بواقع 24 وزارة و14 بلدية و5 مؤسسات حكومية و9 مؤسسات غير حكومية و4 جامعات. كما تتوزع هذه المؤسسات حسب المنطقة بواقع 37 مؤسسة في الضفة الغربية، مقابل 19 مؤسسة في قطاع غزة.

تتركز البيانات المتوفرة حول استعمالات الأراضي في الوزارات، حيث تشكل 49.0% من مجموع المؤسسات الموجودة في الأراضي الفلسطينية، والتي تتوفر لديها بيانات حول استعمالات الأراضي، بينما تشكل الجامعات 5.0% من مجموع هذه المؤسسات.

أما فيما يتعلق بنوع البيانات، فيلاحظ أن البلديات تشكل أكبر عدد من المؤسسات التي يتوفر لديها بيانات حول غالبية الاستعمالات للأرض. فعلى سبيل المثال تشكل البلديات 44% من مجموع المؤسسات التي تتوفر لديها بيانات حول الأراضي المبنية داخل حدود التنظيم، و46.1% من مجموع المؤسسات التي تتوفر لديها بيانات حول الأراضي المبنية خارج حدود التنظيم، و43.8% من مجموع المؤسسات التي تتوفر لديها بيانات حول المناطق الصناعية، وما يعادل 53.3% من مجموع المؤسسات التي تتوفر لديها بيانات حول المناطق المستخدمة لتقنيات البنية التحتية، و57.9% من مجموع المؤسسات التي لديها بيانات حول الأراضي المستغلة للخدمات والمنافع العامة، و64.3% من مجموع المؤسسات التي لديها بيانات حول المناطق المستغلة للترفيه والمناطق المكشوفة، و44.5% من مجموع المؤسسات التي لديها بيانات حول المواقع التاريخية، بينما تشكل الجامعات أقل أنواع المؤسسات التي توفر بيانات حول غالبية الاستعمالات للأرض، حيث بلغ عدد الجامعات التي توفر كل نوع من استعمالات الأراضي جامعة واحدة فقط.

أما على صعيد مستوى تغطية البيانات فإن 2.5% فقط من هذه المؤسسات يتوفر لديها بيانات على مستوى التجمـــعات السكانية كافة و5% من المؤسسات يتوفر لديها بيانات على مستوى المحافظة مقابل 3% من المؤسسات يتوفر لديها بيانات على مستوى الأراضي الفلسطينية

2.6.4: وصف مصادر البيانات

لقد تم الاعتماد على السجلات الإدارية المتوفرة لدى المؤسسات المختلفة، وكذلك على بعض المسوح التي نفذها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، حيث يتعذر حتى اللحظة تنفيذ مسح شامل خاص باستعمالات الأراضي، وفيما يلي عرضٌ موجزٌ لمصادر جمع بيانات استعمالات الأراضي.

1. **وزارة الزراعة**
2. **لجنة تنميط التسميات الجغرافية:** تم تشكيل لجنة تنميط التسميات الجغرافية من مختلف الوزارات والمؤسسات الوطنية، ضمت في عضويتها ممثلين عن كل من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ووزارة التخطيط، ووزارة الحكم المحلي، ووزارة الداخلية، ووزارة الإسكان، والمركز الجغرافي الفلسطيني، وجامعة بيرزيت.
3. **وزارة التخطيط**
4. **المركز الجغرافي الفلسطيني**
5. **معهد الأبحاث التطبيقية (أريج)**
6. **جمعية الدراسات العربية**
7. **مسح التجمعات السكانية**
8. **التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت**

3.6.4: تقييم مصادر البيانات

1. المؤشرات:

من أهم المعوقات التي تواجه احصاءات استعمالات الأراضي هي عدم توفر نظام معتمد لدى كافة المؤسسات لتصنيف استعمالات الأراضي، بالإضافة الى ندرة البيانات المتوفر حول مؤشرات استعمالات الأراضي وكذلك التكلفة العالية لتوفير البيانات عن طريق استخدام الصور الجوية ونظم المعلومات الجغرافية، فعلى الرغم من نشر بيانات سنوية حول استعمالات الأراضي في الأراضي الفلسطينية يلاحظ قلة المؤشرات التي يتوفر حولها بيانات، حيث لم يتوفر حتى اللحظة بيانات حول كافة المؤشرات في سنة واحدة، بحيث يتم إجمال كافة المؤشرات الخاصة باستعمالات الأراضي، ويمكن توضيح ذلك من خلال الاطلاع على ما ينشر من بيانات حول كل بند من بنود استعمالات الأراضي كما يلي:

- **بيانات الأراضي الزراعية:** لا يتوفر بيانات حول الأراضي الزراعية المراحة، وأراضي المروج والمراعي الدائمة.
- **الغابات والأحراش:** ما يتوفر حول هذا البند هو مجموع مساحة الغابات والأحراش ولا يتم التطرق الى تصنيف الغابات من حيث كونها متساقطة الأوراق أو أنها دائمة الخضرة، أو هل هي غابات منتجة ومدارة من قبل جهة معينة أو غير منتجة.

- **الأراضي المبنية:** حيث ما يتوفر هو المساحات الخاصة بالطرق ومجموع مساحة الأراضي المبنية بغض النظر عن استخداماتها. ويلاحظ ما يلي:

- عدم توفر بيانات حول الأراضي السكنية بتفصيلاتها (المتصلة ذات الكثافة السكانية العالية، والمتصلة ذات الكثافة السكانية المعتدلة، والغير متصلة ذات الكثافة السكانية المعتدلة والأراضي السكنية المعزولة ...الخ).
- عدم توفر بيانات حول الأراضي المبنية للخدمات العامة والسلطات المحلية.
- عدم توفر بيانات حول الأراضي الخاصة بالأنشطة الصناعية والمحاجر ومكبات النفايات.
- عدم توفر بيانات حول الأراضي الخاصة بالأنشطة التجارية.
- عدم توفر بيانات حول الأراضي الخاصة بالمرافق التقنية والاتصالات.
- **الأراضي المكشوفة الجرداء:**
- لا يتوفر بيانات حول مساحة الأراضي الصخرية الجرداء.
- لا يتوفر بيانات حول مساحة الشواطئ.
- لا يتوفر بيانات حول مساحة الكثبان الرملية.

- **الأراضي الرطبة:** بالنسبة لهذا المؤشر فإن ما يهمنا هنا هو مساحة المياه الإقليمية الخاصة بالأراضي الفلسطينية سواء في مياه البحر الميت أو مياه البحر الأبيض المتوسط، خاصة بعد الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة، حيث لا زال الاحتلال الاسرائيلي هو المسيطر على الحدود في مياه البحر الأبيض المتوسط.

2. الفجوات:

- البيانات التي توفرها المصادر لا تغطي كافة المؤشرات الخاصة بإحصاءات استعمالات الأراضي، وذلك نظراً لعدم توفر بيانات حول هذه المؤشرات، ومثال ذلك البيانات المتعلقة بمساحة الأراضي الصناعية، ومساحة الأراضي التجارية، وعدد ومساحة المواقع التاريخية.
- عدم توفر سلسلة زمنية للمؤشرات مما يصعب التنبؤ والتوقع للسيناريوهات المستقبلي لهذه المؤشرات.
- البيانات المتعلقة بمساحة الأراضي الزراعية والتي يتم الحصول عليها من وزارة الزراعة تشمل فقط الأراضي المزروعة بالخضراوات وأشجار البستنة والمحاصيل الحقلية، ويستثنى منها الأراضي المقام عليها الأبنية الزراعية المتناثرة، والحظائر وملحقاتها، والأراضي غير المزروعة بشكل دائم، مثل الرقع غير المزروعة، والممرات الزراعية، والقنوات والبروزات والأكتاف.
- اعتمد جمع البيانات المتعلقة بمساحة الأراضي الزراعية بكافة أنواعها، على استمارة تستوفيها وزارة الزراعة، بالاعتماد على التجمع السكاني كوحدة إحصائية، بالرغم من أن توصيات الخاصة منظمة الأغذية والزراعة العالمية (FAO) تعتمد على الحيازة الزراعية كوحد إحصائية يجب جمع البيانات حولها، بالإضافة إلى الاعتماد على التقدير الشخصي للمرشديين الزراعيين دون الاستناد على أسس علمية لجمع البيانات الخاصة بالأراضي الزراعية.
- تمثل بيانات الغابات والأحراش المساحة الحقيقية والمسجلة في وزارة الزراعة والتي تسيطر عليها السلطة الوطنية الفلسطينية، في حين تم حذف المساحات التي تم استغلالها وإغلاقها من قبل الاحتلال الإسرائيلي كونها تحت سيطرتهم.

- البيانات المتعلقة بالمحميات الطبيعية، تمثل فقط تلك المحميات التي تسيطر عليها السلطة الوطنية الفلسطينية، في حين تم حذف المساحات التي تم استغلالها وإغلاقها من قبل الاحتلال الإسرائيلي كونها تحت سيطرتهم.

3. شمولية البيانات:

- البيانات المتوفرة لا تشمل كافة المؤشرات الخاصة باستعمالات الأراضي.
- إن المميز في البيانات المتوفرة تشمل كافة محافظات الأراضي الفلسطينية.

- **دورية التحديث:**

إن السيناريوهات الخاصة ببيانات استعمالات الأراضي من حيث دورية التحديث قد لا تختلف كثيرا عن السيناريوهات الخاصة بالإحصاءات الأخرى من حيث دورية التحديث والتي يمكن عرضها بالتسلسل التالي:

- تنفيذ مسح شامل (تعداد) لاستعمالات الأراضي.
- تحديث بيانات المسح (التعداد) سنوياً عن طريق السجلات الإدارية من المؤسسات المنتجة للبيانات المتخصصة، والذي يتم من خلاله رصد التغيرات التي طرأت على استعمالات الأراضي.
- إجراء مسح بالعينة (النقطية أو المساحية) بعد خمس سنوات يواكب التغير في استعمالات الأراضي ويرصد جودة ودقة البيانات الواردة من السجلات الإدارية التي يتم جمعها سنوياً.

7.4: السياحة

تكتسب ظاهرة السياحية أهمية متزايدة بين البلدان، نظرا لدورها الهام والبارز الذي تلعبه في نمو اقتصاديات معظم دول العالم، فهي تمثل إحدى الصادرات الهامة غير المنظورة وعنصرا أساسيا من عناصر النشاط الاقتصادي، وتعمل على خلق فرص عمل متعددة، سواء في القطاع السياحي نفسه مثل شركات السياحة، والمطاعم، والفنادق، وشركات النقل السياحي، ومحلات بيع الهدايا، ومحلات بيع المصنوعات التقليدية اليدوية... الخ) او في الأنشطة والقطاعات الاقتصادية التقليدية الأخرى، فهذه القطاعات تتداخل دوما فيما بينها، وكل منهما يدعم استمرارية نمو ونشاط القطاع الآخر، علاوة على دور هذا القطاع في تطوير المناطق والمدن التي تتمتع بإمكانات سياحية من خلال توفير مرافق البُنى الأساسية والتسهيلات اللازمة لخدمة السائحين والمواطنين على حد سواء، كما يترتب على التنمية السياحية مجموعة من التأثيرات التنموية الى جانب الاقتصادية، والتأثيرات الاجتماعية والثقافية والبيئية والسياسية في بلد المقصد (الدول المستقبلة).

من جانب العرض السياحي، تعتبر السياحة صناعة خدمات واسعة الأبعاد، بسبب تداخلاتها مع ما يزيد عن مائة وأربعين نشاط صناعة وتجارة، وارتباطاتها الوثيقة والأساسية بالتراث والفنون والحرف التقليدية الشعبية والمحافظة على المصادر الطبيعية والثقافية والبيئية، حيث أنها مجموعة من الأنشطة المتنوعة، يتم إنتاجها من قبل المنشآت والأفراد. وقد تم تحديد الأنشطة ذات العلاقة بالسياحة بحسب تعريف الأمم المتحدة لها، بأهم سبعة أنشطة سياحية، تشمل المطاعم والفنادق، مصانع ومشاغل التحف والخزف والزجاج والنحاسيات السياحية والاتجار بها، النقل السياحي، شركات تأجير المركبات، ووكالات السياحة والسفر.

1.7.4: واقع السياحة الراهن

يحتل القطاع السياحي ركناً أساسياً في الاقتصاد الفلسطيني، وذلك لكون الأراضي الفلسطينية غنية بالموارد السياحية الجاذبة لشرائح كبيرة من المجموعات البشرية على اختلاف ألوانها ومذاهبها. ونظراً لأهمية هذا القطاع فقد باشر الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني نشاطه في مجال توفير البيانات والإحصاءات السياحية لتغطية جانبي العرض والطلب السياحي، تشمل مسح النشاط الفندقي في الأراضي الفلسطينية، وهو مسح مستمر ودائم منذ العام 1996، إضافة إلى مسح السياحة المحلية 1998، ومسح الأنشطة السياحية 2002، وبالنظر لصعوبات إجراء مسوح سياحية اكثر توسعاً لتغطي جانب الطلب على السياحة، كالمسوح التي تجرى على المراكز الحدودية، تم تنفيذ مسح السياحة الخارجية 2004 ليغطي جانباً مهماً من جوانب الطلب السياحي.

ولا يزال القطاع السياحي يرزح تحت الاحتلال الإسرائيلي، وما زال رهن الإجراءات والمعوقات التي يضعها في سبيل تطوره ونمائه واستقلاله، ومن هنا فإننا نتطلع إلى الواقع الحالي وما يملكه القطاع السياحي من إمكانيات للتطور والنمو عند زوال تلك المعوقات السياسية والعسكرية المتمثلة في الاحتلال. أما ابرز المؤشرات المتوفرة حول هذا القطاع فتتمثل بما يلي:

شهد قطاع السياحة في الأراضي الفلسطينية كسادا كبيرا منذ اندلاع انتفاضة الأقصى في العام 2000، وانخفضت جميع المؤشرات الاقتصادية بسبب هذه الظروف، شملت أعداد المنشآت العاملة بهذا القطاع، حيث كان عددها خلال عام 2000 ما مجموعه 854، وانخفض ليصبح 674 منشأة خلال عام 2002، وتوزعت هذه المنشآت بواقع 119 منشأة عاملة في مجال أنشطة المطاعم، و108 في أنشطة الفنادق، و 125 وكالة سياحة وسفر، بينما بلغت المنشآت العاملة في أنشطة تأجير المركبات السياحية 42 منشأة، وأنشطة الصناعات التقليدية والتحف 113 منشأة، مقابل 167 منشأة عملت في أنشطة متاجر بيع التحف والهدايا. وتتوزع هذه المنشآت حسب النشاط الاقتصادي وخصائص كل نشاط من حيث مستلزماته السلعية وأعداد العاملين فيه وتعويضاتهم، إضافة إلى قيمة كل من الإنتاج والاستهلاك الوسيط لتلك والمنشآت والقيمة المضافة.

وكما هو مبين في الجدول التالي، فإنه يشير إلى حجم الإيرادات المتواضعة سواءا في الطاقة التشغيلية لتلك الأنشطة أو قيمة الإنتاج لها، بسبب السياسات والإجراءات التي تقوم بها قوات الاحتلال الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية، والتي أثرت على جميع قطاعات الاقتصاد الفلسطيني وعلى قطاع السياحة بالذات لوجود الكثير من العقبات والحواجز التي تمنع توافد السياح الى الأراضي الفلسطينية، رغم المقومات السياحية والمكانة التاريخية التي تحظى بها هذه المنطقة من العالم.

جدول 50: أهم المؤشرات الاقتصادية الرئيسية حسب النشاط الاقتصادي في الأراضي الفلسطينية، 2002

(القيمة بالألف دولار أمريكي)

النشاط الاقتصادي	عدد المؤسسات	عدد المشتغلين	تعويضات العاملين	الإنتاج	الاستهلاك الوسيط	القيمة المضافة
المطاعم السياحية	119	483	913.0	3168.2	2135.9	1032.3
الفنادق والمنشآت المشابهة	108	1010	5104.9	9514.3	6453.9	3060.4
وكالات السياحة والسفر	125	505	2039.4	7163.0	1755.1	5407.9
مكاتب تأجير المركبات	42	154	1198.2	554.0	954.6	-400.6
مشاغل الصناعات التقليدية والتحف	113	216	337.8	1625.4	823.6	801.8
متاجر بيع التحف والهدايا	167	233	341.3	1046.7	880.6	166.1
المجموع	**674**	**2601**	**9934.6**	**23072.0**	**13003.8**	**10067.9**

فمن أثاره الاقتصادية، عمل قطاع السياحة في الأراضي الفلسطينية على خلق نحو 2601 فرصة عمل خلال عام 2002 في 674 منشأة، (كانت في عام 2000 نحو 5378 فرصة)، توزعت على الأنشطة الاقتصادية المختلفة بواقع 483 مشتغلاً في مجال أنشطة المطاعم، 1,010 مشتغلاً في أنشطة الفنادق، 505 مشتغلاً في أنشطة وكالات السياحة والسفر، 154 مشتغلاً في أنشطة تأجير المركبات السياحية، 216 مشتغلاً في أنشطة الصناعات التقليدية والتحف، و 233 مشتغلاً عملوا في أنشطة متاجر بيع التحف والهدايا السياحية.

بلغ إجمالي قيمة تعويضات العاملين في مختلف الأنشطة السياحية عام 2002 ما قيمته 9.9 مليون دولار أمريكي، أما القيمة المضافة للقطاع فقد بلغ نحو 10.1 ملايين دولار أمريكي.

حيث نلاحظ ان الجزء الاكبر من عدد العاملين، كان للعاملين في قطاع الفنادق والمنشآت المشابهة، والتي تقدم خدمات المبيت للزوار، حيث بلغت في العام 2002 ما قيمته 5.1 مليون دولار، ومتوسط أجر الفرد فيها بلغ 421 دولار شهرياً، أما على مستوى القطاع السياحي ككل، فإن متوسط أجور العاملين 318 دولاراً شهرياً. اما مشاغل الصناعات التقليدية ومنشآت بيع التحف والهدايا لا يتعدى متوسط اجر العاملين فيها 130 دولارا شهريا.

قيمة الإنتاج في مختلف الأنشطة في عام 2002 بلغ 23.1 مليون دولار أمريكي، توزعت على الأنشطة السياحية المختلفة بواقع 3.2 مليون دولار أمريكي في مجال أنشطة المطاعم، 9.5 مليون دولار أمريكي في أنشطة الفنادق، 7.2 مليون دولار أمريكي في أنشطة وكالات السياحة والسفر، 0.6 مليون دولار أمريكي في أنشطة تأجير المركبات السياحية، 1.6 مليون دولار أمريكي في أنشطة الصناعات التقليدية والتحف، و1.0 مليون دولار أمريكي في أنشطة متاجر بيع التحف والهدايا السياحية.

من جهة ثانية، فإن من بين المنشآت السياحية العاملة خلال عام 2002، توجد 42 منشأة تقدم خدمة التنسيق مع أدلاء سياحيين، و 119 منشأة تقدم خدمة تنسيق وحجز أماكن إيواء، وتوجد 106 منشآت تقدم خدمة تنسيق وحجز وسائل نقل، و 81 منشأة تقدم خدمة تنسيق وحجز قاعات إجتماعات وأفراح، أما عدد المنشآت التي تقدم خدمة توفير وجبات طعام وخدمة الإتصالات فعددها 171 و 139 منشأه على التوالي.

بناءا على تقرير حديث للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني حول النشاط الفندقي 2005، يذكر أن عدد الفنادق الإجمالي في الأراضي الفلسطينية 125 فندقاً، تشمل الفنادق العاملة والمغلقة مؤقتاً، أما عدد الفنادق العاملة فقد كان 77

فندقاً في شهر كانون أول 2005، يتوفر فيها 3,691 غرفة، وتضم 7,923 سريراً، منها 13 فندقاً في قطاع غزة يتوفر فيها 442 غرفة و803 سريراً.

يتوفـــر فـــي هـــذه الفنادق مطاعم بعدد 98 مطعماً، بسعة 16,518 فرداً، وقاعات للاجتماعات بعدد 114 قاعة، سعتها 17,949 فرداً. منها 19 مطعماً في قطاع غزة بسعة 3495 فردا، و22 قاعة اجتماعات سعتها 2345 فرداً.

بلغ إجمالي عدد النزلاء في الفنادق العاملة 131,908 نزيلاً خلال عام 2005، ويتوزع هذا العدد حسب الجنسية، بحيث شكل النزلاء الفلسطينيون العدد الأكبر من بين الجنسيات التي أقامت في الفنادق بنسبة بلغت 33.0%، ثم النزلاء الوافدين من دول الإتحاد الأوروبي بنسبة 27.2% من مجموع النزلاء، منهم 7654 نزيلاً في قطاع غزة.

كما يتوزع النزلاء بنسب متفاوتة على فنادق الأراضي الفلسطينية، وذلك لعدة عوامل، منها عدد الفنادق في تلك المنطقة وجهة المقصد للزائر، حيث أقام ما نسبته 49.1% من إجمالي النزلاء في فنادق منطقة القدس، يليها منطقة الوسط التي تضم محافظتي رام الله والبيرة وأريحا بنسبة بلغت 28.6%، أما في فنادق القطاع فقد بلغت نسبة النزلاء 5.8%.

من ناحية ثانية، بلغ متوسط إشغال الغرف الفندقية خلال عام 2005 ما متوسطه 564.0، بنسبة 15.5% من إجمالي عدد الغرف الفندقية، حيث كانت في الربع الأول من العام نحو 11.9% ثم ارتفعت في الربع الرابع لتصبح 16.4%، وفيما يتعلق بمعدل مدة إقامة النزيل في الفنادق خلال العام فقد بلغ 2.7 (ليلة/نزيل)، في حين بلغ متوسط إشغال الغرف الفندقية في قطاع غزة 22.3 غرفة بنسبة 5.0%، حيث كانت 7.9% في الربع الاول ثم انخفضت الى 2.4% في الربع الرابع من عام 2005. كما بلغ إجمالي عدد ليالي المبيت في كافة الفنادق الفلسطينية العاملة 350,220 ليلة خلال عام 2005، 28.2% من هذه الليالي قضاها نزلاء فلسطينيون، و31.2% منها قضاها نزلاء من دول الإتحاد الأوروبي، أما النزلاء من حملة الجنسية الإسرائيلية فقد قضوا ما نسبته 8.7% من الليالي، في حين أمضى النزلاء الوافدين من الولايات المتحدة وكندا ما نسبته 14.0% من هذه الليالي.

وبالنسبة لتوزيع ليالي المبيت حسب المنطقة، فقد احتلت فنادق القدس الجزء الأكبر من هذه الليالي بنسبة 53.5%، يليها فنادق وسط الضفة الغربية بنسبة 23.2%، ثم فنادق جنوب الضفة الغربية بنسبة 12.8%، أما فنادق شمال الضفة الغربية فقد كانت نسبة ليالي المبيت فيها 3.6%، ونسبة ليالي المبيت في فنادق قطاع غزة 6.9% من مجموع ليالي المبيت.

وبمقارنة المؤشرات الرئيسية للحركة الفندقية في الأراضي الفلسطينية خلال الأعوام (2000– 2005) مع عام 1999، نلاحظ مدى التراجع في قيمها، والتي ما زالت آثاره ممتدة حتى هذا العام (2005)، الا أن هذه الآثار آخذة بالإنحسار التدريجي كما هو ملاحظ في الجدول التالي:

جدول 51: التغير في المؤشرات الرئيسية للنشاط الفندقي في الأراضي الفلسطينية للأعوام (2000-2005) مقارنة مع عام 1999

المؤشر	قيمة المؤشر 2005	نسبة التغير%					
		2000	2001	2002	2003	2004	2005
عدد الفنادق العاملة كما في نهاية العام	77	16.5	7.7-	20.9-	15.4-	12.1-	15.4-
متوسط عدد العاملين خلال العام	1273	76.0	6.7	11.9-	12.3-	10.7-	6.5-
عدد النزلاء	131908	5.9	81.0-	83.8-	80.2-	68.4-	58.4-
عدد ليالي المبيت	350220	13.5	79.4-	81.1-	77.7-	70.0-	60.9-
متوسط إشغال الغرف	564.0	11.1	77.3-	77.3-	72.1-	66.5-	57.7-
متوسط إشغال الاسرة	959.5	13.6	79.4-	81.1-	77.7-	70.0-	60.9-
نسبة إشغال الغرف (%)	15.5	0.0	72.5-	69.9-	65.1-	59.7-	53.7-
نسبة إشغال الأسرّة (%)	12.4	2.3-	75.9-	76.6-	73.6-	66.3-	59.1-

ويلاحظ هنا بوضوح مدى تأثير الإجراءات الإسرائيلية على حركة السياحة في الأراضي الفلسطينية، والتي انعكست بشكل مباشر على قطاع الفنادق، وقد كان الانخفاض في قيم كافة المؤشرات الرئيسية للنشاط الفندقي، خاصة فيما يتعلق بعدد ليالي المبيت ومتوسط اشغال الأسرة، حيث وصلت نسبة الانخفاض في عدد ليالي المبيت في الفنادق خلال عام 2005 إلى 60.9% مقارنة بعام 1999. أما معدلات الإشغال للغرف والأسرّة في عام 2005 فقد بلغت نسبة الانخفاض 53.7% للغرف و59.1% للأسرة، إلا أن نسبة الانخفاض هذه تعتبر الأدنى مقارنة بالسنوات الأربعة الماضية، مما يعكس وجود تحسن تدريجي على تلك المؤشرات بعد عام 2001.

تعكس السياحة الخارجية أبرز المميزات الأساسية للرحلات التي قامت بها الأسر الفلسطينية أو أفراداً منها، تتضمن الأهداف الرئيسية من الرحلة السياحية، وحجم ونمط الإنفاق خلال الرحلة، ومعدل مدة الإقامة في البلد المزار، إضافة إلى طرق تنظيم الرحلات، ووسائل النقل المستخدمة للوصول الى بلد المقصد، وابرز خصائص أرباب الأسر التي نفذت الرحلات، بالإضافة إلى الأسر التي لم تنفذ رحلات سياحية خارج الأراضي الفلسطينية خلال عام 2004 وأسباب عدم قيامها بذلك.

خلال عام 2004 بلغت نسبة الأسر الفلسطينية (الأسرة أو أفراداً منها) التي قامت برحلات خارجية 12.5% على مستوى الأراضي الفلسطينية مقابل 87.5% لم تقم برحلات خارج الأراضي الفلسطينية، وتتوزع الأسر التي قامت برحلات حسب المنطقة على النحو التالي: 15.7% لكل من منطقة شمال ومنطقة وسط الضفة الغربية، وفي منطقة جنوب الضفة الغربية بلغت النسبة 15.0%، أما في قطاع غزة فقد كانت نسبة الأسر التي نفذت رحلات خارجية 6.6%.

كان الغرض الرئيسي لقيام الأسر برحلات سياحية خارجية في الأراضي الفلسطينية، هو زيارة الأقارب والأصدقاء حيث بلغت نسبتهم 45.7%، ثم لأسباب دينية كالعمرة والحج بنسبة 29.5%، فيما بلغت نسبة الأسر التي سافرت بهدف العلاج 11.4%. أما متوسط إنفاق الأسرة الفلسطينية المسافرة خلال الرحلة الخارجية فقد بلغ 1,216.8 دولاراً أمريكياً، حيث كان متوسط الإنفاق للأسر الفلسطينية في قطاع غزة أعلى منه لأسر الضفة الغربية بواقع 1,506.6 دولاراً لأسر القطاع مقابل 1,154.7 لأسر الضفة. أما بالنسبة لأوجه الإنفاق للأسر الفلسطينية في البلد المزار، فقد

كان لنفقات التسوق النصيب الأكبر من حصة إنفاق الأسرة في الخارج بواقع 364.6 دولاراً، يليها نفقات النقل والإتصالات بواقع 316.1 دولاراً، في حين كان متوسط الإنفاق على الإقامة في الفنادق والمنشآت المشابهة ما قيمته 168.1 دولاراً، بينما بلغت النفقات على المعالجة الطبية في المنتجعات والأماكن الصحية والينابيع المعدنية 137.5 دولاراً، أما نفقات الطعام والشراب فبلغ متوسط الإنفاق 124.9 دولاراً والنفقات الترفيهية والرياضية والثقافية 56.5 دولاراً، وكان لنفقات التعليم والتدريب ما قيمته 11.8 دولاراً.

بلغ معدل مدة إقامة الأسرة الفلسطينية المسافرة خلال الرحلة الخارجية 21.6 ليلة، وتتأثر مدة الإقامة للأسر بعدة عوامل، منها الهدف من الرحلة، والبلد المزار، فقد بلغ معدل مدة الاقامة للأسر التي نفذت رحلات خارجية بهدف المعالجة الطبية في المنتجعات والأماكن الصحية للينابيع المعدنية 15.7 ليلة، وكان متوسط مدة الإقامة للأسر المسافرة لأغراض دينية 28.9 ليلة، أما لهدف زيارة الأقارب والأصدقاء فقد بلغ 24.4 ليلة. وفيما يتعلق بمعدل مدة الإقامة حسب البلد المزار، فقد بلغ 80.9 ليلة للزوار الذين توجهوا الى الولايات المتحدة الأمريكية، يليها 32.0 ليلة للأسر المتوجهة الى دول أوروبا، ثم الأردن بمعدل 23.3 ليلة، وقد كان المعدل الأدنى للأسر المتوجهة الى اسرائيل بمعدل 6.5 ليلة.

2.7.4: وصف مصادر البيانات

لقد تم الاعتماد على المسوح الإحصائية السياحية المتخصصة التي نفذها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، تشمل:

1. سلسلة نشرات مسح النشاط الفندقي في الأراضي الفلسطينية، التقارير السنوية 1996-2005
2. مسح السياحة الخارجية 2004.
3. مسح الأنشطة السياحية، 2000-2002

3.7.4: تقييم مصادر البيانات

1. المؤشرات:

عدد الفنادق العاملة، عدد العاملين في الفنادق، عدد الغرف الفندقية، عدد الأسرة،عدد نزلاء الفنادق، عدد ليالي المبيت، نسبة إشغال الغرف، نسبة إشغال الأسرة، معدل مدة الاقامة في الفندق، عدد مكاتب تأجير السيارات، عدد الوكالات السياحية، عدد مشاغل التحف السياحية، عدد متاجر بيع التحف والهدايا، عدد المطاعم السياحية، عدد منشآت النقل السياحي، نسبة الأسر التي تنفذ رحلات خارجية، نسبة الأسر التي تنفذ رحلات محلية، متوسط انفاق الاسر الفلسطينية خلال الرحلة الخارجية، متوسط انفاق الاسر الفلسطينية خلال الرحلة المحلية، الهدف الرئيسي من تنفيذ الرحلات الخارجية، الهدف الرئيسي من تنفيذ الرحلات المحلية.

2. الفجوات:

البيانات التي توفرها المسوح لا تغطي كافة المؤشرات الخاصة بإحصاءات السياحة، وذلك نظراً لعدم توفر سجلات موثوقة ومكتملة حول هذه المؤشرات لدى الجهات والمؤسسات ذات العلاقة بالسياحة، مثل أعداد الزوار الوافدين الى الاراضي الفلسطينية، وعدد ومساحة المواقع الأثرية والتاريخية.

- البيانات التي وفرها مسح الانشطة السياحية 2002، سيتم تحديثها في مسح قادم خلال عام 2008
- سيتم توفير بيانات حديثة حول مسح السياحة المحلية والسياحة الوافدة خلال العام الجاري 2006.

3. شمولية البيانات:

- البيانات المتوفرة لا تشمل كافة المؤشرات الخاصة بالسياحة.
- تغطي البيانات المتوفرة كافة الأراضي الفلسطينية، أما على مستوى النشر فإن مسح النشاط الفندقي يمكن نشر بياناته على مستوى محافظات الأراضي الفلسطينية، أما بقية المسوح فتنشر على مستوى الضفة وقطاع غزة والأراضي الفلسطينية.
- مسح النشاط الفندقي: يتم تنفيذه بشكل دائم ومستمر شهرياً، وتصدر بياناته كل ربع سنة.
- مسح السياحة الخارجية، يتم تنفيذه كل اربع سنوات.
- مسح الأنشطة السياحية، يتم توفير البيانات كل خمسة سنين، وسينظر لتنفيذه كل سنتين.
- سيتم توفير بيانات مسح السياحة المحلية والسياحة الوافدة خلال عام 2006، وسيتم تنفيذه كل ثلاث سنوات.

8.4: المساكن وظروف السكن

تعتبر إحصاءات المساكن من الإحصاءات الهامة وذلك لأن المسكن من الحاجات الأساسية للإنسان لاستكمال مقومات الحياة، وتأتي أهمية المسكن بعد المأكل والمشرب والملبس ان لم تكن مساوية في الأهمية كعامل أساسي من عوامل الحياة.

إن إحصاءات المساكن التي تضم نوع المسكن، والحيازة، ومادة البناء الداخلة في بناء المسكن، وسنة التأسيس، وعدد غرف المسكن، وعدد غرف النوم في المسكن، وكثافة السكن، والخدمات والسلع المعمرة المتوفرة فيه، لها تأثيرات مهمة في الوضع المعيشي لسكان الأراضي الفلسطينية، وذلك أنهم يميلون إلى قضاء معظم وقتهم داخل المسكن، وخاصة المرأة التي تقضي معظم وقتها فيه خلال الجزء الأكبر من النهار، ويتبين ذلك من خلال مسح الشباب الذي قام الجهاز المركزي للاحصاءالفلسطيني بتنفيذه للعام 2003 حيث أفاد اكثر من ثلاثة أرباع الشباب بما نسبته 76.6% من الشباب بان البيت هو المكان الرئيسي لقضاء معظم أوقات فراغهم، وذلك بواقع 90.7% للإناث، و62.8% للذكور.

1.8.4: واقع المساكن وظروف السكن الراهن

تفيد بيانات المساكن للعام 2005 إلى أن متوسط كثافة السكن (عدد الأفراد في الغرفة) في الأراضي الفلسطينية قد بلغ 1.8 فرد/غرفة، حيث يتوزع هذا المتوسط بواقع 1.7 فرد/غرفة في الضفة الغربية، مقابل 1.9 فرد/غرفة في قطاع غزة. وتشير البيانات أيضا إلى أن حوالي 14.4% من أسر في الأراضي الفلسطينية تسكن في وحدات سكنية ذات كثافة سكنية تبلغ 3 أفراد أو اكثر للغرفة، و تبلغ هذه النسبة في قطاع غزة 15.9% وفي الضفة الغربية 13.7%.

على صعيد آخر، بينت النتائج أن متوسط كثافة السكن في مخيمات الأراضي الفلسطينية مرتفعة حيث بلغت 1.9 فرد للغرفة مقارنة مع متوسط كثافة السكن في الحضر والريف حيث بلغت 1.7 و 1.8 فرد للغرفة على التوالي. من ناحية أخرى تشير النتائج إلى أن 15.3% من أسر مخيمات الأراضي الفلسطينية تسكن في مساكن ذات كثافة سكنية 3 أفراد أو أكثر للغرفة.

كما وتفيد المعطيات الرئيسية للعام 2005 إلى أن متوسط عدد الغرف في المسكن في الأراضي الفلسطينية قد بلغ 3.6 غرفة، بواقع 3.5 في الضفة الغربية و 3.6 في قطاع غزة. وتشير البيانات إلى أن 18.6% من الأسر في الأراضي

الفلسطينية تسكن في مساكن تحتوي على 1–2 غرفة، حيث تتوزع هذه النسبة بواقع 20.4% في الضفة الغربية مقابل 15.0% في قطاع غزة.

أما فيما يتعلق ببيانات نوع المسكن، فقد بينت نتائج التقرير السنوي للمساكن 2004 إلى أن 1.1% من أسر الأراضي الفلسطينية تسكن في مساكن على شكل فيلا، في حين أن 58.9% من الأسر تسكن في مساكن على شكل دار، و37.3% من الأسر تسكن في شقة. وعلى مستوى المنطقة بلغت نسبة الأسر التي تسكن في مساكن على شكل دار في الضفة الغربية 66.2%، وفي قطاع غزة 44.6%.

كما بلغت نسبة الأسر التي تعيش في مساكن تعود ملكيتها لأحد أفراد الأسرة في الأراضي الفلسطينية لنفس العام (2004) 82.9%، حيث تتوزع هذه النسبة بواقع 80.4% في الضفة الغربية مقابل 87.8% في قطاع غزة. أما نسبة الأسر التي تعيش في مساكن مستأجرة بلغت 11.4% أسرة، حيث تتوزع هذه النسبة بواقع 13.3% في الضفة الغربية مقابل 7.5% في قطاع غزة.

تفيد معطيات مسح البيئة المنزلي لبيانات العام 2005 إلى أن 90.5% من أسر الأراضي الفلسطينية تسكن في مساكن تتوفر فيها المياه من شبكة مياه عامة، وتقل هذه النسبة في الضفة الغربية 86.7% عنها في قطاع غزة حيث بلغت 97.9%، وعلى صعيد نوع التجمع بلغت هذه النسبة 78.3% في ريف الأراضي الفلسطينية، مقابل 99.7% من أسر المخيمات تتوفر لديها المياه من هذا المصدر.

كما أظهرت النتائج النهائية لمسح الطاقة المنزلي لشهر تموز لعام 2005 أن غالبية الأسر في الأراضي الفلسطينية تسكن في مساكن متصلة بشبكة الكهرباء العامة، حيث بلغت هذه النسبة 99.6%.

تشير بيانات مسح ظروف السكن 2003 إلى أن نسبة الأسر التي تسكن في مساكن يتوفر فيها مطبخ متصل بالمياه في الأراضي الفلسطينية قد بلغت 93.8%، بواقع 92.7% في الضفة الغربية و 95.9 في قطاع غزة. وعلى صعيد نوع التجمع تبين النتائج أن نسبة الأسر التي تسكن في مساكن يتوفر فيها مطبخ متصل بالمياه في الريف 88.0%، مقابل 95.9% في الحضر.

كما وتشير معطيات المسح إلى أن 93.7% من الأسر في الأراضي الفلسطينية تسكن في مساكن يتوفر فيها حمام متصل بالمياه، بواقع 92.4% في الضفة الغربية و 96.4% في قطاع غزة، وأن نسبة الأسر في الأراضي الفلسطينية التي تسكن في مساكن يتوفر فيها مرحاض متصل بالمياه قد بلغت 91.2%. وعلى مستوى نوع التجمع بلغت نسبة الأسر التي تسكن في مساكن يتوفر فيها مرحاض متصل بالمياه في الريف الفلسطيني 84.1%، مقابل 93.2% في الحضر.

تشير بيانات مسح رخص الأبنية إلى أن عدد الوحدات السكنية المرخصة الجديدة والقائمة خلال العام 2004 في الأراضي الفلسطينية 9,461 وحدة سكنية، وأشارت بيانات 2004 إلى أن متوسط مساحة الوحدات السكنية الجديدة المرخصة في الأراضي الفلسطينية بلغت 152.3م2 .

2.8.4: وصف مصادر البيانات

يتم جمع بيانات إحصاءات المساكن وظروف السكن في الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني من المصادر الرئيسية التالية:

1. **المسوح:** حيث أن بعض هذه المسوح مختصة بمواضيع إحصاءات المساكن، وبعضها يختص بمواضيع أخرى إلا أنه يتضمن مؤشرات المساكن.
2. **مسح ظروف السكن:** مسح ينفذ كل ثلاث سنوات حيث تم تنفيذ هذا المسح في الأعوام 2000 كمرفق مع القوى العاملة، وعام 2003 مرفق مع مسح الفقر الوطني، حيث تم تصميم استمارة هذا المسح بحيث تغطي قدر الإمكان أهم المؤشرات حسب التوصيات الدولية، مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصيات المجتمع الفلسطيني في هذا الجانب. وقد اشتملت استمارة المسح على أهم مؤشرات المساكن وظروف السكن.

3. **التقرير السنوي للمساكن:** يتم تحديث مؤشرات الدائرة سنوياً من خلال توفر بيانات لأهم مؤشرات المساكن من مسوح القوى العاملة التي يتم إرفاق أسئلة تخص المساكن في استماراتها او من خلال أي مسح أسري مثل مسح إنفاق واستهلاك الأسرة والمسح الصحي الديموغرافي، وكذلك يتم تحديث رخص الابنية من خلال تجميع جميع بيانات رخص الأبنية.

3.8.4: تقييم مصادر البيانات

1. المؤشرات: تغطي إحصاءات المساكن مجموعة من المؤشرات والمواضيع، من أهمها:

- كثافة المسكن
- عدد الغرف في المسكن
- نوع المسكن
- حيازة المسكن
- اتصال الأسر بالشبكات العامة (مياه وكهرباء)
- توفر (مطبخ وحمام ومرحاض)
- توفر السلع المعمرة
- عدد الوحدات السكنية المرخصة

2. الفجوات:

- نتيجة التغير الطفيف السنوي على بعض مؤشرات ظروف السكن، يتم تنفيذ مسح ظروف السكن بشكل دوري (كل ثلاث سنوات).
- معظم البيانات التي يتم توفيرها سنوياً تكون من مسوح أسرية مختلفة في الغالب من سنة الى اخرى أي سنة توفر من القوى العاملة وسنة من مسح انفاق الاسرة ونتيجة عدم وجود مسح موحد سنوي انما كل ثلاث سنوات هذا يؤدي في الغالب إلى حدوث اختلافات في البيانات.
- لم يتم إلى الآن التطرق إلى موضوع الإسكانات في الأراضي الفلسطينية أي الإسكانات المنظمة والخاصة.

3. شمولية البيانات:

- بعض المؤشرات الهامة لا يتم عرض بيانات عنها سنويا على مستوى المحافظة وذلك لصغر تمثيل العينة وارتفاع قيمة التباين وخاصة على مستوى الحضر والريف والمخيمات.
- يوجد مؤشرات هامة حول الوحدات السكنية المرخصة حيث أن رخص الأبنية تظهر نسبة قليلة من الوحدات السكنية المرخصة ويوجد الكثير من الوحدات السكنية يتم بناؤها دون الحصول على رخصة بناء وبالتالي لا يوجد عدد دقيق للوحدات السكنية.

الفصل الخامس

اثر الاجراءات الاسرائيلية

1.5: اثر الاجراءات وجدار الضم والتوسع على الاسر الفلسطينية

يعتبر موضوع متابعة ظروف الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للأسرة الفلسطينية ذا أهمية كبيرة، وذلك من خلال توفير المؤشرات الإحصائية التي تخدم أهداف التنمية وتحسين ظروف الحياة، نظرا لاستمرار معاناة الشعب الفلسطيني وبشكل متسارع منذ أيلول 2000 نتيجة للإجراءات الإسرائيلية المتمثلة بإغلاق المناطق الفلسطينية وفرض الحصار ومنع التجول وتدمير البنية التحتية لمختلف قطاعات الخدمات، إضافة إلى بناء جدار الضم والتوسع في الضفة الغربية في العام 2006، فقد أدى ذلك إلى تدهور الوضع السياسي والاجتماعي والاقتصادي في الأراضي الفلسطينية، لهذا بادر الجهاز إلى بدء العمل على بناء نظام مراقبة اجتماعي، اقتصادي بيئي، بهدف توفير البيانات الحديثة حول الواقع الراهن لصانعي السياسات والمخططين لتمكينهم من رسم الخطط وتعديل وتطوير البرامج وفق الأولويات والإمكانات البشرية والمالية المتاحة.

يستند نظام المراقبة على استخدام قواعد البيانات في المواضيع المختلفة والتي حرص الجهاز على توفيرها، بالإضافة إلى تنفيذ المسوح المتخصصة لاستكمال جمع البيانات عن فئات محددة في المجتمع الفلسطيني (Vulnerable groups) وهي في الغالب النساء والأطفال بالإضافة إلى بعض الفئات مثل الفقراء والعاطلين عن العمل وجرحى ومعاقي الانتفاضة. يتيح نظام المراقبة الفرصة لصانعي القرار والمهتمين من الباحثين والمؤسسات الدولية من صياغة السياسات وتحديد الأولويات والاحتياجات وتحديد طبيعة التدخلات اللازمة (Interventions) للحد من التدهور في مختلف مجالات الحياة.

يهدف الجهاز من وراء تنفيذ هذه الأنشطة إلى جمع بيانات وتوفيرها وإتاحتها لجميع المعنيين حول خسائر المجتمع الفلسطيني الاقتصادية والاجتماعية والبشرية، والمساعدات التي تتلقاها الأسر (نوعها وقيمتها ومصدرها)، ومستويات المعيشة للأسر (الدخل والإنفاق)، والحاجة إلى المساعدات، وصمود الأسرة ماديا وكيفية ممارسة حياتها اليومية في ظل الظروف الراهنة، وأثر جدار الضم والتوسع على السكان الفلسطينيين وتغيير مكان السكن كنتيجة مباشرة للإجراءات الإسرائيلية.

تكمن أهمية هذا الفصل في بيان وتوضيح تأثيرات الإجراءات الإسرائيلية وجدار الضم والتوسع الراهنة على المجتمع الفلسطيني من خلال ما هو متوفر من بيانات، سيما أن تلك الإجراءات في تزايد مستمر. كما انه من خلال هذا الفصل، سيتم التطرق إلى مصادر البيانات ومنهجية جمعها وجودتها ومدى شموليتها وشمولها على المؤشرات اللازمة من خلال تقييمها وتحديد نقاط الضعف والنقص فيها للعمل مستقبلا على سدها وتغطية كافة المؤشرات اللازمة، الأمر الذي يتم من خلال تقديم تقارير اشمل واوضح لطالبي ومستخدمي البيانات وصناع القرار على المستوى الرسمي.

1.1.5: أثر جدار الضم والتوسع

المحافظات والتجمعات التي تأثرت بالجدار:

يشير الشكل البياني التالي إلى أن 149 تجمعاً سكانياً موزعة على 8 محافظات تأثرت بالجدار حتى نهاية شهر حزيران 2005، حيث كان هناك 76 تجمعاً سكانياً موزعة على 6 محافظات تأثرت بالجدار حتى نهاية شهر آب 2003. وبلغت نسبة الزيادة في عدد التجمعات المتأثرة بالجدار 49%، خلال الفترة 2003-2005.

شكل 26: عدد التجمعات التي تأثرت بالجدار خلال الأعوام 2003-2005

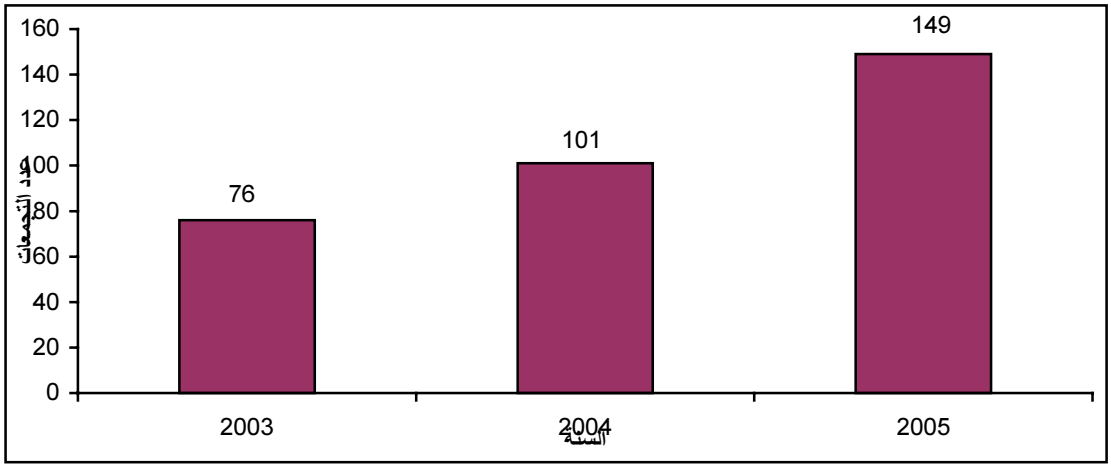

عدد السكان الذين تأثروا بالجدار:

يشير الشكل البياني التالي إلى ارتفاع عدد السكان في التجمعات التي تأثرت بالجدار في الضفة الغربية من 379 ألف نسمة حتى نهاية شهر آب 2003 إلى 675 ألف نسمة حتى نهاية شهر حزيران 2005، ويلاحظ أن نسبة الزيادة في عدد السكان المتضررين في التجمعات التي تأثرت بالجدار خلال الفترة 2003-2005، بلغ 38%.

شكل 27: عدد السكان (بالآلف) الذين تأثروا بالجدار خلال الفترة 2003-2005

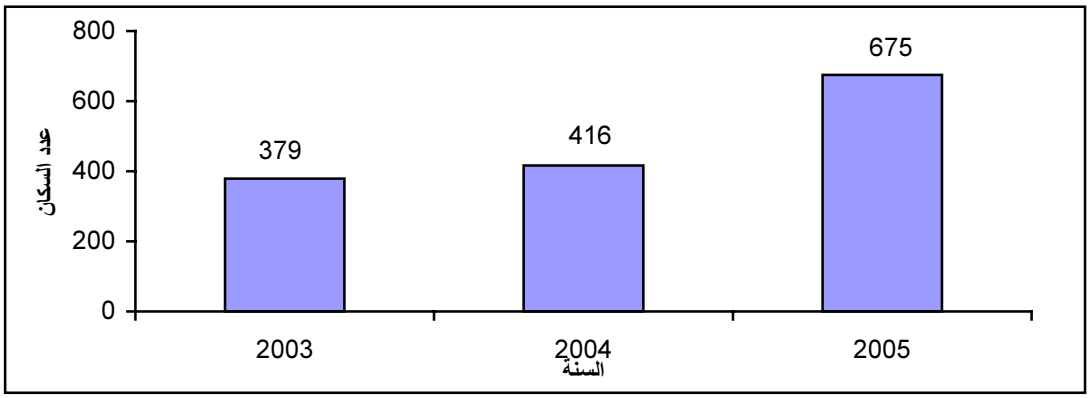

التجمعات حسب الموقع من الجدار والمحافظة:

تم رصد 149 تجمع تأثرت بالجدار حتى نهاية شهر حزيران 2005، منها 15 تجمعاً أصبحت داخل الجدار، تضم حوالي 44 ألف فلسطيني. يلاحظ أن محافظة جنين هي المحافظة الأكثر تضررا من حيث عدد التجمعات التي تأثرت بالجدار (28 تجمعاً سكانياً)، يليها محافظة القدس (27 تجمع سكاني).

جدول 52: التجمعات التي تأثرت بالجدار حسب الموقع من الجدار والمحافظة، حزيران 2005

المحافظة	الموقع من الجدار		المجموع
	داخل الجدار	خارج الجدار	
جنين	4	24	**28**
طولكرم	1	16	**17**
قلقيلية	6	14	**20**
سلفيت	0	9	**9**
رام الله والبيرة	0	19	**19**
القدس	2	25	**27**
بيت لحم	2	6	**8**
الخليل	0	21	**21**
المجموع	**15**	**134**	**149**

تهجير السكان:

بلغ مجموع الأسر التي هجرت من التجمعات التي يمر جدار الضم والتوسع من أراضيها 2,448 أسرة وذلك منذ بناء الجدار حتى نهاية شهر أيار 2005، في حين بلغ عدد الأفراد الذين تم تهجيرهم 14,364 فردا من التجمعات التي تأثرت بالجدار، وبلغ عدد الذكور المهجرين 7,333 ذكراً، مقابل 7,031 أنثى تم تهجيرهن من التجمعات التي تأثرت بالجدار.

جدول 53: عدد الأسر والأفراد الذين تم تهجيرهم من التجمعات السكانية التي يمر جدار الضم والتوسع من أراضيها حسب المنطقة، حزيران 2005

المنطقة	عدد الأسر	عدد الأفراد		
		ذكور	إناث	المجموع
شمال الضفة الغربية	**802**	2,441	2,268	**4,709**
وسط الضفة الغربية	**1,641**	4,878	4,750	**9,628**
جنوب الضفة الغربية	**5**	14	13	**27**
المجموع	**2,448**	**7,333**	**7,031**	**14,364**

انفصال الأسر عن بعضها وعن الأقارب نتيجة بناء الجدار:

21.6% من الأسر الفلسطينية أو أحد أفرادها في التجمعات التي تأثرت بالجدار انفصلت عن الأقارب (54.7% داخل الجدار و21.0% خارج الجدار).

جدول 54: التوزيع النسبي للأسر الفلسطينية حسب انفصال الأسرة / أو أحد أفرادها عن الأقارب والموقع من جدار الضم والتوسع، تموز 2004

انفصال الأسرة/أحد أفرادها عن الأقارب	الموقع من جدار الضم والتوسع		المجموع
	داخل جدار الضم والتوسع	خارج جدار الضم والتوسع	
انفصلت جميع الأسرة	21.5	4.3	4.6
انفصل فرد/بعض أفراد الأسرة	33.2	16.7	**17.0**
لم ينفصل أحد	45.3	79.0	**78.4**
المجموع	**100**	**100**	**100**

مصادرة الأراضي:

بلغت مساحة الأراضي المصادرة منذ بناء الجدار حتى نهاية شهر أيار 2005، والتي تم بناء الجدار وملحقاته عليها حوالي 47,921 دونماً، تركز معظمها في منطقة شمال الضفة، حيث بلغت مساحة الأراضي المصادرة في منطقة شمال الضفة 22,530 دونماً من مجموع الأراضي المصادرة، أما في منطقة وسط الضفة الغربية فقد بلغت مساحة الأراضي المصادرة 19,107 دونماً، وفي جنوب الضفة الغربية بلغت مساحة الأراضي المصادرة 6,284 دونماً.

أما فيما يتعلق بمساحة الأراضي المعزولة داخل الجدار، فقد بلغت منذ بناء الجدار حتى نهاية شهر أيار 2005، حوالي 301,122 دونماً، تركز معظمها في منطقة شمال الضفة الغربية، حيث بلغت مساحة الأراضي المعزولة في هذه المنطقة 191,336 دونماً من مجموع الأراضي المصادرة، أما في منطقة وسط الضفة الغربية فقد بلغت المساحة 66,023 دونما، وفي جنوب الضفة الغربية بلغت المساحة 43,763 دونما، مع ملاحظة أن معظم الأراضي التي تم عزلها ومصادرتها كانت تستخدم سابقاً لإغراض زراعية، حيث أفاد بذلك 129 تجمعاً سكانياً من اصل 149 تجمعاً سكانياً مر الجدار من أراضيها .

شكل 28: مساحة الأراضي المصادرة (بالدونم) التي أقيم عليها الجدار ومساحة الأراضي المعزولة داخل الجدار في التجمعات المتأثرة بجدار الضم والتوسع، حزيران 2005

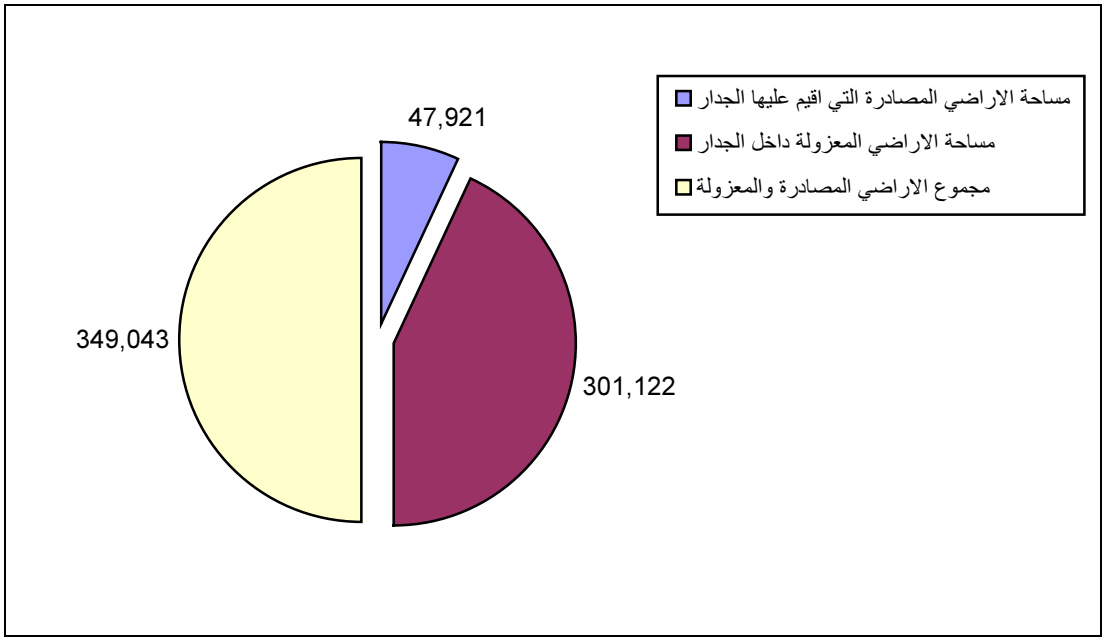

سوق العمل في التجمعات المتأثرة بالجدار:

بلغت نسبة البطالة في التجمعات التي تأثرت بجدار الضم والتوسع 29.9%، وتتوزع بواقع (26.4% داخل الجدار مقابل 30.0% خارج الجدار). هذا وتغلب صفة المستخدمون بأجر للأفراد في التجمعات التي تأثرت بالجدار، حيث بلغت 66.4% في التجمعات التي تأثرت بالجدار. فيما يلاحظ أن نسبة أصحاب العمل والذين يعملون لحسابهم، بلغت في التجمعات التي تأثرت بالجدار 8.2% و19.6% على التوالي.

جدول 55: التوزيع النسبي للأفراد 10 سنوات فاكثر في التجمعات التي تأثرت بالجدار حسب العلاقة بقوة العمل والموقع من جدار الضم والتوسع ، آب-2005

العلاقة بقوة العمل	الموقع من جدار الضم والتوسع		المجموع
	داخل جدار الضم والتوسع	خارج جدار الضم والتوسع	
داخل القوى العاملة	36.7	33.2	**33.2**
خارج القوى العاملة	63.3	66.8	**66.8**
المجموع	**100**	**100**	**100**
معدل البطالة	26.4	30.0	29.9

ويلاحظ أن اكثر القطاعات استحواذا على العاملين في التجمعات التي تأثرت بالجدار هو البناء والتشييد بواقع 27.5%، يليه قطاع الخدمات والفروع الأخرى المرتبطة به بواقع 25.4%، فيما استحوذ قطاع الزراعة على 12.1%، وجاء قطاع النقل والمواصلات في أدنى سلم القطاعات من حيث استحواذه على العمالة بواقع 4.9%. من جهة أخرى فان العاملين يتوزعون حسب المهنة إلى 24.2% يعملون في الحرف والمهن المتعلقة بها و24.0% يعملون في المهن الأولية، و18.4% يعملون كمتخصصين وفنيين.

تأثر قطاعي التعليم والصحة بالإجراءات الإسرائيلية والجدار:

تعرض قطاع التعليم الفلسطيني للعدوان الإسرائيلي بكل أساليبه وقد طال ذلك العدوان الجوانب المختلفة للعملية التعليمية، إذ تعرضت المؤسسات التعليمية المختلفة للتدمير والإغلاق وفي أحيانا كثيرة تعرضت العملية التعليمية برمتها للشلل جراء ذلك العدوان، فخلال الفترة 2003-2005 تعرضت 620 مدرسة للضرر من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي، منها 505 مدرسة في الضفة الغربية و115 مدرسة في قطاع غزة، في حين بلغ عدد أيام التعطيل عن المدارس بسبب منع التجول 1,525 يوم، منها 1,208 يوم في الضفة الغربية و 317 يوم في قطاع غزة، كما بلغ عدد الطلاب المتضررين 293,735 طالبا، يشكلون ما نسبته 20.0% من إجمالي الطلبة، منهم 215,909 في الضفة الغربية و77,826 طالبا في قطاع غزة.

شكل 29: توزيع الأيام الدراسية التي ضاعت بسبب منع التجول وعدد المدارس المتضررة نتيجة الإجراءات الإسرائيلية حسب المنطقة خلال الفترة 2003-2005

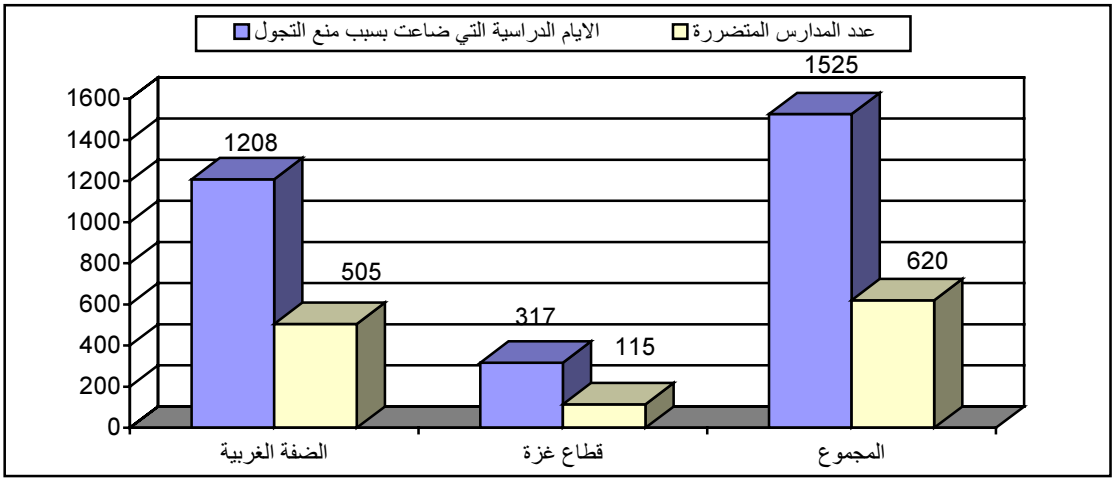

أما على صعيد الخسائر البشرية والتي طالت طلبة المدارس والجامعات والمعلمين والموظفين جراء ذلك العدوان والتي تمثلت بالإصابات وصعوبة التنقل والحركة والاستشهاد خلال الفترة ما بين 2000/9/28-2006/1/25، فقد بلغ عدد شهداء قطاع التعليم 825 شهيدا، في حين بلغ عدد الجرحى ما يقارب 4,780 جريحا، وقد تم اعتقال 1,594 طالبا. ومن الجدير ذكره هنا أن أثر الإجراءات الإسرائيلية تلك لم تقتصر عند حد الإصابات والاستشهاد والإغلاق والتدمير، فقد كان لها آثار أخرى أسوء، فالطلبة الذين أصيبوا بإصابات بالغة أو الذين خلفت تلك الإصابات لديهم إعاقات دائمة، كل ذلك أدى إلى تعطلهم بشكل مؤقت أو دائم عن الاستمرار في التعليم وبالتالي تأثر جانب مهم في حياتهم وهو القدرة على إكمال تعليمهم بالإضافة إلى تأثرهم نفسيا واجتماعيا وانعكاس ذلك على أسرهم.

جدول 56: الخسائر البشرية في قطاع التعليم في الأراضي الفلسطينية للفترة ما بين 2000/9/28-2006/1/20

الحالة	معلمون	طلبة مدارس ومحو أميه	طلبة جامعات	موظفون وموظفو جامعات	المجموع
شهداء	32	580	200	13	**825**
معتقلون	176	669	720	29	**1,594**
جرحى	54	3,471	1,245	10	**4,780**

اثر جدار الضم والتوسع على قطاع التعليم في المناطق التي تأثرت بالجدار:

90.0% من الأسر الفلسطينية المقيمة داخل الجدار قد شكل الوقت اللازم للتنقل وعبور الحواجز لإفرادها عائقاً في الحركة مقابل 64.3% للأسر المقيمة خارج الجدار، كما شكلت مواعيد التنقل والعبور عائقاً في الحركة والتنقل لـــ 73.5% من الأسر الفلسطينية المقيمة داخل الجدار مقابل 53.1% للأسر المقيمة خارج الجدار، إضافة إلى ذلك شكلت شروط العبور (من تصاريح خاصة وهويات تجمعات محددة) عائقاً آخر أمام الحركة والتنقل لـــ 67.2% من الأسر الفلسطينية المقيمة داخل الجدار مقابل 54.4% للأسر المقيمة خارج الجدار. وبالإضافة إلى تلك الصعوبات والآثار فقد شكل الوضع الاقتصادي المتردي للأسر عائقاً آخر أمام استمرار العملية التعليمية لأبنائها، فقد أفادت 25.7% من الأفراد الفلسطينيين الذين يقيمون في التجمعات التي تأثرت بالجدار أن الوضع الاقتصادي للأسرة كان سبباً في ترك أبنائهم للتعليم أو عدم التحاقهم بالتعليم، فيما أفاد 3.2% من الأفراد انهم تركوا التعلم بسبب الوضع الأمني والجدار.

جدول 57: نسبة الأسر التي تواجه عوائق في الحركة والتنقل لأفرادها/بعض أفرادها حسب العوائق والموقع من جدار الضم والتوسع، دورة تموز 2004 ودورة آب 2005

العوائق	الموقع من جدار الضم والتوسع				المجموع	
	داخ جدار الضم والتوسع		خرج جدار الضم والتوسع			
	دورة تموز 2004	دورة آب 2005	دورة تموز 2004	دورة آب 2005	**دورة تموز 2004**	**دورة آب 2005**
الوقت اللازم للتنقل وعبور الحواجز	90.0	91.2	64.3	64.6	**67.1**	**65.1**
مواعيد التنقل والعبور	73.5	86.4	53.1	56.0	**55.2**	**56.6**
شروط العبور (تصاريح خاصة، هوية تجمعات محددة)	67.2	81.0	54.4	51.1	**55.8**	**51.7**

ونتيجة لتلك الصعوبات في التنقل والحركة وحفاظاً على استمرار العملية التعليمية وعدم انقطاع الطلبة عن مقاعد الدراسة، فقد اتخذت الأسر الفلسطينية إجراءات عديدة لتمكنها من التأقلم والتغلب على تلك الصعوبات، ومن هذه الإجراءات أن 88.9% من الأسر الفلسطينية في التجمعات التي تأثرت بالجدار والتي لديها أفراد ملتحقون بالتعليم العالي

اتبعوا طرق بديله للوصول إلى (الجامعة أو الكلية) كطريقة للتأقلم مع الصعوبات التي تواجههم و69.1% من الأسر اضطر أفرادها للتعطيل لعدة أيام عن (الجامعة أو الكلية) بسبب إغلاق المنطقة.

كما أن 48.4% من الأسر التي لديها أفراد ملتحقون بالتعليم الأساسي أو الثانوي اتبعوا طرق بديله للوصول إلى (المدرسة) كطريقة للتأقلم مع الصعوبات التي تواجههم و79.9% من الأسر اضطر أفرادها للتعطيل لعدة أيام عن (المدرسة) بسبب إغلاق المنطقة.

جدول 58: نسبة الأسر الفلسطينية حسب طريقة التغلب/التأقلم مع الصعوبات في مجال التعليم المدرسي (الأساسي، الثانوي) والتعليم العالي والموقع في التجمعات المتأثرة بالجدار، دورة تموز 2004 ودورة آب 2005

طريقة التأقلم	النسبة			
	التعليم الأساسي/الثانوي		التعليم العالي	
	دورة تموز 2004	دورة آب 2005	دورة تموز 2004	دورة آب 2005
الوصول من خلال طرق بديلة	48.1	48.4	81.5	88.9
تغيير المدرسة، الجامعة او الكلية	15.5	29.5	10.3	19.9
تعطيل أيام عن المدرسة بسبب إغلاق المنطقة	77.6	79.9	81.0	69.1

جدول 59: نسبة الأسر الفلسطينية حسب طريقة تغطية تكاليف أبنائها الملتحقون في مجال التعليم المدرسي (الأساسي، الثانوي) والتعليم العالي في التجمعات المتأثرة بالجدار، دورة تموز 2004 ودورة آب 2005

طريقة تغطية التكاليف	النسبة			
	التعليم الأساسي/الثانوي		التعليم العالي	
	دورة تموز 2004	دورة آب 2005	دورة تموز 2004	دورة آب 2005
الإستدانه	66.7	73.7	67.4	71.6
الحصول على مساعدات	18.5	18.8	21.3	24.1
استخدام المدخرات	35.2	30.5	45.9	34.3
اللجوء إلى العمل	32.9	30.7	32.7	25.1

الوصول للخدمات الصحية:

37.3% من الأسر في الأراضي الفلسطينية شكل لها الحصار الإسرائيلي عائقاً للحصول على الخدمات الصحية منها 40.7% في الضفة الغربية و30.6% في قطاع غزة، وأفادت 45.7% من الأسر أن ارتفاع تكاليف العلاج شكل لها عائقا في الحصول على الخدمات الصحية، منها 41.7% في الضفة الغربية و53.5% في قطاع غزة.

كما أفادت 22.0% من الأسر الفلسطينية أن عدم تمكن الكادر الطبي من الوصول للمركز الصحي بسبب الإجراءات الإسرائيلية قد شكل لها عائقا للحصول على الخدمات الطبية، وبسبب كثرة الحواجز وصعوبة التنقل والإغلاق، فقد أصبحت مراكز الخدمات الطبية والتي تقدم تلك الخدمات الأساسية للمواطنين بعيدة المنال، حيث أفادت 25.9% من الأسر الفلسطينية أن بعد المركز الصحي شكل لها عائقا للحصول على الخدمات الصحية. كما أفاد 28.3% من الأسر أن الحواجز العسكرية شكلت لها عائقاً للحصول على الخدمات الصحية، في حين أفادت 6.7% من الأسر في الضفة الغربية إن جدار الضم والتوسع شكل لها عائقاً للحصول على الخدمات الصحية.

جدول 60: نسبة الأسر في الأراضي الفلسطينية حسب العوائق التي واجهتها في الحصول على الخدمات الصحية، تموز-أيلول 2005 و تشرين أول-كانون أول-2005

العوائق التي واجهتها الأسر في الحصول على الخدمات الصحية	الأراضي الفلسطينية		المنطقة			
			الضفة الغربية		قطاع غزة	
	تموز-أيلول 2005	تشرين أول-كانون أول 2005	تموز-أيلول 2005	تشرين أول-كانون أول 2005	تموز-أيلول 2005	تشرين أول-كانون أول 2005
ارتفاع تكاليف العلاج	**45.4**	**45.7**	44.7	41.7	46.9	53.5
الحصار الإسرائيلي	**37.7**	**37.3**	42.0	40.7	28.3	30.6
الحواجز العسكرية	**34.0**	**28.3**	47.7	42.7	3.8	-
بعد المركز الصحي	**31.2**	**25.9**	33.8	25.6	25.2	26.4
عدم تمكن الكادر الطبي من الوصول للمركز الصحي	**25.8**	**22.0**	25.8	21.1	25.6	23.8
جدار الضم والتوسع	**12.2**	**6.7**	17.7	10.0	-	-

ظروف ومستويات المعيشة في الأراضي الفلسطينية:

دخل الأسرة:

تعتمد الأسر الفلسطينية بشكل أساسي على الدخل الشهري[1] في توفير الظروف المعيشية المناسبة وسد حاجاتها الأساسية، إلا انه من الملاحظ أن الدخل الشهري الوسيط قد تراجع بمقدار كبير من خلال مقارنة الفترة التي سبقت انتفاضة الأقصى بقليل والربع الثالث والربع الرابع من العام 2005. تشير البيانات إلى أن الدخل الوسيط قد انخفض في الربع الثالث 2005 (خلال فترة الانسحاب من قطاع غزة)، مقارنة بالفترة ما قبل الانتفاضة بمقدار 33.3% في قطاع غزة و50.0% في الضفة الغربية، فيما يلاحظ أن هناك ارتفاع في الدخل الوسيط عند مقارنة الربع الرابع (بعد الانسحاب الإسرائيلي من قطا غزة)، حيث ارتفع في قطاع غزة بمقدار الخمس وارتفع في الضفة الغربية بمقدار الثلث، وأن 88.1% من الأسر في قطاع غزة تعتمد على هذا الدخل لتعزيز صمودها الاقتصادي مقارنة مع 87.9% من الأسر في الضفة الغربية. والملاحظ أن مقدار الارتفاع ليس كبيرة في الوقت الذي تشير فيه البيانات إلى أن نسبة كبيرة من الأسر تعتمد على هذا الدخل بشكل أساسي في صمودها. ويمكن أن يعزى تردي الأوضاع الاقتصادية بشكل رئيسي في الأراضي الفلسطينية إلى الإجراءات الإسرائيلية المفروضة على الشعب الفلسطيني، حيث فقد الكثير من العمال الفلسطينيين وظائفهم في قطاعات العمل الإسرائيلية أو تقلصت امتيازاتهم فيها، ومن جهة أخرى لم يستطع كل من القطاع الخاص الفلسطيني والقطاع العام سد الفجوة أو حتى المحافظة على تشغيل العمالة الرئيسية خصوصاً في القطاع الخاص.

[1] الدخل الشهري هو عبارة عن جميع المبالغ النقدية والعينية التي حصل عليها أفراد الأسرة من جميع مصادر الدخل خلال شهر.

جدول 61: دخل الأسرة الوسيط الشهري، الدورة الخامسة عشرة: تشرين اول-كانون اول، 2005

المنطقة	الدخل (الوسيط) الشهري			نسبة التغير في الدخل بين الربع الثالث 200 والربع الثالث 2005	نسبة التغير في الدخل بين الربع الثالث والربع الرابع 2005	نسبة الأسر التي تعتمد على دخل الأسرة الشهري للصمود اقتصاديا
	قبيل الانتفاضة	الربع الثالث، 2005	الربع الرابع 2005			
الأراضي الفلسطينية	2,300	**1,500**	**1,600**	**35.0-**	**6.7+**	**87.9**
الضفة الغربية	3,000	1,500	2,000	50.0-	33.3+	87.9
قطاع غزة	1,500	1,000	1,200	33.3-	20.0+	88.1

الفقر:

تشير البيانات إلى أن نسبة الأسر الفقيرة (دون خط الفقر المكافئ) في الأراضي الفلسطينية ارتفعت في الربع الثالث 2004 مقارنة بالربع الثاني من نفس العام، الأمر الذي ينبئ بحالة خطيرة، فقد بلغت نسبة هذه الأسر 63.8% في الربع الثالث من العام 2004 مقارنة 58.1% في الربع الثاني من العام 2004، حيث زادت بمقدار 5.7% على مستوى الأراضي الفلسطينية مقارنة بالربع الثاني من العام 2004. كما تشير البيانات إلى أن عدد الفقراء ما زال كبيراً، حيث بلغ عدد الفقراء في الأراضي الفلسطينية في الربع الثالث من العام 2004 (2,7 مليون فرد) مقارنة بـــ (2,2 مليون فردا خلال الربع الثاني من العام 2004.

يمكن أن يعزى السبب في تفاقم الفقر في المجتمع الفلسطيني في هذه المرحلة إلى عدة أسباب منها ارتفاع معدلات البطالة وعدم قدرة الاقتصاد الفلسطيني على التكيف مع هذه المرحلة الصعبة الناجمة عن الإجراءات الإسرائيلية المفروضة على نمط الحياة الفلسطينية منذ نهاية أيلول 2000، فالعدد الكبير من العمال الفلسطينيين الذين فقدوا أعمالهم في سوق العمل الإسرائيلية وتدمير البنية التحتية للاقتصاد الفلسطيني ساهمت بشكل كبير في تفاقم حالة الفقر، أضف إلى ذلك عدم قدرة سوق العمل الفلسطيني على استيعاب الأيدي العاملة الفلسطينية المتراكمة سواء في القطاع العام أو القطاع الخاص، فقد أصبحت قدرتهما على استيعاب فائض العمالة محدودة جداً.

جدول 62: توزيع الأسر وعدد أفرادها دون خط الفقر المكافئ حسب المنطقة، الربعين الثاني والثالث 2003 والربعين الثاني والثالث 2004

المنطقة	الربع الثاني 2003		الربع الثالث 2003		الربع الثاني 2004		الربع الثالث 2004		مقدار التغير في نسبة الأسر الفقيرة بين الربع الثاني والثالث 2004
	نسبة الأسر	عدد الأفراد	نسبة الأسر	عدد الأفراد	نسبة الأسر	عدد الأفراد	نسبة الأسر	عدد الأفراد	
الأراضي الفلسطينية	**63.3**	**2,483,000**	**62.3**	**2,456,000**	**58.1**	**2,213,000**	**63.8**	**2,723,000**	**5.7**
الضفة الغربية	53.7	1,380,600	51.8	1,324,000	51.8	1,268,000	53.5	1,416,000	**1.7**
قطاع غزة	83.6	1,102,400	83.4	1,132,000	70.6	945,000	82.7	1,307,000	**12.1**

مصادر الدخل:

34.4% من الأسر في الأراضي الفلسطينية اعتمدت على الأجور والرواتب التي مصدرها العمل في القطاع الخاص كمصدر دخل رئيسي لها خلال الربع الثالث 2004، بينما أفاد 19.1% من الأسر أنها تعتمد على أجور ورواتب القطاع العام كمصدر دخل رئيسي لها مقارنة مع 12.2% تعتمد على مشاريع الأسرة.

كما ان (39.4%) من الأسر في الضفة الغربية على الأجور والرواتب من القطاع الخاص، واعتمد (14.8%) من الأسر على الأجور والرواتب من الحكومة ، و(16.2%) على مشاريع الأسرة، و(10.2%) على أجور ورواتب من قطاعات العمل الإسرائيلية، أما في قطاع غزة فقد اعتمد (27.7%) من الأسر على الأجور والرواتب من الحكومة، و(24.4%) من الأسر اعتمدت على الأجور والرواتب من القطاع الخاص، و(9.3%) اعتمدت على مشاريع الأسرة، و(18.4%) اعتمدت على التحويلات من داخل الأراضي الفلسطينية كمصدر دخل رئيسي لها.

شكل 30: التوزيع النسبي للأسر في الأراضي الفلسطينية حسب مصدر الدخل، الربع الثالث 2004

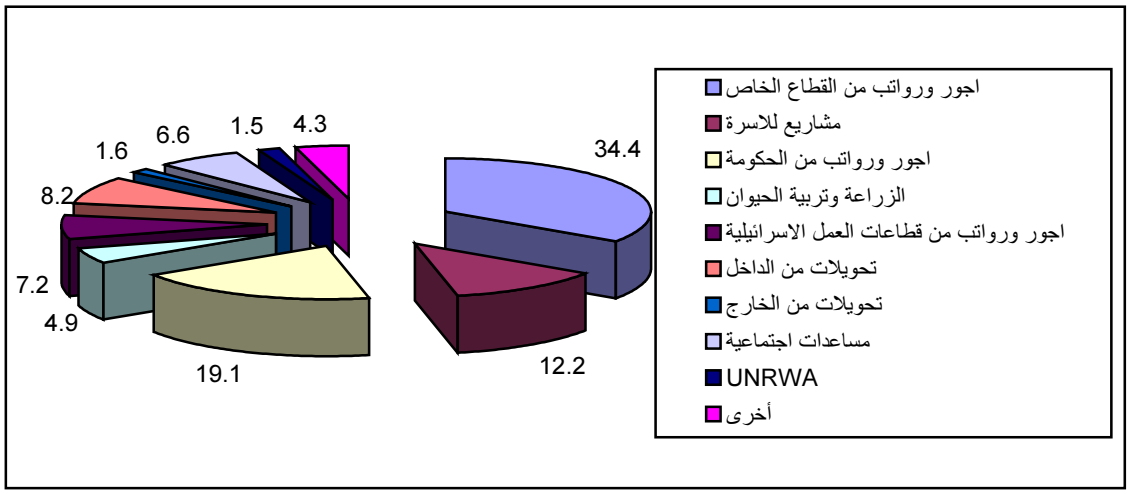

استراتيجيات الصمود الاقتصادي للأسر الفلسطينية:

لم تجد الأسر الفلسطينية أمام كل تلك الإجراءات الإسرائيلية وتدهور الأوضاع الاقتصادية، إلا أن ترتب أولوياتها وتنظمها لتجد سبيلها للصمود والثبات أمام استمرار الإجراءات الإسرائيلية التي استهدفت أنماط وظروف حياة الإنسان الفلسطيني، وقد لجأت الأسر إلى عدة طرق بهدف التكيف والصمود، تشير البيانات إلى أن 87.9% من الأسر في الأراضي الفلسطينية قد لجأت إلى الاعتماد على دخل الأسرة الشهري للتمكن من الصمود خلال 12 الشهر السابقة، تتوزع بواقع 87.8% في الضفة الغربية و88.1% في قطاع غزة وذلك بالاستناد إلى بيانات الربع الرابع من العام 2005، أما نسبة الأسر التي اعتمدت على الاستدانة من أفراد آخرين فقد بلغت 48.8% من الأسر في الأراضي الفلسطينية خلال الربع الرابع من عام 2005. ويوضح الجدول التالي نسبة الأسر حسب الإجراءات التي اتخذتها للصمود اقتصادياً خلال 12 شهر الماضية.

جدول 63: نسبة الأسر حسب الإجراءات التي اتخذتها للصمود اقتصاديا خلال 12 شهر الماضية والمنطقة، الربع الرابع 2005
تشرين أول-كانون اول2005

استراتيجيات الصمود	الأراضي الفلسطينية	الضفة الغربية	قطاع غزة
الاعتماد على دخل الأسرة الشهري	**87.9**	87.8	88.1
تخفيض النفقات	**48.0**	46.1	51.7
تأجيل دفع الفواتير	**63.5**	60.6	69.2
الاستدانة من أفراد	**48.8**	40.7	64.7
الحصول على المساعدة من الأهل والأصدقاء	**20.3**	18.1	24.5
استخدام المدخرات	**17.8**	16.4	20.6

المساعدات الإنسانية:

27.2% من الأسر أو أحد/بعض أفرادها في الأراضي الفلسطينية تلقوا مساعدات خلال الربع الرابع من العام 2005، وقد توزعت هذه النسبة بواقع 13.2% في الضفة الغربية، و54.7% في قطاع غزة وهي نسبة مرتفعة جدا تشير الى أوضاع معيشية صعبة هناك. بينما أشارت النتائج إلى أن 67.0% من الأسر في الأراضي الفلسطينية أكدت حاجتها للمساعدة بغض النظر عن تلقيها المساعدة، (بواقع 64.6% في الضفة الغربية، و71.8% في قطاع غزة).

شكل 31: التوزيع النسبي للأسر حسب تلقي مساعدات والمنطقة، الربع الرابع 2005

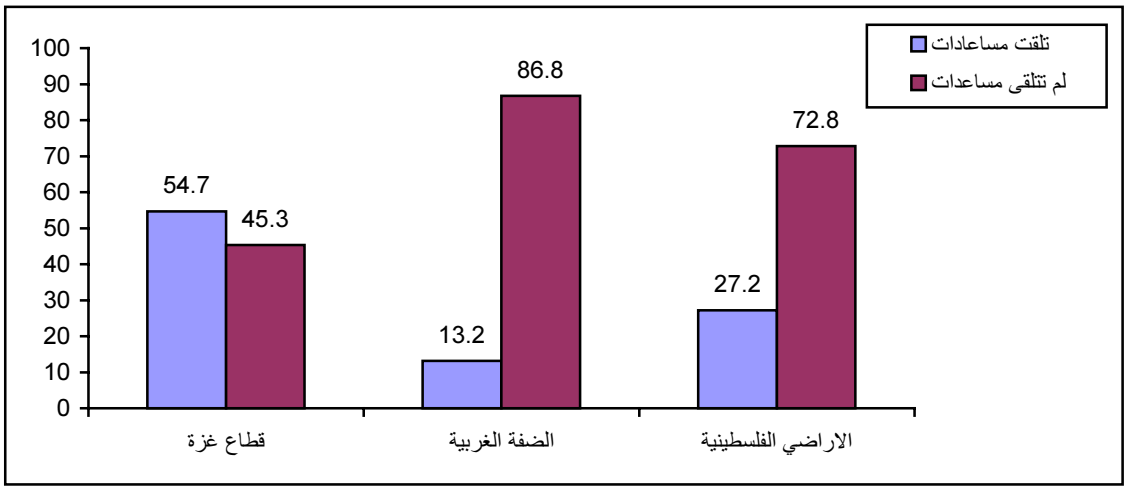

وعند سؤال الأسر، التي تلقت مساعدات خلال الربع الرابع 2005، عن قيم هذه المساعدات بالشيكل الإسرائيلي، أشارت النتائج إلى أن 38.5% من هذه الأسر تلقت مساعدات إجمالية تقل عن 200 شيكل منها 40.2% في قطاع غزة، و 31.7% من الأسر تلقت مساعدات إجمالية ما بين 200-299 200 شيكل منها 35.7% في قطاع غزة، و29.9% من الأسر تلقت مساعدات إجمالية تزيد عن 300 شيكل منها 24.1% في قطاع غزة

وفيما يتعلق بمصادر هذه المساعدات، فقد احتلت وكالة الغوث المركز الأول من حيث عدد مرات تقديم المساعدات بواقع 58.4%، تليها المساعدات المقدمة من مؤسسات السلطة (بما فيها الشؤون الاجتماعية) بواقع 15.6%، ثم الأهل والأقارب والأصدقاء بواقع 11.6%، ثم نقابات العمال بواقع 8.1%، ثم المؤسسات الخيرية والدينية بما فيها لجان الزكاة بواقع 4.4%، والهيئات الدولية والمؤسسات التنموية 0.6%، والفصائل والأحزاب السياسية بواقع 0.9%،

أما فيما يتعلق بنوع المساعدات المقدمة للأسر، فتشير النتائج إلى ان65.1% منها كانت مواد غذائية وأن 21.1% منها كانت مبالغ نقدية، وهذا يشير الى ان المساعدات المقدمة تنحصر في الغذاء والمبالغ النقدية البسيطة، ولا تركز على الاستثمار في بناء المشاريع الإنتاجية بهدف خلق فرص العمل.

2.1.5: مصادر البيانات

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني:

يشكل الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني المصدر الرئيسي للبيانات المتعلقة بأثر الإجراءات الإسرائيلية وجدار الضم والتوسع، حيث نفذ الجهاز العديد من المسوح المتخصصة بهذا الصدد بدءا من العام 2000 حتى الآن لتغطي احتياجات الجهاز ومستخدمي البيانات الآخرين من مؤسسات ووزارات ومنظمات مجتمع مدني، فقد نفذ الجهاز 15 دورة من مسح اثر الإجراءات الإسرائيلية على الأوضاع والاقتصادية للمجتمع الفلسطيني، كما نفذ 6 دورات من مسح اثر جدار الضم والتوسع على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع الفلسطيني، في حين نفذت مسوح أخرى مكملة لتلك المسوح والنشاطات كمسح متخصص حول واقع سوق العمل الفلسطيني في التجمعات التي تأثرت بالجدار، كذلك تم تنفيذ سلسلة مسوح حول مراقبة اتجاهات المجتمع الفلسطيني بشأن الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية. وقد قام الجهاز بتنفيذ المسوح والانشطة التالية:

- مسح اثر جدار الضم والتوسع على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للأسر في التجمعات التي يمر الجدار من أراضيها، 2003–2005 (أربع مسوح)
- مسح اثر الجدار على التجمعات الفلسطينية التي يمر الجدار من أراضيها، آب 2003
- واقع سوق العمل في التجمعات التي يمر جدار الضم والتوسع من أراضيها، تشرين أول–كانون أول، 2003.
- المستعمرات الإسرائيلية في الضفة الغربية وجدار الضم والتوسع، آذار 2004.

مؤسسات أخرى:

هناك مصادر أخرى للبيانات يتم الاعتماد عليها بشكل ثانوي لإغراض المقارنة بشكل خاص، تنفذها بالأساس مؤسسات ومنظمات تعمل في هذا المجال مثل مجموعة الرقابة الفلسطينية و OCHA و STOP THE WALL وشبكة المنظمات البيئية الفلسطينية.

منهجية جمع البيانات:

هناك نوعين من مجتمعات الدراسة استهدفتها انشطة ومسوح الجدار:

الأول: المسوح الأسرية

تستهدف هذه المسوح جميع الأسر المقيمة بصورة اعتيادية في التجمعات التي تأثرت بالجدار في الضفة الغربية، حيث يعتمد إطار التعداد عام 1997، الذي اختير منه مناطق العد في التجمعات المتأثرة بالجدار من خلال عينة طبقية عنقودية عشوائية. ويكون نشر البيانات على مستوى المنطقة، والموقع من الجدار، والمحافظة.

الثاني: مسوح التجمعات

تستهدف هذه المسوح جميع التجمعات التي تأثرت بالجدار في الضفة الغربية بطريقة الحصر الشامل للتجمعات من قبل باحثين متخصصين، ويكون نشر البيانات على مستوى الموقع من الجدار والمحافظة.

3.1.5: تقييم مصادر البيانات

هناك بعض الإشكاليات التي تتعلق بعدم توحيد كافة المؤسسات والمنظمات التي تعمل في رصد وتوثيق الانتهاكات الإسرائيلية الناتجة عن الإجراءات الإسرائيلية المختلفة ومن ضمنها جدار الضم والتوسع، الأمر الذي يعني وجود ثغرات وفجوات في عملية الرصد والتوثيق، أما فيما يتعلق بالجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، فانه يتبع منهجية محددة وواضحة في موضوع التعاون واشراك مستخدمي البيانات في المراحل المختلفة لتنفيذ نشاطاته المختلفة ومنها النشاطات المتعلقة برصد ومراقبة الانتهاكات الإسرائيلية من خلال ما يسمى بنظام العلاقة بين منتجي ومستخدمي البيانات، حيث يتم ذلك بتنفيذ ورش العمل والندوات العامة والاتصالات والاجتماعات التي تهدف إلى وضع مستخدمي البيانات في صورة ما يتم التخطيط له بغية الحصول على تغذية راجعة منهم حول الموضوع.

المؤشرات:

تشمل النشاطات والمسوح التي يتم تنفيذها حول اثر الإجراءات الإسرائيلية على جوانب مختلفة كما يلي:

1. الجوانب الاجتماعية، والتي تشمل التعليم والصحة والتنقل والحركة والوصول للخدمات الأساسية، والعلاقات الاجتماعية بين الأسر بعضها ببعض وبين الأفراد وأسرهم.
2. الجوانب الاقتصادية، وتشمل الأضرار التي لحقت بالأسر والتجمعات التي تأثرت بالجدار سواء بشكل مباشر أو غير مباشر ومصادرة الأراضي لصالح الجدار والطرق الالتفافية وبناء المستعمرات، وتأثر القطاعات المختلفة كالقطاع الزراعية والحيواني وسوق العمل والخسائر الفادحة التي لحقت بتلك القطاعات.
3. الجوانب البيئية، وتشمل الضرر والتدمير الذي لحق بمصادر المياه وتلوثها ومكبات النفايات والطرق الالتفافية وبناء المستعمرات واثره على البيئة.

إلا انه ومن تجربة تنفيذ المسوح السابقة في الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وكذلك من خلال الاطلاع واستعراض ما تم تنفيذه من نشاطات متعلقة بالإجراءات الإسرائيلية بما فيها الجدار، لا زال من هناك نقص وحاجة إلى مؤشرات جديدة من جهة والتوسع وتوضيح وتفصيل في مؤشرات أخرى كما يلي:

- الجوانب النفسية وتحديا تلك المتعلقة بالأطفال.
- العبء الاجتماعي والاقتصادي الإضافي على النساء
- الخسائر نتيجة مصادرة الأرضي وبناء المستعمرات والشوارع الالتفافية المتعلقة بالجدار
- البيئة ومصادر المياه وتلوثها ومصادرتها نتيجة بناء الجدار
- خسائر قطاع التعليم والصحة (التركيز على الموارد البشرية)
- الحصار الإسرائيلي (عدد الحواجز)
- التدمير والضرر الكلي والجزئي

نقاط الضعف (الفجوات):

1. عدم التنسيق بين مصادر البيانات المختلفة بشكل كافي.
2. وجود تضارب في البيانات لاختلاف المنهجيات المتبعة ولقلة التنسيق.
3. عدم مصداقية البيانات المتعلقة بالمساحات المصادرة وخسائر القطاعات المختلفة وتحديدا نتيجة بناء الجدار.

الشمولية:

1. البيانات لا تشمل بعض المؤشرات ذات الأهمية بموضوع رصد ومراقبة الانتهاكات الإسرائيلية كما تم توضيحها سابقا.
2. البيانات تشمل كافة المحافظات والمناطق التي تقع داخل وخارج الجدار، ويتم التركيز في كثير من الأحيان على مناطق ذات خصوصية.

الدورية:

1. هناك دورية واضحة ومحددة في البيانات الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني والتي تتعلق برصد الانتهاكات الإسرائيلية، مثل النشر بشكل ربعي أو سنوي.
2. كذلك هناك دورية واضحة ومحددة لمؤسسات أخرى تعمل في مجال رصد الانتهاكات مثل مجموعة الرقابة الفلسطينية.

2.5: انتفاضة الاقصى

تأتي هذه الدراسة لتوثيق مرحلة مهمة من حياة الشعب الفلسطيني من خلال تسليط الضوء على جزء من الممارسات الاحتلالية على الأرض والإنسان الفلسطينيين على هذه الأرض. ودراسة الوضع الراهن لأثر الإجراءات الإسرائيلية خلال انتفاضة الأقصى في فلسطين من خلال دراسة البيانات المتوفرة من مختلف مصادرها وتقييم الطرق التي اتبعت في جمعها ومدى جودتها وشموليتها وتسليط الضوء على الفجوات الموجودة بها، وبالتالي تقديم نظرة عامة وشاملة حول واقع أثر الإجراءات الإسرائيلية خلال انتفاضة الأقصى 2000، ليتسنى للمسؤولين وواضعي السياسات التنموية الاطلاع ودراسة الواقع الحياتي المعاش في الأراضي الفلسطينية خلال انتفاضة الأقصى، ومن ثم تمكينهم من اتخاذ الإجراءات اللازمة لمواجهة الممارسات التي تقوم بها إسرائيل بحق الأرض والشعب الفلسطينيين.

1.2.5: واقع انتفاضة الاقصى الراهن

شهداء انتفاضة الأقصى 2000:

تشير البيانات التي يقوم الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بجمعها بشكل دوري حول أعداد شهداء انتفاضة الأقصى إلى بلوغهم 4010 شهيداً سقطوا خلال الفترة الواقعة ما بين 2000/9/29 وحتى 2006/2/28، منهم 1881 شهيدا سقطوا في الضفة الغربية خلال الفترة ذاتها أي ما نسبته نحو 46.9% من إجمالي الشهداء. فيما بلغ عدد الشهداء في نفس الفترة في قطاع غزة نحو 2095 شهيدا أي ما نسبته نحو 52.2%. يضاف إلى ذلك 34 شهيدا سقطوا خلال الانتفاضة من سكان الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948، ومن خارج الأراضي الفلسطينية. ومن جهة أخرى يشار إلى أن نسبة الشهداء حسب الجنس قد توزعت إلى نحو 94.5% من الشهداء هم من الذكور، مقابل 5.5% من الإناث، حيث بلغ عدد الشهداء من الإناث خلال نفس الفترة 221 شهيدة.

وحسب الفئات العمرية فقد أوضحت البيانات أن نحو 19.7% من الشهداء هم من الأطفال (أقل من 18 عاما) حيث بلغ عدد الشهداء من الأطفال خلال نفس الفترة 789 شهيدا، وكانت نسبة الإناث الأعلى من بين النسب حسب الفئات العمرية حيث بلغت نسبة الإناث من الشهداء الأطفال في الفئة العمرية أقل من 18 سنة نحو 37% من الشهداء الأطفال، أي ما نسبته 2% من إجمالي الشهداء. كما تبين أن الفئة العمرية 18 – 29 سنة هي أكثر

الفئات العمرية التي سقط خلالها شهداء حيث بلغت نسبة الشهداء الذين سقطوا في هذا العمر أكثر من 55% من إجمالي شهداء انتفاضة الأقصى حتى نهاية شباط من العام 2006 (2206 شهداء، منهم 39 من الإناث).

ومن الجدير بالذكر أن نسبة الشهداء دون سن الثلاثين قد بلغ نحو 75% من إجمالي عدد الشهداء الذين سقطوا حتى نهاية شباط من العام 2006، فيما توزعت النسبة المتبقية إلى نحو 14% من الشهداء في الفئة العمرية 30–39، ونحو 5.2% من إجمالي الشهداء في الفئة العمرية 40–49، و 5.8% للفئة العمرية 50 سنة فأكثر.

وفيما يخص توزيع الشهداء حسب مكان الإقامة، فتشير البيانات الى أن أعلى نسبة من الشهداء الذين سقطوا خلال الفترة الواقعة من 2000/9/29 وحتى نهاية شهر شباط من العام 2006 كانت في محافظة غزة حيث بلغت النسبة نحو 14.3% من إجمالي الشهداء الذين سقطوا خلال الفترة السابقة (573 شهيدا) تلتها محافظة نابلس حيث استأثر نسبة الشهداء من المحافظة بنحو 13% من إجمالي شهداء انتفاضة الأقصى (522 شهيدا). فيما توزع الشهداء حسب المحافظات الى نحو 11.3% في كل من محافظتي شمال غزة ورفح، ونحو 8.8% في محافظة جنين وخانيونس.

وقد توزعت نسبة الشهداء من الإناث في مختلف المحافظات، بحيث لم تتجاوز نسبة الإناث من الشهداء نحو 1% في أي من المحافظات، وقد كانت أعلى نسبة في محافظة رفح حيث بلغ عدد الشهداء من الإناث 36 شهيدة، أي ما نسبته نحو 0.89% من إجمالي الشهداء في الأراضي الفلسطينية، تلاها محافظة نابلس حيث بلغ عدد الشهداء من الإناث 29 شهيدة، أي ما نسبته 0.7% من إجمالي الشهداء في الأراضي الفلسطينية.

ويشار هنا إلى عدد الإناث من الشهداء في قطاع غزة قد بلغ 113 مقارنة ب 106 من الشهداء من الإناث في الضفة الغربية خلال نفس الفترة. وهو نفس التوزيع الذي ينطبق على إجمالي أعداد الشهداء الإجمالي وكذلك من الذكور حيث يلاحظ زيادة في أعداد الشهداء من كلا الجنسين في قطاع غزة عنه في الضفة الغربية.

ويلاحظ من خلال التوزيع النسبي لشهداء انتفاضة الأقصى حسب السنة أن العام 2002 هو من أكثر أعوام الانتفاضة دموية حيث بلغ عدد الشهداء خلال العام 2002 وهو العام الذي قامت إسرائيل خلاله بحملة اجتياح المدن الفلسطينية، وما رافقه من مجازر دموية كما حصل في مجزرتي جنين ونابلس حيث بلغ عدد الشهداء 1188 شهيدا وهو ما يقدر بنحو 3.3 شهيد يوميا، وتلاه العام 2004 حيث سقط خلال هذا العام 892 شهيدا أي بواقع 2.4 شهيد يوميا، فيما سقط خلال العام 2003 نحو 685 شهيدا، أما في العام 2001 فقد سقط نحو 606 شهداء، وكان العام 2005 الأقل دموية حيث بلغ عدد الشهداء في هذا العام نحو 255 شهيدا على الرغم من إعلان التهدئة من قبل كافة الأجنحة العسكرية لفصائل المقاومة الوطنية، الى ذلك فقد استمر مسلسل العدوان على الأرض والشعب الفلسطيني خلال العام الحالي، حيث بلغ عدد الشهداء خلال شهري كانون ثاني وشباط من العام الحالي 51 شهيداً.

وتشير البيانات الصادرة عن وزارة الصحة حتى نهاية شهر شباط من العام 2006 إلى أن عدد الشهداء من المرضى جراء الإعاقة على الحواجز بلغ 140 شهيداً ما بين طفل وسيدة وشيخ مسن من مرضى القلب والكلى والسرطان، إضافةً إلى شهداء اعتداءات المستعمرين والذين بلغ عددهم 65 شهيداً. كما بلغ عدد شهداء الأطقم الطبية والدفاع المدني في هذه الفترة 36 شهيداً، واستشهد 9 من العاملين في الحقل الإعلامي والصحافي، كما سجل التقرير 220 شهيداً رياضياً.

جرحى انتفاضة الأقصى 2000:

يتضح من البيانات التي تقوم جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني بتوثيقها حول أعداد الجرحى المسجلين خلال انتفاضة الأقصى إلى سقوط نحو 29,585 جريح خلال الفترة الواقعة بين 2000/9/29 إلى 2006/2/28، وقد توزع أعداد جرحى الانتفاضة حسب أداة الإصابة إلى 25.9% من إجمالي الجرحى (7,657 جريح بالرصاص الحي)، 6,778 جريح بالرصاص المطاطي أي ما نسبته نحو 22.9%، 6,631 مصاب بالغاز أي ما نسبة 22.4%، و8,519 مصاب بأدوات أخرى كالضرب والاعتداء الجسدي أو أي وسيلة غير ما ذكر أي ما نسبته نحو 28.8%.

وتشير البيانات إلى سقوط نحو 10,603 جرحى خلال الشهور الثلاثة الأولى من عمر الانتفاضة أي ما نسبته نحو 36% من إجمالي الجرحى المسجلين خلال انتفاضة الأقصى، ونحو 6,395 جريح خلال العام 2001، فيما سقط ما يزيد على الأربعة آلاف من الجرحى في العامين 2002، والعام 2004، ونحو ثلاثة آلاف في العام 2003، فيما سجل العام 2005 أقل أعوام الانتفاضة من حيث أعداد الجرحى المسجلين حيث لم يتجاوز عدد الجرحى 992 جريحا خلال العام 2005.

وتشير البيانات إلى أن نسبة الإصابات بالرصاص المعدني والمغلف خلال الثلاثة شهور الأولى من عمر الانتفاضة قد تجاوزت أل 40% من إجمالي الجرحى المسجلين خلال العام 2000. وتوضح البيانات أن نحو 23% من إجمالي الجرحى المسجلين خلال العام 2001 قد أصيبوا بالرصاص الحي، فيما بلغت نسبة المصابين بالرصاص الحي نحو 32% من إجمالي الجرحى المسجلين خلال العام 2002. بينما بلغت نسبة المصابين بالرصاص الحي نحو 34% من إجمالي الجرحى المسجلين خلال العام 2002.

الأسرى:

تشير بيانات وزارة شؤون الأسرى والمحررين إلى أن قوات الاحتلال الإسرائيلي اعتقلت منذ عام 1967م وحتى نهاية آذار 2006 ما يزيد عن (650 ألف مواطن)، أي ما يقارب 20 % من إجمالي عدد المواطنين المقيمين في فلسطين . حيث اعتقل خلال انتفاضة الأقصى، أكثر من (40,000 أربعين ألف مواطن)، 9,400 منهم لازالوا رهن الاعتقال في السجون والمعتقلات الإسرائيلية موزعين على قرابة 30 سجناً ومعتقلاً ومركز توقيف، منهم 421 معتقلا أمضوا أكثر من 10 أعوام في المعتقلات، 7 منهم مضى على اعتقالهم أكثر من 25 عاما.

تشير البيانات الى أن نحو 87% من إجمالي الأسرى (8,197 أسير) هم من الضفة الغربية، بالمقابل 7.2% من الأسرى هم من قطاع غزة (675 أسير)، فيما بلغت نسبة الأسرى من القدس وأراضي أل 1948 والأسرى العرب نحو 5.6% (582 أسيرا). ويوضح تقرير وزارة شؤون الأسرى إلى أن 810 من المعتقلين لم توجه لهم أية تهم وهم معتقلون بمسمى الحكم الإداري، و3,908 منهم موقوفون بدون محاكمة حتى الآن. كما تشير بيانات وزارة الأسرى إلى أن نحو 74% من الأسرى هم غير متزوجين، مقابل نحو 26% منهم متزوجين.

وتشير بيانات وزارة شؤون الأسرى الى أن قوات الاحتلال، اعتقلت منذ إعلان التهدئة في نهاية شباط- فبراير الماضي وحتى الآن أكثر من (4,000 مواطن)، بالإضافة إلى مئات المواطنين والطلبة، الذين يتم احتجازهم لساعات طويلة أو لأيام قلائل على الحواجز ونقاط التفتيش وفي مراكز التوقيف، كما وأوضحت البيانات إلى أن قوات الاحتلال، اعتقلت خلال شهر شباط- فبراير (360 مواطناً).

ويشار هنا إلى أن إجمالي عدد الأسرى في السجون الإسرائيلية، قبل انتفاضة الأقصى وما زالوا في الأسر، بلغ (555 أسيرا)، أي ما نسبته 5.9% من إجمالي عدد الأسرى، منهم 369 أسيرا معتقلين قبل اتفاقية أوسلو و186 أسيرا قد اعتقلوا بعد اتفاقية أوسلو وقبل اندلاع انتفاضة الأقصى.

وفيما يتعلق بالأسيرات، اعتقلت قوات الاحتلال ومنذ العام 1967 نحو (10,000) امرأة، ومنهن نحو (500) خلال انتفاضة الأقصى، لا يزال منهن (120 أسيرة) رهن الاعتقال، يشكلن 1.3% من أجمالي عدد الأسرى، منهن (18 أسيرة) اعتقلت العام الماضي، موضحاً أن (110 أسيرات) من بينهن من محافظات الضفة الغربية، و6 أسيرات من القدس، و4 أسيرات من محافظات قطاع غزة، وأن (5 أسيرات) لم تتجاوز أعمارهن أل 18 عاماً .

وتشير بيانات وزارة شؤون الأسرى الى أن أكثر من 4,000 طفل اعتقلوا منذ بداية انتفاضة الأقصى، وأن (330 طفلاً) منهم لا زالوا في الأسر، يشكلون ما نسبته 3.5% من إجمالي عدد الأسرى، منهم 16 طفلا من القدس، و5 أطفال من قطاع غزة، والباقي (309) من الضفة الغربية، منهم (69) طفلا من محافظة نابلس، و(77) طفلا من محافظة رام الله، و(26) طفلا من محافظة الخليل، و(36) طفلا من محافظة جنين، و(57) طفلا من محافظة بيت لحم، ويشار إلى وجود (70 طفلاً) من الأطفال الأسرى مرضى و يعانون أمراضاً مختلفة ومحرومين من الرعاية الصحية والعلاج. كما يلاحظ أن هناك قرابة (500) طفلا معتقلا من بين المعتقلين اعتقلوا وهم أطفال وتجاوزوا سن 18 عاماً داخل السجن ولا يزالون في الأسر.

كما يشير تقرير وزارة شؤون الأسرى إلى شـــهداء الحركة الوطنية الأســـيرة، كما ما هو موثق لدى الوزارة، فإن (182 أسيراً) استشهدوا بسبب التعذيب أو القتل بعد الاعتقال والإهمال الطبي، وأن هناك المئات من الأسرى استشهدوا، بعد التحرر بأيام أو بشهور وسنوات، بسبب آثار التعذيب والسجن، وسياسة الإهمال الطبي المتبعة في السجون الإسرائيلية 72 منهم قد توفوا نتيجة للقتل المتعمد بعد الاعتقال، و69 شهيدا قد سقطوا نتيجة ممارسات التعذيب داخل أقبية السجون والتحقيق، بالإضافة إلى 41 شهيدا قد استشهدوا نتيجة للإهمال الطبي وعدم تلقي الرعاية الطبية المطلوبة.

2.2.5: وصف مصادر البيانات

يتم العمل على توفير وتحديث المؤشرات الخاصة بقاعدة بيانات شهداء وجرحى انتفاضة الأقصى من خلال الاعتماد على العديد من المصادر والمتمثلة بشكل أساسي بسجلات إدارية، وأهم المصادر التي يتم الاعتماد عليها على النحو التالي:

- الجهـــاز المركـــزي للإحصاء الفلسطيني، مسح شهداء انتفاضة الأقصى 2000. حيث يقوم الجهاز بتنفيذ مسح الـــشهيد علـــى أســـاس توثيق أسماء الشهداء الذين يتم نشر أسمائهم في الصحف المحلية الصادرة في الأراضي لفلسطينية ضمن قاعدة بيانات يقوم العمل الميداني بتحديثها يوميا (الإطار العام لشهداء انتفاضة الأقصى)، ومن ثم يـــتم جمـــع اســـتمارة لكل شهيد تحتوي على العديد من المؤشرات الديمغرافية الخاصة بأسرة الشهيد (الخصائص الديمغرافية لأسرة الشهيد) وكذلك قسم خاص بالشهيد
- الهلال الأحمر الفلسطيني، قاعدة بيانات جرحى انتفاضة الأقصى،
- وزارة شؤون الأسرى: تقارير دورية (شهرية) حول أعداد الأسرى.

3.2.5: تقييم مصادر البيانات

1. المؤشرات:

يقوم الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني بجمع بيانات حول مجموعة من المؤشرات والمواضيع التالية:

- عدد الشهداء حسب مجموعة من الخصائص الديمغرافية
- خصائص أسر شهداء انتفاضة الاقصى
- الجرحى
- الاسرى

2. الفجوات:

يتم العمل على تدقيق قاعدة بيانات أسماء الشهداء (الإطار العام) مع قاعدة بيانات الإدخال (بيانات المسح) وذلك حتى بيانات نهاية العام 2004، حيث يتم حذف الأسماء التي ترد بالخطأ ضمن الإطار خصوصا فيما يتعلق بالجرحى والذين يتم نشر أسماءهم على أنهم قد استشهدوا.

الفرق بين بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني الخاصة بمسح شهداء انتفاضة الأقصى وبيانات وزارة الصحة المنشورة حول عدد الشهداء، يعود الى أن وزارة الصحة تقوم بتوثيق الحالات التي تصل المستشفيات بشكل يومي مما يجعلهم قادرين على التحقق من الحالة فور وصولها المستشفى، بينما المسح الذي ينفذه الجهاز يحتاج إلى فترة أطول حتى يتم استيفاء الاستمارة وإدخالها ومطابقة بيانات الإدخال مع الإطار.

3. شمولية البيانات:

- الإطار العام الذي يتم تحديثه بشكل يومي من خلال الصحف المحلية والتي توثق الأحداث اليومية للانتفاضة، بالإضافة إلى مسح شهداء انتفاضة الأقصى 2000. والذي يتم تحديث بياناته بشكل دوري كمرفق مع المسوح الأسرية التي يقوم الجهاز بتنفيذها.
- الهلال الأحمر الفلسطيني، قاعدة بيانات جرحى انتفاضة الأقصى، حيث يتم توثيق أعداد الجرحى بشكل يومي على الصفحة الإلكترونية الخاصة بجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني.
- وزارة شؤون الأسرى: تقارير دورية (شهرية) يتم من خلالها توثيق أعداد الأسرى الذين تم اعتقالهم من قبل سلطات الاحتلال وأودعوا رهن الاعتقال بسبب اتهام قوات الاحتلال لهم بالمشاركة في فعاليات الانتفاضة.

3.5: الاستيطان الاسرائيلي

وتأتي هذه الدراسة لتبيان أثر سياسة الاستيطان على الواقع الفلسطيني المعاش على الأرض والإنسان من خلال إضفاء الطابع اليهودي على هذه الأرض وسكانها. ودراسة الوضع الراهن لإحصاءات الاستيطان في فلسطين من خلال دراسة البيانات المتوفرة من مختلف مصادرها وتقييم الطرق التي اتبعت في جمعها ومدى جودتها وشموليتها وتسليط الضوء على الفجوات الموجودة بها، وبالتالي تقديم نظرة عامة وشاملة حول واقع المستعمرات الإسرائيلية، ليتسنى للمسؤولين وواضعي السياسات التنموية الاطلاع ودراسة واقع المستعمرات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية، ومن ثم تمكينهم من اتخاذ الإجراءات اللازمة وتقنين استخدامات الأراضي.

1.3.5: واقع الاستيطان الاسرائيلي الراهن

المواقع الاحتلالية:

بلغ عدد المواقع الاحتلالية في الأراضي الفلسطينية 346 موقعا وذلك في نهاية العام 2002، توزعت بواقع 320 موقعا في الضفة الغربية و 26 موقعا في قطاع غزة. كما توضح البيانات أن عدد هذه المواقع قد بلغ 342 موقعا وذلك في نهاية العام 2003، توزعت بواقع 316 موقعا في الضفة الغربية و 26 موقعا في قطاع غزة. فيما بلغ عدد المستعمرات الرسمية في الأراضي الفلسطينية 172 مستعمرة وذلك في نهاية العام 2003، توزعت بواقع 155 مستعمرة في الضفة الغربية و 17 مستعمرة في قطاع غزة. فيما يلاحظ أن عدد المستعمرات الرسمية في الأراضي الفلسطينية قد بلغ 165 مستعمرة وذلك في نهاية العام 2004، منها 148 مستعمرة في الضفة الغربية، أكثرها كان في محافظة القدس (26 مستعمرة) منها 16 مستعمرة تم ضمها إلى إسرائيل، وفي قطاع غزة بلغ عدد المستعمرات في نفس العام 17 مستعمرة.

وقد توزعت المستعمرات الرسمية في الضفة الغربية بواقع 6 مستعمرات رسمية داخل الجزء المكتمل من جدار الضم والتوسع، مقابل 65 مستعمرة رسمية تقع داخل الجدار المخطط له أو الذي تحت الإنشاء، بينما بقيت 84 مستعمرة خارج الجدار موزعة في أنحاء الضفة الغربية، وتبعاً لمسار جدار الضم والتوسع نجد أن المستعمرات المقامة على أراضي محافظتي نابلس، وأريحا ومنطقة طوباس قد وقعت كلياً خارج الجدار.

عدد المستعمرين:

تشير التقديرات إلى أن عدد المستعمرين في الأراضي الفلسطينية قد بلغ 412,785 مستعمر، وذلك في نهاية العام 2002، منهم 405,485 مستعمر في الضفة الغربية و 7,300 مستعمر في قطاع غزة. فيما وصل عدد المستعمرين في الأراضي الفلسطينية الى 429,160 مستعمر، وذلك في نهاية العام 2003، منهم 421,565 مستعمر في الضفة الغربية و7,595 مستعمر في قطاع غزة. تشير التقديرات إلى أن عدد المستعمرين في الضفة الغربية قد بلغ 425 ألف مستعمر، وذلك في نهاية آذار 2004، منهم 341 ألف مستعمر يقيمون في مستعمرات تقع داخل الجدار المكتمل أو المخطط له أو الذي تحت الإنشاء و 84 ألف مستعمر يقيمون في مستعمرات خارج الجدار. كما تشير التقديرات إلى أن عدد المستعمرين في الأراضي الفلسطينية قد بلغ 440,415 مستعمر، وذلك في نهاية العام 2004، منهم 432,275 مستعمر في الضفة الغربية و 8,140 مستعمر في قطاع غزة.

ويتبين عند أخذ الميزان الديمغرافي بعين الاعتبار أن نسبة المستعمرين إلى مجموع من يعيشون في الأراضي الفلسطينية تبلغ 10.4% على مستوى الأراضي الفلسطينية في العام 2002، وتبلغ أعلاها 37.2% في محافظة القدس. في حين أظهرت النسبة انخفاضا طفيفا للعام 2003 حيث بلغت 10.3% على مستوى الأراضي الفلسطينية، و36.8% في محافظة القدس. أما في العام 2004 فقد أظهرت ارتفاعا بسيطا حيث بلغت 10.6% على مستوى الأراضي الفلسطينية، وفي محافظة القدس 37.5%. أما أدنى النسب فكانت في محافظة غزة، حيث بلغت 0.1%.

مصادر النمو السكاني:

بلغ معدل النمو الكلي في أعداد المستعمرين في المستعمرات الرسمية في باقي الضفة الغربية (الضفة الغربية باستثناء ذلك الجزء من محافظة القدس الذي ضمته إسرائيل عنوة بعيد احتلالها للضفة الغربية في عام 1967) وقطاع غزة

10,662 في العام 2004، في حين كان قد بلغ 11,600 مستعمر في العام 2003، وكان مصدر هذا النمو الزيادة الطبيعية (7,700 مستعمر)، وميزان الهجرة الكلي (3,900 مستعمر)، بالمقارنة مع العام 2002 حيث بلغ 11,900 مستعمر، وكان مصدر هذا النمو الزيادة الطبيعية (7,100 مستعمر)، وميزان الهجرة الكلي (4,800 مستعمر)، وفي العام 2001 كان معدل النمو الكلي في تلك الأعداد 10,000 مستعمر وكان مصدر هذا النمو الزيادة الطبيعية (6,600 مستعمر)، وميزان الهجرة الكلي (3,400 مستعمر) ويمثل هذا المؤشر أعداد القادمين الجدد إلى المنطقة ناقصا أعداد المغادرين منها.

طبيعة الاستيطان في الأراضي الفلسطينية:

بلغ عدد المستعمرات الرسمية الحضرية في الأراضي الفلسطينية 43 مستعمرة، وذلك في نهاية العام 2002، منها 42 مستعمرة في الضفة الغربية ومستعمرة واحدة في قطاع غزة. ويمثل سكان هذا النوع من المستعمرات حوالي 84% من المجموع الكلي. فيما تشير النتائج إلى أن عدد المستعمرات الرسمية الحضرية في الأراضي الفلسطينية قد بلغ 46 مستعمرة، وذلك في نهاية العام 2003، منها 45 مستعمرة في الضفة الغربية ومستعمرة واحدة في قطاع غزة. ويمثل سكان هذا النوع من المستعمرات حوالي 84.7% من المجموع الكلي، كما تشير البيانات إلى أن عدد المستعمرات الرسمية الحضرية في الأراضي الفلسطينية قد انخفض إلى 41 مستعمرة، وذلك في نهاية العام 2004، منها 40 مستعمرة في الضفة الغربية ومستعمرة واحدة في قطاع غزة. حيث يمثل سكان هذا النوع من المستعمرات حوالي 85.1% من المجموع الكلي.

كما تشير بيانات العام 2002 أن عدد المستعمرات الرسمية الريفية في الأراضي الفلسطينية قد بلغ 128 مستعمرة، منها 112 في الضفة الغربية، في حين تشير بيانات العام 2003 أن عدد المستعمرات الرسمية الريفية في الأراضي الفلسطينية قد بلغ 126 مستعمرة، منها 110 في الضفة الغربية، أم بخصوص بيانات العام 2004 فيتضح أن عدد المستعمرات الرسمية الريفية في الأراضي الفلسطينية قد بلغ 124 مستعمرة، منها 108 في الضفة الغربية، معظمها تصنف مستعمرات جماعية.

مساحة الأراضي المبنية والحدود البلدية للمستعمرات الإسرائيلية:

بلغت مساحة الحدود البلدية لمختلف المواقع الاحتلالية في الضفة الغربية 378,088 ألف متر مربع وذلك في العام 2001، أعلاها كان في محافظة القدس (حوالي 29% من مجموع مساحة الحدود البلدية للمواقع الاحتلالية في الضفة الغربية). الأمر الذي يوضح مدى تركيز الاستيطان في القدس والذي يعكس السياسة الإسرائيلية في خلق وقائع على الأرض الفلسطينية لا يسهل معها الحديث عن تسوية أو إعادة انتشار في هذه المساحات، وهو من الأمور التي ستواجه المفاوض الفلسطيني في مرحلة المفاوضات النهائية مما يتطلب الاهتمام البالغ بهذه النقطة الحساسة.

ومن جهة أخرى فقد بلغ مجموع المساحة المبنية لتلك المواقع في الأراضي الفلسطينية حوالي 181,375 ألف متر مربع في العام 2001، توزعت بواقع 154,714 ألف متر مربع في الضفة الغربية، 26,661 ألف متر مربع في قطاع غزة. وأكبر مساحة مبنية كانت في محافظة القدس، أما أقل مساحة مبنية فقد كانت في محافظتي دير البلح وغزة. وقد بلغ مجموع المساحة المبنية لتلك المواقع في الضفة الغربية حوالي 167,210 ألف متر مربع في العام 2002. وأكبر مساحة مبنية كانت في محافظة القدس (42,799 ألف متر مربع). وفي قطاع غزة بلغ مجموع المساحة المبنية في المواقع الاحتلالية الإسرائيلية حوالي 27,746 ألف متر مربع في منتصف العام 2003. أما في العام 2004 فقد بلغ

مجموع المساحة المبنية للمواقع الاستعمارية في الضفة الغربية حوالي 187,092 ألف متر مربع آب 2004. وأكبر مساحة مبنية كانت في محافظة القدس (44,404 ألف متر مربع). وفي قطاع غزة بلغ مجموع المساحة المبنية في المواقع الاستعمارية الإسرائيلية حوالي 27,746 ألف متر مربع في منتصف العام 2003.

أصول المستعمرين:

بيانات أصول المستعمرين تعكس المعدل السنوي، وهي تشمل المستعمرين في المستعمرات الرسمية في "باقي الضفة الغربية" وقطاع غزة، باستثناء المستعمرات التي قامت إسرائيل بضمها من أراضي محافظتي رام الله والبيرة والخليل. أغلبية سكان المستعمرات الرسمية في "باقي الضفة الغربية" وقطاع غزة هم من مواليد إسرائيل، حيث بلغت نسبتهم 78.3% من مجموع المستعمرين وذلك في العام 2001، مقابل 78.8% من مجموع المستعمرين وذلك في العام 2002، في حين بلغت النسبة 79.3% من مجموع المستعمرين وذلك في العام 2003.

وتوزعت نسبة سكان المستعمرات الرسمية في باقي الضفة الغربية وقطاع غزة الذين هم من مواليد إسرائيل إلى مجموع السكان على النحو التالي: 43.4% لأب من مواليد إسرائيل، 17% من أصول أورو-أمريكية، 9.1% من أصل إفريقي، 8.8% من أصل آسيوي وذلك كما هو في العام 2001. بينما توزعت هذه النسبة في العام 2002 على النحو التالي: 44.5% لأب من مواليد إسرائيل، و16.9% من أصول أورو-أمريكية، و8.8% من أصل إفريقي، و8.6% من أصل آسيوي، بالمقارنة مع العام 2003 حيث توزعت هذه النسبة إلى مجموع السكان على النحو التالي: 45.8% لأب من مواليد إسرائيل، 16.7% من أصول أورو-أمريكية، 8.6% من أصل إفريقي، 8.2% من أصل آسيوي.

مساحات الأراضي الزراعية:

الأراضي الزراعية التي تتبع المستعمرات الرسمية في "باقي الضفة الغربية" وقطاع غزة، باستثناء المستعمرات التي قامت إسرائيل بضمها من أراضي محافظتي رام الله والبيرة والخليل. يقدر إجمالي مساحة الأراضي المزروعة بالمحاصيل في المستعمرات الرسمية الإسرائيلية في "باقي الضفة الغربية" وقطاع غزة للسنة الزراعية (2000/1999) حوالي 38.4 ألف دونم، منها 52.1% مزروعة بالأشجار والفواكه، و29.4% مزروعة بالخضروات والبطاطا والبطيخ، و13.3% مزروعة بالمحاصيل الحقلية، و5.2% مزروعة بالأزهار ونباتات الحدائق. فيما يقدر إجمالي مساحة الأراضي المزروعة بالمحاصيل في المستعمرات الرسمية الإسرائيلية في باقي الضفة الغربية وقطاع غزة خلال العام 2001 حوالي 39.9 ألف دونم، منها 51.9% مزروعة بالأشجار والفواكه، و26.8% مزروعة بالخضروات والبطاطا والبطيخ، و 10.0% مزروعة بالمحاصيل الحقلية. بينما قدر إجمالي مساحة الأراضي المزروعة بالمحاصيل في المستعمرات الرسمية الإسرائيلية في باقي الضفة الغربية وقطاع غزة خلال العام 2002 بحوالي 38.8 ألف دونم، منها 54.1% مزروعة بالأشجار والفواكه، و28.6% مزروعة بالخضروات والبطاطا والبطيخ، و14.4% مزروعة بالمحاصيل الحقلية.

2.3.5: وصف مصادر البيانات

يتم العمل على توفير وتحديث المؤشرات الخاصة بقاعدة بيانات المواقع الاحتلالية من خلال الاعتماد على العديد من المصادر والمتمثلة بشكل أساسي بسجلات إدارية وأخرى تستند إلى مصادر أجنبية وإسرائيلية، والمصادر التي يتم الاعتماد عليها على النحو التالي:

- الكتاب الإحصائي السنوي الإسرائيلي. الإحصاء المركزي الإسرائيلي، سنوات مختلفة.

- قائمة التجمعات السكانية- الخصائص الجغرافية والسكان 1948-1995. الإحصاء المركزي الإسرائيلي.
- مساحة الأراضي المبنية في المستعمرات الإسرائيلية، مراقبة النشاطات الاستعمارية في الضفة الغربية وغزة (شباط 2000-شباط 2002). معهد الأبحاث التطبيقية (أريج).
- كتاب القدس السنوي الإسرائيلي. معهد القدس للدراسات الإسرائيلية.

3.3.5: تقييم مصادر البيانات

1. المؤشرات:

- عدد المستعمرات الرسمية
- عدد البؤر الاستعمارية
- عدد المواقع الاحتلالية
- مساحة الأراضي المبنية في المواقع الاحتلالية
- عدد المستعمرات الحضرية
- عدد المستعمرات الريفية
- عدد الموشافات
- عدد الموشافات الجماعية
- عدد الكيبوتسات
- عدد مستعمرات الاقامة المنتظمة
- عدد المستعمرات الجماعية

2. الفجوات:

هناك فجوة في البيانات الإحصائية التي يتم الاعتماد عليها في الجهاز حول موضوع الاستيطان في الأراضي الفلسطينية، وتعود هوة هذه الفجوة إلى العديد من الأسباب:

- اختلاف مصادر البيانات فمنها مصادر فلسطينية (خاصة، أهلية، حكومية)، مصادر أجنبية، مصادر إسرائيلية (مؤسسات بحثية ومؤسسات حكومية).
- اختلاف المفاهيم والمصطلحات لهذه المصادر وعدم تطابقها وتحديدا المصادر الفلسطينية حيث تختلف في تفسير المؤشر حسب المصدر، فعلى سبيل المثال لا الحصر بخصوص مساحة الحدود البلدية للمواقع الاحتلالية والتي يتم الاعتماد عليه من خلال بيانات معهد الأبحاث التطبيقية أريج والتي يقومون باحتسابها من خلال الصور الجوية تستند إلى الحدود الإدارية للتجمعات الفلسطينية المتبعة في العهد الأردني، ففي حالة النشر على مستوى المحافظة لوحظ أن هناك اختلاق كبير بين ما تنشره أريج وبين ما هو معتمد لدى الحكم المحلي تحديدا فيما يختص بالحدود الإدارية للمحافظات الفلسطينية.
- صعوبة المقارنة للمؤشرات ذاتها، حيث أن غالبية المؤشرات لا تتوفر إلا من خلال مصدر واحد مما يصعب من عملية تدقيق هذا البيان.
- في حال توفر المؤشر من اكثر من مصدر فهناك أيضا صعوبة في المقارنة لفحص دقة واتساق البيانات، حيث في هذه الحالة تكون متوفرة من خلال أكثر من مصدر، ولكن تكون هذه المصادر جزء منها فلسطيني والجزء الأخر أجنبي أو إسرائيلي مما يزيد من صعوبة الاستفادة من مقارنة البيان من أكثر من مصدر.

- التحديث السنوي للمؤشرات، حيث أن هناك بعض المؤشرات لا يتم تحديثها بشكل سنوي من المصدر وذلك بسبب عدم توفرها أو تحديثها من المصدر.
- التباين في أسماء المواقع الاستعمارية في أكثر من مصدر مما يصعب من عملية التدقيق والمطابقة للبيانات في حال توفرت من أكثر من مصدر.

3. شمولية البيانات:

- تشمل البيانات جميع الاراضي الفلسطينية
- يتباين الاسناد الزمني للبيانات
- يتم العمل على تحديث المؤشرات الخاصة بقاعدة بيانات المواقع الاحتلالية بشكل سنوي وذلك في حال توفرها وتحديثها من المصدر لهذه البيانات، إلا أن هناك بعض المؤشرات والتي لا يتم تحديثها بشكل سنوي، فيتم تحديثها في حال توفرها وتحديثها من المصدر الأصلي لهذه المؤشرات.

الاستنتاجات والتوصيات

- المشكلة الرئيسة في عدم تغطية بعض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية يعود الى عدم السيطرة والسيادة الكاملة للسلطة الوطنية الفلسطينية على الأراضي الفلسطينية والمعابر، الأمر الذي يعيق عمل الجهاز وسعيه في الوصول الى عكس الواقع الفلسطيني في جوانبه المختلفة من خلال المؤشرات الإحصائية المطلوبة.
- لتقييم الآثار المترتبة على تنفيذ الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة يتطلب توفر العديد من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والسكانية والبيئية وغيرها من المؤشرات المحدثة التي تمكن من رصد تلك الآثار، والواقع يشير الى ان هذه المؤشرات متوفرة بشكل جزئي مما يتطلب العمل على تنفيذ العديد من الدراسات والمسوح وتطوير مسوح قائمة، واستكمال المؤشرات المتوفرة والتي تمكن من اكتمال الصورة وبالتالي معرفة حقيقة الآثار التي خلفتها الخطوة الإسرائيلية من جانب واحد.
- ستتيح مخرجات المسوح السنوية عن عام الإسناد 2005 والتي ينفذها الجهاز بشكل دوري سنوي في المواضيع المختلفة إجراء مقارنات لما كان عليه الوضع قبل الانسحاب مما يمكن من قياس الآثار المترتبة على الانسحاب الإسرائيلي وخصوصا في قطاع غزة.
- تحسين أشكال الاستفادة من البيانات الخاصة بالسجلات الإدارية والتي توفرها الوزارات والمؤسسات ذات العلاقة من خلال التعاون مع هذه المؤسسات خاصة بعد توسيع نطاق عملها ليشمل المناطق التي انسحب منها الاحتلال.
- قام الجهاز بتوفير البيانات الخاصة بقياس التقدم في مؤشرات التنمية الألفية في الأراضي الفلسطينية على مستوى المنطقة (الأراضي الفلسطينية، الضفة الغربية وقطاع غزة) عبر سلسلة زمنية من العام 1994 ولغاية 2005، مع العلم بان مؤشرات التنمية الألفية ال 48 تتوفر كالتالي: 28 مؤشر يتوفر عنها بيانات و8 مؤشرات لا يتوفر عنها بيانات و 12 متوفر لا تنطبق على الأراضي الفلسطينية، وهنا تبرز الحاجة الى استكمال هذه المؤشرات في المرحلة القادمة.
- نظرا لأن نطاق وحجم وطبيعة الانسحاب الإسرائيلي المتوقع من بعض الأجزاء الفلسطينية في باقي الضفة الغربية، لا زالت غامضة وغير واضحة المعالم، فإنه يصعب قياس الآثار الناجمة عن هذه الخطوة او التوقع بها. غير ان بناء جدار الضم والتوسع في الأراضي الفلسطينية قد خلق واقعا جديدا وترك آثار مختلفة على الواقع الفلسطيني، علماً بأنه تم رصد هذا الواقع من قبل الجهاز ولا زال هناك ما يمكن عمله إحصائيا لدراسة الاثار الكاملة لهذه الخطوة الإسرائيلية.
- تنفيذ المسوح التي تتيح الحصول على مؤشرات قصيرة المدى او مسوح مراقبة الاتجاهات تسهل عملية المراقبة ورصد الآثار بشكل جيد وسريع مثل مسح أسعار المستهلك ومسح اتجاهات أصحاب ومدراء المنشآت والقوى العاملة ومسح انفاق واستهلاك الأسرة .
- يمكن تنفيذ مسوح متخصصة لقياس آراء واتجاهات أصحاب المؤسسات العاملة في أنشطة الإنشاءات، والخدمات، والتجارة الداخلية، والنقل أسوة بمسح آراء واتجاهات أصحاب المؤسسات الصناعية الذي تنفذه الإدارة العامة للإحصاءات الاقتصادية لقياس توقعات أصحاب المؤسسات للوضع الاقتصادي العام.

- عدم وجود نظام تصنيف موحد لاستعمالات الأراضي بين كافة المؤسسات المنتجة والمستخدمة لبيانات استعمالات الأراضي، حد من إمكانية توفير مؤشرات قابلة للمقارنة.
- هـــناك حاجة إلى تطوير المنهجية المتبعة في تحديث مؤشرات المستعمرات الإسرائيلية من خلال استخدام تقنيات حديـــثة مـــثل الصور الجوية وتحليلها باستخدام البرامج الإلكترونية المحوسبة، بالاضافة الى ضرورة بناء شبكة لتبادل وإدارة البيانات والمؤشرات المتعلقة بالمستعمرات الإسرائيلية.
- ضـــرورة تـــشكيل لجنة وطنية تعنى بتوثيق للانتهاكات الإسرائيلية على الأرض والشعب الفلسطيني بشكل موحد، يـــضمن توحـــيد البيانات الخاصة بالانتهاكات والممارسات الإسرائيلية الناجمة عن القمع الممارس خلال انتفاضة الأقصى.
- استكمال العمل على مشروع حصر الموجودات للمواقع التي انسحبت منها اسرائيل في قطاع غزة وشمال الضفة الغربية.
- العمـــل علـــى اعداد خريطة محدثة للطرق والحواجز بين المدن والتجمعات الفلسطينية في ظل المستجدات على ارض الواقع المتأثرة بالانسحاب الاسرائيلي من جانب واحد، وتحديث تلك الطرق بشكل دوري.
- انشاء قاعدة معلومات متعددة المواضيع لمساندة المفاوض الفلسطيني
- عقـــد ورشـــة عمل موسعة تشارك فيها كافة المؤسسات الحكومية وغير الحكومية لنقاش توصيات تقرير الوضع الراهن وتنفيذ مسح اسري متعدد الأغراض، ومسح التواصل بين المدن، والخروج بتوصيات حول المؤشرات ذات الأولوية لتوفيرها من اجل تغطية حاجة متخذي القرار بشأن وضع الخطط المناسبة في كافة المجالات في ظل قيام إســـرائيل بإجـــراءات أحادية الجانب. وتأتي هذه الورشة كخطوة تالية نحو تأسيس قاعدة معلومات اساسية حول الاراضي الفلسطينية في العام 2006.

المراجع

1. الأوضاع الاجتماعية والسكانية:

مصادر بيانات الواقع الديمغرافي للسكان:

- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2006. قاعدة بيانات المسح الديمغرافي-1995. رام الله-فلسطين.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2006. قاعدة بيانات المسح الصحي-2000. رام الله-فلسطين.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2006. قاعدة بيانات المسح الصحي الديمغرافي-2004. رام الله-فلسطين.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2006. الاسقاطات السكانية، تقديرات منقحة-2005. رام الله-فلسطين.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2006. قاعدة بيانات التعداد العام للسكن والمساكن والمنشآت-1997. رام الله-فلسطين.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2006. قاعدة بيانات الزواج والطلاق في الأراضي الفلسطينية. رام الله-فلسطين.

مصادر بيانات سوق العمل:

- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2006. قاعدة بيانات مسح القوى العاملة الفلسطينية: 1995-2005. رام الله - فلسطين.

مصادر بيانات التعليم:

- الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، 2005. قاعدة بيانات مسح التعليم 1994/1995-2004/2005-وزارة التربية والتعليم العالي. رام الله-فلسطين.
- دائرة الاحصاء المركزية الفلسطينية، 1995، تقرير احصاءات التعليم في الضفة الغربية وقطاع غزة، سلسلة تقارير الوضع الراهن (رقم 5). رام الله-فلسطين.
- الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، 2005، مشروع النشر والتحليل والتدريب لاستخدام بيانات التعداد، سلسلة الدراسات المعمقة (04)، (مستويات التعليم واتجاهاته في الاراضي الفلسطينية). رام الله-فلسطين.
- وزارة التربية والتعليم العالي، 2004، التعليم للجميع الجزء الثاني اطار العمل المستقبلي 2004 - 2015. رام الله-فلسطين

مصادر بيانات الواقع الصحي:

- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2006. قاعدة بيانات المسح الصحي-1996. رام الله-فلسطين.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2006. قاعدة بيانات المسح الصحي-2000. رام الله-فلسطين.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2006. قاعدة بيانات المسح الصحي الديمغرافي-2004. رام الله-فلسطين.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2006. قاعدة بيانات مسح التغذية-2002. رام الله-فلسطين.

- الجهـــاز المركـــزي للإحصاء الفلسطيني، 2006. قاعدة بيانات التعداد العام للسكن والمساكن والمنشآت-1997. رام الله-فلسطين.
- الجهـــاز المركـــزي للإحـــصاء الفلسطيني، 2006. قاعدة بيانات السجلات الإدارية للقطاع الصحي الفلسطيني . رام الله-فلسطين.

مصادر بيانات مستوى المعيشة والفقر:

- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2006. قاعدة بيانات مسوح إنفاق واستهلاك الأسرة.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2006. قاعدة بيانات مسح أثر الإجراءات الإسرائيلية، الربع الرابع 2005 والربع الرابع 2004.

2. الاوضاع الاقتصادية:

مصادر بيانات الحسابات القومية:

- الجهـــاز المركـــزي للإحـــصاء الفلـــسطيني، 2003. الحسابات القومية بالأسعار الجارية والثابتة1994-2000. رام الله- فلسطين.
- الجهـــاز المركـــزي للإحـــصاء الفلـــسطيني، 2003. الحسابات القومية بالأسعار الجارية والثابتة2001-2002. رام الله- فلسطين.
- الجهـــاز المركـــزي للإحصاء الفلسطيني، 2004. الإعلان الصحفي لنتائج الحسابات القومية الفلسطينية 2003. رام الله- فلسطين.
- الجهـــاز المركزي للإحصاء الفلسطيني, 2003. الناتج المحلي الإجمالي حسب القطاع المؤسسي بالأسعار الجارية والثابتة 1997-2000. رام الله- فلسطين
- الجهـــاز المركزي للإحصاء الفلسطيني, 2004. الإعلان الصحفي لناتج المحلي الإجمالي حسب القطاع المؤسسي بالأسعار الجارية والثابتة 2001-2002. رام الله- فلسطين.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2006. الإعلان الصحفي للتقديرات الأولية للناتج المحلي الإجمالي (الربع الرابع 2005). رام الله - فلسطين.
- الجهـــاز المركـــزي للإحـــصاء الفلسطيني، 2006. سلسلة الإعلانات الصحفية لمسح اتجاهات أصحاب/مدراء المنشآت الصناعية بشأن الأوضاع الاقتصادية.

مصادر بيانات التجارة الخارجية:

- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، سلسلة البيانات 1999-2004.

مصادر بيانات الأسعار والأرقام القياسية:

- الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، سلسلة البيانات الصحفية الشهرية، 2000-2005.
- التقارير السنوية للاسعار والارقام القياسية، 2000-2005.
- الامـــم المـــتحدة، مكتب تنسيق الشؤون الانسانية، الاراضي الفلسطينية المحتلة، الآثار الإنسانية والاقتصادية على إغلاق معبر المنطار- كارني، 31 كانون ثاني 2006.

مصادر بيانات المالية والتامين:

- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، سلطة النقد الفلسطينية، 2006. بيانات ميزان المدفوعات 2004 – بيانات غير منشورة.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2006. بيانات الحكومة المحلية 2004 – بيانات غير منشورة.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2005. مسح المالية والتأمين – 2004: نتائج أساسية. رام الله – فلسطين.

مصادر بيانات الأنشطة الاقتصادية:

- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، سلسلة المسوح الاقتصادية 2003، 2004، را م الله–فلسطين
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح النقل – القطاع غير المنظم 2003، 2004 نتائج أساسية. را م الله–فلسطين.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، إحصاءات النقل والاتصالات في الأراضي الفلسطينية 2003، 2004 التقرير السنوي. را م الله–فلسطين.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، إحصاءات الإنشاءات – مسح الأبنية القائمة 2003، 2004. را م الله–فلسطين.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، إحصاءات رخص الأبنية 2006. را م الله–فلسطين.

3. الاوضاع الجغرافية:

مصادر بيانات البيئة:

- الأمم المتحدة، 1997. إدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات، الشعبة الإحصائية: دراسات في الأساليب، معجم مصطلحات الإحصاءات البيئية السلسلة واو، العدد 67. نيويورك – الولايات المتحدة الأمريكية
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2005 مسح التجمعات السكانية، 2005 النتائج الأساسية. رام الله– فلسطين
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2004. مسح البيئة الاقتصادي، 2004: النتائج الأساسية. رام الله– فلسطين
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2005. المسح البيئي لمراكز الرعاية الصحية 2005: النتائج الأساسية. رام الله – فلسطين
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2005. مسح البيئة المنزلي 2005: النتائج الأساسية. رام الله – فلسطين

مصادر بيانات الإحصاءات الزراعية الزراعة:

- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. سلسلة تقارير إحصاءات زراعية– بيانات متنوعة 1998–2001. رام الله – فلسطين
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. سلسلة جداول إحصاءات زراعية– بيانات متنوعة 2002–2004. رام الله – فلسطين

- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2005. المسح الزراعي الهيكلي، 2005/2004– النتائج الرئيسية. رام الله– فلسطين

مصادر بيانات معاصر الزيتون:

- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. سلسلة تقارير مسح معاصر الزيتون 1995– 2004 – النتائج الأساسية. رام الله – فلسطين

مصادر بيانات المياه:

- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، سلسلة تقارير إحصاءات المياه في الأراضي الفلسطينية، 1998–2004. رام الله – فلسطين

مصادر بيانات الطاقة:

- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2005. مسح الطاقة المنزلي: النتائج الرئيسية (تموز–2005). رام الله – فلسطين
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2005. استهلاك الطاقة في الأراضي الفلسطينية: التقرير السنوي 2003. رام الله – فلسطين

مصادر بيانات استعمالات الاراضي :

- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، سنوات متعددة. تقرير إحصاءات استعمالات الأراضي في الأراضي الفلسطينية. رام الله – فلسطين

مصادر بيانات السياحة :

- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2005. مسح السياحة الخارجية 2004، نتائج أساسية. رام الله – فلسطين
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2003. مسح الأنشطة السياحية، 2002: نتائج أساسية. رام الله – فلسطين
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، سنوات متعددة. النشاط الفندقي في الأراضي الفلسطينية (النشرة السنوية). رام الله – فلسطين

مصادر بيانات المساكن وظروف السكن:

- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2004. مسح ظروف السكن 2003، النتائج الاساسية. رام الله– فلسطين
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2005. التقرير السنوي لإحصاءات المساكن 2004. رام الله–فلسطين

4. اثر الإجراءات الإسرائيلية:

مصادر بيانات اثر الإجراءات وجدار الضم والتوسع على الأسر الفلسطينية:

- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2005. مسوح اثر جدار الضم والتوسع على الواقع الاجتماعي والاقتصادي للتجمعات الفلسطينية التي يمر الجدار من أراضيها، (حزيران 2005). رام الله–فلسطين.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2006. مسح اثر جدار الضم والتوسع على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للأسر في التجمعات التي يمر الجدار من أراضيها (آب 2005). رام الله–فلسطين.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2004. مسح اثر جدار الضم والتوسع على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للأسر في التجمعات التي يمر الجدار من أراضيها (تموز 2004). رام الله–فلسطين.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2006. مسح اثر الإجراءات الإسرائيلية على الأوضاع الاقتصادية للأسر الفلسطينية–الدورة الخامسة عشرة: تشرين اول–كانون أول 2005 والدورة الرابعة عشرة تموز–أيلول 2005 رام الله–فلسطين.
- المصدر:الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2005. مسح اثر الإجراءات الإسرائيلية على الأوضاع الاقتصادية للأسر الفلسطينية– الدورة الرابعة عشرة تموز–أيلول 2005 رام الله–فلسطين.
- المصدر:الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2004. مسح اثر الإجراءات الإسرائيلية على الأوضاع الاقتصادية للأسر الفلسطينية–الدورة العاشرة: تموز–ايلول 2005 والدورة الرابعة عشرة تموز–أيلول 2005 رام الله–فلسطين.
- وزارة التربية والتعليم العالي، 2004. اثر الاحتلال الإسرائيلي على التربية والتعليم 2000/9/28 وحتى 2006/1/20. رام الله – فلسطين.
- مجموعة الرقابة الفلسطينية 2006، التقرير التحليلي للمسيرة التعليمية تحت الاحتلال 1 أيلول 2003– 30 حزيران 2005، رام الله –فلسطين.

مصادر بيانات انتفاضة الأقصى:

- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح شهداء انتفاضة الأقصى 2000.
- الهلال الأحمر الفلسطيني، قاعدة بيانات جرحى انتفاضة الأقصى.
- وزارة شؤون الأسرى: تقارير دورية (شهرية) حول أعداد الأسرى.

مصادر بيانات الاستيطان الإسرائيلي:

- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، سنوات مختلفة. المستعمرات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية: التقرير الإحصائي السنوي. رام الله–فلسطين
- مكتب الإحصاء المركزي الإسرائيلي، سنوات مختلفة. الكتاب الإحصائي السنوي. القدس
- معهد الأبحاث التطبيقية (أريج). مساحة الأراضي المبنية في المستعمرات الإسرائيلية، مراقبة النشاطات الاستعمارية في الضفة الغربية وغزة (شباط 2000–شباط 2002).